ترجمة: د. لورين زكري

كاترين كوكري ڤيدروڤيتش

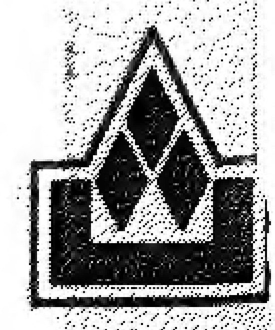
دانييل هيمري - چان پييل

التَنْمِيَة

تجارب و إشكاليات

كتاب العالم الثالث

[عصر محمد علي • الصينيون عابرو القارات • أمريكا اللاتينية • أفريقيا السوداء]



اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/رمزي ذكي

القاهرة

التنمـــــية

تجارب وإشكاليات

التنمية تجارب وإشكاليات

❖ عصر محمد على ❖ الصينيون عابرو البحار
❖ أمريكا اللاتينية ❖ أفريقيا السوداء

الطبعة العربية الأولى
١٩٩٣

الناشـر : دار العالـم الثالـث

ت : ٣٩٢٢٨٨٠

هذه ترجمة لكتاب :

Pour une histoire du développement
(Etats, sociétés, nations)

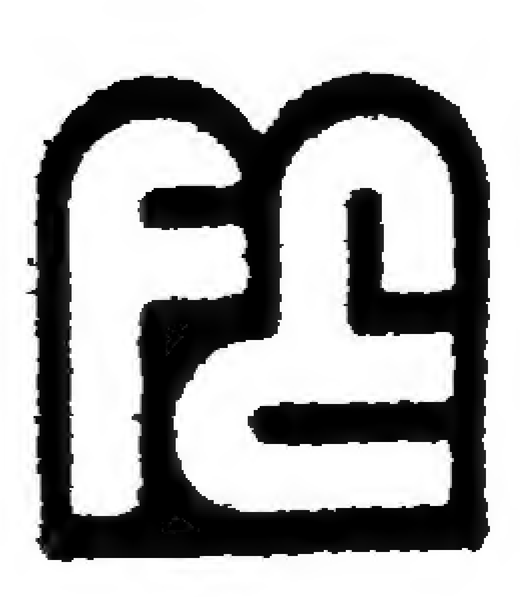
تأليـف :

CATHERINE COQUERY-VIDROVITCH
DANIEL HEMERY, JEAN PIEL (eds.)

الناشـر :

Editions L'Harmattan

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع



«البعثـة الفرنسـية
للأبحـاث والتعـاون»

قسم الترجمة – القاهـرة

التنمية
تجارب وإشكاليات

(عصر محمد على - الصينيون عابرو البحار
- أمريكا اللاتينية - أفريقيا السوداء)

كاترين كوكرى ڤيدروڤيتش
دانيل إمرى - جان بييل
(محررون)

ترجمة : د. لورين زكرى

دار العالم الثالث

كلمة الناشر

هذا كتاب عن التنمية. وهى القضية الأولى التى تشغل بلاد العالم الثالث. ومع ذلك فالكتابات عن التنمية متوفرة أكثر لكتاب من العالم الغربى. ويقدم «صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدول الغنية» الوصفات لبلاد العالم الثالث لكى تسير التنمية فى الخط والاطار الذى يضمن سيادة النظام الاقتصادى العالمى السائد أى ضمان الحفاظ على الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة وأن تزداد الدول الغنية غنى. إن الدول الغنية بتحكمها فى صندوق النقد الدولى فإنها تحاول ابقاء الدول الفقيرة فى حالة تبعية كاملة لها.

هل يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية فى ظل هذه الأوضاع وهذه القيود؟ وماذا عن التنمية المستقلة التى لا تخضع لهذه التعليمات وهذه القيود؟ هل وجدت تجارب فى هذا الطريق؟ وهل يمكن لهذه التجارب أن تتكرر أو تتطور فى ظل عالم اليوم. وكيف؟

هذه القضايا يعالجها الكتاب ويناقشها مؤلفوه وكتابه فى محاولة لعرض تجارب مختلفة للتنمية، ويضعون تساؤلات عديدة حول قضية التنمية ورغم أن مؤلفى هذا الكتاب ينتمون إلى الغرب أو إلى الدول الغنية فهم يتشككون فى مفاهيم وتوصيات التنمية الصادرة من الغرب، ويحاولون البحث عن طرق أخرى فى تجارب البلدان الفقيرة وفى الأفكار والخطط التى لا تحكمها مصالح الدول الغنية والأطر والقيود التى يحددها النظام الاقتصادى العالمى السائد، الذى يفرض على البلدان الفقيرة أن تظل فقيرة متخلفة تابعة للغرب الغنى، لحماية مصالح الدول الغنية، ولضمان المزيد من تدفق الأموال لخزائن الأغنياء.

هذا الكتاب يهمنا فى مصر وفى البلاد العربية الأخرى التى تعتبر قضية التنمية شاغلها الشاغل. وتتعدد بالنسة لهذه القضية الهامة الآراء والاجتهادات والمصالح.

المقـــدمـــة

دول - مجتمعات - تنمية

يأتى هذا الكتاب تعبيراً عن الشاغل الأكبر لقسمنا، حيث يتناول مركز موضوع دراستنا.. أى "العالم الثالث، أفريقيا : المجتمعات فى إطار تاريخها وبيئتها"[١]. إن أبحاثنا ليست متعلقة بتاريخ الدول التى تنتمى إلى مساحات سياسية وثقافية خارج إطار أوروبا فحسب (افريقيا العربية وجنوب الصحراء الأفريقية الشرق الأوسط وآسيا الشرقية، و أمريكا اللاتينية، بل و أمريكا الباسيفيكى) بل تحاول أيضاً استعراض خصوصيات هذه الدول وردود فعلها المختلفة فى علاقاتها مع الأجزاء الأخرى من العالم، وخاصة مع المراكز الاستراتيجية والاقتصادية المهيمنة فى العالم المعاصر.

كان الباحثون فيما مضى - ومازالوا - يطرحون مشاكل تحديد موضوع دراستنا [٢]، واستخدمت أقدم محاولة فى هذا الصدد، منذ عشر سنوات، أدوات التحليل التى تستخدمها العلوم الاجتماعية حتى الآن [٣]؛ أما أحدث محاولة فهى تتم حاليا فى شكل دبلومنا للدراسات المتعمقة DEA ويتم التعبير فيها عن اتجاهات مختلفة : "معرفه العوالم الثالثة"[٤]. وينبغى أن نؤكد على أننا لسنا الوحيدين الذين يشعرون بضرورة التفكير فى هذا المجال. [٥]

ومن المعلوم أننا أنتقلنا من "العالم الثالث" الذى لاتوجد به اختلافات كبيرة، وخاصة هذا العالم الثالث" الذى كنا نحلم به متضامناً - الى حد ما - منذ عشرين عاما تقريبا، إلى "العوالم الثالثة". وقد فرضت صيغة الجمع نفسها نظرا للتفاوت المتزايد بين مستويات التنمية (امتلاك الدول للمناجم من عدمه، امتلاكها للبترول من عدمه، وبوجه عام الدول التى تتمتع بدرجة ما من التصنيع، أو الدول التى لديها قدرة ما على الاستثمار والانتاج المتميز) وبين الاختيارات الأيديولوجية والسياسية (من الليبراليه إلى الاشتراكية، مرورا بمجموعة كبيرة من الصيغ التى تتسم بالشمولية إلى حد ما، وتلك التى لديها حزبا واحدا أو نظاما عسكريا، حيث لا تتطابق بالضرورة الاشكال الجديدة لهذه الأحزاب وهذه النظم مع سابقاتها) وبين الواقع الديموجرافى والوضع الصحى ... ألخ. وخلاصة القول، اننا اليوم أكثر إحساسا بالاختلافات بين المجتمعات عن أوجه

التلاقى بينها.

هذا لايمنع أنه مازال هناك اختلاف فى الطبيعة بين "العوالم" وبين النظام الذى يطلق عليه العالم "الرأسمالى النامى"، حيث يضم الأخير كيانات مختلفة مثل : أوروبا الغربية بالمعنى الضيق، والولايات المتحدة، أو - حاليا - اليابان ... ويبقى علينا محاولة التعرف على عناصر هذا الاختلاف. ويبدو لنا أن تيمة التنمية تعد مدخلا حسنا، مع البدء بتوضيح المفهوم.

وكانت المبادرة التى قام بها المركز القومى للبحوث العلمية هى التى أتاحت لنا - على المستوى المادى - الفرصة لكى نبدأ هذه المهمة، وذلك عندما أنشا "عملا موضوعيا مبرمجا" *(A.T.P Action Thématique Programmée) عنوانه: "سياسة التنمية فى العالم الثالث واستراتيجياته".

وبهذه المناسبة دارت عدة مناقشات حامية فى قسمنا، أظهرت ضرورة إعطاء صيغة آنية - خلال فترة أزمة تراكمية [٦]- للإشكالية والمعلومات التى يُفترض أننا حصلنا عليها بخصوص التنميه :

- أزمة عمليات التنمية فى الجنوب، وهى أزمة تحدث فى عالم يتعدد فيه الاعتماد المتبادل ويصبح لا مفر منه.
- أزمة نماذج التنمية وأزمة الايديولوجيات التى تكمن وراء السياسات واستراتيجيات الدول.
- أزمة أشكال المعرفة، وهى ناجمة عن تشظى مجالات التنمية والتفاوت بين النظرية ومعطيات الواقع التى لم تحلّل تحليلا جيدا حتى الآن، فلازالت المناهج تحتوى على أفكار لم تتخلص تماما من التمحور على أوروبا رغم تنوع المستويات والمساحات التى تم استيعابها.

لقد كنا نهدف إلى التفكير بعمق فيما يخص الدلالة التاريخية، ومدى تأثير عمليات التنمية وكشف حساباتها الحالية، انطلاقا من تحليل المفاهيم الجارية (العالم الثالث، التنمية، الدولة، ...ألخ). والحقيقة أن التنمية هى عملية تاريخية ومشروع ايديولوجى فى نفس الوقت. فهى وإن كانت تنبثق من علاقة حقيقية بين ماضى المجتمعات المعنية وحاضرها، إلا أنها فى نفس الوقت استراتيجية شاملة، متسقة إلى حد ما، يتم تحديدها بناء على مصالح اجتماعية محددة وإن كانت مختلفة، بل

* استخدمت كلمة موضوعى هنا وفى أماكن أخرى من الكتاب كمقابل لكلمة Thématique (المترجمة)

متعارضة، فى إطار رؤية مستقبلية ترمى إلى استمرار نفس هذه المصالح. وقد يكون الهامش كبيرا بين العملية التاريخية والرؤية الاستراتيجية، لكن التفاعل بينهما أساسى.

كان مشروعنا يرمى، إلى تحليل هذين البُعدين للتنمية فى ماتم الاتفاق على تسميته "بـ العالم الثالث"، ولم يكن هناك مفرمن ظهور الغموض الذى تتضمنه هذه الفكرة عندما ألقى الضوء على تنوع المواقف المختلفة، وعندما تم سبر التفاوتات الفائقة التى تحتوى عليها هذه الظاهرة.

كانت فرضيتنا فى البداية هى عدم التوافق بين التطورات الفعلية وبين اختيارات التنمية المختلفة التى تمت منذ حوالى ثلاثين عاما فى مجتمعات العالم الثالث، وخلاصة القول أن هناك أزمة شاملة فى الأشكال المختلفة لمنطق ونماذج التنمية التى تتواجه داخل هذه المجتمعات. إن هذه الأزمة تجمع بين ثلاثة معطيات أساسية :

- الإنهاك (النسبى؟) لديناميكيات التنمية الداخلية، اللاصناعية، التى كانت سندا لنمو هذه الدول منذ عدة قرون، والتى مازالت تعمل حتى الآن.

ينبغى بالفعل الابتعاد عن صورة المجتمعات التى ظلت ساكنة حتى الصدمة التى ولّدها اصطدامها مع أنواع الاستعمار الغربى المختلفة فى القرن التاسع عشر. فقد كانت هذه المجتمعات تسير فى خطوط تنمية خاصة بها وكانت لديها آليات قوية فى الغالب. وتواجه هذه الآليات حاليا مجموعة من العراقيل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والايكولوجية فى آن واحد. هل استنفدت التشكيلات الاجتماعية السابقة مداها التاريخى؟ هل مازال هناك مستقبل لهذه التشكيلات؟

- عراقيل ديناميكيات التنمية الخارجية، ديناميكيات النموذج التاريخى للتنمية "الغربية"، أى "اضفاء طابع العالم الثالث" على أسلوب الانتاج الرأسمالى الصناعى عند انتشاره فى المجتمعات اللاغربية منذ عدة قرون، مع اقتران ذلك بتبعية هذه المجتمعات.

إن هذه الديناميكيات التى تحمل عناصر هدم الهياكل العميقة فى هذه المجتمعات واستقطاع متزايد من رأسمالها/مواردها فى صالح الدول الصناعية، تواجه حاليا آثار المساس بالاستقرار العام ("تحويل المدن إلى مدن الصفيح"، أزمة مستمرة فى القطاعات الاقتصادية الحديثة..ألخ) الذى تبرزه المناقشات الخاصة بالبحث عن "نظام جديد"، كما تواجه مشكلة أساسية، ألا وهى مشكلة الإدارة المحلية والكونية لهذه الآثار.

وبناء على ذلك كان ضروريا أن يتم، فى ضوء حصيلة عقود التنمية الأخيرة فى الدولة النامية، إعادة النظر - بواقعية وبأقصى قدر من الاحترام للواقع - فى التساؤل الكلاسيكى : هل يمكن عولمة النموذج الغربى بما يتضمنه من علاقات التبادل وأسلوب الاستهلاك؟ ألم يصل هذا النموذج كذلك - على عكس الإيمان الطوباوى بنمو لانهائى لهذا النموذج يعطيه شرعيته - إلى أقصى مدى له، رغم فاعليته المدهشة؟ ماهى الفرص الحقيقية لتصنيع العالم الثالث؟ هل هناك أمكانية لوجود مائة "كوريا جنوبية جديدة" ؟

- إن آثار اقتران هاتين الأزمتين السابقتين أخذت حاليا حجما لم يسبق له مثيل، ومن الضرورى قياس مقدماتها وتداعياتها على المدى الطويل، عن طريق تحليل ارتدادى - مستقبلى دون الوقوع فى الاستسهال الذى يقود إلى رؤية كارثية.

إن المشكلات تطرح نفسها - أكثر من أى وقت سبق - أمام رجال ونساء العالم الثالث، حول صور البقاء الأولية : الانفجار السكانى، تدهور لا مفر منه لعلاقة الغذاء/السكان، توتر إلى أقصى الحدود فى النظام الانتاجى، أزمة مأساوية فى الطاقة، أبرزها مؤخراً مؤتمر الطاقة العالمى،...ألخ.

يتضح لنا أذن أن محاولة التوصل لرؤية شاملة للموقف، فيما يتعلق بما جرت المراهنة عليه فى نهاية هذا القرن والحسابات الخاصة بذلك، أمر ضرورى من الناحية المنهجية. إن التحدى الذى تمثلة هذه الإشكاليات الخاصة بالبقاء، يوحى لنا بضرورة القيام بمحاولة تقييم ينطلق من الأدبيات الوفيرة المتراكمة فى هذا المجال.

ضرورة تحليل كمى ارتدادى - مستقبلى (٧)

إن حدود إمكانياتنا - أى إمكانيات قسمنا المتواضعة، من حيث الباحثين والكفاءات والمال - لم تكن كافية للخوض بمفردنا فى هذه العملية الضخمة، بالإضافة إلى أننا لم نكن الوحيدين الذين أدركوا أهميتها: إن الأطلس الجغرافى السياسى للعالم الذى قدمه مؤخراً جيرار شاليان، أو بوجه أعم، النجاح الذى أحرزته مجموعة "حالة العالم" التى نشرتها LA Découverte كل ذلك يستجيب لنفس محور الأهتمام. ومع ذلك فإن المركز القومى للبحث العلمى قدم لنا فرصة - فى الإطار نفسه - لكى نحقق، تحت إشراف دانيال امرى، دراسة إمكانية عمل "أطلس تاريخى للتنمية : إحصائيات ومعطيات ارتدادية - مستقبلية عن العالم الثالث". وكان ذلك يستجيب للملحوظة الأولية التالية:

غياب معطيات تتعلق بالواقع وبالإحصائيات عن عمليات التنمية المختلفة التى عرفتها المجتمعات الإنسانية خلال تاريخها، وفى موضوع بحثنا مايتعلق بمجتمعات أمريكا اللاتينية، والمجتمعات الأفريقية والآسيوية والعربية - الإسلامية ومجتمعات الشرق الأوسط. كيف يمكننا، إذن، تقديم تفكير تعاقبى، فيما يتعلق بالأسس الاجتماعية والسياسية لاستراتجيات التنمية الجارية حاليا، دون الاستعانة بمجموعة من المعلومات المتجانسة بخصوص التطور التاريخى الشامل لهذه المجتمعات؟ كيف يمكننا إعطاء أساس لمثل هذا التفكير بينما لايتوافر لدينا - بعد ثلاثين عاما من بندونج - مجرد الحد الادنى من الاحصائيات الخاصة بالعالم الثالث، بينما يتأكد الاتجاه إلى عولمة الدراسات الخاصة بالتنمية؟ فمن المستحيل أن تتوفر لدينا بسرعة بيانات تتسم بقدر نسبى من المصداقية، أو حتى بمجرد طابع تقريبى فيما يخص الماضى الديمجرافى أو التاريخ الغذائى بالنسبة لمجموعات إنسانية مثل الصين أوالهند. كيف يمكننا، إذن، تقدير الاستراتيجيات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية التى اتبعها قادة هذه الدول؟ إن الحقبة التى تغطيها الاحصائيات العالمية حقبة حديثة: فهى لا تبدأ الا فى ١٩١٦ بالنسبة لإحصائيات عصبة الأمم وفى ١٩٤٧ بالنسبة لاحصائيات الأمم المتحدة. هذا بالإضافه إلى أن هذه الاحصائيات لم يتم اجرائها من المنظور الخاص بمشاكل التنمية فى العالم الثالث، أو من وجهة نظر ترمى فعلا إلى المقارنة. هذا إلى جانب أن هذه الاحصائيات تتجاهل معطيات هامة بالنسبة للتنمية مثل توالى تشكيلات الدول اللا أوروبية، والمساحات المختلفة التى استطاعت التحكم فيها، ومظاهر التبعية للإمبراطورية أو للاستعمار التى مرت بها هذه المساحات ... ألخ.

ومع ذلك فإن هذا لا يعنى أن المعطيات الضرورية ليست موجودة أو أن كمياتها مهملة. بالعكس، فإن توفرها النسبى يتأكد عندما تبدأ عملية استكشاف ولو للوثائق غير الأصلية. فالمعلومات متوفرة إلى حد كبير - بل إلى حد الإفراط - فى مجالات عديدة مثل التجارة والسكان وإنتاج المناجم، بالنسبة لفترات كثيرة. ويلاحظ الباحث بالتالى إن عددا لا بأس به من مجتمعات العالم الثالث الحالى دخلت عهد الاحصائيات فى القرن الثامن عشر، بل دخلت أحيانا هذا العهد قبل المجتمعات الغربية بمدة طويلة كما هو الحال بالنسبة للإمبراطورية الصينية، وإن كانت فى الواقع حالة استثنائية. وبينما يستطيع مخططو الاقتصاد فى الدول الصناعية المطابقة بين توقعاتهم وبين مجموعات من المعلومات (الخاصة باجمالى الناتج القومى والأسعار والدخل القومى ...

ألخ) يرجع تاريخها إلى فترات بعيدة تصل فى كثير من الأحيان إلى القرن الثامن عشر[8]، فإن جميع أولئك الذين يهتمون بالمستقبل الشامل الخاص بالعالم الثالث لا يملكون الا الأسف على التناقض بين الكم الكبير نسبيا للمعلومات المتاحة بخصوص بداية تاريخ العالم الثالث Proto-histoire، وتفككها، وطابعها الجزئى. هناك كتب عديدة فى تاريخ اقتصاد العالم، لكن دول العالم الثالث لا تظهر فيها إلا فيما يتعلق بعلاقتها بالمركز، أى بأوروبا. ورغم إمكانيات المعلومات الخاصة بهذه الدول، فلا يوجد فى هذه المصادر مستقبل خاص بها، ليس لديها عمق تاريخى خاص بها، فهى لا تكون مجموعات تاريخية فعلية. وهذا يرجع - إلى جانب أسباب أخرى - إلى أن المعطيات المرقمة الخاصة بها، أو المعطيات الخاصة بالواقع، مبعثرة إلى حد يجعل من الصعب إجراء دراسة مقارنة. ولذلك فمن الضرورى - إذا كنا نرى أن التفكير فى التنمية الحالية والمستقبلية فى دول العالم الثالث، ينبغى أن يكون على أساس تاريخى - القيام بعملية جمع لهذه المعطيات بحيث يتم تكوين مجموعات متجانسة تتسم بأكبر قدر ممكن من الترابط. وفى نهاية مرحلة التحريات التى قام بها قسمنا، اتضح أن هذا العمل يمكن تحقيقه، وأن هناك ما يبرره، بل أنه يبشر بالخير كذلك.

إن من الضرورى إعادة التأكيد على غياب أساس تاريخى فى استراتجيات التنمية وسيناريوهاتها التى يجرى تنفيذها أو عرضها حاليا. وهذه الاستراتجيات والسيناريوهات يتم تحديدها بالنسبة لنمطين من الأطر المرجعية.

يتعلق النمط الأول بالمجالات الهامة التى يتم المراهنة عليها فى الحاضر أو فى المستقبل القريب، أى مجال النمو الديموجرافى الذى لم يتم التحكم فيه بوجه عام والذى يجرى تخفيض معدله فى حقبة كبيرة للغاية من الزمن، وأزمة عذائية تنذر بالخطر على مستوى مجموعات إقليمة واسعة أو على مستوى دول متعددة (شمال شرق الهند، وسط الصين وجنوب غربها، الدلتا الفيتنامية، الساحل الأفريقى، افريقيا الشرقية ..ألخ)، النكبة الإيكولوجية، وكثيرا ما تقترن هذه الأخيرة بالمجالين السابقين، ثم ندرة فرص العمل فى الريف، و"حضرنة سيئة" مأساوية فى مناطق العالم الثالث التى اندمجت فى السوق العالمى.

أما النمط الثانى فهو نموذج التصنيع و التحديث التقنى والاجتماعى الذى عرفته المجتمعات الغربية وتعيش وفقا له حاليا. فقد ظل هذا النموذج مصدر الإلهام الرئيسى لمشروعات التنمية حتى ١٩٧٨ تقريبا عندما ظهر حذر شديد - شمل المنظمات الدولية

كذلك - تجاه البرامج العالمية الواسعة، وبرز مفهوم التنمية المتمحورة على الذات.

ومع ذلك، فلا زالت التنمية - كما يتم يناولها بطريقة ضمنية - قائمة على تطبيق نموذج النمو الصناعى على المجتمعات الريفية التى تمر بأزمات فى العالم الثالث، ويتم ذلك عن طريق التكيّف مع الأشكال المختلفة لبنيتها الديموجرافيه ولعلاقاتها الاجتماعية، و لإمكانياتها المتاحة. ولكن لا يتم التفكير فى مستقبل هذه المجتمعات إلا باعتبارها حالة لتطبيق نموذج عالمى، مفتاحها الأساسى هو الجمع بين ثلاثة عناصر، هى : التصنيع، وتحديث المدينة والتقنية والعلمية، وتحكم الدولة فى بعض القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية.

ماذا يحدث إذا كان هذا المنطق يصطدم بحالات من عدم التوافق الجوهرى، أو بحالات من الاستحالة المادية، أو بملامح مازالت قوية "لأوجه تنمية" أكثر قدما تختلف عن النموذج المهيمن حاليا ؟

إن مشكلة التنمية لا يتم تناولها إلا من زاوية الحاضر، دون أن يؤخذ فى الاعتبار - فى الغالبية العظمى من الحالات - خط سير هذه المجتمعات على المدى الطويل، والديناميكية التاريخية الخاصة بها (تسلسل أشكال نموها القديمة، وتقهقرها، والعراقيل التى واجهتها، وفترات القطيعة التى مرت بها ورد الفعل تجاهها ... ألخ) ودون إدماج هذه العناصر واعتبارها إطارا مرجعيا أساسيا فى التفكير التنموى. ولا يوجد فى هذا الفكر ربط - على مستوى المفاهيم - بين الديناميكيات التاريخية، التى التقت رويدا رويدا فى تخلف أو فى لا نمو الواقع الشاسع للعالم الثالث أو للعوالم الثالثة الحالية، وبين "التنمية"، هذا المنعطف التاريخى الكبير الذى يريدون إدخاله على العالم الثالث، نظرا لاقتراب - أو لتوقع - تحديات نهاية القرن. لا يوجد فكر منهجى بخصوص الطريقة التى واجهت بها هذه المجتمعات فى الماضى تحديات شبيهة بتحديات اليوم، ومآزق شبيهة بالمآسى الحالية، لا يوجد تفكير فى القيود التاريخية والايكولوجية التى كانت تكوّن أساس طريقة تنظيم هذه المجتمعات وإنتاجها الثقافى. إن السمة الأساسية للخطاب المعاصر الخاص بالتنمية هو افتقاده إلى التأويل التاريخى - ويمثل ذلك، دون شك، أحد الأسباب الرئيسية لتأثيره الضعيف على الواقع - بل وعدم اكتراثه بالتاريخ (أو رفضه له). هناك دائما معطيات ناقصة فى جميع المشاريع الخاصة بمستقبل العوالم الثالثة، وهى المعطيات الخاصة بالماضى فيما يمثله من خصوصية واختلاف عن ماضى المجتمعات المصنعة، وفيما يمثله من أصالة راسخة، كما لو كانت مجتمعات العالم

الثالث مجتمعات لا تاريخ لها.

إن التنمية، باعتبارها استراتيجية وخطاب، ترتبط فى الأساس برؤية مستقبلية للعالم الثالث. وكل نقد للتنمية، يمر بالضرورة، من طريق طرح التساؤلات حول العلاقات بين التاريخ والخطوة المستقبلية.

ونلاحظ فى كثير من الأحيان أن الدراسة المستقبلية - وهى "حشد للعلوم الاجتماعية، أو بالأحرى للعلم الاجتماعى، من أجل استكشاف المستقبل على المدى الطويل من أجل العمل" [٩] - هى "علم" يتسم بحالة شبه كاملة من انعدام التاريخ فيها. وتطبيقها على العالم الثالث أمر حديث، بدأ فى الستينيات، ونبع من إدراك متزايد - فى فترة اتسمت بفقدان مجتمعات العالم الثالث لاستقرارها بطريقة يصعب إصلاحها - لدخول هذه الدول فى عهد من فقدان التوازن ومن التغيرات السريعة تحت ضغط قيود عديدة تزداد ثقلا. إن هذا الإدراك للقطيعة التى لا مفر منها، هو الذى ولّد التساؤل المستقبلى بخصوص تنمية العالم الثالث وأدى إلى محاولة تحديد مسبق لأنماط المواقف التى قد يواجهها هذا الأخير. واستعار التفكير فى التنمية من المستقبلية - من الخطاب المتعلق باحتمالات المستقبل - مناهجها وأساليبها فى التحرى، بل و عقليتها : منهج السيناريوهات [١٠]، واختيار الأفق، والإسقاطات.. انطلاقا من معطيات كمية حديثة، وتصور نموذج نظرى ديناميكى، وبرمجة اقتصادية واجتماعية بأهداف مشفّرة. وبالتالى فقد اتسم التفكير فى التنمية بما يمثل أحد خصائص الدراسات المستقبلية، أى علاقتها بالعمل، وبالتالى قلة اهتمامها بالرؤية التاريخية. إن المستقبلية تمثل ثانى أسلوب فى تكوين المفاهيم الخاصة بالمستقبل كما عرفها ب. ماسيه فى ١٩٥٩ : "هناك أسلوبان للتوقع : أحدهما يفترض ما سيكون باعتباره امتدادا لما كان، والآخر يستكشف المستقبل كما لو كان أرضا مجهولة، أحدهما يرى المستقبل مجرد إسقاط للماضى، والآخر يرى أنه لا يوجد أى إسقاط للماضى كفيل بتكوين المستقبل" [١١].

إن وضع سيناريوهات المستقبل نادرا ما يستند على أساس تاريخى جاد. وترجع مجموعات الإحصائيات - فى معظم الأحيان - إلى بضعة عشرات من السنين السابقة، ولاتحاول السيناريوهات النظر إلى الكيفية التى كانت "تسير" وفقا لها التطورات الإنسانية الكبرى، التى يحاولون تقدير اتجاهاتها فى المستقبل. إن دراسة مستقبل العالم الثالث تتغاضى مبدئيا عن البعد الارتدادى فى صالح تناول توقعى، فهى تفضل تعديل ينظر إليه على أنه ضرورى ومرغوب فيه بأى طريقة، وهى تنتج نماذج، أى أنها

تفرز تصور لاحتمالات الواقع المرغوب فيها، أكثر مما تعمل على الواقع نفسه كحصيلة لمجموعة من التطورات التاريخية. وحتى إذا كانت مثل هذه الدراسة مثيرة، فهى تظهر فى معظم الأحيان فى صورة ادعاء متسلسل ومختزل.

لكن من البديهى أن مثل هذا التناول للأمور، وإن كان يبدو ضروريا، فهو يعرّضنا - نظرا لانغلاقه على ذاته - لإشكال عديدة من خيبة الأمل، بما أنه يؤدى - بصفة خاصة - إلى تجاهل آليات التغيير الخاصة بكل مجتمع، تلك الآليات التى تستند إلى الدينامكية السابقة، كما أنه يؤدى إلى محو المواقف الانتقالية التى تكوّن حلقات التعديل الاجتماعى. وكان جرامشى قد فهم هذه الظاهرة فهما حسنا : "إننا، فى الواقع، نتوقع بقدر ما نعمل، بقدر ما نطبق بمجهود إرادى، بقدر ما نساهم، بطريقة ملموسة، فى خلق النتيجة "المتوقعة". فالتوقع، إذن، ليس عمل علمى للمعرفة، لكنه تعبير مجرد عن المجهود الذى نبذله، عن الطريقة العملية لخلق إرادة جماعية ..." (١٢). وحتى إذا كان توقع المستقبل جزء من واقع المستقبل، فإن هذا الأخير ليس أبدا مجرد مستقبل للتاريخ، إذا كان المستقبل ليس تقديرا استقرائيا شاملا، أو مجرد إسقاط لعدد معين من اتجاهات الماضى، فمع ذلك لا يمكن التفكير فيه منعزلا عن معرفة هذه الاتجاهات التى تمثل علامات بالنسبة له. ولا تستطيع الدراسات المستقبلية لتنمية العالم الثالث الاستغناء عن أساس ارتدادى متين، والدليل على ذلك فشل الدراسات التى تغاضت عن ذلك. إن عمل المعرفة العلمية الذى كان يتحدث عنه جرامشى هو أحد النقاط التى يتحتم المرور بها فى كل بحث عن مخرج لأزمة استراتيجيات التنمية الحالية.

علينا أن نبرز - إلى جانب ذلك - أن المنهج التاريخى مازال حتى اليوم يفتقد إلى البعد المستقبلى. فإذا كان ما يتم تحقيقه ليس أبداً مجرد إسقاط لما سبقه، فإن التفكير فيما تم تحقيقه وفى المستقبل، موجود بطريقة ضمنية فى كل فكر تاريخى. إن ما يتم المراهنة عليه اليوم وغدا فى العالم الثالث، كما تتصوره التوقعات والنماذج المستقبلية، يسمح بتوسيع - إلى حد كبير - أفق البحث الخاصة بالماضى، وبتحديد إشكاليات العمل التاريخى الخاص بمجتمعات العالم الثالث، وفى مقابل ذلك يستفيد من اكتشافات واستنباطات التاريخ.

يتضح لنا، إذن، أن هناك عقما مزدوجا، لأن الدراسة المستقبلية للتنمية التى تطبق حاليا فى العالم الثالث ليس لها أساس تاريخى، ولأن تاريخ العالم الثالث يظل إلى حد

كبير وضعيا، يرفض البعد المستقبلي. ولذلك فإن الربط بين المنهجين، والجمع بينهما فيما يمكننا تسميته المنهج "المستقبلي - الارتدادي" (الذي يجمع بين المنهج التاريخي والمستقبلي)، يفتح طريقا يسمح بتجاوز مأزق المفاهيم الموجود حاليا في النظريات والممارسات التنموية.

وإذا كان مثل هذا المنهج "المستقبلي - الارتدادي" يبدو لنا أمرا مرغوبا فيه، فهل هناك أساس فكري يبرره؟ إن المخاطرة بمثل هذا السؤال يعني الخوض في حوار نظري واسع النطاق حول العلاقات بين الماضي والحاضر. وسوف نكتفي هنا بأمر بديهي، دون أن ندعي الخوض مرة ثانية في مثل هذا الحوار. فمما لا شك فيه أن الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة (الانفجار الديموجرافي والحضرنة، إفلاس التوازن الايكولوجي، التنمية الضارة .. ألخ) التي تواجهها العوالم الثالثة المختلفة، تختلف إلى حد كبير عن الإشكاليات التي كانت تواجهها - فيما مضى - هذه المجتمعات.

إن الفرق في مقياس كل من هذه الإشكاليات فارق جذري، ومحاولة نقل أحدهما من حقبة زمنية إلى أخرى يترتب عليه بالضرورة خطر الوقوع في مفارقة تاريخية. فقد كان التجديد والمستحدث، وسوف يكون، أهم - بالنسبة لهذه المجتمعات - من "التقليدي". وبالعكس، فإن امتداد اتجاهات الماضي الثقيلة، في حاضر هذه المجتمعات، لايمثل - دون شك - عوامل الحسم في صيرورتها. وقد تكون حصيلة مجموع علاقاتها مع العالم أكثر تأثيرا على مستقبلها. وربما يمثل "العالم" عنصرا أكثر فاعلية بالنسبة لمستقبل العالم الثالث، مقارنة بالآثار المعاصرة للديناميكيات القديمة. فقد كانت القاعدة التي تحكم التنمية في المجتمعات المختلفة عبارة عن : أشكال مختلفة من القطيعة، والمنعطفات التي لم تكن في الحسبان، والصدام مع المجموعات الإنسانية الأخرى، والتصدعات المفاجئة التي لا يمكن علاجها. إن مستقبل المجتمعات الإنسانية المختلفة مكون من قدر متساو من ظروف غير متوقعة واستمرارية، من التواءات سريعة، وعمليات ارتداد وتنظيم ذاتي وتقدم مُسيطر عليه.إن ملاحظة الأمور تكفي لكي ندرك الأشكال المختلفة لخيبة الأمل في مجال الدراسات المستقبلية والحساب التوقعي. إن هذين المجالين الآخرين يخطئان في معظم الأحيان، وحتى فيما يخص المدى القصير، لأنهما لايمكنهما إلا أن يكونا نتيجة - رغم كل الاحتياطات - لاستنباطات قائمة على عدد بسيط من مجموعات من العوامل. وليست الصيغ الحسابية التي يلجأون إليها، كفيلة بزيادة القيمة العملية لتلك الاستنتاجات. وهكذا رأينا كيف يؤدي تفاؤل عقد

التنمية (١٩٦٠ - ١٩٧٠) إلى التشاؤم الأسود فى السبعينيات ...

ورغم هذه الحدود، فإن المنهج الارتدادى، الذى نقترحه هنا، قد يكون خصبا على مستويات مختلفة. فمن فوائده - فى المقام الأول - أنه يجعل من الممكن الجمع بين قوائم كبيرة طويلة من العوامل أو من المعطيات الاحصائية، التى غالبا ما تكون مجزأة ومبعثرة فى أدبيات التاريخ المكرس لدول العالم الثالث المختلفة. فحالة التشتت الحالية التى يشهدها هذا المجال لاتسمح باجراء المقارنات بين المساحات الثقافية فى القارات المختلفة، سواء فى العصر الحالى أو فى حقبة ما قبل التاريخ الطويلة. إن هذا التشتت يحد التفكير فى أنماط الإشكاليات التاريخية المتتالية التى واجهتها مجتمعات العالم الثالث فى الماضى، والطفرات التى استطاعت تحملها والطريقة التى تمت بها بطريقة ملموسة. ومن البديهى أن صياغة مجموعات كبيرة من المعطيات التاريخية - المشفرة بقدر الإمكان - فيما يخص، على سبيل المثال، الديموجرافيا، تطور التوازن الايكولوجى، حشد موارد الطاقة، أشكال إنتاج الغذاء المختلفة، التجارة بين المساحات الحضارية المختلفة، كل ذلك قد يكون إضافة، ذات أهمية أولية، إلى التفكير فى التنمية، ويسمح بتجديدها. وفى المقام الثانى، فإن الدراسة الارتدادية قد تؤدى إلى رؤية جديدة لمساهمة العالم الثالث الحالى فى النضج التاريخى للرأسمال العالمى : تدفقات السلع والأيدى العاملة بين الاطراف والمركز، الإيقاعات الزمنية لهذه التبادلات، و القيمة المختلفة لها فى النظم الاجتماعية المختلفة. وهكذا، فإن من الممكن أن يتوفر لدينا عناصر محددة من أجل فهم أدق للتجاوز التدريجى لـ "النظم - العوالم" "systèmes-mondes" ولدخولها إلى مرحلة "العالم" منذ القرن الخامس عشر، حيث كون هذا الدخول - فى النهاية - بُعد التنمية من حيث المساحة والجغرافيا. وهكذا، قد نتوصل إلى فهم كيف كان تكوين العالم الثالث شرطا ضروريا لتكوين "العالم".

وفى المقام الثالث، فإن إعطاء بعد تاريخى بطريقة منهجية لما يجرى المراهنة عليه فى العالم الثالث المعاصر، أمر أساسى بالنسبة للتفكير فى التنمية برمته. لأن مثل هذا التناول يسمح بفرصة أكبر لتحديد مدى حداثة أهمية هذه الأمور التى يتم المراهنة عليها، وربما يسمح - أكثر من ذلك - بتقدير ارتباط هذه الأمور ببعضها. ولكن الميزة المنهجية الأخرى تكمن فى إبراز قيمة تكرار حدوث الاستمرار والقطيعة على مرّ العصور. إن مثل هذا المنهج يؤدى إلى الاعتراف بتعدد أشكال التنمية عبر التاريخ، وتعدد الاحتمالات، وإلى قياس أهمية ماكان ممكنا أن يحدث ولكنه لم يحدث، وإلى

إيجاد الفترات التى تغيرت فيها فجأة، إلى حد ما، و الديناميكيات الشاملة لمجتمعات العالم الثالث. فهو يسمح بتحليل الاختيارات المطروحة حاليا، سواء كان ذلك بخصوص تنوعها أو حدودها. إن هذا المنهج ينبغى أن يدفع من يفكر فى مشكلة التنمية، إلى الحذر، وإلى التمّرس بالإحساس بما لا نتوقعه. وأخيرا، فإن فائدة هذا المنهج لا تنحصر فى المجال الفكرى، بل تصبح عملية وفعالة بقدر ما يسمح لنا هذا المنهج بإبراز ثقل الجمود، و إلى أى مدى مازالت ديناميكيات تاريخية طويلة المدى، سارية المفعول حتى الآن، وبأى مدى من القوة مازالت تعمل حتى الآن فى صمت - إلى حد ما - وتؤثر على خط سير عمليات التنمية التى تدعى الدول والمنظمات الدولية دفعها فى العالم الثالث.

إن القيام بعمل أطلس للمعطيات التاريخية للعالم الثالث لا تنحصر أهميته - إذن - فى فائدته الإحصائية. وهو لا يهم الخبراء و الفنيين فى مجال التنمية فحسب، بل يهم جمهور أوسع من ذلك بكثير، يشمل المفكرين والباحثين والجامعيين، كما يشمل مناضلى المنظمات التى يهمها أمر التنمية، سواء فى العالم الثالث أو فى الدول الصناعية. ومن البديهى أن إنجاز مثل هذا الأطلس قد يساهم فى تجاوز القلق الحالى الذى يتسم به التفكير فى التنمية، وذلك باعطائه طابعا نسبيا، وبإظهار ضرورة أن يتبع المفهوم الاقتصادى الضيق للتنمية الذى يتمحور فى الواقع على أوروبا، فهما ورؤية أوسع، على أساس تاريخى، للصيرورة الاجتماعية. إن جميع المجتمعات عرفت، فيما مضى، أشكال تنمية أصيلة، وكان لديها منطقها الخاص للنمو وللاختلاف، أى خطها الخاص فى التنمية. إن خطوط التنمية هذه مازالت سارية المفعول تحت سطح سياسات الدولة. وإذا تم العمل فى هذا الأطلس من هذا المنطلق، فيجب أن يُسمح لنا بتناول هذه المعطيات فى عمقها الحقيقى، أى عمقها التاريخى. ويتحتم، إذن، أن يحتوى على أكبر قدر ممكن من لقطات الملاحظة الارتدادية فى إطار أطول حقبة زمنية ممكنة، إذا كنا نريد أن نتناول مظاهر التنمية باعتبارها تطورات داخلية فى مجتمعات العالم الثالث.

وبما أن مثل هذه الأداة التاريخية الإحصائية لم تتوفر لنا بعد، فإن التفكير فى مدى إمكانية القيام بها، والقيام - بالطبع - كذلك بمجموعة من التحريات الدقيقة بخصوص طبيعة المصادر وبداية تحقيق ذلك فيما يخص مساحات جغرافية وثقافية محددة تحديداً جيداً [١٣]، كل ذلك سوف يساعدنا على تحديد أهداف الفكر النظرى الذى نقوم به بطريقة موازية. وقد أخذ هذا الفكر النظرى اتجاهين متميزين، لا يمكن الفصل بينهما[١٤]، يمكن تحديدهما فيما يلى :

دور الدولة وتسييرها لعمليات التنمية (١٥)

كانت معظم مجتمعات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مجتمعات تقوم الدولة فيها بدور ضعيف، أو مجتمعات "دون دولة". فالدولة التنموية الحديثة ظاهرة معاصرة نسبيا، وغالبا ما يكون موقع هذه الدولة خارج الهياكل الاجتماعية، أى عند ملتقى نظام عالمى للدول - القوميات ومجتمع داخلى قادر على تقديم مساهمات أو أشكال من المقاومة تجاه نموذج التنمية التى أصبحت - إلى حد ما - عالمية.

انطلاقا من هذه الاهتمامات تمحورت أبحاثنا حول أربعة موضوعات :

العلاقة بين سياسات التنمية وبنية الدولة فى الدول النامية

يكمن العنصر الأول فى تحليل الحصار التدريجى للمجتمعات اللاغربية (غالبا فى مرحلة ما قبل الاستعمار) بمنطق التنمية. وأمام هذا المنطق، الذى لا ينفصل عن التوسع الغربى، واجهت مجتمعات القارات الثلاث مشكلة بقائها التاريخى، وذلك بعد فشل محاولات الانحسار، والمقاومة أو التوفيق. كيف تم فرض قيود "تحديثها" (وهى الصيغة الأولى التى كانت تستخدم فيما مضى لما نسميه اليوم "التنمية") باعتبارها الاختيار الذى لا مفر منه؟ ماهى المبررات الأيديولوجية المحلية التى قدمت لذلك : الحداثة، التقدم، القوة. ...الخ؟

أما العنصر الثانى، فهو المعنى التاريخى لنموذج الدولة - القومية وللأيديولوجيات القومية التى تجاهلنا - حتى الآن - مفهومها الخاص لمضمون التنمية. ولذلك كان من المفيد تحليل "تطعيم" مفهوم الدولة - القومية وفقا للنموذج الغربى. لقد جرى تصوير الدولة الحديثة باعتبارها عنصرا اضطراريا فى "التقدم" الحديث، كما أنها تُعتبر معيدة لهيكلة المؤسسات الاجتماعية. وهكذا تم استخلاص - فى كل مكان تقريبا - مفهوم قومية الدولة الذى أصبح الإطار المرجعى لجميع الايديولوجيات الاجتماعية المهيمنة فى العالم الثالث، بما فى ذلك الماركسية والشيوعية.

كيف يمكننا تفسير الدور الكبير الذى قام به المثقفون "من أنصار الحداثة" - وهم الذين صنعوا واستفادوا من هذا المشروع، والذين حملوا الايديولوجيات "التنموية"، وقيمها وسياساتها، والذين قرروا استراتيجيات التنمية، والذين قاموا بالدور الأساسى فيها، أى فى بناء الدولة - القومية هذا؟ كيف كوّن جزء من هؤلاء المثقفين - المندمجين بطريقة عضوية فى جهاز الدولة - البيروقراطية بسلوكياتها، ومصالحها الاجتماعية الخاصة بها (الحزب - الدولة، الجيش - الدولة، الاسرة الحاكمة - الدولة)؟

كيف تفرض هذه البيروقراطية أسلوبا فى علاقاتها مع ما قد يكون "مجتمعا مدنيا" فى طريقه إلى التكوين (مشاكل البقرطة Bureaucratisation والتسلط العسكرى... الخ)؟

إن الدراسة المقارنة هى التى تسمح بفهم الكيفية التى تمت بها هذه "الصيغة الجديدة" لنموذج الدولة، عن طريق القوميات، وظلالها، بما فى ذلك دور الجيش باعتباره "قطب من أقطاب الحداثة" (فى مجال التكنولوجيا، والثقافة، ... الخ).

الأسس الاجتماعية الخارجية والداخلية للتنمية التى تقوم بها الدولة والمجموعات المهيمنة

عندما تندمج التنمية التى تقوم بها الدولة، فى الدول النامية، فى نظام أقليمى (اقتصادى و/ أو عسكرى) تابع فى استراتيجياته الداخلية والخارجية لمراكز القرار الدولية (الدول الكبرى، المؤسسات الدولية، البنوك أو الشركات متعددة الجنسية)، تكون تابعة - إلى حد كبير - لعناصر اجتماعية خارجية، سواء فيما يخص مواردها السياسية أو المالية (الاقتراض، المعدات، التسليح) أو فيما يخص مواردها الإنسانية (تكوين كوادرها فى الجامعات الأجنبية، مستشارى التعاون التقنى والعسكرى، مكاتب الدراسات ... الخ). فى ظروف كهذه، ماهى المجموعات الاجتماعية الدولية التى تستطيع فرض السياسات على الدولة النامية أو التأثير عليها أو حظرها ؟

إلى أى مدى يميل تدخل الدولة فى القطاع الاقتصادى إلى خلق "مجتمع مدنى" أو "شعب - قومى" داخل المجتمعات نفسها؟ هل تكتفى بتكوين مجتمعها بحيث يصبح لديها "احتياطى اجتماعى" يتسنى لها اللجوء إليه بقدر احتياجات تنمية الدولة؟

كان من المألوف - فعلا - فى دولة ما قبل الاستعمار، أن تكون رؤية الدولة للمجتمع قائمة على أنه بمثابة "احتياطى" .. كمصدر للضرائب، والتبرع الإجبارى، ولليد العاملة لأعمالها الكبرى، وللجنود لجيوشها. لقد استخدمت الدولة القمعية الاستعمارية هذا الموقف وشوهته. هل تغيرت الأمور بطريقة عميقة فى الدولة التنموية الجديدة، لصالح صعود اجتماعى انتقائى للنخب المحلية الجديدة (التى خرجت إلى حد ما من النخب القديمة) فى جهاز الدولة، وما هو تأثير ذلك بالتالى على باقى مجموعاتهم المحلية (الأقارب، القرية، العرق، المنطقة ... الخ) أو المهنية ؟

إذا كان هذا الصعود الاجتماعى يتم داخل الدولة، هل يؤدى ذلك إلى استعمار

داخلى جهاز الدولة تقوم به مجموعات محلية لديها استراتيجيات مستقلة، أو إلى توظيف أفضل لهذه المجموعات تقوم به مركزية الدولة؟ وعلى أية حال، ماهى التأويلات الجديدة التى تضطر المجموعات التى يقال عنها أنها "تقليدية"، لإضفائها على هياكلها وأهدافها نظرا لهذه التطورات؟

إن هذه التساؤلات تجعلنا نصل إلى مدخل تاريخى لأصل انتقاء المجموعات المهيمنة والطريقة التى تمت بها، أى تحويل المجموعات القديمة إلى طبقات جديدة وهياكل جديدة تكونت مع حركات التحرير، وكذلك الفئات العديدة وعدد كبير ممن يحتلون مناصب تفاوضية - مرتبطة باختيارات التنمية - بين المجتمع القومى والسلطات الأجنبية.

أساليب تولى الدولة للمسئولية التنموية للمجتمعات

من المهم، فى الدول النامية التى حصلت على استقلالها القومى عن طريق الكفاح من أجل التحرر، القيام بتحليل الخطاب التنموى والأساطير الخاصة به، التى تستخدمها المنظمات القومية فى حشد الجماهير، وتحليل هياكل المنظمات التى كثيراً ما تجسد الدولة، مقدما، فى مرحلة ما بعد الفوز بالاستقلال. ويعتبر الهيكل الإقليمى للدولة الفيتناميه فيما بين ١٩٣٥ و ١٩٥٩ مثلا جيداً فى هذا المضمار.

وفى الدولة النامية التى مُنحت الاستقلال - ولم تحصل عليه عن طريق الكفاح - فقد كان تكوين هذه الهياكل أو هذه الخطابات من صنع الطبقات النائبة و الدول الاستعمارية القديمة أو الجديدة (وهذه الحالة منتشرة إلى حد كبير فى دول أفريقيا السوداء).

ماهى، اليوم، قنوات الاتصال بين الدولة والمجتمع المدنى؟

ابتداء من رئيس القرية إلى المدرسة، إلى النقابة والحزب، يتعدد الوسطاء الذين تقوم الدولة التنموية عن طريقهم بـ :

- محاولة تولى مسئولية المجتمع المدنى وزيادة التحكم فيه.
- تحويل مراكز القرار الاجتماعى القديمة فى صالحها عن طريق ربطها بإدارة الشرطة.
- نشر خطابات وصور ورموز تحمل دلالة السلطة والحداثة التنموية، ومن هنا كانت أهمية المسائل اللغوية ووسائل الاتصال فى ممارسات الحشد.

ماهى، فى النهاية، الدلالة الحقيقية لتجارب التجميعية، فى هذه اللعبة بين الدولة

والمجتمع؟ هل هى وسيلة للتعجيل بنقل الصلاحيات إلى الدولة؟ هل تمثل هذه التجارب - على عكس ذلك - استجابة لطلب تدخل الدولة من طرف التجمعات الاجتماعية القاعدية ؟

أزمة تنمية النظام العالمى للدولة - القومية
ومحاولات تحديد طرق تنمية أصيلة.

اصطدم النظام العالمى للدول - القوميات - الذى تم تعميمه منذ الستينات - فى ١٩٨٣ بتناقضات يصعب تجاوزها مثل : تضاعف الدويلات Micro-Etats، وتفتت مجتمعات الدول القومية إلى عدة أعراق أو أديان يصعب التوفيق بينها، الأمر الذى يمنعنا من الأعتقاد بأن الدولة - القومية هى الحل - فى جميع الظروف - لحق الشعوب فى تقرير مصيرها.

لقد اتضح أن نموذج التنمية الذى تبنته الدول (حتى فى أكثر الدول القابلة للاستمرار سياسيا) غير قادر - على المدى القصير والمتوسط - على إدماج المجتمع الموزع على المساحة القومية برمته، سواء كان ذلك يرجع إلى عراقيل خارجية (انظر : الاهتمامات الخاصة بنظام اقتصادى عالمى جديد) أو إلى أشكال من الضعف البنائى الداخلى.

لذلك بدأت محاولات تحديد طرق أصيلة للتنمية فى الدول النامية سواء بمبادرة قادة الدول ("الاشتراكيات" التى أصبحت رسمية، إفريقية كانت أم اسلامية أم بوذية، وطرق للتنمية "لا رأسمالية، لا اشتراكية"، والادعاء الماوى بتجنب قواعد التنمية الغربية التى لا مفر منها ... الخ) أو بمبادرة من منظمات دولية تجمع بين الدول (محاولات الإدماج الإقليمية فى القارات الثلاث) أو بمبادرات خاصة (مثل منظمة "أراضى الإنسان" Terres des Hommes).

لقد طرحت جميع هذه المبادرات، بدرجة من الوضوح قد تزيد أو تقل، المسألة الحالية لـ "التنمية الداخلية المتمحورة على الذات"، مع الإشارة بحدة - عندما تواجه نموذج تنمية لا يقيمونه، فى الغالب، وإنما يُفرض عليهم - إلى مسألة الأشكال المستقلة للحشد الاجتماعى فى صالح التنمية أو ضدها.

الديناميكيات المستقلة لمجتمعات العالم الثالث فى عملية التنمية (١٦)

إن مثل هذا المشروع يتضمن دراسة متعمقة لردود فعل هذه المجتمعات تجاه أشكال تدخل الدولة من ناحية، وللتنمية من ناحية أخرى (للقائمين بها ولأيديولوجياتها). وبما

أن الدولة كانت فى معظم الدول النامية، كما هو الحال بالنسبة لتنمية النمط "الغربى"، ظاهرة حدثت مؤخراً، وضعيفة أمام أشكال المقاومة فى المجتمعات التى لديها قدرة عالية على إعادة إنتاج ذاتها بطريقة مستقلة - على الأقل حتى وقت قريب - فإن دراسة استقلال المجال الاجتماعى (أو الاجتماعى - الثقافى) أمام نموذج الدولة التنموية الذى يبدو أنه فى طريقه إلى أن يصبح عالميا، يعد أمراً مشروعا. ويستدعى مثل هذا المجهود - لكى يتم تكوين صحيح للمفهوم - إعادة بناء النظرية انطلاقا من تحليلات لحالات ملموسة، بدلا من استنباط نظرية خاصة بهذه الظواهر تنطلق من تجميع نقدى للنظريات السالفة بخصوص هذا الموضوع.

وبناء على ذلك انبثقت مجالات البحث التالية :

القرى والهياكل الجماعية فى مواجهة الدولة والتنمية

إن هذا الموضوع يعتبر موضوعا أساسيا بما أنه كان يخص - على الأقل حتى ١٩٦٠ تقريبا - أكثر من ٨٠٪ من سكان العالم الثالث. وترمى دراسة هذا الموضوع إلى معرفة كيف يقوم الريفيون المنظمون فى مؤسساتهم المعتادة (العائلة، العصبية، القرى، القبائل ... الخ) بتقبل، أو برفض وتحوير التدخلات الخارجية التى تمارسها - تجاه مجموعتهم - الدولة والأسواق والكنائس .. ألخ.

لم يعد، الريفيون يتميزون فقط - أو حتى، أحيانا، فى معظم خصائصهم - بالتقنيات الريفية، البالية، التابعة للهياكل الاجتماعية المعتادة فى فترة ماقبل الرأسمالية، فقد أصبحت هناك أختلافات كبيرة وهيراركية تميز الطبقات الاجتماعية التى تشمل من العامل الزراعى إلى المزارع (منذ بداية القرن التاسع عشر، على الأقل، فى غرب أفريقيا، على سبيل المثال). إن آلية هذا الاختلاف تزداد سرعتها حاليا، ويرجع ذلك إلى سبب رئيسى، وهو أن الاختلافات الاجتماعية الريفية والهجرة إلى المدينة لم تأت بعد "ثورة زراعية" داخلية (كما كان الحال فى أوروبا الغربية فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر)، ولم تكن نتيجة لها، بل أتت، على عكس ذلك، قبلها، حيث لازالو فى أفريقيا، على سبيل المثال، ينتظرون "الثورة الخضراء".

إن التفكيك الحالى لأواصر الريف يستدعى على الأقل طرح التساؤل الأساسى التالى - مع الأستناد إلى تحليلات ملموسة - عما إذا كان من المعقول تأسيس نظام سياسى واجتماعى جديد، على مستوى القرية، يقوم على علاقات اجتماعية ذات إطار مرجعى مألوف. وإذا كانت الإجابة بالنفى، كيف يمكننا "محو الماضى تماماً" من أجل

بناء مجتمع جديد تماما فى كل مكوناته، دون المخاطرة بأن يهاجم الغالبية العظمى من الفلاحين هذا البناء، لأنهم يشعرون أنه تم الاعتداء على أكثر هياكلهم جوهرية، أى البناء العقلى والأيديولوجى؟

الطبقات الشعبية، والعاملون، والحركات الاجتماعية فى مواجهة الدولة والتنمية

إذا كانت الفئات الاجتماعية السابقة، التى كانت موجودة قبل انتشار أسلوب الإنتاج الرأسمالى، لا يمكنها إلا التصدى للتدخل الاقتصادى والسياسى الذى يُفرض عليها، والنابع فى الوقت نفسه من الخارج و الذى تم بعد ظهور هذه الطبقات، فإن الطبقات التى تتناولها هذه الفقرة (الطبقات الشعبية والعمال و الحركات الاجتماعية) تتكون، على عكس ذلك، من مجموعات اجتماعية استمدت بقاءها، منذ نشأتها، فى معظم الأحيان، من انتشار أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

هناك كذلك تاريخ طويل لدور العاملين بأجر "الميرتلين" (Prolétarisés) حيث يظهر عدم إمكانية الفصل بين ازدهار حركة هجرة الأيدى العاملة وظواهر الاستعمار والحضرنة. ومن أجل فهم الأهمية - أو السلبية - الحالية التى تتسم بها المنظمات النقابية الكبرى، فإنه لا يمكننا تجاهل الحركات التى نشأت، منذ قرن على الأقل، فى المناجم وفى مواقع العمل (السكك الحديد، والموانىء ....الخ) أو بين صغار الموظفين الإداريين الذين كونوا، خلال مدة طويلة، فى بعض الأحيان، القطاع المهيمن على العاملين الذين يتقاضون أجراً، (وقد يسمح لنا ذلك بتجاوز فكرة "الارستقراطية العمالية"، وهى فكرة غير واضحة وغير دقيقة فى أحيان كثيرة) بينما مثلت إضرابات عامة حاسمة، علامات فى التاريخ السياسى الحديث - الاستعمارى أو ما بعد الاستعمارى - فى عدد كبير من هذه الدول.

هناك كذلك تاريخ طويل لتكوين "شبه بروليتاريا" المدينة، هذا القطاع الذى يطلق عليه "غير الرسمى"، و "الهامشى" أو "الموازى"، وهذا التاريخ لا ينفصل عن نشأة الهجرة الريفية بحثا عن العمل. إن حصر التحليل فى إجراء مقابلة بين القطاعين : "الحديث" و "التقليدى"، لا يكفى إلى حد كبير بالطبع. ويبقى علينا إجراء تحليل دقيق لعملية تكوين الجماهير المدينية، ومراحلها التدريجية، وخطوات ارتباطها بالرأسمالية المهيمنة ("الاستعمارية"، ثم رأسمالية "ما بعد الاستعمار" والرأسمالية المعاصرة). وبناء

على ذلك، علينا أن نطرح، ضمن تساؤلاتنا، مسألة معرفة ما إذا كانت الأنشطة المنتجة غير الرسمية تعتبر علامة "صحية" إيجابية، تدل على الخيال القادر على خلق مجتمع المستقبل، أو تدل، على عكس ذلك، على ظاهرة "تقهقر"، لا تطرح حلا بديلا سوى فى مظهرها.

إن استمرار أشكال التضامن الكبيرة المعتادة ("العرقية"، الثقافية، الدينية، اللغوية...) هى بمثابة مجموعة من العراقيل أمام ظهور "هوية طبقية"؛ وإذا أخذنا فى الاعتبار درجة تعقيد المستويات الاجتماعية والاقتصادية، داخل القطاع الذى يُطلق عليه "غير الرسمى" (ابتداء من المنتج الصغير "المفرط فى الاستغلال" بنفس القدر - على الأقل - المفرط من الاستغلال الذى يواجهه هو نفسه، إلى "البروليتاريا التحتية" - بمعنى الكلمة - المكونة من شباب الريف العاطلين، والهامشيين، والمتسربين من التعليم أو حتى الجانحين ... وهم جميعا يعملون إلى حد ما وفقا لظروف الصدفة) فهل من الممكن تصور مثل هذه "الهوية الطبقية"؟ ينبغى أن يسمح تاريخ محاولة جعل هذا القطاع تابعا للاقتصاد المهيمن، بإلقاء الضوء على تناقضات هذا الوضع.

ألا يمر الوعى السياسى، فى مثل هذه الظروف (أنظر : أفريقيا الجنوبية على سبيل المثال) بضرورة الربط بين الاحتياجات الشعبية وقيام القيادة الايديولوجية والسياسية للحركة بتكوين المفاهيم الخاصة بها (أى قيادة تميز بين الشعبوية والثورة)، حيث يبدو أن قوتين أجتماعيتين - غير متكافئتين فى القوة - كفيلتان بالقيام بدورهما فى هذه القيادة : " الطبقة العاملة " - بمعنى الكلمة - من ناحية (كلما كان العامل "مستوعَبا" فى النظام الرأسمالى المهيمن، كلما كان - فى الواقع - مندمجا، فى الوقت نفسه، فى وسطه الأصلى الريفى) والانتلجنسيا التى فى مرحلة التكوين من ناحية أخرى؟

وفى النهاية، فإن زيادة عدد أجراء الزراعة و الصناعة والقطاع الثالث، تختلف وفقا لسياسات التنمية ونقل المصنع الناجمة عن إعادة التوزيع الاقتصادى الدولى، وكل ذلك يطرح مشاكل العمل والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بالعمل باعتبارها أحد العناصر الأساسية الحاسمة فى مجتمعات العالم الثالث.

ولذلك فمن الضرورى القيام بتحليل :

- ممارسات حشد قوة العمل، وظروف الاتصال مع العالم التقنى ونماذج الاستهلاك "الحديثة"، والفجوات التى تنشأ - بناء على ذلك - مع الأطر المرجعية الثقافية. يتعلق الأمر باستخلاص السمات الأصلية فى عملية الاغتراب/ التثقيف العمالية،

وسلوكيات التكيّف، والأشكال العديدة للمقاومة والصراعات الخفية، وأشكال الكفاح مثل الإضراب.

- عوامل التجانس والتفكك فى عالم العمل، وفقا للانتماءات العرقية واختلاف الأجور. فينبغى الاهتمام بوجه خاص - على سبيل المثال - بدراسة العمل النسائى فى العالم الأفريقى، و الإسلامى وغيره (قوة إعادة إنتاج و/أو قوة إنتاج).

- تأكيد الهوية العمالية - أو حتى الشعبية - و حدودها فى علاقاتها مع الأيديولوجيات الشعبوية والماركسية، الهياكل (النقابات، الأحزاب) التى تضمن تمثيل المجموعة، ومدى تبنى الدوله لها، أو اتجاهها نحو الاستقلال، أوجه الالتقاء والاختلاف بين الحركة العمالية والحركات الاجتماعية الأخرى.

مبادرات التنمية التى تتم داخل أو خارج الدولة : رجال الأعمال والطبقات الوسطى ما وراء القومية

هناك كذلك تاريخ طويل للدور البارز الذى تقوم به المجموعات الاجتماعية المهيمنة، وتاريخ تكوُّن هذه المجموعات (البيروقراطية التى نبعت من الجهاز الإدارى الاستعمارى، و أوساط رجال الأعمال التى أفرزها "اقتصاد القطع"، والمثقفون الذين ورثتهم هذه الدول من المدارس الغربية، و "الفلاحون الموسرون" الذين أفرزهم الاقتصاد المزرعى ... الخ) وتاريخ أسلوب تأثيرها وبقائها فى السلطة.

لقد تم، بالفعل، منذ مدة طويلة، حضرنة "النخب" و "تثقيفها"، وهذه النخب أسيرة دائما لتيارين لهما قوات دفع متناقضة ومتكاملة فى نفس الوقت : ثنائى المقاومة / التعاون.

إن الأمر يتعلق حقا بتاريخ تكوين الطبقات المتوسطة، أى تاريخ مجموعات اجتماعية ذات أصل مختلف تتطلع إلى أوضاع وحقوق البرجوازية على الطريقة الأوروبية، أى أن هدفها لم يكن - منذ مدة طويلة - رفض الغرب، ولكن استيعاب علومه، وأن يعترف الغرب بأنها على نفس قدم المساواة معه، لتساهم - بناء على ذلك - فى ممارسة السلطة. ولذلك كانت طبيعة الطبقة المتوسطة، منذ أمد طويل، إصلاحية إلى حد كبير.

عندما واجهت بعض المجموعات الاجتماعية المحلية التى تحتل مراكز قيادية (الإقطاعيون "المستنيرون" والبرجوازية الكمبرادورية، وأصحاب الرتب العليا فى الدولة)، التوسع الامبريالى خلال القرن التاسع عشر، لم تنتظر تدخل الدولة أو

مساعدتها لكى تنطلق فى مجال الأعمال، ولتتولى - بعد ذلك - مواجهة تحدى التنمية بنفسها، معتمدة فى ذلك على ثروتها وزبائنها. ان آل "سونج" فى الصين وآل "تاتا" فى الهند، و "أنصار تفوق الصناعة فى النشاط الاقتصادى" الأوائل فى أمريكا اللاتينية، أولئك جميعهم نماذج من هذا الجزء "المحلى" من البرجوازية الكبيرة الليبرالية المغامرة، معروفة فى القرنين التاسع عشر والعشرين.

وفى الوقت الذى تفرض فيه الصورة الديناميكية (والمثيرة للقلق؟) "للدول الصناعية الجديدة" نفسها (هونج كونج، تايوان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ... الخ)، يبدو أن التفكير فى الامكانات المسبقة لهذا النمط التنموى، تفكير له أساسه، فهذا النمط كان يقوم به القطاع الخاص فى البداية، ولكنه يتحتم عليه - آجلاً أم عاجلاً - طرح مسألة تدخل الدولة فى مجرى توسعه، سواء كان ذلك من أجل التغلب على أوجه المقاومة الداخلية، أو من أجل مواجهة المصاعب الخارجية. فنواجه هنا، بطريقة مختلفة، مشكلة القومية فى علاقتها برجال الأعمال وبالنظام الذى يرى تفوق الصناعة فى النشاط الاقتصادى.

أما الطبقات المتوسطة الجديدة خارج إطار الدولة فى الدول النامية (وهى مكونة أساسا من الطبقات التى تعمل محليا فى إطار التنفيذ الوطنى للشركات الأجنبية متعددة الجنسية و / أو شركات التصدير والاستيراد، والبرجوازيات الاقتصادية التى تنمو فى علاقة مركبة مع الدولة ووفقا للمقاولات الصناعية من الباطن، ووفقا لنمو قطاعات الإنتاج والتوزيع الذى لا تتدخل فيه الدولة أو عن طريق التطفل على القطاع العام) فيمكننا التساؤل بخصوص نماذجها فى السلوك الثقافى والسياسى فى الدولة - القومية التى يتحتم عليها، فيما بعد، التطور فى إطارها.

هل تستطيع هذه الطبقات، التى تحبذ الحداثة، والتى تحمل التنمية أيديولوجيا واجتماعيا، وإن كانت تحملها خارج - إن لم يكن ضد - الدولة القومية، أن تكون "قومية"؟ أم هى مرتبطة بالضرورة بالاختيارات التنموية للمؤسسات الدولية التى تقوم بتمثيلها (الليبرالية الريجانية الجديدة، وسياسة صندوق النقد الدولى ... الخ)؟

أشكال رفض التنمية

لقد رفض عدد كبير من المجموعات الاجتماعية، نموذج التنمية ذو الأصل الغربى، رفضا تاما : براهمات هنود، رهبان من التبت، "اقطاعيو" الساحل الأفريقى، "القادة

العسكريون" المحافظون فى أمريكا اللاتينية ... الخ. وقد استطاعوا - فى بعض الحالات - جَر الدولة فى اتجاه هذا الرفض الواعى. واضطروا - فى حالات أخرى - إلى معارضة تدخلات الدولة التنموية (على سبيل المثال، لم تتم حتى الآن دراسة الأصل الكهنوتى والشعبى لرفض الدولة التنموية فى إيران).

ويبدو أن "جبهة رفض" جديدة مناهضة للتنمية ظهرت فى العالم الثالث - منذ بضع سنوات - نظرا لحدود وتناقضات نموذج معين للتنمية، التى تزداد وضوحا. إن علينا معرفة دوافعها ... بل ينبغى كذلك معرفة مستقبلها المرتقب.

محاولات البحث عن بدائل لتحدى التنمية

من الواضح أن نماذج التنمية التى يتم قبولها عامة، نماذج فعالة، ولكنها محدودة وخطيرة بالنسبة للمجتمعات التى تستقبلها. وليس هناك شك فى أن هذه النماذج إذا كانت تثير ردود فعل بهذه الدرجة من العنف، فإن ذلك يرجع إلى أن التنمية هى عنف موجه إلى الأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعى فى الدول النامية، وهى، إذن، عنف موجه إلى "الشخصية الأساسية" للأفراد وللمجموعات التى تكونها.

إن مشكلة البدائل كانت - نظراً لهذا الموقف - هى محور المناقشات والمبارزات الايديولوجية المتعلقة بتنمية وتحديث المجتمعات. وابتداء من القرن التاسع عشر، حاول الشعبويون الروس، والقوميون فى الشرق الأقصى، والتيارات المرتبطة "بالنهضة الإسلامية"، مواجهة تحدى التنمية. وتمثل المحاولات التى تمت من أجل تحديد الطرق الأصيلة فى الدول الجديدة، أو ضدها، خلال الثلاثين سنة الماضية، رصيداً من الأفكار والتجارب يتسم - إلى حد كبير - بالثراء، سواء فيما يخص فشلها أو فيما يخص أوجه نجاحها الجزئى.

إن علينا أن نحصر هذه التجارب وإجراء دراسة نقدية لها مع الاهتمام بظواهر الطوائف، بالعودة الحالية إلى الثقافات، والأشكال المختلفة لل "أصولية"، حيث لا تعبر الصيغ المختزلة، مثل الإسلام السياسى أو "التشدد"، عن واقع هذه الاتجاهات.

نحن هنا بصدد مجال واسع ومركب حيث تفرض مشاكل العالم الثالث الحادة نفسها، وحيث يتقرر مستقبلها. كيف يمكننا تفسير تهالك ايديولوجيات التنمية التى تقوم بها الدولة و نماذجها، وتناقضات الحلول البديلة التى تعود - كما لو كانت مضطرة - إلى الدولة وإلى النموذج التنموى الذى يحبذ تفوق الصناعة فى النشاط الاقتصادى، وإلا بدت مهددة بالانهيار؟

محاولة البقاء على هامش التنمية : "العالم الرابع"

يؤدى نموذج التنمية المهيمن - على هوامشه المتزايدة - إلى ظهور مستأصَلين أو "مُتلفين"، اقتلعهم من اندماجهم الاجتماعى العادى، دون التوصل إلى إدماجهم فى الهياكل الخاصة به، أى هياكل الدولة أو سوق العمالة. وهناك قائمة طويلة من الفئات الاجتماعية التى يزداد عددها والتى لم تُدع لمناقشة التنمية، والتى - إلى أن يتحقق ذلك - ليس لديها موارد أخرى إلا أن تبتدع استراتيجيات للبقاء، وهى استراتيجيات مؤقتة، لم تقم العلوم الاجتماعية باحصاء جيد لها. وتضم هذه الفئات : "الصبية" فى بوجوتا، شعوب القوارب الأسيويين، ومعدمو كلكتا، ولاجئو أفريقيا أو آسيا، والعاطلون، والجانحون، والـ Cabatios البرازيليون، و"الريفيون" دون هياكل ريفية .. الخ.

وعندما يصل هذا "العالم الرابع" إلى أقصى حدود إعادة الإنتاج الاقتصادى (الإجرام، البغاء، العمل المؤقت، العمل "الاسود" .*) والجسمانى (نمو نسبة الوفيات، ونسبة العقم، ونسبة انتشار المرض) فهو يضع التفاؤلات التنموية موضع التساؤل، ويخلق مشاكل عديدة للدول الشابة فى العالم الثالث التى تحبذ الحداثة (مشاكل إحصائية، وبوليسية وطبية). ولذلك، فمن الضرورى إجراء إحصاء لهذه الفئات، واستراتيجياتها اليومية للبقاء، وردود فعلها السياسية أو ثقافتها الذاتية، بل ينبغى كذلك حصر أهميتها العددية النسبية، ودلالة ذلك فيما يخص حدود التنمية التى تتم ممارستها.

من الممكن، كذلك، أن نطرح الأسئلة بخصوص حدود إمكانيات إعادة إنتاج نموذج الدولة التنموية، مثلا، فى تلك الدول، فى العالم الثالث، التى تعجز الدولة المركزية فيها عن تولى مسئولية إدارة بعض المناطق أو بعض الخدمات الأساسية (مثل الطرق والسكك الحديدية) فيضطر ممثلوها المحليون (محافظون، ولاة ...) إلى ارتجال اقتصاد إقليمى غير شرعى (تبادل التهريب المباشر بين المقاطعات والخارج مثلا) من أجل المحافظة محليا على الحد الأدنى من بناء الدولة الاقتصادى التحتى.

إن عناصر برنامجنا متكاملة ولا يمكن فصلها الواحد عن الآخر - كما أوضحنا - فهى بقدر ما تطرح التساؤلات، فيما يخص تجربة التنمية فى مواجهة العالم الثالث، بقدر ما تفعل الشىء نفسه فيما يخص النظام العالمى الحالى.

---

* المقصود به تشغيل الأفراد غير المصرح لهم بالعمل، الأمر الذى يعتبر خرقا للوائح العمل السائدة. (المترجمة).

النتائج الأولى

سوف يلاحظ القارىء أننا لم نتناول فى هذا الكتاب، سوى جزء من هذا البرنامج الطموح، فلم نتناول - فى الوقت الحالى - خاصة جزءا أساسيا يتعلق بالطبقات الشعبية، وخصوصا تحليل أشكال التفكك الريفية، برغم أنه موضوع إساسى. (١٧) وفى مقابل ذلك، قمنا بطرح التساؤلات الخاصة بما يطلق عليه "غير رسمى" لانه يتضح لنا - أكثر فأكثر - أن هذه التسمية غير مناسبة، ونقوم بالتفكير فى هذا الموضوع - منذ عامين - فى إطار ندوة تعقد مرتين فى الشهر. (١٨) إن تخفيض حجم برنامجنا الأصلى يرجع جزئيا إلى المركز القومى للأبحاث العلمية. فقد قررنا فى المرحلة الأولى - بناء على تعليماته وعلى الاعتمادات التى كانت أقل حجما مما كنا نتوقعه - أن نحصر جهدنا فى العلاقات بين مقتضيات التنمية وتكوُّن الدولة والطبقات المهيمنة المرتبطة بسلطة هذه الدولة. فأصبح هدفنا المباشر - الذى يعكسه هذا الكتاب - هو دراسة تكوين المجموعات المهيمنة فى مجتمعات العالم الثالث، وهو يرتبط فى نفس الوقت، ارتباطا وثيقا بمحاصرة هذه المجتمعات بمنطق التنمية، ولا ينفصل عن بناء الدولة - القومية، من ناحية، ودراسة المناقشات الايديولوجية الخاصة بالتحديث والتقدم، ونماذج التنمية وطرقها، والدولة القومية، وبدائل النموذج الغربى، من ناحية أخرى.

نحن نقدم، إذن، فى هذا الكتاب، النتائج الأولى لتفكيرنا الجماعى. لقد تبلورت مناقشاتنا تدريجيا خلال عامين متتاليين من الندوات التى يُطلق عليها "دراسة نظرية مشتركة" فى إطار دبلوم الدراسات المتعمقة، حيث كنا نفعل كل ما بوسعنا لكى تلتقى مجموعتنا صباح الأربعاء - مرة كل أسبوعين - ليدور الحوار حول موضوع بحث مشترك، أيا كان تخصص الباحثين (وكان معظمهم من التخصصات التالية : تاريخ، جغرافيا، العلم السياسى للعلاقات الاجتماعية، ولكن كان هناك كذلك تخصص الانتربولوجيا، والديموجرافيا، والاقتصاد...) والمساحات الثقافية التى يفضلها من يحضّرون رسائل الدكتوراة.

وكان موضوع البحث خلال هذين العامين هو موضوع "العمل الموضوعى المبرمج"، و كان كل باحث يعرض - وفقا لمنظوره المفضل - طريقة طرحه للمسألة. وكانت هذه الاجتماعات القائمة على العمل النظرى تتعاقب مع أعمال أخرى ملموسة، وهى أكثر صعوبة ولكنها ضرورية، وكانت هذه الأخيرة تتناول تعريف أطلس المعطيات التاريخية الذى سبق أن تحدثت عنه، والذى وفر لنا العناصر التقنية اللازمة لتغذية التفكير

والملاحظة الميدانية.

إن نشر كتابنا هذا، لا يعنى أننا كنا نتفق دائما. لقد عبر كل باحث بحرية عن أفكاره التى كانت موضع المناقشة، ولم يراعى الملاحظات والاعتراضات إلا فى إطار ما يتمشى مع معتقداته الخاصة. ولذلك، لا ينبغى أن يبحث القارىء، فى هذا الكتاب عن "الحقيقة"، ولكن عن مجموعة من الاتجاهات البحثية، وهى بمثابة اقتراحات لمزيد من التعمق فيما بعد.

وكانت المرحلة الأولى عبارة عن تساؤل بخصوص مفهوم التنمية، وكلمة التنمية -التى استخدمتها المؤسسات الدولية (١٩) غداة الحرب العالمية الثانية - تحتوى على دلالة "غربية" : إذا كانت اليابان - التى كنا نتحدث عنها قبل ذلك بقليل - هى اليوم أحد أكبر الدول المتقدمة - إن لم تصبح قريبا، أكبر دولة متقدمة - ألا يرجع ذلك، تحديداً لأن ثورة ميجى كانت عبارة عن تبنى متسلط من الداخل (بناء على إرادة الامبراطور)، لقوانين أوروبا الغربية، فى المجال الاقتصادى، على الأقل ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر؟ إن سر نجاح هذه العملية يرجع إلى الإدماج الداخلى لمقتضيات الرأسمالية، فى وسط اجتماعى مستعد لتقبلها، مع احترام الآليات الخاصة بهذا الوسط، ولذلك كانت عملية الاستيعاب، عن طريق تكييف متمحور على الذات، فعالة للغاية.

لقد تعمدنا أن تكون الدراسة الأولى المقدمة فى هذا الكتاب، هى دراسة سرج لاتوش التى ترمى إلى الكشف عن الجذور الغربية القديمة لهذا المفهوم الذى نبع من فكرة التطور، وهى فكرة عزيزة على فلاسفة قرن التنوير، وإن كانت عدة قرون من الفكر الفلسفى قبل القرن الثامن عشر، - تمتد إلى مفكرى العصور القديمة فى البحر المتوسط (٢٠) - بمثابة المرحلة التحضيرية لهذا المفهوم. وسوف نلاحظ - بفضل البحث الدقيق الذى قدمه كل من دانيال إمرى وجان لوى مرجولان - أن مسألة التنمية، بمعناها الضيق، أى بمعنى النمو الاقتصادى فى مجتمع شبه تابع، كانت موضع النقاش لمدة طويلة قبل الحرب العالمية الثانية. وقد كشف الشعبويون الروس فى هذا المجال، عن طرق جديدة فى أواخر القرن التاسع عشر. ويجد منظرو الاقتصاد حاليا - لافتقادهم الحد الأدنى من الثقافة التاريخية - صعوبة شديدة فى التوصل إلى ما سبق أن عبَّر عنه مفكرون يقظون، بقدر أكبر من الوضوح - لأن الظروف كانت أكثر غموضا - منذ ما يقرب من قرن.

كيف استقبلت المجتمعات الأخرى هذا الفكر الغربى النموذجى المندرج منذ مدة طويلة فى تاريخ هذا الجزء من العالم، وماذا فعلت به عندما فرض عليها فى شكله "التنموى"، أى فى شكل إرادة فَرْض "وصفة" من الخارج من أجل "اللحاق بالغرب".؟

وكانت المشكلة الثانية التى طرحناها، هى المشكلة التالية : هل كان يوجد فى المجتمعات اللاغربية، وهى بالتالى لا تنموية، فكرة شبيهة إلى حد ما بفكرة التقدم؟ هل يمكننا التحدث عن شكل محلى للتنميّة - وهو بالتالى مختلف - فى المجتمعات الهندية الأمريكية أو الافريقية فى فترة ما قبل الاستعمار، التى لم تمسها بعد - ولو بطريقة غير مباشرة - التأثيرات الآتية من الغرب؟ وماهى هذه الأشكال المحلية؟ إلى من كانت موجهة؟ ماذا كان هدفها؟ لقد تحدث عن ذلك چان بيبل - فى إطار ندوتنا - فيما يخص الهندى الامريكى فى دول الانديز، وإن لم يتناول الموضوع فى كتابنا هذا بالطريقة التى تناوله بها فى الندوة، حيث كان يشير إلى الأراضى الواسعة التى تم استصلاحها بإيعاز من الامبراطوريات دون أن يمر المجتمع بمرحلة الاستثمارات الإنتاجية التى تؤدى إلى إعادة إنتاج موسع للرأسمال، هذا لم يمنع وجود مراحل ازدهار أو - على عكس ذلك - مراحل انكماش ولو لإنتاج القوت، وكانت هذه المراحل تتفق مع مستويات مختلفة من "التنمية": هل كانت الديموجرافيا هى وجدها السبب فى ذلك، فى إطار يعرقله - فى النهاية - ما يطلق عليه هذه العبارة القاسية، ولكنها صحيحة، "إعطاء الحد الأقصى لتقنيات العصر الحجرى الأخير" (فيما يخص رواندا، هذه الدولة الأفريقية الصغيرة والمكتظة بالسكان، والتى مازالت شبه ريفية تماما)؟ وتتناول كاترين كوكرى - ڤيدروڤيش أفكارا شبيهة بهذه، فهى تحاول تحليل الأسباب الداخلية والخارجية فى نفس الوقت، لـ "إعاقة" أفريقيا، وهى ترى أن هذه الأسباب أكثر ارتباطاً - إلى حد كبير - بالازدهار الموازى لمجتمعات البحر المتوسط الغربية، لأن الضغط الذى تمارسه هذه المجتمعات كان - فى الغالب - أقدم بكثير مما نعتقده عامة.

إن معاناة المجتمعات "الأخرى" من التأثير الغربى بدأت فى فترة أسبق بكثير من الفترة التى نتصورها عادة. ولذلك كانت النقطة التالية فى تحرياتنا هى محاولة الكشف عن أشكال محاصرة المجتمعات التابعة، بالتنمية الغربية. وترى كاترين كوكرى ڤيدروڤيتش أن بوادر هذه العملية قد بدأت مع رومنة Romanisation مصر. ومن المؤكد - دون الرجوع إلى أصل الأمور بالضرورة - أن الشرق الأوسط والأقصى عانى من الضغط "التنموى" منذ فجر العصر الحديث. و يثبت تحليل چاك كولون مدى تأثر النخب

والأوساط القيادية فى مصر، بهذا التيار. إن تجربة محمد على والمجهود الضخم الذى بذله لإدخال التحديث بطريقة أصيلة فى بلده، كل ذلك كان له صدى شبيه - إلى حد كبير - بعهد الميجى.. والفرق بين هاتين التجربتين هو أن الغرب لم يكن يريد مواصلة تجربة محمد على، لأن مصر كانت بهذه الطريقة ستفلت منه، ولذلك قامت المجتمعات المهيمنة فى الرأسمالية الصناعية الصاعدة بتحطيم تغريب مصر .... ويقدم لنا چان لوى مارجولان حالة سنغافورة، ذلك المثال المحير لـ "تنمية ناجحة"، والتى يصعب تصنيفها. وقد وضع أمامنا ذلك الطابع التوسعى - إن لم نقل الاستعمارى - للسياسة التنموية كأمر مسلم به، وأن الغرب المسيطر - والحريص على الاحتفاظ بأسلحة سيطرته - هو نفسه الذى قد يقوم بمكافحة قدرة المجتمعات اللاغربية على استيعاب التأثيرات التى تتلقاها، وعلى تكييفها لصالحها.

ومن هنا كان اصطدام تكوين الدولة الحديثة - أى الدولة "المتقدمة" - فى الدول المتخلفة منذ البداية، بهذه العقبة. لقد أدركت النخب "الحديثة" التى احتكت بالمفاهيم الغربية السائدة وبثقافتها، أن سلاح التنمية - أداة الدولة - هو عنصر أساسى، وأدركت هذه النخب - فى وقت مبكر جداً - أهمية تطويع هذه الأداة لكى يصبح جهاز الدولة بين أيديهم، فيصبح تحولهم إلى برجوازية اقتصادية وسياسية، شرطا ضرورياً لكى يمارسوا السلطة. ولكن چان بييل يبين كيف كانت هذه العملية فاسدة فى أساسها - بناء على مثال الجمهوريات الشابة فى جنوب أمريكا فى القرن التاسع عشر - نظراً للتحكم الحقيقى الذى يمارسه الغرب على السلطة.

إن الفنيين الغربيين فى مجال التنمية يرفضون أن يأخذوا فى الأعتبار أوجه الاختلاف. هذه هى النتيجة التى يتوصل إليها كل من ناصر بكدمان - الذى يحلل آليات "اقتصاد التنمية" - ومونيك شميليه - چاندرو - التى تظهر أوجه التضليل الكامنة فى "قانون التنمية" - لأن هذا القانون ليس، فى النهاية، سوى التعبير عن إرادة الرأسمال الغربى والحقائق الخاصة بسيطرته. وقد تكون الدراسة "الانتروبولوجية" للتنمويين الغربيين - التى قام بها چان فرانسوا باريه - تكملة لوجهة النظر هذه، فهو يشرح لنا إلى أى مدى لا يكف هؤلاء التنمويون عن إسقاط رؤيتهم الخاصة للعالم ونماذج مفاهيمهم عن عالم مختلف، يظل غريبا عليهم.

إن هذا الكتاب هو قبل كل شىء - كما يبرز ذلك النص الأخير الذى قدمه رونيه جاليسو وسيد تامبا - تساؤل حول تاريخ مفهوم التنمية وكوارثها فى تاريخ المجتمعات

التى تعرضت للتنمية. ويرمى كاتب هذا البحث إلى دفعنا إلى التفكير فى ما يجب أن تكون عليه التنمية الملائمة، أى التنمية التى تبتكرها المجتمعات بدلا من تلقيها.

ولسنا فى حاجة إلى الإشارة إلى أن الأمر لا يتعلق هنا إلا بدراسة أولية. لقد اتضح لنا، بالفعل، أنه من الضرورى تكملة معلوماتنا - لكى يمكننا تعميق التحليل فيما يخص ماضى وحاضر التنمية فى المجتمعات اللاغربية - فى مجال نجهل فيه أشياء كثيرة، أى معرفة الطريقة التى استقبلت بها هذه المجتمعات الرسالة وفسرتها، وما هى دلالة مفهوم التنمية نفسه، فى هذه العوالم المختلفة؟ هل كان هذا المفهوم موجودا بها؟ وماهى أشكاله؟ وفى أى إطار كان موجوداً؟ كيف فهم العرب والصينيون، والفيتناميون، والهنود، والأفارقة ومنظرو جنوب أمريكا موضوع التنمية، وكيف قاموا بترجمته، ونقله؟ كيف يمكننا تفسير الحقائق الداخلية فى كل ثقافة دون الاكتفاء بترديد ما قاله عنها المتخصصون الغربيون؟ ويبدو لنا أن الطريقة الوحيدة هى إحصاء النصوص المتعلقة بالتنمية التى كتبت فى المجتمعات المعنية، وفهم هذه النصوص (وهذا يعنى كذلك ترجمتها). وقد بدأ هذا العمل، وأسفر عن عدد كبير من الأبحاث التى يتضمنها هذا الكتاب. فقد وجدنا - بوجه خاص - عددا من النصوص التى رأينا أنها أساسية وقمنا بترجمتها، وكانت هذه النصوص فى الأدب المدون باللغة العربية أو فى عدة لغات آسيوية، أو حتى بعض نصوص المفكرين ورجال السياسة الناطقين باللغة الانجليزية أو الفرنسية فى أفريقيا أو فى أى جزء آخر من العالم. إن هذا العمل - الذى يتحقق على المدى الطويل - متواصل، وسوف نقدم فيما بعد نتائجه الأولية.

وتؤكد هذه النتائج ما سبق أن توقعناه، أى أن الفكر الخاص بالتنمية، بعيد كل البعد عن أن يكون حكراً على الغرب المعاصر. فهذا الفكر قديم ومتنوع. وهو مازال مجهولا إلى حد كبير، لأن معتقدات العالم المتقدم الغربى التنموية قامت بتشويهه وكبته. فعلينا اليوم - وعلى آخرين - محاولة إعادة إعطاء هذا الفكر، حاليا، بعدا عالميا حقيقيا.

هوامش المقدمة

(١) وحدة من وحدات جامعة باريس الثامنة، تابعة للمركز القومي للبحوث العلمية C.N.R.S.

(٢) أدى انضمام دبلوم الدراسات المتعمقة -- والذى كان اسمه فيما مضى "معرفة العالم الثالث" - إلى قسمنا، إلى إثارة الجدل. وقد تغير اسمه إلى "معرفة العوالم الثالثة" حيث أن صيغة الجمع لها دلالتها. ومن بين المصادر الخاصة بالأبحاث السابقة التى قام بها قسمنا فى هذا المجال أنظر :
"Connaissance du Tiers - Monde. Approche pluridisciplinaire, Paris, 10/18, 1978; ou bien encore : "Décolonisation et nouvelles dépendances. Modèles et contre - modèles idéologiques et culturels", présenté par Catherine Coquery - Vidrovitch et Alain Forest, Presses Universitaires de Lille, 1986.

(3) Connaissance du Tiers - Monde, op. cit

(4) "Histoire et pratiques du développement", séminaire pluridisciplinaire animé par Jean Piel avec la collaboration de Michel Beaud, Edmond Jouve, Serge Latouche, Gilles Sautter, Immanuel Wallerstein..., et séminaire "théorique Commun" sur "Rétro - Prospective des tiers - mondes, 1930 - 2030" (1988 - 1989)

(٥) ونذكر على سبيل المثال ذلك الملف الذى تعاون من أجل إنجازه عدد كبير من أعضاء مجموعتنا :
Le dossier "L'anti - tiers - mondisme sans rivages" dressé par Politique aujourd 'hui, no 9, 1985, p 34-101.
ومن بين المراجع المنشورة فى الخارج :
History and Underdevelopment. Essays on Underdevelopment and European Expansion in Asia and Africa, L. Blussé, H. L. Wesseling et G.D. Winius (eds), leyde et M. S.H, 1980, 160P.

(٦) استمدت أجزاء عديدة من هذا الكتاب إلهامها من الملاحظات والأفكار التى دونها كل من دانيال امرى وكلود ليوزو وجان بييل، بمناسبة هذه المناقشات. والتحليل الذى ورد هنا بخصوص تحدى الازمات، يعود الفضل فيه إلى كلود ليوزو.

(٧) ان هذا الجزء الفرعى عبارة عن مقتطفات من مقدمة دانيال امرى لدراسة امكانية عمل "أطلس تاريخى للتنمية"، وهو التقرير الذى قدمه قسمنا إلى المركز القومى للأبحاث العلمية فى ١٩٨٤، فى إطار "العمل الموضوعى المبرمج" الذى يحمل اسم : "الدول واستراتيجيات التنمية فى العالم الثالث".

(٨) نذكر على سبيل المثال الدراسات التى قام بها كل من :
Paul Bairoch et. J.C. Toutain, ainsi que J.M Jeanneney et E. Barbier.

(9) Philippe Barret, "Marxisme et Prospective", in : "Théories et méthodes de la prospective", Futuribles, no hors série, 1977

(10) P. A. Julien, P. Lamonde, D. Latouche, "La méthode des scénarios", Travaux et recherches de prospectives, La Documentation française, n o 59, 1975.

(11) P. Massé, "Prévision et Prospective", Prospective, novembre 1959.

(12) R. Hanson, Trade in Transition, Exports from the Third world (1840- 1900), New-York, 1980.

(١٣) وخاصة فيما يتعلق بالمصادر المكتوبة باللغة السلافية، والمصادر والمعطيات الكمية والخرائط المتعلقة بتاريخ إيران، وماليزيا، وسنغافورة، والمصادر والاقتراحات الخاصة بدول المغرب، وأعمال التاريخ الكمى الخاصة بالأمبراطورية الفرنسية.

(١٤) النص التالى مقتطف من مشروع البحث الأولي الذى قام بالدور الأساسى فى تحريره كل من دانيال امرى وچان بييل.

(١٥) يرجع الفضل فى تحرير نص هذا الجزء، إلى دانيال امرى.

(١٦) النص التالى يدور حول مساهمة چان بييل فى المشروع الأولى (وخاصة فيما يتعلق بالعالم المريض ودور الطبقات المتوسطة)

(١٧) من الممكن الرجوع فى هذا الصدد إلى النتائج الأولية التى توصلنا إليها فى البحث الذى أجريناه فى هذا المجال فى :
"Sociétés paysannes du Tiers - Monde, Presses Universitaires de Lille, 1980, 282p.

(١٨) وهى الندوة التى يطلق عليها "الندوة النظرية المشتركة" والتى تعقد فى إطار دبلوم الدراسات المتعمقة. ومازالت هذه الندوة تجمع بين باحثى القسم وباحثين من بين هيئة التدريس (١٩٨٦-١٩٨٧ ١٩٨٧-١٩٨٨).

(١٩) فيما يخص المفهوم وتبنيه، انظر :
Yves Lacoste, Unité et diversité du Tiers - Monde, Paris, Maspero, 1980, Première Partie.

(٢٠) أنظر كتاب سرج لاتوش الذى نشر منذ ذلك الوقت :
"Faut - il refuser Le développement?" Presses Universitaires de France, 1986.

الباب الأول

حول تاريخ مفهوم التنمية

الفصل الأول

مساهمة فى تاريخ مفهوم التنمية

سرج لاتوش
جامعة ليل (٢)
ومعهد دراسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
جامعة باريس

(من الخطأ الفادح أن نعتقد بأن المفاهيم الاقتصادية جاءت لتلبى احتياجات مادية، وأن المصطلحات التى تعبر عن هذه المفاهيم لا تحتوى إلا على معنى مادى. فكل ما يتعلق بالمفاهيم الاقتصادية مرتبط بتصور أوسع بكثير مما يمس مجموع العلاقات الانسانية أو العلاقات مع الآلهة).

إميل بنفنست

مفردات لغة المؤسسات الهندو أوروبية

باريس، اديسيون دى مينوى، ١٩٦٩

الجزء الأول : ص ٢٠٢.

فى حديث عن كلمة "الحضارة" يقول لوسيان فيڤر **ان كتابة تاريخ كلمة ليس مضيعة للوقت**، وكلمة "حضارة" ليست ببعيدة عن مفهوم التنمية الذي نتناوله [١].
ومع ذلك فلا مفر - الى حد ما - من الحيرة أمام مشروع تأريخ لمفهوم التنمية، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب :

- ان المؤرخين - برغم كل شيء - لم يهتموا كثيراً بتاريخ المفاهيم.
- كان تاريخ المفاهيم محل اهتمام، خاصة من قبل المتخصصين فى علم اللغة والابستمولوجيين (المتخصصين فى الدراسات النقدية فى مبادىء العلوم وأصولها المنطقية).
- إن مفهوم التنمية يبدو - للوهلة الأولى - كمفهوم بلا تاريخ، ويصل اقتناع المؤرخين بوجود "الأشياء" إلى درجة أنهم لا يعيرون اهتماماً كبيراً للكلمات، ويدفعهم منهجهم هذا إلى البحث عن الآثار "المادية"، إلى حد يبدو معه الواقع منحصراً تماماً فى هذه الآثار. ويعتبر موقف "فرنان بروديل" من المواقف النموذجية فى هذا المجال. ففى ثلاثيته العملاقة : "الحضارة المادية والرأسمالية"، لم يكرس سوى ست صفحات لتاريخ الكلمات الجوهرية : "رأسمال، رأسمالى، رأسمالية"، تكريماً للوسيان فيڤر وهنرى بر. وبرغم ذلك فهو لا يتعظ بموقف هذين العالمين، إذ يجعل من الرأسمالية شيئاً "قديماً قدم العالم". فظهور تصور معين، إذن، ليس حدثاً هاماً بالنسبة للمؤرخ الذى يريد أن يظل ملتصقاً "بالوقائع" التى يعتقد أنه يلمسها.

أما المتخصصون فى علم اللغة وبعض الابستمولوجيين فقد كانوا يميلون - على عكس ذلك - إلى حصر أى واقع فى مجرد التعبير اللغوى عنه. وبذل "إميل بنڤنست" و "چورج ماتوريه" - كل بطريقته - جهداً كبيراً فى مجال فك علامات الحقب التاريخية، وذلك عن طريق فقه اللغة بالنسبة للأول، وعن طريق المجالات الدلالية بالنسبة للثانى، كذلك فإن تاريخ مجموعة التصورات وتركيبها يعطى إيضاحات عن الحياة "المادية". إن كتاب "مفردات لغة المؤسسات الهندو أوروبية" لإميل بنڤنست وكتاب "مفردات اللغة والمجتمع فى عهد لويس فيليب" لچورج ماتوريه، عملان تاريخيان حقاً [٢]. وينطبق نفس الشيء على أبحاث "ميشيل فوكو" الرئيسية ("تاريخ الجنون فى المرحلة الكلاسيكية"، "نشأة العيادة، دراسة نشأة النظرة الطبية" "الكلمات والأشياء") وهو ينطبق بالطبع على الدراسة القيمة التى قام بها "چورج كانجيلم" : "تكوين مفهوم رد الفعل اللا إرادى فى القرنين السادس عشر و الثامن عشر" [٣].

ويؤكد هذان الكاتبان على أهمية تكوين المفاهيم. إن الترابط الهيكلى لمجموعة التصورات فى فترة معينة يكوّن بالفعل "ملامحها".

إن مصطلح "Développement" (تنمية) مصطلح حديث نسبياً فيما يتعلق بمعناه البيولوجى، وحديث جداً فيما يتعلق بمعناه الاقتصادى (أى بمعنى التنمية الاقتصادية). ولم تصبح "التنمية" مفهوما سوى فى الخمسينيات من هذا القرن.

ومع ذلك، فمن المؤكد أن هناك إمكانية لدراسة نشأة تصور كل من "التنمية" والقيم المرتبطة بها على حد سواء. فالأولى تسمح بتحديد الجذور العتيقة لمفهوم رئيسى فى العصر الحديث، أما الثانية فهى تكشف عن الوظيفة الأسطورية التى ستقوم بها التنمية والقالب الأيديولوجى الذى سترتديه.

ماقبل تاريخ المعنى : أصول مفهوم التنمية

لكى نفهم تكوين تصور "التنمية الاقتصادية" يجب أن نغوص فى الماضى، وذلك من خلال ثلاث مراحل هامة : مرحلة البروز والانتصار المعاصر للمفهوم، مرحلة اختمار تصور "التنمية" فى تربة التنوير الخصبة، مرحلة الجذور الأصلية للخيال "التنموى" فى الميتافيزيقا الأرسطية.

البروز والانتصار المعاصر :

إذا كان من السهل ملاحظة انتصار مفهوم التنمية الاقتصادية عن طريق عدد الأعمال المنشورة التى تشير إليه وعن طريق المساحة التى يحتلها فى النظرية الاقتصادية الراهنة، فمن المفيد أن نفتح القواميس لكى نعرف المعنى المعتاد لهذه الكلمة وأصلها.

إن قاموس روبير الصغير Le petit Robert يحصى خمسة معانى لكلمة "Développement" (التنمية) :

(١) عملية إعطاء الشىء مساحته الكلية مثل : بسط القماش.

(٢) عملية النمو (الكائن حى) : نمو جنين، وعلى وجه التعميم النمو الفكرى، والنمو الانسانى. دول وأقاليم نامية : وهى الدول والأقاليم التى لم يصل مستواها الاقتصادى إلى مستوى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية الخ (وهى صيغة من صيغ التلطيف التى يُلتجأ اليها لتحل محل التخلف).

(٣) تطور من حيث الانتشار أو من حيث النوع : مثل نمو التجارة
(٤) تقديم مفصل لموضوع.
(٥) (اصطلاح امريكي بمعنى الضبط).

وإلى جانب ذلك يُرجع هذا القاموس ظهور كلمة "Développement" (تنمية)، بمعناها الأول، الى القرن الخامس عشر وانتشار استخدامها إلى القرن السابع عشر والثامن عشر.

ولا تقودنا القواميس، التي تعرض معنى الكلمات بناء على اشتقاقها، إلى أبعد من ذلك، إذ يتم ربط كلمة "Développement" بمجموعة كلمات من أصل واحد تدور حول فعل "Envelopper" (غلف). وأصل هذا الفعل فى اللغة الفرنسية القديمة يعود إلى فعل "Voloper". ويوجد في القرن الثاني عشر أمثلة معروفة من هذا الفعل الأخير. ويبدو أن أصله غامض يعود إلى حصيلة الجمع بين كلمة "Volvere" اللاتينية الكلاسيكية (بمعنى أدار) وكلمة من الكلمات الشعبية القديمة فى القرن العاشر "faluppa" (وهى جوال القمح). وتضيف چاكلين بيكوش احتمال أن يكون اشتقاق كلمة "Floppee" (الضربات المتواترة) - والمجموعة الكبيرة من الكلمات المشتقة من هذا الأصل - قد جاء من كلمة "Faluppa"، وبذلك تصبح التنمية مرتبطة بالاحتيال! (٤)

إن ظهور كلمة "التنمية" فى المحيط الاقتصادى حديث للغاية. وحتى إذا كان قاموس چان روموف Jean Romoeuf (١٩٥٦) للعلوم الاقتصادية يذكر هذه الكلمة، فهو لا يفرد لها باباً خاصا! هذا بالإضافة إلى أنه لم تصدر قواميس اقتصادية فيما بين ١٨٩٣ (وهو تاريخ صدور قاموس ليون سى Léon Say الذى لا توجد به بالطبع كلمة "التنمية") و ١٩٥٦. ومن هنا كان علينا أن ننتظر حتى ١٩٦٨ وصدور القواميس الأكثر حداثة لكى نشهد ظهور هذا المصطلح. ومع ذلك فإننا نجد فى قاموس چان روموف فى باب "Croissance" (النمو) هذه الملحوظة التى حررها چان فوراستييه، التى تثير الاندهاش : "إن كلمة "Croissance" قليلة الاستخدام فى العلوم الاقتصادية [...] ولا يبدو أنها من الممكن أن تصبح من الكلمات الجوهرية التى تستطيع أن تقضى على الكلمات المتقاربة معها فى المعنى مثل : "Augmentation" (زيادة)، "Expansion" (انتشار)، "Progression" (تقدم)، "Progrès" (تطور)، أو "Développement" (تنمية).

ولا نستطيع أن نحدد - بمستوى معلوماتنا الحالى - التاريخ الذى دخلت فيه هذه الكلمة فى أدبيات الاقتصاد. فدخولها تم دون إثارة للضجة، وتحولها إلى مفهوم تم هو

أيضاً دون أن نشعر به ويظهر الطابع التدريجي - للمرور من الفكرة المجازية الوصفية إلى مرحلة المفهوم - في ضرورة إضافة الصفة "اقتصادية" إلى كلمة "التنمية" حتى الستينيات من هذا القرن. ويبدو لنا أن المرات الأولى التي استخدمت فيها هذه الكلمة لا تتجاوز بداية القرن، وأن دخولها إلى مرحلة المفهوم، الذي يكشف عن تعارضه مع: "Non - Développement" "اللا تنمية" [ولم يكن يعبر حتى ذلك الوقت عن تعارضه مع "Croissance" (النمو)]، تم فيما بين الحربين العالميتين في أدبيات خبراء عصبة الأمم.

وقد أحصت السيدة شميليه چاندرو ثلاثة استخدامات لكلمة "Développement" (التنمية) وردت في الأربع عشرة نقطة في البرنامج السلمي الذي طرحه الرئيس ويلسون في ٨ يناير ١٩٢٨، وخمسة استخدامات لنفس هذه الكلمة في ميثاق عصبة الأمم الصادر في ٢٨ يونيو ١٩١٩. (٥)

وتثير المادة ٢٢ من هذا الميثاق، والمتعلقة بالشعوب والأراضي تحت الوصاية اهتماماً خاصاً، إذ يتحدث الميثاق عن "الشعوب غير القادرة حتى الآن على قيادة نفسها في الظروف الشديدة الصعوبة التي يمر بها العالم الحديث" فيقول "إن رفاهية وتنمية هذه الشعوب تشكل رسالة مقدسة للحضارة". ثم يضيف النص "إن أفضل منهج لتحقيق هذا المبدأ هو أن نعهد بوصاية هذه الشعوب إلى (الدول المتقدمة) "Nations Développées" . أما عن طابع الانتداب فيجب أن يختلف طبقاً لدرجة تنمية الشعب المعني".

وكما نرى، فإن فكرة التنمية لا تزال قريبة للغاية من فكرة الحضارة. فالأمر يتعلق بالمجال الاجتماعي والثقافي أكثر من مجرد انحصاره في المجال الاقتصادي.

وتشهد المطبوعات، التي نشرتها عصبة الأمم بعد ذلك، تقدماً حيث يتسم الإيمان بالتطور والمفهوم "التطوري" للمجتمعات بطابع اقتصادي أكثر وضوحاً.

وفي مذكرة ١٩٣٨ عن المسائل الاقتصادية والمالية، تبدو استقلالية مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر وضوحاً. فعنوان النقطة الخامسة : "التنمية الاقتصادية للجماعات البدائية". ونقرأ في هذه النقطة : "إن التطور العلمي الذي تحقق منذ نهاية الحرب قد غير تماماً من ملامح اقتصاد المراكز التي مازالت في حالة عدم تنمية في العالم، ويخلق مسئولية جديدة بالنسبة لمن يحق لهم إدارتها، ومن بين تلك المسئوليات تطبيق السياسات التي ترمي إلى معالجة فقر سكان هذه المناطق الشديد".

ويشير النص بعد ذلك عدة مرات إلى "البلاد الاستوائية وغير النامية" وإلى

"المناطق التى لم تتم فيها التنمية بعد". ويقابل بين المجاعة والبؤس الموجودان فى هذه المناطق وبين التطور الجارى أو المرتقب. "يميل عدد سكان أفريقيا إلى الزيادة وهذا يثبت - إلى حد ما - أن التطور فى طريقه إلى التحقق فى هذه القارة". "من المتوقع إنجاز تطور ملموس خلال ربع القرن القادم". "إمكانيات التطور فى هذه المنطقة تبدو أكبر". "تم تحقيق بعض التطور خلال القرن الحالى [...] ومن المحتمل تحقيق تطور أكثر وضوحاً فى المستقبل". إن ايديولوجية التنمية المعاصرة بكاملها موجودة بالفعل فى هذا النص وخاصة فى السطور التالية : "لم تصل وسائل النقل والتوزيع بعد إلى درجة متقدمة من التنمية. واستخدام الصابون غير معروف بشكل عام. وليس هناك نظافة فى تحضير الغذاء. وهم يجهلون ضرورة النظافة الشخصية، وعندما لا يجهلونها تعجز الإمكانيات المادية عن تحقيقها. إن إزالة المخلفات والفضلات الآدمية شىء مجهول تقريباً، الأسّرة والمناضد والكراسى والملاعق أشياء ليس من المألوف استخدامها، وأوانى الطعام تنحصر فى بعض قشور الثمار والأوانى الفخارية، وتجهل المرأة جهلاً شديداً ما يتعلق بالعناية بالأطفال. هذا بالإضافة إلى عادات غير صحية تفرضها عليهم الخرافات. وتوجد تقاليد تتعارض مع التطور.(٦) لم تصل التنمية بعد إلى درجة المفهوم ولكن الأسطورة الاقتصادية التى تفسح لها المجال واضحة فى هذه السطور !

وفى العالم الصغير الذى يكونه خبراء منظمة الأمم المتحدة الدوليين، والذى استعاد علاقاته - فيما بعد الحرب العالمية الثانية - مع عالم خبراء عصبة الأمم، تتبلور "نظرية التنمية" بمظاهرها "كاستراتيجية اقتصادية" وبتحليلها لطابع "التخلف". ويُنظر إلى رسالة ترومان عن حالة الاتحاد (فى ٢٠ يناير ١٩٤٩) باعتبارها برنامج "لنمو المناطق المتخلفة". ولكننا سوف نرجىء الحديث عن الرواج الشديد لهذا المفهوم إلى الجزء الثانى من هذا البحث.

لقد شهدت جميع اللغات الغربية فى نفس الفترة - أى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - رواجاً كبيراً لهذه الكلمة. فالاستخدام الاجتماعى، وفيما بعد الاقتصادى للكلمة لا يرجع إلى التصوير (كما كتب طالب - ذو خيال خصب - من العالم الثالث ليس له دراية كبيرة بالتاريخ) ولكنه يرجع إلى علم الأحياء. كما يوحى بذلك قاموس روبير. ووفقا لقاموس اكسفورد الانجليزى Oxford English Dictionary فإن كلمة (التنمية) "Development" بمعنى "نمو البذرة بالنسبة للنبات، والجنين بالنسبة للحيوان" قد لا ترجع إلا إلى عام ١٨٧١. ويربط القاموس الألمانى : "Grosse Duden"كلمة

"Entwicklung"(التنمية) "بنظرية النشوء والارتقاء" ويرى أنها، بهذا المعنى، لفظ مستعار من اللغة الانجليزية.

وحتى إذا كان التعارض بين "النمو" و"التنمية"، والذى يبرز خصوصية المفهوم (فى إطار حالة عدم تحديده الدلالى..)، والذى لم يتضح بالكمال حتى الوقت الذى ظهرت فيه مؤلفات فرنسوا ببرو وسمير أمين، فإن علينا أن نذكر أن التعارض كان قائماً، بل وكان أساسياً، فى نظرية داروين. وجورج كانجليم، عندما يعلق على داروين، يقول : "عندما يميز على وجه التحديد بين النمو والتنمية، فإن داروين يقابل بين البالغ والجنين من منظورى الحجم والبنية. إن أى كائن حى يستطيع أن يواصل النمو مع التوقف عن التنمية. فهو فى هذه الحالة سيكون شبيهاً بالبالغ من حيث الوزن والحجم ولكنه - فى حالة التنمية - سيظل ثابتاً عند مرحلة ما من مراحل طفولته"(٧)

إن ربط مفهوم التنمية بتضاد ملائم مع مفهوم النمو يبدو كما لو كان **نقلا مجازيا** لمفهوم تطورى من علم الأحياء إلى البنية الاقتصادية و الاجتماعية. وسيظل تصور التنمية والتخلف متأثراً دائما بهذا الأصل.

التربة الملائمة : مرحلة التنوير

إذا كان مفهوم التنمية قد نبع من المذهب التطورى، فإن عصر التنوير ليس مصدره لمجرد أن داروين استمد إلهامه من مبدأ توماس روبرت مالتوس الخاص بالسكان (١٧٩٨)، لكى يبنى نظريته الخاصة بتنافس الأجناس. فالمذهب التطورى نفسه لديه - بالفعل - إلى حد كبير سمات مشتركة مع أفكار التنوير. ويظل لامارك - الذى ظهر كتابه : «فلسفة علم الحيوان" فى ١٨٠٩ - رجل من رجال القرن الثامن عشر. وحتى عند بوفون Buffon، كانت الطبيعة عبارة عن تاريخ. وقد قام بتحرير كتابه "التاريخ الطبيعى" - وعنوان كتابه التالى أكثر دلالة : "مراحل الطبيعة" - خلال اربعينيات القرن الثامن عشر.

لا يمكننا الفصل - بوجه خاص - بين تصور "التنمية" وفكرة التطور، إذ أن الأول يعتبر امتدادا للثانى وتحقيقا له. إن ايديولوجية التطور تسلطت تسلطا تاما على القرن الثامن عشر. ونجد التطور فى كل مكان، فى ذهن الإنسان، فى العلوم، فى الفنون. ويرصد مؤلفو الموسوعة هذا التراكم الذى يؤدى إلى تحسن الحضارة بلا نهاية وإلى سعادة الإنسانية الأبدية. وهناك، بكل تأكيد، المتشائمون. فدراسة مالتوس تتجه فى

تيار مضاد. ولكننا مع ذلك نجد فيه بصمات الفكر التطورى السائد فى هذه الفترة، كما يشير إلى ذلك العنوان الفرعى لكتابه : "نظرة على الآثار الماضية والحاضرة المتعلقة بسعادة الإنسانية". ويجيب على تصريحات وليام جودوين William Godwin الطوباوية بخصوص سير الإنسانية نحو مستقبل ساطع، تلك التصريحات التى وردت فى كتابه الذى صدر فى ١٧٩٣ : " استقصاء حول العدالة الانسانية". إن التطور سائد، سواء كان ذلك شيئا مقبولاً أم مصدراً للحزن. وعندما قدم چان چاك روسو كتابه الشهير " خطاب حول الآداب والفنون " فى ١٧٥٠، كان يجيب - بطريقة يعتريها "المفارقة" - عن السؤال الدال الذى طرحته أكاديمية ديجون "عما إذا كان تطور العلوم قد ساهم فى إفساد الأخلاق أم فى تطهيرها".

ويرى البعض أن فكرة التطور ظهرت فى نص لفونتنيل كُتب فى ١٦٨٨. إذ أن هذا الأخير يعود إلى المقارنة القديمة بين الفرد والإنسانية، ويصرخ قائلا : "اننى مضطر للاعتراف بأن هذا الإنسان لن يشيخ أبداً [...] أى ، إذا تركنا [المستوى] المجازى، فإن الإنسان لن يتدهور حاله أبداً، وأن وجهات النظر السليمة التى تعبر عنها جميع العقول الحسنة التى سوف تتوالى، سوف تُضاف الواحدة إلى الأخرى دائماً". (٨) وهكذا تم التخلى عن مفهوم التاريخ الدورى القديم، بما يتضمنه من انحطاط ضرورى، ومراحل من الفساد والتدهور. وقد ذهب كوندورسيه Condorcet إلى أبعد من ذلك، عندما وصل به التفاؤل إلى استنتاج أبدية الفرد من مسلمة سرمدية الإنسانية !

"وكان ليبنيتز قبل ذلك قد "ألَّه" التطور : لإضافة شىء إلى الجمال العالمى للأعمال الالهية، وكمالها، علينا الاعتراف بنوع ما من التطور المستمر، الذى لا نهاية له إطلاقا للعالم كله، بحيث يسير دائما نحو حضارة أكبر. وهكذا، فإن جزءاً كبيراً من أرضنا مزروع حالياً، وسوف يكون الحال كذلك أكثر فأكثر...". إن خطة العنمية الإلهية هذه تخضع لحساب اقتصادى : "هناك توفيق واحد ضمن التوفيقات اللامتناهية الممكنة و [ضمن] الاحتمالات الممكنة، يؤدى إلى وجود أكبر قدر من الجوهر، وإلى أكبر أثر لأقل قدر من الإنفاق" (٩).

ومن المؤكد أن "رسم لوحة تاريخية لتطورات العقل الانسانى"، الذى كتبه كوندورسيه فى ١٧٩٣، كان بمثابة الكتاب المقدس بالنسبة لايديولوجية التطور. فقد صرح هذا الكاتب، منذ ١٧٧٧، فى الخطاب الذى القاه عند استقباله فى الأكاديمية الفرنسية : "سوف يتقدم العقل الإنسانى دائما، دون أن يجد حدودا خاصة به، أو

حدودا للطبيعة" [10].

كان كوندورسيه يؤمن، مثل معظم الفلاسفة (حتى عشية شنقه)، بتحسين الأخلاق عن طريق تطورات العقل، ولم يكن لديه شك فى الانتصار النهائى للتنوير على الظلام. "هذا هو هدف كتابى، وسوف تكون نتيجته الإثبات، عن طريق الاستدلال والوقائع، أن الطبيعة لم تضع أى حدود لتحسين القدرات الإنسانية؛ إن قابلية الإنسان للكمال هى، حقا، لا نهائية، وأن درجات تطور هذه القابلية هى - من الآن فصاعدا - مستقلة عن أى قوة تريد إيقافها، وليس لها حدود أخرى سوى عمر الكرة الأرضية التى ألقتنا الطبيعة عليها" [11]. لقد أصبح التطور قوة **تسيِّر ذاتها**. إن هذه " الديناميكية الذاتية " تسبق مثيلتها التى أدخلها فيما بعد علماء الاقتصاد فى آلياتهم.

ويصل به الأمر - تكملة لرأى فونتنيل - إلى تصور إلغاء الموت الفردى بفضل تطورات الرفاهية والطب "من المرجح أنه لن يكون هناك من يشك [...] فى أن القضاء - أخيراً -- على أنشط سببين فى التدهور، وهما البؤس والثراء الفاحش، سوف يترتب عليهما حتما إطالة مدة الحياة المشتركة للبشر [...] وسوف نصل قريبا إلى زمن لن يكون الموت فيه سوى نتيجة إما لحوادث خارقة أو لفناء القوى الحيوية الذى سوف يزداد بطأ، وأخيراً لن يكون هناك حداً معينا للفترة نفسها التى بين الولادة وهذا الفناء" [12]. وكان لفلسفة التطور، التى سادت فى عصر التنوير، أن تعرف فيما بعد امتدادات رائعة ومذهلة. فواصل هيجل هذا الطريق فى الاتجاه النظرى، بينما جعل كل من سان سيمون وأوجست كونت، من عبادة التطور، أساسا للعلوم الاجتماعية الناشئة. فلم يعد التطور مجرد وسيلة تلجأ إليها الإنسانية من أجل إنجاز الحضارة، بل أصبح هدفا فى حد ذاته. وكان ماركس وريثا جديرا لهذين الاتجاهين.

ومن الواضح، أن منظومة حضارة التنمية الحالية تكمن فى هذا النمو للحضارة. فالتطور هو المحرك المشترك. إننا نجد فى أيديولوجية التنوير جميع الجزئيات التى تكوِّن أسطورة التنمية الكبيرة : العلم، التقنية، الإيمان بتراكم المعلومات وتحسين الفنون.

يبقى أن الأمور استدعت قرنا على الأقل لكى "يتجسد"، فى الاقتصاد، الإيمان بالتطور، وليجد فيه أكثر قواعده متانة. ولم يتم - بالقدر الكافى - ملاحظة هذا الصبر الطويل الذى يتسم به عمل الزمن قبل الوصول إلى هذا الانغراس الحاسم، وهى ظاهرة جديرة بالتحليل.

إن السبب الحقيقى لهذا "التفاوت" يكمن - فى رأينا - فى أن الاقتصاد تم بناؤه

نظريا على نموذج تزامنى فى أساسه. والتصور السائد هو تصور قائم على رسم بيانى للتداول (وهو فى ذلك يقلد الدورة الدموية) وعلى نموذج جاذبية (يستمد إلهامه من جاذبية الأرض) أو على نموذج لآلة الكتروستاتية. ونجد ذلك التطور ابتداء من لائحة الفيزيوقراطيين وحتى نظرية ڤلراس Walras الخاصة بالتوازن العام. إن محور دراسة القوانين الاقتصادية يقوم على دراسة الآليات داخل نظام ما. وعندما يتم إدخال الزمن، فهو زمن آلى، قابل للارتداد، وليس زمنا تاريخيا، كما هو الحال فى ميكانيكية نيوتن العقلانية. إن الديناميكا عند ريكاردو Ricardo، و چون ستيوارت ميل ليست سيراً تدريجيا لا حدود له، ولكنها تحقيق حالة ساكنة مُدرجة فى الحالة الأولية. ورغم أن تخيل التطور - وبالتالى النمو والتنمية - كان موجوداً قبل بناء مجال الاقتصاد نفسه، ورغم أن الواقع المادى الذى يتم الرجوع إليه كان يُنظر إليه، منذ البداية، على أن "له ديناميكيته الذاتية"(١٣)، فإن التطور والنمو والتنمية لا يمكنها الانتشار فى الواقع المادى. وظل التطور إلى حد كبير مفهوما يحلق فى الأفق - دون قاعدته المادية - حتى إثارة الإثراء الرأسمالى لفضيحة التخلف باعتبارها مشكلة عملية ثم مشكلة نظرية.

ومن المؤكد، أنه يمكننا العثور، خلال هذا القرن الطويل من "التفاوت"، على آثار وسيطة، وعلى نوع من "الحلقة المفقودة" بين الإيمان بالتقدم الذى يتسم به عصر التنوير، و الإيمان بنمو إجمالى الناتج القومى. وتمثل المدرسة التاريخية الألمانية، وامتداداتها، "الحلقة المفقودة". وتعتبر الماركسية - إلى حد ما - إحدى هذه الامتدادات.

ونجد عند المفكرين الألمان من أنصار المدرسة التاريخية - وقد سبقهم فى ذلك فيخته وفريدريك ليست - هذه الفكرة الأساسية، وهى فكرة **التطور الاقتصادى** الذى يمر **بعدة مراحل**. لقد حاول برونو فون هيلد براند Bruno Von Hildebrand - الذى أسس مع ويلهلم روشر Wilhelm Roscher هذه المدرسة - أن يصيغ قوانين التنمية منذ ١٨٤٨ فى كتابه "الاقتصاد القومى فى الحاضر والمستقبل". وكان عنوان كتابه، الذى نشر فى ١٨٧٦، ذو دلالة : "مراحل التنمية الاقتصادية". أننا نجد هنا براعم ما سوف يكون، فيما بعد، كتاب أيديولوجية التنمية المقدس، ونظرية روستو Rostow الخاصة بمراحل التنمية الاقتصادية ونظرية "الإقلاع" Take off.

ويظهر المذهب التطورى الاقتصادى عند ماركس، فى نظرية **أساليب الإنتاج** التى تتوالى بطريقة دقيقة - إلى حد ما - عبر التاريخ. "إن الدولة الأكثر نمواً فى المجال

الصناعى ، لا تكف عن الكشف للدول التى تتبعها فى المجال الصناعى، عن صورة مستقبلها الخاص بها" (١٤). وليست هذه التنمية - بكل تأكيد - هى **تنميتنا**، فإن وراء التراكم، الذى لا حدود له، لرأس المال، هناك أشباح **الإفقار والبرتلة**. ومع ذلك، فإن الخطاب الماركسى ساهم - وخصوصا فى امتداده الخاص بالاستعمار - فى نشر وتعميم صورة مجازية تطورية فى تناول المجال الاجتماعى و الاقتصادى. إن المقابلة : مجتمع متقدم avancée/ مجتمع متخلف ariérée (أو متأخر retardée) تجسد مقدما مقابلتنا : مجتمع متقدم développée/ مجتمع متخلف sous-eéveloppée. إن التخلف هو الشكل الماركسى لداروينية اجتماعية كشفت عن عنصريتها فى الخطاب الاستعمارى المعاصر : جنس أعلى / جنس أدنى. وكان من الممكن الكشف عن هذا البعد التصورى للتنمية فى المنهج التطورى فى عبارته الشهيرة : "إن تشريح الإنسان هو مفتاح تشريح القرد".

الجذور الأصلية للمفهوم : الميتافزيقا الغربية

كان من الممكن أن نهمل الأصل النهائى للتصور وأن نتمسك بالواقع وحده، إذا كنا مقتنعين بأن التنمية لا تنحصر فى الايديولوجيا. لكن، لأن هذا المفهوم ليس عالميا، ولا معنى له - أحيانا - خارج إطار الغرب، فمن المهم أن نرى فى أى شىء يدرج ضمن ما أطلق عليه الفيلسوف هيدجر :. "الميتافيزيقا" الغربية. ومن أجل التوصل إلى ذلك يمكننا اللجوء إلى منهجين متماثلين ومتكاملين : إظهار غربية المفهوم، وإبراز غيابه - على عكس ذلك - فى حضارات أخرى.

- غربية المفهوم

يمكننا إيجاد مصادر مفهوم التنمية فى بُعدين من تكوين الغرب نفسه : البعد اليونانى والبعد اليهودى.

قد يكون ضمن ميراث اليونان : العقل، الحساب، ومفهوم معين للإنسان سيد الطبيعة. وقد حاول هابرماس أن يرى فى أوليس تجسيداً مسبقاً للمقاول، فهو مغامر، ماهر فى التخطيط، وله طابع فاوستى. ويجد التحكم فى الطبيعة وتقييم الإنسان المنتج، باعتباره الإنسان الصانع، أصله فى علاقة الطبيعة بالميتافزيقا. وأظهر هيدجر بطريقة جيدة أن الثانية تنبع من الأولى عند أرسطو. إن التفكير فى الطبيعة عند هذا

الفيلسوف الأخير، ينطلق من التقنية، وفقا للعبارة الموفقة التى استخدمها رينار شورمان Reiner Schurman: "إن التجربة الجوهرية التى تُوكد الميتافزيقا هى الصنع". (١٥) وإلى جانب ذلك، فإن معرفة الأشياء - فى رأى أرسطو - وفقا للطبيعة (Phusis)، كانت تعنى معرفة مراحل "نموها" العديدة. إن مصطلح (Phusis) مشتق - كما هو الحال بالنسبة لمصطلح (Natura) اللاتينى - من الفعل الذى يعنى الولادة (Phuo).(١٦)

يقول ارسطو : "إن طبيعة الشىء هى نهايته، ما يكون عليه الشىء عندما ينتهى نموه، هذا هو ما نطلق عليه طبيعة الشىء، طبيعة إنسان، طبيعة حصان، طبيعة بيت، على سبيل المثال" (١٧) إن اعتبار الرؤية التطورية ابتعاد عن المصادر هو - اذن - أقل صحة من اعتبارها نهضة وعودة إلى الأصول. ومع ذلك فإن "عقل المهندس" "Le logos architecton" الذى كتبه ارسطو(١٨) يختلف عن رؤيتنا التنموية.

ويشير بارى إلى أن "اليونانيين، رغم خصوبة تأملهم الخاص بحياة الإنسان، لم يتوصلوا إلى اكتشاف فكرة تبدو لنا بسيطة جداً، وبديهية إلى حد كبير، مثل فكرة التطور" (١٩). إن هذا البعد الرئيسى للحداثة، والذى رأينا نشأته فى عصر التنوير، يرجع فى الغالب إلى الرصيد اليهودى. فإذا تقبلنا تحليلات مرسيا إلياد Mircea Eliade مثلا، سوف نجد أن المفهوم التراكمى للزمن كان موجوداً لأول مرة فى دين الاقتداء، ولم يعد دوريا أو ساكنا. فالتطور يفترض سيراً نحو الأمام، دون رجوع أو ندم.

لقد انتشرت حصيلة الجمع بين هاتين الثقافتين خلال عصر المسيحية، مع ظهور مذهب الفردية الحديث (كما عند دومون Dumont) وتقييم العمل، وتدنيس - علمنة الزمن، إبتداء من كلفين إلى بنيامين فراتكلين (كما عند ماكس ويبر).

- غياب المفهوم فى الحضارات اللا غربية

كان مفهوم التنمية غائبا فى حضارات عديدة (وربما جميعها) قبل اتصالها بالغرب. ويرى لوى دومون فى كتابه "سلم القيم الإنسانية" Homo Hierarchicus أن القيم القريبة من التنمية الاقتصادية فى هند البراهمات، هى من نوع الـ "Artha"، أى مجال الأنشطة الدنيا. إن السلوكيات التى تستدعيها التنمية تتعارض - إلى حد كبير - مع الواجب Dharma.

إننا لا نجد - فى مجتمعات إفريقية عديدة - لكلمة "تنمية" نفسها، ما يعادلها فى اللغة المحلية. ويشير جيلبرت رست Gilbert Rist "أن [مجموعة] البوبى Bubi فى غينيا الاستوائية تستخدم مصطلحا يعنى فى نفس الوقت "النمو" و "الموت"، ويشتق

الرواندیون "التنمیة" من فعل یعنی "السیر" و "التنقل"، دون أن یکون هناك أی اتجاه خاص تتضمنه هذه الفکرة. إن هذا النقص لیس غریبا، فهو یشیر فقط إلی أن هذه المجتمعات لا تعتبر أن إعادة انتاجها Reproduction مرتبط بتراکم مستمر للمعارف و للثروات، التی یُفترض أنها تجعل المستقبل أفضل من الماضی" [٢٠]. ویعبر اندرزج زجکوسکی Andrzej Zajackowski عن رأی شبیه بذلك فیما یخص مجموعة الکیکویو Kikuyu، بالإضافة إلی أنه یشیر إلی أن "إدراك الزمن یتمیز فی أفریقیا السوداء باتجاه واضح نحو الماضی". [٢١] إن المستقبل بالنسبة لعدد کبیر من الافریقیین هو الخلف ولا نراه، بینما الماضی - الذی یجب أن یقودنا - منبسط أمامنا فی وضوح تام. إن هذا التصور - الذی لا تنقصه الوجاهة - لا یسهّل تناول فکرة مثل فکرة "التطور".

علینا أن نضیف إلی ذلك، غیاب الاعتقاد فی إمکانیة التحکم فی الطبیعة، فی المجتمعات الأرواحیة (Animistes). فإذا کان الثعبان Python هو جدّی کما تری قبائل "الأشانتی"، إن لم یکن التمساح - کما تری مجموعة الباکونجو Bakongo - فکیف یمکن صنع الأحزمة والمحافظ من جلدها؟ وإذا کانت الغابة مقدسة، کیف یکون ممکنا استغلالها؟ فلازالت التنمیة تصطدم یومیا بمثل هذه العراقیل.

فلم یکن من الممکن استصلاح برکة انترو (وهو المکان الذی یقیم فیه طوطم التمساح) فی جنوب توجو، إلا بعد نقل جزء من السکان.

إن فکرة التنمیة تفقد معناها تماما، خارج الأساطیر التی تؤسس التطلع إلی التحکم فی الطبیعة، کما تصبح الممارسات التی ترتبط بها مستحیلة تماما لأنها محظورة ولا یمکن التفکیر فیها.

دراسة نشأة القیمة : تکوین التعارض الایدیولوجی بین التنمیة والتخلف

إن المصیر الرائع الذی صادفه هذا المفهوم، الذی یشیر إلی ممارسة یبدو علیها "القابلیة لتصبح نموذجیة" وأن أدواتها التقنیة میسورة، یجعل هذا "التشظی" للخیال أمراً جدیراً بالدراسة. وفی نفس الوقت فإن الطریقة التی تعمل بها کل من هاتین المقابلتین : التنمیة / التخلف و عملیة إضافة القیمة / تخفیض القیمة، أصبحت صارخة إلی حد یلقی ضوءا کبیرا علی الانتماء الایدیولوجی لدلالة مفهوم التنمیة.

تشظى التخيلات الخاصة بالتنمية

أصبحت التنمية فى عهد قريب شيئا بديهيا وإشكاليا فى نفس الوقت. فمشهد الاستهلاك الجماهيرى فى الدول الصناعية الغربية الرئيسية، منذ ١٩٤٥، يحتوى على شىء رائع ومحيِّر. فقد ابتدع عصر الصناعة، وهو عصر حديث بالنسبة لتاريخ الإنسانية، نمو الانتاج بقَلْب أوضاع مناهج العمل وتقنيات الإنتاج. وقد غير هذا الكم من السلع - الذى لم يسبق له مثيل - أساليب الحياة، وغير بوجه خاص - فيما بعد الحرب العالمية الثانية - مستويات الاستهلاك لشعوب بأكملها. وعن طريق المفارقة، ظهر لنا - ابتداء من ذلك الوقت - أن باقى العالم "متخلف". فبرز مفهوم التخلف، فى الوقت المناسب، فى كواليس الأمم المتحدة، حوالى عام ١٩٤٨. وهو يعكس هذا الخليط من القلق والاهتمام الذى شعرت به الدول "الغنية" أمام صعود الدول الشابة، منذ ذلك الوقت الذى أصبحت الدول المستعمرة (بفتح الميم) لها الحق فى التعبير على الساحة الدولية. إن التنمية هى المرادف - فى التصور المشترك - لمستوى معيشة مرتفع والوصول إلى الرفاهية للجميع. فهى تعنى بوضوح - بالنسبة للجماهير الجائعة فى العالم الثالث - استهلاكا شبيها باستهلاك "المواطن الأمريكى المتوسط". وتعنى بالنسبة لحكومات الدول المستذَلَّة، الدخول فى نادى الدول الكبرى ("الحصول على القنبلة الذرية"...)

ويقع الذين أصبحوا "متسكعى" هذا الكوكب، فى الفخ، بطريقة طبيعية، فيصبح هدفهم هو هذا النمط الاجتماعى الذى نجم عن بنية التنمية التقنية فى المركز. ويتم تعريف "الرفاهية" على أنها "الحصول على السلع". وأصبح المعيار الوحيد الجاد لدرجة التنمية هو نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى، ويكّون هذا المعيار، المضمون الواقعى/ العقلانى لهذا المفهوم. ويرفض الماركسى أ. اما نويل، بلهجته التهكمية المألوفة، المقابلة بين النمو والتنمية. فيقول أنه لايوجد تنمية بدون نمو، وأنه لا وجود لأنواع مختلفة من النمو. إن التنمية - فى رأيه - ليست سوى طريقة أخرى، أكثر غموضا، لتناول النمو. وعندما فشل هذا النمط من التنمية الصرفة، تشظى المفهوم. وبما أن الضحايا غير قادرين على التنديد بإسقاطها عليهم وخديعتهم بها، فإنهم يصابون بالذعر عند ارتطامهم بعدم مرونة هذا الفخ، وهم يحاولون الخروج منه عن طريق الهروب اليائس على مستوى الخيال. وبدلا من التنديد بمفهوم التنمية، يتم تفريغه تماما من مضمونه، فيفقد تماما دقته، ويصبح سرابا بالنسبة لجميع التطلعات. وأصبح هذا

المفهوم - على المستوى الدلالى - يحمل عكس معناه، حيث يتم إعادة إدخال المجال الاجتماعى والإنسانى اللذين استمد منهما أصله فى الأسطورة. وقد فتحت مقابلة هذا المفهوم مع مفهوم النمو - وسبق أن تعرضنا لأساسها - الباب أمام هذا المصير العجيب. إن انطلاق النمو من أرضية اقتصادية صرفة، أدى إلى فراغ فى المعنى استدعى إضافة صفات خاصة تستجيب لشحنات الرغبات المكبوته.

وقد بدأت الكنيسة بفتح هذا الطريق، عندما قال البابا فى "Populorum Progressio" : "إن التنمية لاتنحصر فى النمو الاقتصادى فقط. ولكى تكون التنمية أصيلة، ينبغى أن تكون كاملة، أى ينبغى الارتقاء بأى إنسان وبالإنسان ككل"[٢٢] إن هذه العبارة الجميلة التى استعارها البابا من "خييره البارز"، الأب الفاضل لبريه، ترددت فيما بعد بأشكال متعددة. وهكذا، بعد أن تكاثرت الاستراتيجيات التكنوقراطية للتنمية الاقتصادية فى الستينيات، رأينا فى السبعنيات تضخم وصفات التنمية الإنسانية.

ويقول ادجار مونتيل، ممثل اليونسكو، أن "التنمية، لم يعد من الممكن تصورها كما لوكانت مجرد تسابق للحاق بالأمم الأكثر حظا على المستوى الاقتصادى، وهو مفهوم ساد حتى وقت قريب، بل أصبحنا نتصورها باعتبارها تحققا للطاقات الكامنة فى المجتمعات النامية، بالإضافة إلى المطالبة، بإلحاح، بتوزيع أكثر عدلا للثروات على المستوى القومى والدولى. وبالفعل، فإن هذه التنمية الكاملة سوف تؤدى - عن طريق هذا النشاط المزدوج - إلي الحق فى التعبير عن قيم الحضارة النابعة من التاريخ ومن المواقف الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات البازغة. ومن الآن فصاعدا، أصبحت بعض أشكال الأصالة تُعتبر عوامل تنمية، دون إنكار للمظاهر الخصبة النابعة من مساحات ثقافية أخرى". [٢٣]

منذ ذلك الحين، بدأت تظهر المقابلة بين التنمية الصرفة، التى تُدان باعتبارها "تنمية ضارة"، وبين التنمية المتضامنة، والمتمحورة على الذات، والداخلية، والجماعية، والكاملة، والأصيلة، والمستقلة والشعبية، والتنمية الايكولوجية، والتنمية الاتنولوجية، وأخيرا، التنمية الاشتراكية. وهكذا لحق فراغ الصفة بفراغ الاسم، ليكون كذلك أكثر تمشيا مع التطلعات العاجزة. و يدل عجز هؤلاء الضحايا عن إعطاء مسميات أخرى لتطلعاتهم غير تلك التى خلقها الغرب، على افتقادهم للقدرة الخطابية، بطريقة مثيرة للقلق. إن الضرر الذى يصيب العالم الثالث من جراء التنمية، أصبح جذريا بحيث أن الذين يعانون منها، لا يجدون حتى الكلمات التى تعبر عن معاناتهم هذه.

قيمة المقابلة : متقدم/ متخلف

لن يكون تاريخ مفهوم التنمية كاملا، إذا لم نقم - إلى جانب محاولتنا للتوصل إلى كيفية تكوّن إيديولوجية التطور - بالتذكير بأن مصطلح "التنمية" بعيد كل البعد عن أن يكون مصطلحا محايدا، فهو يقوم بوظيفة قيمية هامة. وتظهر هذه الوظيفة فى مقابلة متقدم/ متخلف. وهناك تاريخ طويل لهذه المقابلة ووظيفتها، اللتان تسبقان بمدة طويلة ظهور المصطلحات نفسها التى تكونها. و حتى إذا كان مفهوم التخلف سابق لمفهوم التنمية، فإن المقابلة كانت موجودة - كما رأينا - منذ نشأة مفهوم التنمية، مثل المقابلة مع عبارات أخرى : "لا تنمية" "متخلف" "متأخر". ومن وجهة النظر هذه، فمن الممكن أن يتغير شكل مفهوم التخلف، ليصبح "نامى" أو "فى حالة نمو" دون تعديل فى ملائمة المقابلة الدلالية.

إن المقابلة بين متقدم/متخلف تسبق بمدة طويلة تكوُّن مصطلح "نامى" نفسه، فهى تتبع سلسلة من المقابلات الرمزية المتتالية فى تصوير المسيطرين / المسيطر عليهم : متحضر/ متوحش، مسيحى/وثنى. وعلينا أن نرجع فى النهاية إلى المقابلة العتيقة : مواطن / بربرى. ويمكننا استخدام كل مقابلة من هذه المقابلات للإشارة إلى الأخرى مجازيا. ومع ذلك فإن التقليل العريق من شأن الأجنبى - الذى كان سائداً منذ زمن بعيد - اتخذ بعدا جديدا. إن جميع مجتمعات ما قبل العهد الحديث، كانت تحاول ضمان المحافظة على ذاتها دائما وابدا، عن طريق القضاء على كل مصدر من مصادر التغيير.

وعندما ابتدع الغرب التطور والاقتصاد - ويُعتبر هذا الأخير المجال المفضل لتحقيق التطور - قلب أشكال السيطرة. فتغريب العالم ليس مجرد نتيجة لاستعمار اقتصادى وسياسى تقوم به الدول الصناعية، وغزو للأذهان وإغراء من الصعب مقاومته. ومن هنا أصبحت التنمية رغبة عالمية. فالمقابلة بين المتقدم/المتخلف أصبحت تقوم بوظيفتها حتى فى أذهان ضحايا عملية التخفيض الدلالى لشأنهم والإفراط فى تقييم الآخر.

إن الانتصار الدلالى الذى أحرزته التنمية هو ذلك التماثل بين العلاقات الاجتماعية و العلاقات المادية من خلال المجال الاقتصادى. فعندما انحصر علماء الاقتصاد فى تحليل المظاهر المادية للتنمية ومؤشر لنصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى، وما يقترن به (تراكم رأس المال والتصنيع، العمر المرتقب للانسان، نوعية السكن ومعدل التعليم

... الخ) فقد قدموا التنمية باعتبارها النتيجة الطبيعية لسير حسن لاقتصاد "طبيعى" متحرر من القيود العتيقة. ومن الجدير بالملاحظة أن التقليل من شأن المجتمعات الأجنبية سبق بمدة طويلة إفقارها الحقيقى، وساهم فى تحقيق هذا الإفقار. ومنذ تحليلات علماء الاقتصاد الكلاسيكيين الانجليز الأوائل، - على عكس كل البديهيات - ومجتمعات ما قبل الرأسمالية توصف بأنها مجتمعات بائسة تتضور جوعا. فكان آدم سميث يقول : "ربما كان الفرق بين أثاث أمير أوروبى و فلاح كادح ورصين، غير كبير بالمقارنة مع الفرق بين أثاث هذا الأخير و أثاث ملك من ملوك أفريقيا يحكم عشرة آلاف متوحش عار، وهو سيد مطلق يتحكم فى حرياتهم وحياتهم" (٢٤) ونجد نفس هذه العلاقات عند توماس مون، وجان لوك وبرنارد دى ماندفيل، وبالطبع عند ريكاردو. فيقول لوك : "إن ملكا يملك أراض شاسعة ومنتجة يسكن هناك [فى أمريكا] بطريقة أسوأ من الأجير اليومى فى انجلترا، ويرتدى ملابس أسوأ من ملابسه" (٢٥).

إن تمجيد بؤس العامل الانجليزى والغربى، يعكس أحادية عالم علماء الاقتصاد، حيث أن المعيار الوحيد هو نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى، وهم - بهذه الطريقة - يقومون، بوجه خاص، بإضفاء أساس "علمى" على التقييم الهائل للإنسان الأبيض. فـ "قيمة" الأجير اليومى فى انجلترا أكبر من قيمة أى ملك أسود أو هندى.....

لقد اتجهت هذه الرؤية، "التى تحبذ إبراز بؤس" اللا غربيين أو بؤس اللا ناميين، إلى التغلب على الرؤية الرومانسية **للبربرى الطيب** - كتلك التى سادت عند ديدرو - خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر. ومن الجدير بالذكر أنه تم ابتداع البؤس فى ذلك الحين من أجل تبرير مشروع الحضارة ثم مشروع "التنمية"، وذلك لإبراز تصور التطور فى المقابل. ونفس هذا التطور - الذى كان تطور الإرساليات والعسكريين والتجار قبل أن يكون تطور الخبراء الفنيين ومساعديهم - هو الذى أوجد **بالفعل** بؤسا معنويا، وأخيرا بؤسا ماديا لا خلاف عليه. إن رؤساء الدول الحاليين فى العالم الثالث، عندما يستخدمون - فى المجتمع التقليدى - نفس خطاب عصر التنوير "الذى يحبذ إبراز البؤس"، فإن خطابهم يقوم على أساس وقائع أكيدة، ولكنهم يكشفون عن وقوعهم بالكامل فى فخ أسطورة التنمية.

قد يكون من المفيد التعمق فى عدد كبير من نقاط هذا العرض السريع لتاريخ مفهوم التنمية. فمن الأفضل - من الناحية الدلالية - توسيع الدراسة لتشمل دولا غربية أخرى (أسبانيا وايطاليا بوجه خاص) ساهمت فى تكوين المفهوم. وقد تلقى

مضاعفة دراسة العلامات الاتنولوجية ودراسة مناطق الاتصال (مثل روسيا والإسلام بوجه خاص) ضوءا مفيدا للغاية. وأخيرا فإن علينا توسيع أفق التفكير الفلسفى، وذلك عن طريق التعميق اللازم له.

وقد تُطرح تساؤلات حول هذه النقطة من بحثنا أو تلك، أو قد يتضح خطأ بعض التفاصيل التى قدمناها، ومع ذلك، فإننا نعتقد أن الخطوط العريضة لهذا البناء كانت قوية بالقدر الكافى لكى لا تهتز. ويرمى هذا البناء إلى تعضيد الأطروحة التى ترى أن تاريخ التنمية هو قبل كل شىء **تاريخ مفهوم**، أى تاريخ ظهور كلمة، وتكوين عقيدة، وظهور ما يطلق عليه كستورياديس "دلالة تصور اجتماعى". الأمر يتعلق - بعبارة أخرى - بتاريخ ايديولوجية، بأسطورة وخدعة. ويبدو لنا أن تلك الأطروحة، التى كرسنا لها دراسات أخرى، لا تستدعى أن يقوم بحث لاحق بمراجعتها.

إن هذه "الهلوسة" التى تتسلط على ذهن الإنسان المعاصر، هلوسة التنمية، لم تكن ممكنة دون بناء عالم خيالى. إن هذا المشهد الكامل يؤدى إلى فقدان الصلة مع العالم "الحقيقى". وأساطير العلم و التقنية، والميتافزيقا المادية، وحصر المجال الاجتماعى فى المعيار الكمى، وتركيز الاهتمام على الرموز، كل ذلك يُعتبر من سمات هذا المشهد الكبير. وترى أنا ارندت أن بناء هذا العالم الخيالى يمثل أحد علامات الشمولية، بل يمثل عنصرا أساسيا فى العرض الأدبى للشمولية فى رواية چورج اورويل "١٩٨٤". وقد لا يكون كافيا أن نصف مثل هذا العالم "المسحور" الذى نعيش فيه - عالم الأرقام والمعطيات الحمقاء - بالشمولية، ولكن هذه الشمولية تمثل، فى هذا العالم، عنصرا مثيرا للقلق.

إن دراسة مفهوم التنمية تساهم إلى حد كبير فى محاولة فك شفرات العالم المعاصر.

هوامش الفصل الأول

(1) Lucien Febvre : "Civilisation : évolution d'un mot et d'un groupe d'idées;" in : Pour une histoire à part entière ? Paris, SEVPEN, 1962, P 481.

(2) Georges Matoré : "Le vocabulaire de la société sous louis - Philippe", Droz, 1951.

(3) Georges Canguilhem : "La formation du`concept de réflexe aux XVIe et XVe siècles, P.U.F., 1955.

(4) Jacqueline Picoche : "Nouveau dictionnaire étymologique du français", Hachette / Tchou, 1971, Voir aussi Bloch et Von Wartbrug: "Dictionnaire étymologique de le langue française, P.U.F, 1975' et Dauzat et Miterr and : "Nouveau Dictionnaire étymologique et historique", Larousse, 1971.

(٥) انظر فى هذا الكتاب

Monique Chemillier - Gendreau : "Le discours juridique sur le développement et sa fonction idéologique."

(6) S.D.N., Questions économiques et financières, II B 1938, 1 4, Mémorandum préparé par M.N.F. Hall.

(7) Georges Canguilhem : "Etudes d'histoire et de philosophie des sciences", vrin, 1970, P. 115.

(8) Fontenelle, cité par Gilbert Rist in : "Processus culturels et développement", IV Conférence de L'E.A.D.I., Madrid, 1984, P 4.

(9) Leibnitz cité par Michel Serres : "Le système leibnizien;" P.U.F.,1980.

(10) Condorcet : "Oeuvres" Ed. Dirot, 1948, P 190-191.

(11) Condorcet : "Esquisse ..." Ed. Vrin, 1970, P.3.

(١٢) نفسه، ص ٢٣٦، ٢٣٧

(١٣) انظر كتابى :

"Faut-il refuser le développement ?", P.U.F, 1986.

وخاصة الفصل الأول منه.

(14) Marx, Préface du "Capital".

(15) Reiner Schurman; "Le principe d'anarchie", Seuil, 1982, P.96.

(16) Gilbert Rist : Op. Cit., P. 4.

(17) Aristote : "Politique", 1252 b 32-34.

(18) Ibid, 1260a 19-20.

(19) J.B. Barry : "The idea of Progress", London, Macmillan, 1922, P. 192.

(20) Gilbert Rist, Op. Cit., P.6.

(21) Andrzej Zajaczkowski : "Dimension culturelle du développement", Publication du centre d'Etudes sur les pays hors-européens, Académie polonaise des Sciences, Varsovie 1982, P. 40.

(22) Populorum progressio s 14, 1967.

(23) E. Montiel, U.N.E.S.C.O.

(24) Adam Smith : "Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations", Ed. Costes, Paris, 1950, P. 21.

(25) John locke : "Deuxième traité du gouvernement civil, S 41.

الفصل الثانى

رؤى لتنمية المجتمعات غير الصناعية : إشكاليات ونماذج منذ "رأس المال" وحتى الحرب العالمية الثانية

دانيال امرى
(جامعة باريس السابعة)
چان لوى مرجولان
(قسم العالم الثالث، أفريقيا)

"عندما نعيد تشكيل مؤسساتنا الخاصة، قد يكون من الأفضل أن نتبع الصين مثال روسيا، أما عندما نشرع فى الإصلاح، فقد يكون من الأفضل تبنى نهج بطرس"

(المذكرة السابعة من مذكرات الحكيم المصلح كانج يووى إلى الامبراطور جانكسو) فبراير ١٨٩٨.

يهدف هذا النص إلى المساهمة فى إعطاء بعد تاريخى للفكر الخاص بالأشكال المتعددة لظاهرة التنمية. ويفترض ذلك إجراء عدد معين من الاختيارات، سواء على المستوى السياسى أو المنهجى، وهذا يعنى الأخذ فى الاعتبار أن المضمون الذى يُضفى بوجه عام على فكرة التنمية ليس مسلما به. كما يعنى عدم الاكتفاء بالمضمون الذى نجده حاليا فى المناقشات التى تتناول التنمية ومستقبل الدول النامية. فى أى شىء نفكر عندما نذكر التنمية؟

تعتبر الإجابة التالية - وهى فى الواقع ذات شقين - أحد الإجابات التى اعتادت على طرحها الأدبيات الضخمة التى تناولت هذه المسألة (وهذه الاجابة لا تفتقد إلى الأهمية، بل العكس صحيح ...) والتى انتشرت على وجه خاص فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦٨. وترى هذه الاجابة ان التنمية هى فى آن واحد :

أولا : عملية تاريخية شاملة، تجمع فى وقت واحد بين نمو كمى دائم للانتاج - حتى اذا كانت هناك مراحل من بطء إيقاع النمو أو من الأزمات الدورية تتخلل هذا النمو الكمى - ومتوالية هندسية لدخل الفرد، وتحديث مستمر للعلاقات والعادات الاجتماعية وللمنظومات الفكرية وللهياكل السياسية، وتصنيع الانتاج والتبادل.

ثانيا : سياسة ومشروع اختيارى من أجل إقامة هذه العملية فى مجتمعات العالم الثالث.

يسيطر، إذن، على معنى التنمية مفهوم اقتصادى، وإلى حد ما مفهوم ثقافى، وهو معنى ايجابى لأن التنمية تبدو كما لو كانت الصيغة الحديثة لفكرة التطور، وهو كذلك معنى سكونى لأن مضمون التنمية يظل ثابتاً فى جوهره ولا يتغير حتى إذا كان الأمر يتعلق بحركة وبعملية، إذ أن مضمون التنمية يطابق النموذج الذى قدمه التاريخ الأوروبى منذ الثورة الصناعية : منطق غربى ورأسمالى.

لا يمكننا نفى أن هذا التعريف يشير إلى واقع وإلى مشروع تغيير أوضاع العالم الثالث فى الوقت الحالى، فقد أصبح هذا المشروع أهم إطار مرجعى ترجع إليه جميع دول العالم الثالث. ولكن هذا التعريف يتغاضى عن الحركات التاريخية الفعلية الخاصة بمجتمعات العالم الثالث وعن مجموعة من التساؤلات ذات الأهمية الخاصة، هذا بالاضافة إلى أن هذا التعريف يبتر مجموعة من الأبعاد الأساسية فى ظواهر التنمية الجارية. ونذكر من التساؤلات الهامة التى يتجاهلها هذا التعريف : هل عرفت هذه المجتمعات فى الماضى ديناميكيات تنمية خاصة بها ؟ ما هى هذه الديناميكيات ؟ هل

مازالت هذه الديناميكيات قائمة حتى اليوم ؟ لماذا وكيف استغلها منطق التنمية الرأسمالية التى ظهرت فى أوروبا ؟ ما هو المضمون التاريخى والاجتماعى لأشكال التنمية هذه ؟ هل كان الأمر يتعلق بأشكال تنمية ذات اتجاه رأسمالى أم لا ؟

ينبغى إذن توسيع إطار التفكير فى هذه المسألة، والالتزام من أجل ذلك بعدة مقتضيات، أى، رفض حدود التعريف السابق للتنمية، وادراج - بطريقة ينبغى تحديدها - بُعد الدولة ضمن إطار يتناوله تفكيرنا فى هذا المجال : قيام ٩٤ دولة فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٨٢، وتدخل ١٣٥ دولة نامية فى القطاع الاقتصادى باعتباره التعبير الأول عن "التنمية" فى العالم الثالث؛ وإجراء قراءة تاريخية فعلية، ترجع إلى أبعد فترة ممكنة فى الماضى، قراءة ظواهر التنمية فى مجتمعات العالم الثالث، ومواقف الاتصال والمواجهة، التى تنشأ عندما يحدث الاتصال بين مجتمعات ذات منطق تنموى مختلف. ويفترض ذلك قراءة مواقف المواجهة التاريخية بين المجتمعات من منظور حديث، أى - بطريقة ما - قراءتها فى ضوء إشكالية التنمية الحالية فى العالم الثالث، وفى المقابل وضع قراءتنا لظواهر التنمية الحالية فى سياقها التاريخى، (قراءاتها فى ضوء الرؤى و الاشكاليات فى مرحلة ما قبل التنمية، وعلى سبيل المثال رؤية وإشكاليات التنمية فى المجتمعات الأوروبية خلال القرنين أو الثلاثة قرون الماضية).

وسنحاول القيام، خلال هذا البحث، بمثل هذه القراءة، مع محاولة إظهار كيف تم تعريف عدد معين من إشكاليات ونماذج التنمية - فى أوروبا، بوجه خاص، منذ أواخر الستينات من القرن الماضى - التى أصبحت الأطر المرجعية التاريخية، بطريقة ضمنية إلى حد ما، بالنسبة للمجتمعات والقوميات ودول العالم الثالث ابتداء من نفس الحقبة.

وافتراضنا هو أن أوروبا كانت، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مختبرا لنماذج التنمية بالنسبة للمجتمعات التى كانت تابعة لها.

إن محاولتنا هذه لوضع قراءتنا للتنمية فى سياقها التاريخى لا يمكنها تجاوز حدود القيمة الدلالية، حيث أننا اكتفينا بمجرد زيارة، وبالمرور بطريقة عابرة على مجال تاريخ الأفكار وتاريخ سياسات الدول. ولذلك السبب كان لا مفر من وجود "فجوات" فى هذا النص.

ما قبل ١٩١٤ : إشكالية التقدم والتخلف

كيف كان يجرى تناول - فيما بين ١٨٦٠ والحرب العالمية الأولى، والرجوع إلى ما قبل ١٨٦٠ قد يكون مثيرا للغاية فى إطار تفكيرنا فى هذا الموضوع - صيرورة المجتمعات غير الصناعية وتنميتها ؟ لقد كان ذلك قائما بطريقة أساسية بالقياس إلى التخلف والتقدم.

عولمة النموذج الرأسمالى الأوروبى :

خلال القرن التاسع عشر، تظهر الرأسمالية، فى الرؤية الغربية باعتبارها الطريق الوحيد للتنمية، طريق التطور الوحيد والرؤية الوحيدة للمستقبل. حاضر أوروبا هو مستقبل آسيا ... وما ينبغى ملاحظته هو وجود نموذج تنمية مسيطر، اعتبارا من ذلك الوقت، وهو النموذج الانجليزى، نموذج الرأسمالية القائمة على التنافس، وانطلاقا من هذا النموذج نشأت نماذج فرعية فى هذه القارة تميزت بطابعها الخاص، مثل النموذج الفرعى الفرنسى والنموذج الفرعى الألمانى، وكانت جميع هذه النماذج الفرعية تتميز فى عدة مراحل بنشاط الدولة الذى يرمى إلى التصنيع. ولكن، كان النموذج الجذاب هو الطريق الذى شقته انجلترا فى مجال الثورة الصناعية. ولمدة طويلة ظلت انجلترا هى نموذج التصنيع والتحديث بالنسبة للنخبة فى آسيا وفى العالم العربى الإسلامى، وأمريكا اللاتينية، ولا يجب أن ننسى أن الأمر ظل كذلك بالنسبة لدول أوروبا "اللا نامية".

على هذا المستوى ينبغى إجراء البحث. هل كان يوجد فى ذلك الحين ايديولوجية تنمية واحدة موجهة للدول "اللا نامية".. أم عدة ايديولوجيات؟ وفى هذا الصدد : ماهو وضع السان سيمونيين وعلماء الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر؟ إن التنمية هى كذلك القوة - التى تعتبر بنفس القدر معيارا لا ينفصل للتنمية الصناعية وانعكاسا لها - أى تكوين دول قومية حديثة كبيرة، ونموذج معين للدولة، وفكر قومى بالمعنى الواسع لهذا المصطلح. هل كان هذا الفكر القومى - الذى كان ثريا إلى حد كبير فى أوروبا فى القرن التاسع عشر - يرى أن هناك ارتباطا بين إقامة الدولة القومية والتنمية الاقتصادية والصناعية والتحديث ؟ ماهو الارتباط بين إعادة هيكلة العالم - فى شكل دول قومية - التى بدأت تنطلق من أوروبا ابتداء من القرن التاسع عشر، وبين نمو النموذج الصناعى الغربى ؟ إلى أى مدى لا يصبح تبنى هذا النموذج المزدوج للحداثة

(الدولة - القومية، والتصنيع) معيار البقاء بالنسبة للمجتمعات غير الأوروبية (أم أنه لا يُنظر إليها كذلك) ؟

تحدد هذه الأسئلة الثلاث مجال الأبحاث التى يتعين علينا إجراءها، خاصة فيما يتعلق بالمفكرين الأوروبيين الذين تناولوا التنمية القومية والذين كثيراً ما لجأ إليهم القراء غير الاوروبيين، لأنهم ألهموا أجيال عديدة من المثقفين فى القارات الثلاث، وهؤلاء المفكرون الأوروبيون هم : الوضعيون و أوجست كونت؛ ومنظرو الداروينية الاجتماعية (هربرت سبنسر ١٨٢٠-١٩٠٣) وهيجل وفلاسفة التاريخ الألمان (بما فى ذلك الفلاسفة الذين يعتبرون من أنصار الجامعة الجرمانية) والليبراليون الانجليز مثل جوزيف بنتام (١٧٤٨-١٨٣٢)، المنظِّر لتوافق الدولة مع السوق، وجون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣) وهو فى نفس الوقت فيلسوف و الرئيس الأعلى لشركة الهند منذ ١٨٥٦ حتى ١٨٥٨؛ ودوركايم (مبادىء علم الاجتماع، ١٨٧٧-١٨٩٦).

النموذج البريطانى أو عولمة النظام الرأسمالى الليبرالى

هذا النموذج معروف الى حد كبير. فقد صاغه آدم سميث ود. ريكاردو، وأُطلق عليه فيما بعد اسم "الليبرالية الكلاسيكية"، وتمتع هذا النموذج بتضافر عدة عناصر تمثل قوة دافعة هائلة، وهو تضافر نظرية متماسكة وعالمية يتيسر نشرها، ومثال أول ثورة صناعية ناجحة، وتزامن ذلك - فى نفس الوقت تقريبا - مع تكوين إمبراطورية استعمارية ضخمة. هذا، بينما كان على القارة الأوروبية، التى هيمن عليها الحلف المقدس فيما بعد ١٨١٥، أن تنتظر حتى ١٨٣٠ - ١٨٥٠ لكى تنتصر فيها المبادىء الليبرالية، عندما أنشأ ستانفورد رافلس فى الطرف الآخر من العالم، فى سنغافورة، منذ ١٨١٩، حصنا من حصون التبادل الحر، وسرعان ماالقيت هذه التجربة نجاحا كبيرا ونموا باهرا.

ومع ذلك فلم يكن من البديهى مسبقا أن النموذج البريطانى الليبرالى هو البناء الأوروبى الوحيد القابل لنشره فى العالم بطريقة كاملة ودائمة. وبالفعل فقد كانت النماذج البديلة متوفرة فى أوروبا منذ القرن التاسع عشر! فأولا، لم تنمو الرأسمالية فى أنحاء أوروبا بنفس الطريقة، وهكذا لعبت الدولة فى فرنسا وفى ألمانيا دوراً على قدر كبير من الأهمية باعتبارها "وصية" على الرأسمالية الخاصة. ألم يؤثر هذا "النموذج الفرنسى الألمانى" على يابان "ميجى" وبعض دول أمريكا اللاتينية أكثر من النموذج الانجليزى ؟ ومع ذلك فإن هذا "النموذج" كان موجودا بطريقة ضمنية وتجريبية، لكنه لم

يتمكن من منافسة النموذج البريطاني بطريقة جدية، نظرا لظهوره فى فترة لاحقة ولوجود قدر أكبر من التناقضات بداخله ولضعف صياغته النظرية.

وحتى فى بريطانيا العظمى ظهرت فى نفس الوقت مع الليبرالية، أيديولوجيات تنموية أخرى ذات بناء صلب. ويتعلق الأمر هنا، على وجه الخصوص، بمذهب المنفعة (بنتام وميل)، وكان نقدهما المنهجى والفلسفى لليبرالية مصدرا للراديكالية الانجلو ساكسونية والحركة العمالية. وكما يرى ر.هندن (من المكتب الفابى للمستعمرات) فإن مذهب المنفعة يمثل "أساس الفكر الاشتراكى الخاص بالمستعمرات". فقد كان هذا المذهب مؤثرا إلى حد كبير على كوادر المستعمرات البريطانية (كما كان حال السان سيمونيين بالنسبة لنظرائهم الفرنسيين فى الجزائر) وهو الذى أوحى بالإصلاح الكبير لقانون أوضاع الأرض فى الهند (وكان الموقف فى بريطانيا يمثل نموذجا لذلك) وكان من المفروض أن يفتح ذلك الطريق أمام تأهيل الهنود للحكم الذاتى. وكان "النفعيون" يتوافقون - من الناحية السياسية - مع جهاز تنفيذى قوى غير تابع لبرلمان تسيطر عليه المصالح التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجال التجارى.

لقد مارست الاشتراكية "الطوباوية" كذلك بعض التأثير على المستعمرات، عن طريق بعض الموظفين الاستعماريين. وكانت أفضل الصياغات تعبيراً عن ذلك هى "خطة للهند" التى كتبها ر. أوين (١٨٥٨)، فقد اتخذ منظوراً كان - فى ذلك الحين - ثوريا الى حد كبير، أى تصور استقلال الهند فى مستقبل قريب، وحبذ "تنظيم عقلانى ومتماسك" يسمح للهنود بالوصول إلى مستوى معيشة لائق، وإلى العمالة الكاملة، بل وإلى ... التمتع بأوقات الفراغ. ويظل مصدر إلهامه صناعى فى الأساس.

وأخيرا سوف تقدم الداروينية الاجتماعية - التى تشرح السيطرة، التى لا مفر منها، للشعوب "المتطورة" على الشعوب "الضعيفة" - السياسات القومية الأولى من أجل "الدفاع عن الجنس" فى الدول المستعمرة (بفتح الميم) أو النصف مستعمرة (بفتح الميم)، ومن البديهى أن تدعيم الإمكانيات الكامنة اقتصاديا، كان يشكل جزءا من هذه السياسات.

تمحور الاشتراكية الأوروبية على أوروبا، وتناقضاتها

رغم وجود بعض الأوهام والتناقضات، لم تحاول الاشتراكية الماركسية، قبل الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية، تقديم نموذج تنمية مضاد، وأدى ذلك إلى اعتبارها

ليبرالية منشستر و تفوق الصناعة فى النشاط الاقتصادى هما النموذج العالمى الوحيد الذى ثبت وجوده تاريخيا.

فكر ماركس

هو فكر مركب وثرى للغاية، ويحتوى على الاتجاه المسيطر السالف الذكر، لكننا نجد فيه - بطريقة غير متواصلة وقليلة التماسك - عناصر إعادة النظر التى طرحت فيما بعد ١٩١٧.

ابتداءا من "البيان الشيوعى" هنأ ماركس نفسه بقيام البرجوازية - عن طريق التصنيع - "بإنقاذ جزء كبير من الإنسانية من غباء الحياة الريفية". وسوف يحدد ما يعنيه بعد فترة قصيرة بالتحليل الذى قدمه عن "نمط الانتاج الآسيوى"، وإذا كان هذا المفكر يتمتع بقدر كاف من الثقافة يسمح له بالاعتراف بأصالة الحضارات اللا أوروبية وقيمتها (وخاصة فى الهند والصين) فإن إدانته لها تعتبر جزءا أساسيا فى فكره، ولا سبيل للنقاش فى هذا المضمار. فهو يقول - على سبيل المثال - فى مقالته الصادرة فى يونيو ١٨٥٣ تحت عنوان "السيطرة البريطانية فى الهند" : أيا كانت درجة الاكتئاب التى نصاب بها عندما ننظر إلى تفكك هذا الكم المهول من الهيئات الماهرة والأبوية وغير الضارة، واختلال نظامها و القائها فى محيط من الشقاء، وأيا كان اكتئابنا عندما نرى أعضاء هذه الهيئات يفقدون أشكال حضارتهم القديمة، ومصادر معيشتهم المتوارثة، فلا يجب أن ننسى أن هذه الجماعات الريفية الرومانسية - أيا كانت درجة عدم ضررها الظاهرة - كانت تمثل دائما قاعدة قوية للاستبداد الشرقى، وأبقت العقل الإنسانى فى أضيق حدود، وجعلت منه لعبة عاجزة أمام الخرافات، وأخضعته لقوانين التقاليد، وحرمته من جميع أشكال عظمة التاريخ وطاقته". وبعد ذلك ببضعة أسابيع، حددت مقالة أخرى ما يقصده : "إن المجتمع الهندى ليس له تاريخ على الإطلاق، أو على الأقل ليس له تاريخ معروف. إن ما يقال عنه أنه تاريخه، ليس سوى تاريخ الغزاة المتتالين الذى أسسوا امبراطورياتهم على أساس سلبية هذا المجتمع الذى لا يمتلك القدرة على المقاومة والتغيير" ومما لا شك فيه أن هذه النصوص لا يُستشهد بها كثيرا فى العالم الثالث ! فمعنى هذه النصوص واضح، أى أن التقاليد الآسيوية ليست سوى عائق أمام التطور نحو الاشتراكية.

وفى المقابل فإن دور الرأسمالية إيجابى فى جوهره (وهو هنا، دور بريطانيا

العظمى، ولكن بطريقة دياليكتيكية ...) وهكذا نجد فى مقالة أخرى صدرت فى ١٨٥٣ : "إن انجلترا أمامها مهمتين تقوم بهما فى الهند، الأولى ترمى إلى الهدم، والثانية ترمى إلى إعادة البناء، أى إفناء المجتمع الآسيوى القديم ووضع الأسس المادية للمجتمع الغربى فى آسيا". وليس هناك وضوح أكثر من ذلك ! علينا ان نعتبر أن الرأسمالية - وهى مرحلة لا مفر منها - بمثابة خير نسبى. : "أيا كانت الجرائم التى ارتكبتها انجلترا [فى الهند]، فقد كانت أداة التاريخ اللا واعية التى مهدت الطريق أمام الثورة" (مقالة ١٨٥٣) وبالتالى نجد "ليبرالية" وفقا لنموذج شبه مانشسترى، يتم التعبير عنها على النحو التالى : "لقد خلقت مرحلة البرجوازية فى التاريخ الأساس المادى للعالم الجديد، فمن ناحية خلقت التبادلات العالمية القائمة على الاعتماد الإنسانى المتبادل، وخلقت وسائل هذه التبادلات، ومن ناحية أخرى قامت بتنمية القوى المنتجة عند الانسان وحولت الإنتاج المادى إلى سيطرة علمية على القوى الطبيعية" (مقالة "النتائج المستقبلة للسيطرة البريطانية على الهند" ١٨٥٣) أما انجلز، فقد قال فى يناير ١٨٤٨ : "غزو الجزائر حدث هام وسعيد بالنسبة لتقدم الحضارة".

وبطريقة ملموسة، يرى مؤسسا الماركسية أن "المكتسبات الايجابية" الأساسية لوجود بريطانيا فى الهند هى : جيش تم تكوينه على الطريقة الأوروبية وهو "شرط ضرورى للتحرر الهندى" (ماركس)، وصحافة حرة؛ وشريحة جديدة من الموظفين تم إعدادهم على الطريقة البريطانية و "متشبعون بالعلم الأوروبى" (ماركس) : وتكوين فئة من الفلاحين الملاك عن طريق تذويب الملكية الجماعية / ملكية الدولة.

ومع ذلك، نلاحظ خلال العقدين الأخيرين من حياة ماركس وانجلز، بوادر اتجاه نحو مزيد من المرونة وتبنى موقف يتسم بقدر أكبر بكثير من النقد. فقد قاما - فى أول الأمر - باكتشاف أن المجال الاقتصادى لا ينفصل عن المجال السياسى : إن نسبة المساوىء التى تصيب البروليتاريا عندما تساهم (سواء كان بمفردها أو فى شكل جمعية) فى سيطرة ذات طابع استعمارى، أكبر من مزايا تعجيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى المستعمرة. وحالة ايرلندا هى أكبر مثال على ذلك ("لن تكون هناك ثورة بريطانية دون أن يتم تحرير أيرلندا مسبقاً)؛ وقد كتب ماركس كذلك فى ١٨٨٢ : "اما فيما يتعلق بالمراحل الاجتماعية والسياسية التى سوف يتحتم على هذه الدول [المستعمرات] تجاوزها لكى تصل كذلك إلى تنظيم اشتراكى، فأعتقد إننا لا يمكننا اليوم الا تقديم افتراضات لا جدوى لها إلى حد كبير. وهناك شىء واحد أكيد، وهو أن

البروليتاريا المنتصرة لن تستطيع فرض أية فائدة على أية أمة أجنبية، دون القيام - فى نفس الوقت - بتحطيم انتصارها الخاص". وفى سياق مواصلة هذه الخواطر، يلاحظ ماركس أنه مثلما يسرت "الثورة الارستقراطية" فى ١٧٨٨-١٧٨٧ الطريق أمام الثورة الفرنسية، فقد تمثل ثورة المستعمرات نقطة انطلاق للثورة "الحقيقية" (التى مازالت ثورة الدولة الصناعية).

ونشاهد أخيراً، محاولة رد الاعتبار لإمكانيات تطور هياكل ما قبل الرأسمالية، وفى الغالب سوف يركز الشعبويون الروس على هذا الجانب، والحال كذلك بالنسبة للثوريين "فى مستعمرات" القرن العشرين. فقد ورد فى مقالة كتبها ماركس فى ١٨٨٢ مايلى : "إن شكل ملكية الأرض القروى، الموجود حاليا فى روسيا، كفيل بتمثيل نقطة انطلاق لثورة شيوعية" ولكن هذه الصياغة الجريئة تقترن بتحفظين لهما وزنهما : "من أجل إنقاذ القرية الروسية، ينبغى أن تكون هناك ثورة روسية" هذا بالاضافة إلى أنه من الضرورى أن "تصبح [هذه الثورة] بمثابة إشارة للثورة العمالية فى الغرب، بحيث تكمل الثورتان بعضهما" (ماركس ١٨٨١-١٨٨٢). لقد تغيرت طبيعة خروج الرأسمالية بأقل مما تغيرت طريقة خروجها. فالاستراتيجية لم تتغير، التكتيك وحده هو الذى تغير.

هناك مظهر من المظاهر التى تتسم بقسط أكبر من الهامشية ولكنه يتمتع بقدر كبير من الخصوبة، وهو يتعلق بالفكرة التالية : التحديث لا يمكن إلا أن يكون ظاهرة شاملة. فهو لن يتم "بصورة تدريجية" أو "فى القطاعات". وكثيرا ما نجد هذه الفكرة التى عبّر عنها انجلز - بصورة جيدة - فى مقالة كتبها فى عام ١٨٥٧ عن هزيمة الفرس أمام البريطانيين. فرغم أن الجيش الفارسى كان قد تم تدريبه على الطريقة الأوروبية و كان لديه معدات اوروبية، فالأمر لم يكن يتعلق - فى رأى انجلز - سوى "بنظام أوروبى لتنظيم عسكرى [...] تم تطعيم البربرية الآسيوية به". خلق جيش حديث فعلا "قد يستدعى مدة طويلة ويصطدم - حتما - بمعارضة الجهل، والتسرع، والأفكار المسبقة الشرقية، وقد يصطدم كذلك بتقلبات الزمن وتعثر الحظوة فى الممالك الآسيوية".

اشتراكية الدولة

إن هذا التيار غير ماركسى، وله مع ذلك أهمية كبيرة فى تاريخ الاشتراكية الأوروبية وخير ممثل له هو فرديناند لاسال، ويمكننا اعتباره بمثابة ثانى اتجاه يستند إليه الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى (وكان ذلك يتم بطريقة حذرة فى بداية الأمر، ثم

تزايد استناد الحزب إلى هذا الاتجاه حتى مؤتمر ١٩٥٩ فى باد جودسبرج) وعن طريق هذا الحزب، أصبحت الأممية الثانية كلها تستند إلى هذا الاتجاه. إن أنصار ف.لاسال معتدلون على المستوى السياسى، ويبحثون عن تغيير فورى للنظام الاقتصادى والاجتماعى القائم دون ثورة.

ويقول لاسال فى مراسلته مع بسمارك فى ١٨٦٣، أنه يرجو أن تكون هناك "ديكتاتورية اجتماعية" تشجع - على وجه الخصوص - وجود الجمعيات التعاونية العمالية (وهى حصون الاشتراكية سواء كان ذلك فى ألمانيا أو فى المملكة المتحدة). وبالفعل فإن الصراع الطبقى لا جدوى له، بما أن "قانون القلز"* يمنع أى زيادة فى الأجر الفعلى فى النظام الليبرالى. إن تدخل الدولة فى الاقتصاد هو إذن الوسيلة الوحيدة التى تسمح بتحسين وضع العاملين، وقد تضمن برنامج جوته للحزب الاشتراكى الديمقراطى (١٨٧٥) هذه النظرية (التى انتقدها ماركس انتقادا شديدا). وسوف يبدو - بعد وفاة لاسال - أن بسمارك يتجه مرة أخرى نفس هذا الاتجاه، عندما فرض على أرباب العمل - فيما بين ١٨٨٣ و ١٨٨٩ - قوانينا لحماية العمال .. وقام أنصار لاسال و "الاشتراكيون الجامعيون" بتأييد هذه الاجراءات، بينما عارضها أغلبية العمال الاشتراكيين الديمقراطيين، نظرا لانتشار قوانين مناهضة للاشتراكية تسببت، فى نفس الوقت، فى ضرر كبير.

لا يمكننا الكشف عن مشروع اقتصادى، بمعنى الكلمة، عند أنصار اشتراكية الدولة. فهم لا يؤمنون بتاتا بالتنمية الاقتصادية، ويريدون - على وجه الخصوص - التوصل إلى "توزيع الكعكة" بطريقة أفضل، وضمان مكان "عادل" للعاملين. وحيث أنهم لا يطرحون مسألة الاستيلاء على السلطة، فهم لا يبحثون عن تحالف خارج الطبقة العمالية. ومع ذلك، فإن الرسالة التى تركها فكرهم رسالة جوهرية : يستطيع نشاط الدولة تغيير الاقتصاد والمجتمع بطريقة جوهرية.

تناقضات الأممية الثانية

منذ ١٨٨٩ (تاريخ انعقاد المؤتمر الأول) وحتى ١٩١٤، ظل التيار السائد هو فكر ماركس، فى المرحلة الأولى من حياته عندما كان ليبراليا ويؤيد تفوق الصناعة فى

---

* نظرية اقتصادية ترى أن أجر العامل لا يمكن أن يتجاوز الحد الحيوى الأدنى (المترجمه).

النشاط الاقتصادى، ولا نجد عددا كبيرا من الآثار التى تعكس التساؤلات التى ساورت "الآباء المؤسسين" فى مرحلة عمرهم المتقدمة. ويبرز تفاقم الشقة، بين برنامج الحد الأدنى وبرنامج الحد الأقصى، الاتجاه التالى : لا تردد - فى الوقت الراهن - فى الإبقاء على نوع من التطرف الرأسمالى؛ ويُنظر إلى الليبرالية وإلى الاستعمار على أنهما ضروريات حتمية. ومن هنا نجمت هذه المفارقة الظاهرة : صدور الاقتراحات الملموسة لتنظيم المجال الاقتصادى، عن التيار المعتدل الذى يُطلق عليه تيار المراجعين، وهو موال بنفس القدر لاتجاه لاسال والاشتراكية الطوباوية، واتجاه الماركسية. والشىء الوحيد الذى يهم هذا التيار هو برنامج الحد الأدنى، الذى ينبغى أن يرمى إلى إصلاحات عميقة وليس إلى مجرد تحسين فورى لمصير العمال ولقدرتهم على النضال (كما هو الحال بالنسبة لأغلبية الاشتراكيين). وهكذا، اقترح المراجع فولمار على الحزب الاشتراكى الديمقراطى أن يتبنى برنامجا ريفيا من أجل الدفاع عن طبقة الفلاحين الصغيرة والمتوسطة، عن طريق خفض نسبة الفائدة على القروض وبقية ثروات القرى وتأميم الرهونات. فكان ردكاوتسكى (الذى يحظى بالأغلبية) على هذا الكلام فى "المسألة الزراعية" (١٨٩٩)، هو أن طبقة الفلاحين سوف تضطر حتما إلى التحول إلى طبقة بروليتارية، وسوف يتم ذلك بسرعة، فلسنا فى حاجة إذن إلى برنامج زراعى. ولكن الثنائى الذى يمثله بيبل وكارتسكى أدى إلى رفض مجموعة الاشتراكيين الديمقراطية البرلمانية للميزانيات التى تقترحها الحكومة ولإجراءاتها الاقتصادية. ومع ذلك، نلاحظ بين السطور أن إغراء اشتراكية الدولة مازال قائما. فنجد، على وجه الخصوص، المساكن الشعبية الأولى التى تم بنائها فى عهد غليوم الثانى والتى كانت تجتذب بعض الاشتراكيين.

بالنسبة للمؤسسات الرسمية للأحزاب التى اشتركت فى الأممية الثانية، لم يكن التفكير فى الاستعمار وتنمية المستعمرات أكثر ثراء من التفكير المتعلق بالاقتصاد. ومع ذلك يمكننا الكشف عن بعض الخيوط الرئيسية. ونلاحظ، أولا، النزعة الانسانية : فمذكرة مؤتمر روميي Romilly (١٨٩٥) التى قدمها حزب العمال الفرنسى تعترض على "الفساد والقضاء على الشعوب البدائية". ويذهب مؤتمر شتوتجارت (١٩٠٧) إلى أبعد من ذلك، إذ أنه ينادى بإجراء "إصلاحات من أجل تحسين مصير السكان الأصليين، مع مراعاة الحفاظ على حقوقهم، والحيلولة دون أى استغلال أو استعباد، والعمل على. [...] تربية هذه الشعوب من أجل الاستقلال". إذ أن هناك الحاح واضح

على هذه الثلاثية : المدارس، الصحة، المرافق العامة.

إن التصنيع والرأسمالية يُنظر إليهما على أنهما مراحل مؤلمة ولكن هناك اضطرار للمرور بهما. وهكذا يقترح كاوتسكى فى شتوتجارت إرسال آلات وأدوات عمل إلى أفريقيا. ويؤكد العمالى ماكدونالد على أنه يتحتم على الهند المرور بنفس المراحل التى مرت بها انجلترا، ويعلن أنه يناهض -- بالتالى - أيا من أشكال الحماية الجمركية لاقتصاد الهند. حتى روزا لوكسمبورج تقدم مذكرة تؤيد "الباب المفتوح" (حرية التجارة) فى الصين.

وتتناول أوجه النقاش الواقعية الوحيدة، آثار الاستعمار على المستعمر (بكسر الميم). وقد ناقشت الأممية فى ١٩٠٧ إمكانية "إستعمار اشتراكى" يحقق التحرير. وبطريقة دالة: فإن أنصار الفكرة هم مراجعون وكتلة النواب عن الدول المستعمرة (بكسر الميم) (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا)، ووقف ضدهم التحالف المنتصر: تحالف أنصار كاوتسكى (وكانوا فى هذه الفترة منعزلين فى حزبهم) واليسار، وممثلى الدول الصغيرة وروسيا.

ويدور التساؤل باستمرار حول النتائج الاقتصادية للاستعمار على الدولة الأم، ويؤكد برنشتين : "فى حالة عدم وجود المستعمرات كانت حالتنا - على المستوى الاقتصادى - ستكون شبيهة بحالة الصين"؛ بينما يرى كاوتسكى أن الاستعمار لا يمكن أن يؤدى إلا إلى "تأزم أوضاع الشعوب"، سواء كانت مستعمرة أم مستعمرة. ولكن هناك تساؤل أحدث من ذلك، وأكثر دلالة فيما يخص بداية إعادة ترتيب الدول فى إطار الاقتصاد العالمى، إذ أن بعض العماليين البريطانيين يعبرون عن مخاوفهم أمام المنافسة التى تمثلها الصناعة الهندية الجديدة. وأخيراً، يمكننا الإشارة إلى أن العالم الاشتراكى، يستأنف - دون جديد يُذكر - على نطاق واسع الحوار الساخن الذى كان يدور منذ قرن فيما بين الليبراليين وداخل الأحزاب البرجوازية، بخصوص مزايا ومساوىء الاستعمار.

أول "ثورة ضد رأس المال" (جرامشى) : الشعبوية الروسية

فيما بين ١٨٦٠-١٨٩٠، ظهر فى روسيا تناول جديد لمستقبل المجتمعات الريفية واللاصناعية، فى مجتمع لا صناعى، "نامى" يواجه الدول الغربية المتطورة (حرب القرم)، حيث وجد المثقفون الروس - أى الانتلجنتسيا - أنفسهم على اتصال مع النقد الماركسى للرأسمالية، وكان هذا التناول الجديد لمستقبل المجتمعات الريفية واللا صناعية يتنبأ باشكاليات التنمية الحالية. وبالفعل فقد عارضت الاشتراكية الشعبوية،

تلك الحركة الفكرية الهائلة، الغنية والمتنوعة، هذه الثنائية : رأسمالية / تخلف. ووصل حجم القطيعة - فيما يخص الإشكالية - التى ترتبت على ذلك، إلى حد أنها انعكست على الماركسية نفسها. (أنظر أوجه الشك والتساؤلات التى كان يطرحها ماركس حوالى عام ١٨٨٠) حيث ظهرت ماركسية جديدة فيما بين ١٨٩٠ و ١٩١٧، وهى الماركسية البلشفية. إن الشعبوية معروفة عامة عن طريق قراءة لينين لها، تلك القراءة التى تقلل من شأنها والتى تقدمها باعتبارها اشتراكية طوباوية وسابقة للماركسية. ولكن قراءة تاريخية جادة سوف تؤدى إلى إبراز حداثة الإشكالية الشعبوية، إذ اننا سوف نجد فيما بعد، بوجه عام، الخيوط الأساسية لهذه النظرية - بمساعدة الاتجاه الشيوعى - فى التيارات الأيديولوجية التى تفرزها المجتمعات الموجودة فى العالم الثالث حاليا.

إن الشعبوية هى، بصورة أساسية، نظرية ترفض حتمية التنمية الرأسمالية بالنسبة للمجتمعات الريفية "المتخلفة"، وهى تؤكد بقوة على الإمكانية التاريخية لتنمية لا رأسمالية لهذه المجتمعات، وإمكانية تطورها - بطريقة خاصة بها - نحو الاشتراكية، كما تؤكد إمكانية وجود مستقبل لهذه المجتمعات الريفية "المتخلفة" يختلف عن مستقبل المجتمعات التى نمت، أى إمكانية وجود طريق تنمية أصيل. ويمكننا القول أن الشعبوية هى اتجاه ايديولوجى أفرزته روسيا، وعرف تحولات عديدة فى العالم الثالث. ما الذى يؤكده الشعبويون الروس أمام الذين يرون أن التنمية الرأسمالية هى المخرج الوحيد أمام التخلف الروسى (بيزاريف : ١٨٤٠-١٨٦٨، وبعد ذلك بليخانوف، و "الماركسيون الشرعيون"، وستروف) ؟ هناك خمسة نصوص أساسية تحتوى على جوهر الإجابة الشعبوية، نصوص "المجادلة حول التقدم" : خطابات لافروف التاريخية (١٨٦٩)، "ماهو التقدم ؟" (ميخايلوفسكى ١٨٦٩) "ماهو دور الحزب؟" (بيترتكتشيف فى ١٨٧٠)، ونصوص الحوار الخاص بفرض الرأسمالية فى المجتمعات المتخلفة : مصير الرأسمالية. (فورونكسوف ١٨٨٢)، وسمات اقتصادنا الاجتماعى بعد تحرر الفلاحين (نيكولاى اون دانيلسون ١٨٩٣)، والكاتب الأخير هو الذى قام بالترجمة، التى نشرت فى ١٨٧٣، لكتاب "رأس المال" إلى اللغة الروسية.

يتكون هيكل فكر الاشتراكيين الشعبويين من أربعة موضوعات كبيرة، وعلينا هنا التأكيد على أن الإطار المرجعى لهذا الفكر هو الماركسية. فالشعبويون ماركسيون، ورؤيتهم الخاصة بالرأسمالية الغربية هى رؤية كتاب "رأس المال" الذى يجتهدون فى قراءته وترجمته ونشره. ولكنهم كذلك أول من يستخدم الماركسية لتطبيقها على

إشكالية دولة نامية.

المقولة الشعوبية الأولى : وهى تتعلق بتعدد طرق التنمية التاريخية. فهذه الطرق لا تتطابق فى كل مكان، والتاريخ ليس له اتجاه واحد، فهو يتطور وفقا لدورات إقليمية، دورات ركود وتقدم. إذ أنه لا يوجد فى حركته إيقاع خطي.

ويترتب على ذلك أن البلدان المتأخرة تستطيع، ليس تعويض تأخرها فحسب، بل تستطيع كذلك - بسبب تأخرها - أن تسبق الدول المتقدمة. هذه هى نظرية "الطريق التاريخى المختصر"، نظرية ميزة التخلف (انظر نص هرزن (١٨١٢-١٨٧٠) الشهير) : "لا يوجد شيء فى روسيا [...] يحمل علاقة الروتين والركود والسعى نحو الغاية بتكييف الوسائل حسب القصد، هذه المظاهر التى نجدها فى الأمم التى أرست أشكال من الحياة - عبر جهد طويل - تتوافق إلى حد ما مع أفكارها.

ولا تنسوا أن روسيا لم تعرف - إلى جانب ذلك - ثلاث كوارث تسببت فى تأخير تنمية الغرب، وهى الكاثوليكية، والقانون الرومانى، وسيطرة البرجوازية. وذلك يبسط إلى حد كبير المشكلة. علينا أن نتحد معكم فى الثورة القادمة. [ولكن] لن نكون فى حاجة فى اجتياز المستنقعات التى قمتم بتجاوزها، لن نكون في حاجة إلى استنفاد قواتنا فى غسق أشكالكم الساسية [...] ليس هناك أى مبرر يجعلنا نكرر ملحمة تحرركم، لقد كان طريقكم نحو هذا التحرر مزدحما بهذا القدر من آثار الماضى، لقد استطعتم بالكاد القيام بأصغر الخطى إلى الأمام. إن آلامكم ومعاناتكم تمثل بالنسبة لنا درسا، فالتاريخ غير عادل إلى حد كبير. إن الذين يصلون متاخرا يأخذون مكانا مرموقا على مائدة الخبرة بدلا من العظام المتآكلة.

إن تنمية الإنسانية كلها ليست سوى التعبير عن نكران الجميل هذا فى تسلسل الأحداث"(*).

بناء على ذلك استنتج الكسندر اوليانوف (الأخ الأكبر للنين) أن من الممكن تعويض التخلف المادى عن طريق الإفراط فى التنمية الايديولوجية، وأن مراحل التنمية التاريخية متداخلة. أما ماركس، فقد أكد فى نص كتبه فى عام ١٨٧٧ (وتم نشر فى ١٨٨٨) يرد فيه على مقالة كتبها ميخالوفسكى ("كارل ماركس أمام محكمة السيد زولوسكى" "Karl Marx devant Le tribunal de M. Zhulovski") أن "رأس المال" ينطبق

* ورد هذا الاستشهاد فى Gershenkron : Economic Backwardness in Historical Perspective.

على أوروبا فقط، وليس به ما يمكن اعتباره "جواز سفر" غالمى لنظرية تاريخية - فلسفية عامة". هل كان ماركس شعبويا ؟

المقولة الشعبوية الثانية : رفض الرأسمالية، وما يجعلها شرعية. رفض "رأس المال، والاقتصاد السياسى العقلانى، والليبرالية الاقتصادية، واعتبار البرجوازية أن الصناعة هى الغاية الرئيسية التى يتوق إليها الإنسان. وتستند هذه النظرية الثانية على "رأس المال". فيُظهر فليروفسكى (فى "موقف الطبقة العاملة فى روسيا"، ١٨٦٩) أن الرأسمالية ردة تاريخية - أى نقيض مرحلة عليا - عن طريق إبرازه لقبح الإفقار الضخم، ولتعميم البؤس. إن الشعبويين يقدمون نقداً اجتماعيا شديداً، واعيا "للثمن" الذى يدفعه الإنسان من أجل "التقدم" (انظر ذلك النص المشهور الذى كتبه لفروف "ثمن التقدم") ووجهوا نقدهم، بصفة خاصة، للثمن الذى يدفعه من أجل ذلك مجتمع مازال "لا ناميا".

ويقدمون من أجل تعضيد هذه النظرية، نقداً انتروبولوجيا للتقدم. ويتناول ميخالوفسكى موضوع "مساوىء التقدم" على وجه الخصوص، والتشيؤ، تشيؤ العلاقات الاجتماعية، وإفقار الفرد، وطمس ثقافته. وهو يشرح ذلك قائلا بأن الفردية لا تتوافق مع تصنيع الحياة الاجتماعية ومع الرأسمالية، لأنهما يفككان الإنسان "الشامل"، وينشآن إنساناً "محول مركزه"، ويعممان اغتراب الجماهير. إن نقيض هذا النموذج هو الفردية، غير المتخصصة، التى تقود إلى الحياة الاجتماعية، متعددة الجوانب، مثل تلك التى نجدها فى الكوميونات الريفية، وهذا النمط من التنظيم الاجتماعى أرقى من النمط الذى نجده فى المجتمعات الصناعية. هنا نجد منظومة الإنسان الجديد و "التدعيم الذاتى". فالشعبوية بمثابة رومانسية انتروبولوجية.

ونجد كذلك، فى هذا السياق، نقدا لحتمية تبعية المجتمعات الريفية اقتصاديا وسياسيا - إلا فى حالة اتجاه هذه الأخيرة نحو طريق آخر - للدول الصناعية. وذلك هو موضوع الاغتراب القومى، "وبرتلة" (Prolétarisation) الأمم. ويرى الشعبويون أن التحدى فى هذا الصدد تحدى شامل، أى إما الاختفاء من الوجود أو "اللحاق بالغرب وتجاوزه" (ويحدد فلروفسكى صراحة أن هذه الرسالة هى رسالة روسيا). وبناء على ذلك تظهر ضرورة قفز المرحلة الرأسمالية، لأن هذه المرحلة لا يمكن إلا أن يكون لها آثارا جماعية فى المجتمعات اللا غربية تتسم بقدر اكبر من المأساوية عما نراه فى أحياء لندن الفقيرة. لا يوجد أمام المجتمعات الريفية اختيار، لا يوجد أمامها سوى الاختفاء من

الوجود (الانتحار الاجتماعى) أو اختراع طريق، ونموذج لا رأسمالى، نموذج مضاد للتنمية.

ماهو البديل ؟ (المقولة الشعبوية الثالثة) البديل هو المرور المباشر إلى الاشتراكية عن طريق تجديد الحضارة الريفية، وخاصة الكوميونات الريفية وطوائف الحرف. الحل البديل إذن هو نموذج مضاد للتنمية، ونموذجه الأمثل هو الكوميونة الريفية التى نجد بها معالم مجتمع المستقبل الشيوعى.

إن جميع الشعبويين مقتنعون بقدرة الكوميونات الريفية التاريخية، ومنظومة القيم التى تحافظ عليها. وذلك لأن هذه الكوميونات مازالت تحتفظ بحيويتها، ولأن الفلاحين لم يصابوا بالتفكك ولم يتحولوا إلى بروليتاريا، ولأنها شكل اجتماعى أرقى (يرى ميخالوفسكى أن الكوميونات "نمط" أعلى).

تندرج وجهة نظر تشرنيشفكسى (١٨٢٨-١٨٨٩، ما العمل ؟ الذى نشر عام ١٨٦٣) فى إطار هذا المنطق، وإن كانت أكثر تركيبا. فهو مقتنع بأنه لا يمكن تحاشى التصنيع والتحديث الثقافى، وأن الرأسمالية تمثل فعلا طريق التقدم التكنولوجى. ولكن ينبغى جعل الصناعة متوافقة مع الكوميونات الريفية، مع الثقافة الريفية. ينبغى أن تصبح الكوميونة الريفية الشكل الاجتماعى لتنمية تكنولوجية حديثة. ويستدعى ذلك قيام الدولة بتحديث وحماية الإنتاج الصغير. (أنظر فكرة التنمية الحالية "المتمركزة على ذاتها"..) عبر كروبتكين عن نفس وجهة النظر هذه. كما عبر عنها ماركس فيما بعد، فى الخطاب الذى كتبه يوم ٨ مارس ١٨٨١ (والذى نشر فى ١٩٢٤) إلى زاسوليتش : "إن الكوميونة هى المحرك الأساسى للتجديد الاجتماعى فى روسيا". فالمرور بالطريق الأوروبى ليس ضرورة تاريخية اطلاقا.

وبما أن الاشتراكية ينظر إليها باعتبارها نموا تاريخيا، فينبغى إقامتها، سواء تم ذلك عن طريق الثورة السياسية أو عن طريق الإصلاح - فهذا لا يهم كثيرا - قبل تغلّب الرأسمالية الصناعية والمالية. إن الهياكل الجماعية القائمة هى قالب الشيوعية. وسوف تكون الاشتراكية بمثابة الوقاية من الرأسمالية، إذ كان الشعار الذى يُكتب فى مقدمة الجريدة التى يصدرها تكتشيف (وكان اسمها Nabat) هو : "اليوم، أو بعد دهر، أو ربما لن يحدث أبداً". ويقول ميخالوفسكى "ان مسألة العمل فى أوروبا مسألة ثورية لأن حلها يرمى إلى إعادة وسائل الانتاج إلى المنتجين، أى انتزاع ملكيتها من ملاكها الحاليين. أما مسألة العمل فى روسيا فهى مسألة محافظة، لأن حلها يرمى إلى مجرد

احتفاظ المنتجين بوسائل الإنتاج، أى حماية ملاكها الحاليين من انتزاع الملكية".

المقولة الشعبوية الرابعة : قيام الدولة بالتصنيع. شهدت هذه المقولة، التى سبق أن قدمها لڤروف، ازدهارا كبيرا بعد فشل الثورة، أى بعد فشل الأنشطة الثورية التى قامت بها الانتلجنسيا فيما بين ١٨٧٨ و ١٨٨١. فقد توصل عدد من الشعبويين إلى اعتبار إنشاء صناعة كبرى هو أمر ضرورى. وكان ذلك موضع تفكير "الشعبويين الشرعيين"، وخاصة فورنستوف و دانيالسون. فهم يتناولون فكرتين أساسيتين تحتويان قسطا لا بأس به من المبالغة، ولكنهما جديدتان وسابقتان لأوانهما. فهم يتناولون أولا فكرة فشل الرأسمالية التاريخى وفشل البرجوازية الليبرالية فى روسيا، وبوجه أعم فشلهما فى البلدان المتأخرة. ومن المؤكد ان الرأسمالية تعرف نوعا من النمو، ولكنه لا يمكنه أن يصبح مهيمنا فى هذه المجتمعات نظرا للمنافسة الضخمة من طرف الصناعة الغربية، وغياب سوق داخلى يتمتع بقدر كاف من الهياكل والنمو، وغياب الأسواق الخارجية، نظراً لسبق تحكم الغرب فيها (ويمثل ذلك خطأ كبيراً فى الرؤية، لأن الرأسمالية الروسية عرفت نموا كبيرا خلال حكم الكسندر الثالث).

وتمثل الرأسمالية فى البلدان المتخلفة، هذه الدول التى "دخلت" التاريخ "لاحقا"، عملية مُجهَضة، وصورة كاريكاتورية للرأسمالية، "وابنا غير شرعى للتاريخ"، وبالتالى ليس بإمكانها تحقيق الانتصار. والدليل على ذلك هو كارثة الزراعة الروسية، ومجاعة ١٨٩١ الكبرى. ويقول فورونستوف فى هذا الصدد : "كلما كان الدخول فى عملية التصنيع فى تاريخ لاحق، كلما كان من الصعب تحقيقها تحقيقا حسنا وفقا للنهج الرأسمالى". فليس من الممكن إذن تحقيق تنمية رأسمالية، تنمية عن طريق الرأسمالية الكلاسيكية القائمة على المنافسة.

والبديل الوحيد هو قيام الدولة بالتصنيع، وهى الصيغة الجديدة للطريق اللا - رأسمالى (الذى سبق أن درسه بدقه الجيل الشعبوى الأول) وبالتالى اللجوء إلى التخطيط الاشتراكى المركزى، الى تأميم الصناعات الكبرى والائتمان، والعودة إلى تنظيم تعاونيات الحرفيين وإلى التحديث الفنى للانتاج الحرفى الصغير وللكوميونات الريفية، واللجوء إلى احتكار التجارة الخارجية. ويستعرض الشعبويون شروط حدوث جميع تقنيات التصنيع، حيث ينبغى أن تصبح الأشكال القديمة الاجتماعية و السياسية (كوميونه، طوائف الحرف، الدولة) أشكالا جديدة لإعطاء طابع اشتراكى للانتاج والتبادل. ويرى فورنستوف أن الاشتراكية هى "الانتاج الشعبى الذى أُضفى عليه طابع

اشتراكى". هى قيام الدولة باضفاء الطابع الاشتراكى، هى تطعيم تصنيع الدولة بالكوميونة المجددة. إن الدولة هى السبيل الوحيد الذى يسمح لدولة لا صناعية تجنب قيام الدول الرأسمالية المتطورة باستغلالها، والذى يسمح لها بمنافسة الغرب والوصول بسرعة إلى الاشتراكية. فالدولة هى الركيزة الأساسية فى الطريق اللا رأسمالى.

إن هذا بمثابة اكتشاف للنموذج الستالينى للتنمية (قبل حبوثه بخمسين سنة) ولدور الدولة التنموى. (انظر وعى فورنستوف التنبؤى الذى يعلق آمالا كبيرة على رسالة الاشتراكية الروسية : "إن أملنا هو أن تصبح روسيا مثلا يحتذيه العمال الغربيون فى إطار المجهودات التى يبذلونها من أجل إعادة تنظيم نظامهم الاجتماعى، إن أملنا هو أن تكون رسالة روسيا هى إعادة تنظيم النظام الاجتماعى، وأن تهدف رسالة روسيا إلى تحقيق المساواة والأخوة، برغم أنه لم يُسمح لها بالكفاح فى سبيل الحرية.")

وهكذا، فإن الشعبوية الروسية (ويمكننا تقريبا القول الماركسية الشعبوية) هى أول محاولة لطرح خصوصية مشكلة تنمية المجتمعات الريفية. وهذا لا يعنى أنها توصلت إلى الحلول (فهي لم تتناول سوى الخطوط العريضة) ولكنها قامت بطرح الأسئلة الحقيقية، وتوجيه هذه الأسئلة إلى الماركسية بقدر من القوة كفيل بتغيير هذه الأخيرة ... وبتفجيرها ... ومن جهة النظر هذه، فنحن مازالنا - اليوم - فى مرحلة "شعبوية"، ولكن - فى هذه المرة - على مستوى العالم. وإلى جانب أن الشعبوية تطرح بقوة مشكلة وظيفة المثقف الحديث التاريخية فى المجتمعات الريفية، فهى تدرك الإشكالية التاريخية التى تعيشها هذه المجتمعات التى تواجه تحديات الرأسمالية الغربية العديدة. وفى مواجهة الاشتراكية الاوروبية - التى تفتقد إلى التبصر وإن كانت واثقة من نفسها - يؤكد الشعبويون ان طرق التنمية التاريخية متعددة، والأمر كذلك بالنسبة لطرق التطور. وهم يدركون بطريقة دقيقة أن ثمن نمو العلاقات الرأسمالية فى المجتمعات الريفية غير الأوروبية، ثمنا لا يمكن قبوله، لأن مقياس المأساة لم يعد نفس المقياس الذى كان سائدا فى انجلترا، خلال الحقبة ما بين القرن السابع عشر والتاسع عشر، ولذلك فلا يمكن أن يكون للرأسمالية إلا أثار اجتماعية ذات أبعاد كارثية. إن الشعبوية تحاول رسم طرق لإمكانية أخرى، لحل تاريخى بديل، أى المرور إلى الاشتراكية عن طريق تجديد الحضارة الريفية وعن طريق الدفاع عن هياكلها الجماعية. وهى تعتقد أن من الممكن التوفيق بين هذا الحل البديل ونشاط الدولة، وتدرك بوضوح وظيفة الدولة فى التصنيع والتخطيط.

ولذلك، تفجرت الماركسية الروسية بدءاً من فترة تكونها، فيما بين ١٨٨٠ و ١٩٠٥، وظهرت "الماركسية الشعبوية"، كما أسماها لينين، والبلاشفة وعناصر مختلفة من الاشتراكية - الديمقراطية الروسية. فالماركسية نمت فى روسيا فى إطار الإشكالية التى طرحها الشعبويون.

والعناصر الجديدة التى جلبها الشعبويون لماركسية لينين والبولشفيين هى :

- أخذ قوة الثوريين الريفيين فى الاعتبار، ورفض معاملة الريفيين باعتبارهم جماهير رجعية "يدينها التاريخ على أية حال".

- الاقتناع بأن الليبرالية ليس أمامها الا الفشل وبأن الدول التى تسير نحو التنمية الصناعية تمثل نقاط ضعف فى الرأسمالية.

- الاهتمام بمسألة المرور المباشر إلى الاشتراكية، أى أن "القفزة التاريخية" هى طريق تنمية لا يمكن استبعاد إمكانيته بالنسبة لمجموعة الدول اللا صناعية، ويعكس هذا الاقتناع العنوان الذى اختاره لنين للمقالة التى كتبها عن الصين فى مايو ١٩١٣ : "أوروبا المتخلفة وآسيا المتقدمة".

نظرة النخب خارج أوروبا

كيف تم استيعاب هذه الإشكالية العامة (تقدم / تأخر) فى آسيا وأفريقيا السوداء أو البيضاء، وأمريكا اللاتينية؟ ان التحقيق فى هذا الأمر لم يبدأ إلا فى التو. وحتى فى حالة اليابان - وهو مثل فريد، أو ما يقرب من ذلك، لتنمية ملموسة أصيلة، وهى التجربة الرئيسية فى فترة ما قبل حرب ١٩١٤ - فإن الفكر الذى ساند ميجى لم يبرز على الاطلاق، مع أن الحوار حول موضوع التنمية كان ثريا للغاية حتى فترة ما قبل ١٩١٤، فى بلاد كانت أبعد و "أكثر تخلفا" من روسيا. ويمكننا اعتبار دول مثل الصين والهند بمثابة عناصر تيار شعبوى دولى، وكانت صدمة الاستعمار الغربى فى هاتين الدولتين صدمة تتسم بالعنف على وجه الخصوص، وكان رد الفعل القومى مبكرا بطريقة تسترعى الانتباه.

بينما كان صن يات صن فى المنفى، أخذ ينادى بقيام الصين بقفز المرحلة الرأسمالية، وبأن تكون الصين "أول دولة اشتراكية فى العالم"، وذلك عن طريق إصلاح حاسم لملكية الأراضى والمبانى. وكان لهذه المشاريع، التى لم تكن متوافقة - كما رأينا - مع المذهب الاشتراكى السائد فى هذه الفترة، صدى كبير فى الغرب. وإذا كان لينين (الذى كان

فى هذه الفترة قريبا للغاية - من الناحية الايديولوجية - من كاوتسكى) يندد بهذا "الحلم الرجعى للغاية" الذى يساور "اشتراكى رجعى من البرجوازية الصغيرة"، فإن "الحرب الاجتماعية" (وهى لسان حال أقصى يسار القسم الفرنسى من الأممية العمالية SFIO، بقيادة جوستاف ارڤيه) كانت تمجد فى ١٩٠٨، الاشتراكية الصينية التى تقوم "اساسا على القطاع الزراعى [والتى] تفكر فى التحضير - عن طريق تأميم أرض لم تستول عليها المؤسسات الكبرى - لإدخال الحضارة الحديثة، من أجل الذهاب لما هو أبعد من ذلك".

وفى الهند، هناك كم هائل من الأفكار والمشروعات ومما يشجع على ذلك نوعية البيئة المركبة التى تنشأ فيها أساسا هذه الأفكار وهذه المشروعات، فهى تنشأ عند الانجلو هنديين (وهم حصيلة تهجين ثقافى على وجه الخصوص) الذين يدركون أنهم ورثوا حضارتين كبيرتين، وهذا مثال جذاب لحصيلة ناجحة. والأمر يتعلق هنا سواء بالهنود الذين تلقوا تعليمهم فى المملكة المتحدة، أو بالبريطانيين الذين ارتبطوا بالهند عن طريق تواجدهم بها لمدة طويلة.

وفى ١٩٠٥ أيد حزب المؤتمر (الذى تأسس فى ١٨٨٥، ويعتبر أقرب إلى نموذج الحركات الليبرالية الأوروبية)، الذى أصبح واقعا تحت تأثير تيلاك الراديكالى، تنمية الصناعات المحلية. وفيما بين ١٩١٠ و ١٩٢٠ قام كل من آنى بيزانت Annie Besant (وهى انجليزية الأصل، ولكن تعتبر حاليا أحد الوجوه الرئيسية فى تحرير المرأة الهندية) وغاندى (وهو بطريقته أكبر انجلو هندى) بتطوير النظام الزراعى الجماعى القائم على قدر كبير من اللامركزية، وشبه اعتماد الريف على ذاته اقتصاديا وأمام هذه المسائل الملموسة، اضطر اليسار البريطانى إلى التخلى جزئيا عن الهدوء الدوجماتى النظرى للأممية الاشتراكية. فيؤيد حزب العمل المستقل - وهو أقصى يسار العماليين - البنشايات (وهى الجمعيات الزراعية فى الهند). ويقوم الفابى سيدنى ويب - وهو على الطرف الآخر من اليسار - بنفس التحليلات تقريبا، ويعتبر البنشايات بمثابة الأخ التوأم لنظام "المير" الروسى، ويرى أنه حليف طبيعى للحركة العمالية الغربية. ويميل لانسبورى المعتدل - وهو أقل ماركسية - إلى تشجيع تكوين "حضارة غير اقتصادية". بينما يؤيد العمالى كير هاردى، إلى حد كبير، تصنيع الهند، ولكنه عندما لا حظ قوة قطاع الدولة (التى تتحكم فى السكة الحديد، والمناجم وقنوات الرى، والأعمال الكبيرة، والأرض) وجد ان الهند تستطيع ان تقفز مرحلة الرأسمالية. هل هذا شكل جديد لاشتراكية الدولة

أم شكل ينبىء بالمذهب الذى ينادى بالتخطيط والذى ساد خلال الثلاثينات؟

على أية حال، فإن معظم العماليين يرون أن الأمبراطورية هى "ميدان" واسع "للتجديد الاجتماعى" لأن الرأسمالية لم تستقر بها بعد استقرارا قويا. وحتى إذا كانت المشاريع لا تتجاوز، عامة، مستوى رأسمالية الدولة (التى يطلق عليها اسم الاشتراكية ...) فمما لا شك فيه أن أشكال الحوار فى انجلترا ليس لها مثيل فى أوروبا، وغالبا ما يرجع ذلك إلى أن عددا كبيراً من قادة اليسار الانجليزى عاشوا فى الهند.

ظهور تنمويات الدولة : "١٩٢٩" ثلاث للتنمية

ابتداء من الحرب العالمية الأولى، وخاصة فى نقطة التحول التى تمثلها بداية الثلاثينات، بدأت مشكلة تنمية المجتمعات اللا صناعية تطرح نفسها بطريقة جديدة نظرا لظهور استراتيجيات الدولة فى أركان مختلفة من العالم المتقدم وفى العالم المتخلف، وتبنى نماذج تنموية من قبل الدولة. هذا إلى جانب أن "مصطلح التنمية" اجتاح فى تلك الفترة، الأدبيات الاقتصادية والتقارير الرسمية التى تتناول المستعمرات وشبه المستعمرات.

اقتصاد الحرب :

كان الجميع يتوقعون حربا قصيرة. ومنذ نهاية خريف ١٩١٤، أى بعد بضعة شهور من الحرب، كان موقف جميع الدول المتحاربة مأسويا، وكان ذلك يرجع إلى نقص المواد الأولية، وغلق المصانع، أو خفض إنتاجها نظرا لنقص اليد العاملة الماهرة، هذا بالاضافة إلى البطالة، وإلى العجز فى الميزانية والعجز التجارى. فظهرت رأسمالية الدولة - بصفة تجريبية - من أجل تنظيم اقتصاد الحرب، الذى كان فى حالة ارتجال مستمرة، تتعارض باستمرار مع قوانين الليبرالية، خاصة فيما يخص تحكمها فى الانتاج والتبادل.

فى فرنسا : نظم البيرتوما، وزير الدولة للصناعات الحربية (وهى أول مرة يَشترك فيها الفرع الفرنسى للأممية العمالية فى الحكومة) الصناعات المتعلقة بذلك فى صورة قطاعات، وأقام تعاون وثيق بين الدولة، وكبار أرباب العمل و النقابات. وكانت طلبيات الدولة - نظرا لأهمية حجمها وانتظامها - قد أدت إلى اعتياد بعض المؤسسات على الإنتاج الضخم وعلى التخطيط التجريبى. وبما ان السلطات كانت

تشجع إلى حد كبير، تطوير التكنولوجيا، فكان التطور فى هذا المجال سريعا للغاية. وكان يتم تحديد - بطريقة مركزية - الإمدادات فى مجال المواد الأولية، وفق معايير الكيف، والكميات التى ينبغى إنتاجها (عن طريق براءات الاختراع)، وكانت النتائج مرضية للغاية، خاصة بالنسبة لأرباب العمل ...

فى بريطانيا العظمى : قامت الدولة كذلك بتوزيع المواد الأولية، وبتنظيم الصناعات الحربية، وبالتحكم فى التجارة الخارجية والنقل البحرى.

فى ألمانيا : شاهدنا تجارب ذهبت إلى أبعد من ذلك. فبالإضافة إلى الإجراءات التى سبق لنا ذكرها فى الفقرتين السابقتين، تم تقنين نصيب الفرد فى معظم المنتجات بطريقة صارمة وفعالة إلى حد كبير، وصودرت المواد الأولية والمجوهرات والحديد.. الخ ... وتكونت هيئات ثلاثية (أرباب العمل/ الدولة/الجيش) فى المؤسسات الكبرى وعلى مستوى الفروع الصناعية. وأخيراً، اقيمت لجان تحكيم رباعية (النقابات/ارباب العمل/الجيش/الدولة) فى جميع المؤسسات التى يزيد عدد الأجراء فيها عن عشرين أجيرا. وبالتالى، أصبح للنقابات دورا رسميا، وإن أضفى كذلك طابع عسكرى على الاقتصاد ككل.

وسمح مجموع هذه الاجراءات بتنمية ضخمة للإنتاج فى خدمة مجهود حرب، لم يسبق له مثيل. ونبع من ذلك هذه الفكرة البسيطة، أى فكرة أن ماتم النجاح فيه من أجل الحرب، لماذا لا نطبقه من أجل التنمية الاقتصادية. وبالطبع كان يغرى طلائع الرأسماليين (سيتروين، "فورد الفرنسية") مواصلة الحصول - أثناء فترة السلام - عن الفوائد الهائلة التى كانوا يحققونها فيما بين ١٩١٤-١٩١٨: أما فيما يتعلق بخصوم الليبرالية، فكانوا يأملون - باستخدام نفس تقنيات الإنتاج، مع توزيع الارباح بطريقة متساوية - فى أن يعم الثراء السريع على الجميع. ورغم أن اقتصاد الحرب لم يستمر - فى أهم جوانبه - خلال مرحلة استتباب السلام، إلا أنه سيمثل فيما بعد تشجيعا هائلا لجميع خصوم النظام المانشسترى.

النموذج السوفيتى

إن التجربة السوفيتية (فيما بين ١٩١٨ و ١٩٣٤) هى التى أوجدت، من الناحية التاريخية، الديناميكية "الحقيقية" لتنمية لا رأسمالية، تنمية "اشتراكية" لمجتمع قروى، وهى التى استكشفت - فى ظروف دولة تم تصنيعها جزئيا - وسائل "الطريق المختصر"

ومنطقه الحتمى، الذى يؤدى إلى قيام الدولة بإعلان نفسها دولة "اشتراكية" أو دولة فى اتجاه شكل تاريخى جديد للرأسمالية ...

إن ما برز بعد بضعة عقود، هو نموذج جديد تماما، "قفزة" هائلة "إلى الأمام" تتجاوز الرأسمالية القائمة على التنافس، وجميع أشكال الرأسمالية المعروفة (بما فى ذلك رأسمالية الدولة) وهذا النموذج هو شكل لم يسبق له مثيل، شكل جديد للتصنيع الضخم، هو "قيام الدولة بالتنمية" وقيامها بالتخطيط له، قيام الدولة بتنمية الاقتصاد برمته والحياة الاجتماعية كلها.

كيف تم هذا البروز؟ لم يتم كما كان متوقعا أو كما كانوا يتمنونه. لم يكن "اختيارا" بين عدة طرق ممكنة نحو الاشتراكية. كانت ديناميكية النموذج هى الهروب نحو الامام تحت ضغط لا يمكن مقاومته، وهو ضغط منطلق من استحالة أية إمكانية أخرى. إن هذه الاستحالة كانت فى أساسها استحالة الطريق الاشتراكى الذى كان يحلم به الشعبويون، أى استحالة نوع من رأسمالية الدولة يمتزج بالكوميونة الريفية ويتوافق معه. ولكن هذا الطريق لا يستقيم مع ثورة تجرى فى مجتمع ريفى فى طريقة نحو التصنيع. ليس هناك اختيار ... على الأقل إذا كانت هناك رغبة فى الاحتفاظ بالسلطة. لقد أدت هزيمتان متتاليتان لرأسمالية الدولة فى روسيا إلى قيام النموذج الستالينى، حيث تجرى البروفة، ثم تعرض المسرحية.

جاء الفشل الأول لرأسمالية الدولة فى أوائل ١٩١٨. وكانت محاولة إقامة رأسمالية الدولة قد تمت فى إطار اتجاه "موضوعات نيسان (ابريل)" التى طرحها لينين فى اكتوبر ١٩١٧، ويظهر ذلك فى القرارات التى تم تبنيها فى هذه الفترة : تأميم الأرض (ولا ينطبق ذلك على المزارع؛ هيمنة المزارع العائلية) والبنوك، والسكة الحديدية، والنقل البحرى، تحكم العمال فى المؤسسات، تحويل ضمنى للمؤسسات الخاصة إلى كارتيلات فى صورة نقابات صناعية، مواصلة احتكار تجارة الحبوب (وكانت حكومة فبراير ١٩١٧ المؤقتة هى التى أدخلت هذا النظام الأخير). ما معنى هذا وما هو الهدف من ورائه؟ إنه القيام بتحويل العلاقات الاجتماعية بطريقة تدريجية وحذرة ... وباء ذلك بفشل تام بعد بضعة أشهر، خصوصا عندما بدأت الحرب الأهلية فى ١٩١٨... كان كل من السوق والرأسمالية يرفضان الدولة الجديدة. لكن هناك حل بديل، وهو شيوعية الحرب. وبناء على ذلك تم ارتجال قيام الدولة بالتحكم إلى أقصى الحدود فى انتاج التبادلات ...الخ، من أجل البقاء سياسيا، حيث أن المشكلة الكبرى التى تطرح نفسها

على الثورة هو "الاحتفاظ بالسلطة" كما قال لينين فى اكتوبر ١٩١٧. إن شيوعية الحرب هى سياسة اقتصادية قائمة على تخصيص العمل والموارد بطريقة استبدادية ومباشرة، أى إلغاء السوق واحتكار التجارة الخارجية والداخلية احتكاراً كاملا، وإلغاء التجارة الخاصة (نوفمبر ١٩١٨) وفرض استقطاعات إجبارية، والمصادرة، ... الخ؛ وتأميم شامل للصناعة الكبرى (٢٨ يونيو ١٩١٨)؛ وإعطاء طابع مركزى لإدارة الصناعة بحيث تقوم بها الإدارات المركزية للأقسام؛ وقيود عامة، هى : العمل الإجبارى، وإعطاء طابع عسكرى لمجموعة من الأنشطة.

هل كانت "شيوعية الحرب" هى منظومة النموذج الستالينى؟ لقد كانت "شيوعية الحرب" أكثر من مجرد ارتجال، فهى تمثل إقامة رسم تخطيطى للاستراتيجية التنموية المستقبلة. والدليل على ذلك هو أن الإشارة إلى المفهوم الشعبوى القديم الخاص "بالطريق المختصر التاريخى"، قد بدأت منذ عام ١٩٢٠، وسوف يؤدى ذلك إلى التفكير فى أن "شيوعية الحرب" هى "شيوعية" على أية حال... وهكذا فإن مرسوم ١٩٢٠ يلغى العملة فى الصناعة المؤممة ويؤسس "القيمة - العمل" التى ظلت حبرا على الورق، إذ ان إغراء الطوباوية بدأ مبكرا. وإذا نظرنا إلى الأمور، من مسافة ما، سنجد أن هذا هو بداية قيام المثل الأعلى للنموذج التنموى السوفيتي وعناصره الأساسية الأربعة.

إن ما تراهن عليه التنمية هو الدولة. لأن العنصر الرئيسى هو ضمان بقائها، وقوتها؛ وتتحكم "الضرورة السياسية" فى الاستراتيجية الاقتصادية، والتنمية الإجبارية هى شرط بقاء الدولة الثورية. وهكذا تم اختيار مخاطرة الانحسار الاقتصادى من أجل إرضاء مطالب الفلاحين بطريقة جذرية فى ١٩١٧، عن طريق تحرير "الميـر" (وهى الجماعة الريفية). فالمرحلة الأولى فى "التنمية" السوفيتية هى تحالف العمال والفلاحين. إن النمو هو إقامة دولة على فئات مجتمع مدنى ليبرالى ديمقراطى، ويفترض ذلك قيام حرب فلاحية ذات منطق مناهض للتنمية...

إن العنصر الثانى فى هذا النموذج، الذى يتم تكوينه، هو أن الحل - عند مواجهة الفوضى الاقتصادية و الخراب - يكمن فى اللجوء الى القهر. ويتم اكتشاف إمكانية سير الاقتصاد، بصفة مستمرة، فى حالة الطوارىء، دون سيطرة آليات السوق. فالمجال الاقتصادى مرن؛ إذ أن منهج الأولويات يسمح بالكسب، كما هو الحال أثناء الحرب الأهلية. وابتداء من ذلك الوقت، أصبح هناك تماثلا بين فكرة القهر وفكرة التنمية

اللارأسمالية، وفكرة التنمية الاشتراكية.

أما العنصر الثالث فى هذا النموذج فهو التماثل بين المركزية والتخطيط. إذ أن أول مؤتمر تناول الخطة (المؤتمر الثامن، مارس ١٩١٩) جمع، فى نفس الصيغة، فكرتى الدولة والخطة : "ترمى أحد المهام الأساسية إلى توحيد مجموع أنشطة البلد الاقتصادية فى إطار خطة الدولة الوحيدة، وإعطاء أكبر قدر ممكن من المركزية للإنتاج".

وأخيرا، وعلى خلفية القحط المطلق، يأتى منح التكنولوجيا رسالة المُخلِّص. فالخلاص عن طريق التكنولوجيا، هو الهدف الذى فرض نفسه على المخططين السوفيت - باعتباره الخط الرئيسى للمستقبل - فى الإطار الكارثى الذى ساد العشرينات. والتخلف والبؤس يدعمان الطوباوية التكنولوجية. وكان ينبغى أن يكون هناك - بعد أكتوبر السياسى - "اكتوبر اقتصادى". ويرى جلب كرزيزانوفسكى (١٨٧٢-١٩٥٩) [وهو صاحب خطة جولرو فى ١٩٢٠ و أول رئيس للجوسبلان (فيما بين ١٩٢١-١٩٢٣) وهو متأثر إلى حد كبير بالعالم الاقتصادى الألمانى كارل بالود (دولة المستقبل. الإنتاج الاشتراكى الديمقراطى والاستهلاك فى دولة اشتراكية، ١٨٩٨، الطبعة الروسية فى ١٩٢١)] أن البروليتاريا سوف تجلب نظام تقنى جديد. وكان يتوقع اندماج البروليتاريا بطريقة وثيقة مع الشروط الأولية لطاقة التقدم التقنى الهائل فى القرن العشرين، واستخدامها للآفاق الكبيرة التى سوف تتيحها التقنيات الجديدة للطاقة فى العالم، وبهذه الطريقة سوف تستطيع الوفاء برسالتها..." وهكذا جاء قيام الكهرباء بدور المخلِّص، وهو توقع "بالثورة العلمية والتقنية" الحالية، وهذه الإشارة سمة مشتركة للبيروقراطيات الشيوعية، كما ظهر تمجيد أسطورة قيام الثورة السياسية "بتحرير القوى المنتجة".

كانت شيوعية الحرب، إذن، بعيدة كل البعد عن أن تكون مجرد ارتجال، فقد كانت بمثابة تنفيذ ملموس لاستراتيجية اقتصاد الدولة، وكانت النظرية الشعبوية القديمة -التى اتخذت طابعا بلشفيا - الخاصة "بالطريق المختصر التاريخى" تعطيها طابعاً شرعيا بطريقة ضمنية. وفى النهاية، ظهر فيما بين ١٩١٨ و ١٩٢١ المثل الأعلى للنموذج التنموى السوفيتى، الذى يرمى هيكله إلى التصنيع على المدى الطويل. وأدت لجنة جولرو - التى أنشئت فى ديسمبر ١٩٢٠ - إلى تبنى المؤتمر الثامن، فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٠، لخطة جولرو، التى تحدد مجموعة من الأهداف التى ينبغى تحقيقها فى مدة تتراوح بين ١٠ أو ١٥ سنة. وكانت هذه الخطة تحمل فى طياتها ماهو أوسع بكثير

من خطة إدخال كهرباء، فهى تقترح سيناريو مستقبلى حقيقى للتنمية السوفيتية.

لقد أدى الفشل الثانى، الذى واجهته رأسمالية الدولة، عند انتهاء النيب (N.E.P. السياسة الاقتصادية الجديدة) فى ١٩٢٧، إلى العودة إلى فرضية النمو الذى كانت شيوعية الحرب تقدمها، ورؤية المستقبل التى كانت تتضمنها، وإلى توسيعها. فمثلت النيب تجربة ثانية لرأسمالية الدولة، أى تجربة تعايش قطاع صناعى تتولاه الدولة تماما - ولكن ادارة مؤسساته لا مركزية - مع مزارع عائلية صغيرة، وانتاج حرفى صغير، والرجوع إلى التجارة الخاصة والسوق الحر فيما يخص الانتاج الصناعى لسلع الاستهلاك. ومثّل ذلك، على وجه الخصوص، بعثا للكوميونات الريفية ولمؤسساتها، هذه الكوميونات والمؤسسات التى نجت بأعجوبة بفضل الثورة. وكما أشار موشى ليفين، فإن الفلاحين عادوا - فى إطار الكوميونات الريفية - إلى العلاقات المتساوية القديمة. فأكثر من ٩٥٪ من الأراضى كان - حوالى عام ١٩٢٧ - يتمتع بها الأشخاص بطريقة "جماعية"، مع توزيع دورى يتم كل ٩ سنوات. إن ما سيطر على النظام الزراعى الجديد الذى نبع من تأميم الأرض، هو المزارع الفردية الصغيرة للغاية، وقيام أجهزة الجماعة الريفية بإدارة القرية، ونجم عن ذلك هبوط الانتاج الزراعى وتقهقر التسويق (يستهلك الفلاح ٨٠٪ من إنتاجه)، واضطرار الدولة لشراء الحبوب لتزويد المدن بها، واستحالة تراكم رأس المال الضرورى للتصنيع ولتحديث الزراعة. وفى الواقع كان بيد الفلاح إمكانية خنق نظام الحكم.

ولكن اتضح أن التعايش الدائم مع الإنتاج القروى الصغير هو أمر مستحيل بالنسبة للسلطة الاجتماعية الجديدة. فاختيار طريق رأسمالية الدولة - أى طريق "خطوات السلحفاة" - فى مجتمع ريفى، يجعل الريفيين "أسياد الموقف عن طريق الخمول"، أسياد مصير السلطة وإيقاع التنمية الصناعية. وفى روسيا - فى فترة ما بين ١٩٢١-١٩٢٧ - كان نمو صناعة الدولة ضعيفا، وخاصة فيما يخص إنتاجيته، نظرا لضيق قاعدة استثمارها. فليست هناك إمكانية للتخطيط إلا فى حدود تقديرية، هذا ما قامت به الخطط السنوية العامة التى نشرها الجوسبلان فى ١٩٢٥-١٩٢٦ تحت عنوان "أرقام التحكم"، أو مخطط المشروع للخطة الصناعية فى ١٩٢٣، أو الخطة الزراعية فى ١٩٢٥ التى صاغها البروفيسور نيكولاى كوندراتيف (الذى اخترع الدورات ...)، وكذلك المخططون الشعوبيون الجدد الذين يؤيدون سياسة أسعار مجزية بالقدر الكافى للفلاحين والحفاظ على علاقات بيع غير قهرية بين صناعة الدولة والاقتصاد الريفى،

والدليل على ذلك هو رفض خطة كوندراتيف، لأنها اعتبرت ملائمة لعودة الرأسمالية...

وأصبحت استحالة التعايش بين الدولة، التى تعطى الأولوية للنشاط الصناعى، والفلاحين الذين يعيشون فى إطار النظام الجماعى، واضحة مع "أزمة المقصات" (*) فى ١٩٢٣، والانهيار الدورى لقيام الدولة بجمع الحبوب، وخاصة فى شتاء ١٩٢٨. ولكن ليس هناك حلا بديلا يأتى من الخارج. فروسيا السوفيتية ليس لديها قاعدة استعمارية تسمح لها بالتراكم، وليس لديها كذلك فترة سماح أو مهلة لالتقاط الأنفاس. الموقف إذن هو حالة تعثر اقتصادى، بالإضافة إلى إمكانية كامنة لسلطة سياسية مزدوجة تميل إلى الاستتباب. وكان لتهديد "السلطة المزدوجة المعكوسة"، التى تمت قبل ذلك مع كرونشتاد و الاضطرابات الريفية فى ١٩٢١، تلك الاضطرابات التى استؤنفت فى ١٩٢٨، أن تظهر من جديد فى نهاية النيب. وكانت مثل هذه الظروف كفيلة بالقضاء على احتكار البيروقراطية الجديدة للسلطة السياسية، وعلى المشروع التاريخى الذى ترمى إليه، لأن الدولة الثورية لا تتوصل إلى ضمان السيادة لنفسها على المجتمع الريفى. وفى هذا الإطار، أصبح التصنيع مجالا ملحا من الناحية السياسية. فظهرت مرة ثانية، بالتالى، "المشكلة الملعونة" (ستالين) - مشكلة الفلاحين - والإشكالية التى كان المفكرون الشعبويون قد قاموا بتحديدها. إن العامل الذى يعرقل التنمية هو القرية الروسية. ومن هنا كان الحوار الذى دار فى ١٩٢٥. ففى رأى بريو براجنسكى واليسار التروتسكى، ليست هناك إمكانية لتصنيع لا رأسمالى دون "تراكم اشتراكى بدائى".. ليست هناك إمكانية لتنمية قطاع الدولة "دون استبعاد الأخرين" (أى قيام قطاع الدولة باستبعاد القطاعات الأخرى)، و "دون أن تتراكم بين يدى الدولة الثروات المادية التى تأتى من الخارج، من مصادر لا يمتلكها قطاع اقتصاد الدولة"، أى الثروات الآتية من الاقتصاد الريفى. إن التنمية "الاشتراكية" تستوجب استغلال تشكيلات ما قبل الرأسمالية والتشكيلات الرأسمالية، وفى المقام الأول استغلال الإنتاج الريفى الصغير، من أجل تمويل التصنيع. "التبادل اللا متكافىء بين المدنية والريف". ويقول بريو براجنسكى ان الريف هو "مستعمرة" الصناعة. أما النظرية العكسية لذلك فهى نظرية بوخارين، وهى قريبة إلى حد كبير من نظرية الشعبويين الكلاسيكيين (اقتصاد المرحلة الانتقالية). ورغم إدانة آراء بريوبراجنسكى رسميا، فقد تم تنفيذها، ولكن من البديهى أن يتم ذلك وفقا لمناهج تختلف عن المناهج التى كان يحبذها. فالدولة، بدلا من أن

---

* يطلق هذا الاسم على الأزمة النابعة من الفجوة المتزايدة بين سعر السلع المصنعة وسعر المنتجات الزراعية (المترجمة).

تقوم بالتصنيع الشعبوى لصالح الجماعة الريفية والريف، شنت نضالا لا يعرف الرحمة ضد هذا الريف.

ونجم عن ذلك الحوار وعن القيود التاريخية التى يقوم عليها، التعريف النهائى لما سوف يكون الاستراتيجية الحقيقية للطريق المختصر، أى إعطاء الأولوية للتنمية فى الاتحاد السوفيتى. وفى ١٩٢٧-١٩٢٨، أصبح المثل الأعلى لشيوعية الحرب (الذى ساد فيما بين ١٩١٨ و ١٩٢١) فجأة نموذجا ورؤية عقلانية للأمور يتم الإعلان عنها صراحة.

إن النموذج السوفيتى الذى أصبح - إلى حد كبير - فيما بعد إطارا مرجعيا تاريخيا لجميع [1] استراتيجيات تنمية العالم الثالث، ولجميع تجارب التخطيط، يربط بين ثلاثة عناصر لا يمكن فصلها الواحد عن الأخر.. فهناك، أولا، استراتيجية النمو الصناعى المعّجل، ويُنظر إلى هذا النمو باعتباره هدفا فى حد ذاته، ووسيلة لاعطاء الكتلة الاجتماعية التى يمثلها الحزب، السيادة المطلقة على المجتمع. وهى استراتيجية الإيقاع الجبرى، التصنيع المعّجل، التى تتوافق مع مقتضيات تدعيم السلطة الداخلية التى يمارسها الحزب وبيروقراطية ما بعد الثورة، وتدعيم تصاعد قوة الدولة على الساحة الدولية. وقد قرر المؤتمر الخامس عشر تبنى هذه الاستراتيجية (فى عام ١٩٢٧). فأصبحت "أرقام التحكم" إجبارية فى شهر اغسطس عام ١٩٢٧. وفى عام ١٩٢٨ تم اختيار الصيغة المثلى لمشروع الخطة الخمسية - أى ٦٤ مليار روبل من الاستثمارات بدلا من ١٦,٥ مليار روبل التى سبق أن خصصها، بقدر أكبر من التعقل، المشروع الثانى الذى حرره الجوسبلان فى ١٩٢٧ - وأعطيت الأولوية كذلك للصناعة الثقيلة التى أصبحت تستحوذ على ٧٨٪ من الاستثمارات، مقابل النسبة التى تتراوح بين ٦٥٪ و ٦٩٪ التى كان يقترحها مشروع ١٩٢٧. وتم تبنى هذه الاهداف - أى أهداف الخطة الأولى (١٩٢٩-١٩٣٣) - بصورة نهائية فى ابريل - مايو ١٩٢٩. وهكذا بالغوا فى تقدير إمكانيات التراكم، رغم التحذيرات التى عبر عنها معظم رجال الاقتصاد فى الجوسبلان. وكان العامل الذى يزيد من خطورة الموقف هو أن هذا التراكم لا يمكن إلا أن يكون متمحورا على ذاته، نظرا لغياب تدفق رأس المال الخارجي.

ونجم عن ذلك قيام الدولة بتولى الاقتصاد الريفى وفوائضه، التى يصبح التصنيع بدونها عرضة للإجهاض. وتم تبنى القرارالخاص بذلك فى نهاية أكتوبر ١٩٢٩، وتم

---

(١) جميع التشديدات الواردة بالمقال وبالملاحق من وضع المؤلفين.

تنفيذه فورا. وهكذا بدأت عملية تحطيم ٢٥ مليون مزرعة ريفية، والقضاء بطريقة جذرية على استقرار الاقتصاد الريفى والمجتمع الريفى: فبدأت محاربة الكوميونات الريفية، وكان ستالين يكذِّب، عن طريق هذه المحاربة، أقوال ماركس، ودانيلسن. فقد حسم التاريخ الموقف. ليست هناك إمكانية توافق تاريخى بين التصنيع والكوميونة الريفية. وعندما كان ستالين ينادى "بضمان تفوق مطلق للقطاع الاشتراكى فى الاقتصاد القومى على القطاع الرأسمالى" - وكان القطاع الاشتراكى فى ١٩٢٨ لا يتحكم إلا فى ٢٪ من الانتاج الزراعى - فإن ذلك كان يعنى فى الواقع "تطبيق النظم الجماعية" على القرى وعلى الانتاج الريفى، أى قيام الدولة بتوليها، وتحويل كل الفلاحين مرة واحدة إلى بروليتاريا، كما يعنى تمويل صناعة الدولة - وهى قاعدة الهيمنة الاجتماعية الجديدة - عن طريق تراكم رأس المال الذى يتم بالاستقطاع الضخم للفائض الزراعى. هذا هو معنى أحداث عام ١٩٢٩فى الاتحاد السوفيتى، وقد افتتحها ستالين يوم ٧ نوفمبر بخطابه الهام الذى أعلن فيه عن انضمام فلاحى بعض القرى إلى الكولخوزات. ونص مرسوم ٢٣ ديسمبر على أن تصبح مساحة الكولخوزات ضعف ما كان منصوصا عليه فى البداية، وفى مارس ١٩٣٠ تم إدماج ٥٨٪ من العائلات الريفية فى إطار الجمعيات التعاونية، وكان الإضراب العام فى مجال الزراعة وتربية المواشى، وتحطيم المعدات، وذبح المواشى، ثمنا لهذا الإدماج. وكان الفلاحون يرددون خلال مدة الأربع سنوات، التى استمر خلالها هذا القهر : "فلنذهب إلى الكولخوز عراة مثل الصقر.."

وابتداء من ذلك الوقت فإن جهاز الحزب أصبح يتولى مباشرة التخطيط الإدارى والإجبارى، فتناول هذا التخطيط لا الاقتصاد برمته فحسب، بل تناول كذلك، وبنفس القدر، مستقبل العلاقات الاجتماعية مثل المجال الثقافى. وتشير التجربة السوفيتية - بصورة جلية - إلى أن التنمية هى عبارة عن مجتمع جديد يقوم - بطريقة شاملة - على أنقاض المجتمع الريفى وحضارته. فالاتحاد السوفيتى هو الذى اخترع تقنيات ومفاهيم التخطيط، واخترع بوجه خاص منهج التوازنات (منهج يقوم على علاقات رقمية بين الأقسام المختلفة). وتعتبر هذه الدولة - فى هذا الشأن كما هو الحال فى مجالات أخرى عديدة - بمثابة مختبر للقرن العشرين.

سوف تمثل التجربة السوفيتية - بطريقة ما - بالنسبة للعالم الثالث، الإطار المرجعى الأساسى لجميع سياسات التنمية فى المستقبل، لأنها تقدم نموذجا ناجحا "للطريق المختصر" (الانتاج الصناعى فى ١٩١٣: ١٠٠، وفى ١٩٣٥ : ٢١٤) رغم (أو بفضل)

ضغط الاستهلاك الصارم (١٩١٣ : ١٠٠، ١٩٣٤ : ١١٣,٨) وهبوط الانتاج الزراعى، على الأقل حتى عام ١٩٤٠. فهذه التجربة ترسم مجال الاحتمالات : رأسمالية الدولة، الطريق البطىء، أو رأس المال الاشتراكى، الطريق القصير. وهى النموذج الوحيد لتنمية سريعة، لتصنيع معّجل ولبناء الدولة الحديثة فى وسط تاريخى قروى، النموذج الوحيد الذى يعمل، وهى تمثل الحل البديل الجذرى للطريق الرأسمالى الكلاسيكى. فقد تم الخوض فى طرق التنمية - التى كان الشعبويون قد أبرزوا إشكاليتها - ولكن عن طريق السير فى طرق كان الشعبويون يرفضونها، أى أنه لمرة أخرى، فإن التاريخ الذى يقوم الإنسان بالمجازه ليس هو نفس التاريخ الذى كان يعد له.

النموذج الفاشى

من الصعب أن نتصور اليوم الجاذبية التى كانت تتمتع بها الأنظمة الفاشية فى ايطاليا والمانيا، خارج أوروبا خلال الثلاثينات، متجاوزة فى ذلك - إلى حد كبير - حدود اليمين السياسى المتطرف (وسوف نقدم بعض الأمثلة لذلك فيما بعد). وبالنسبة لعدد كبير من الأشخاص، وليس بالنسبة لأكثرهم سوءاً وأكثرهم إلتواءاً فحسب، فإن هذا النموذج كان يمثل حلا لأزمة، سواء على المستوى الاقتصادى أو على المستوى السياسى (فقدان الثقة بوجه عام فى النظام الديمقراطى ذو النمط البرلمانى)، وكان من اليسير أن تبدو هذه الأزمة كما لو كان لا حل لها دون تغيير جذرى "للنظام القديم". ألم تكن ألمانيا، منذ ١٩٣٦ - ١٩٣٧، الوحيدة بين جميع الدول الصناعية (مع روسيا) التى أنهت مشكلة البطالة والتى تجاوزت مستوى إنتاجها فى عام ١٩٢٩؟ كذلك لا يمكننا إهمال النجاح - الذى كان أقل إبهارا ولكنه كان مقنعا، إلى حد كبير، بالنسبة لبعض الناس - الذى كان يحظى به نظام موسولينى. إن "الأشقاء الكبار" فى روما أو فى برلين، وذكريات اقتصاد الحرب، وإنجازات روسيا الستالينية، كل ذلك كان يمثل أسبابا قوية بالنسبة للذين لا يؤمنون (أو لم يؤمنوا بعد) بالاشتراكية البروليتارية، والذين فقدوا الأمل فى الرأسمالية الليبرالية، لكى ينضموا إلى نظام الدولة المتسلطة والقومية والتى تتدخل مباشرة فى النظام الاقتصادى، أى الفاشية (التى كانت لا تزال تخفى إلى حد ما طاقاتها الكامنة فيما يتعلق بالشمولية المطلقة والعنف الخارق). إن ذلك يفسر لجوء الاهتمامات التنموية والتحديثية، عند قادة لا أوروبيون مثل مصطفى كمال فى تركيا وخوان بيرون فى الارجنتين، وجيتوليو فرجاس فى البرازيل، وشانج كاى

شيك فى الصين (لا نذكر هنا سوى أهم الأسماء) إلى العلاج القوى - بطريقة مؤقتة وجزئية - الذى يأتى من طرف العواصم الفاشية. ولا يمكننا كذلك إهمال أن الثلاثينات كانت بالنسبة لعدد كبير من القادة السابقين (أو حتى الحاضرين) للعالم الثالث، مرحلة الدراسات وتكوين الأفكار، وإنهم كثيرا ماكانوا يذهبون إلى أوروبا فى هذه الفترة. ما هى إذن سمات أنظمة هتلر وموسوليني التى كان يمكنها جذب هذا العدد الكبير من القادة (أو قادة المستقبل) فى العالم الثالث، الذى سوف ينشأ؟

أولا، لأن الفاشية تبدو كما لو كانت حلا مقتصدا (رغم ما يتضمنه ذلك من مفارقة). فـ "الثورة السمراء" (كما يطلق عليها شونباوم Schoenbaum) تقلب الأحوال فى ألمانيا، ولكن دون المساس - تقريبا - بهياكلها الأساسية الاقتصادية، أو الاجتماعية، ودون طرح التساؤلات حول علاقات الملكية. وبما أنها ثورة تتعلق "بالهيكل الأعلى"، فهى ترمى إلى بث منطق جديد للسلوك فى المجتمع، وإجراء تعديل أساسى فى العلاقة بين المجال الاقتصادى والمجال السياسى. وبينما يميل المجال الأول فى الرأسمالية الليبرالية إلى أن يفرض نفسه على المجال الثانى، فإن المجال السياسى يسترجع تماما، فى ظل الفاشية، مقاليد السيادة. إن ما يتم تغييره هو علاقات القوة وليس علاقات الملكية. إن الاقتصاد يمكنه أن يعمل فى حرية وأن يحقق الفائدة (إذ ان الترف وصل إلى حد أن النازيين ألغوا تأميم بعض المؤسسات التى قام ڤيمار بتأميمها) طالما يوافق على أن يكون أداة لطموحات نظام الحكم السياسية اساساً.

وهكذا فإن الذين يقومون بإدارة المؤسسات الكبيرة، تُثبّتْ سلطتهم، بل حتى تدعم، بينما كثيرا ما تُنزع ملكية أولئك الذين يمتلكون أسهما ويديرون الاستثمارات، ممن يعرقلونهم. وإذا كان يتم منح بعض الامتيازات (وهى محدودة) للعاملين، فإن ذلك يرمى إلى ألا يشعر أحد بأنه مستبعد من الجماعة الاجتماعية (Volksgemeinschaft). إن أجهزة الحزب الضخمة، وأجهزة جبهة العمل والشركات المساهمة، تسمح لعدد لا بأس به من البروليتاريين بالصعود السريع فى الهيراركية الاجتماعية. كما أدت التعبئة التى تفرض على الجميع، وتنظيم المجتمع تنظيما عسكريا، إلى خلق "إشتراكية الثكنات"، حيث تختفى إلى حد ما المساواة الحادة فى المجال الرمزى: إن أوجه عدم المساواة القديمة لازالت - جوهريا - قائمة، إن لم تكن قد تدعمت. ويكمن فى هذه النقطة الفارق الكبير مع النموذج السوفيتى الذى لا ترمى الثورة الايديولوجية فيه إلى إخفاء محافظة فعلية، ولكن ترمى إلى تعضيد ثورة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. ويمكننا بالتالى

فهم ما جذب قادة العالم الثالث، أى أنه إذا كانت "ثورة مجال التصورات" تستطيع أن تتوصل إلى تنمية اقتصادية وإلى تصاعد القوة، بنفس مستوى ماحدث فى الاتحاد السوفيتى (حيث كانت العملية أكثر صعوبة، والثمن الذى دفعته هذه الأخيرة من أجل ذلك، كان أكبر) دون فرض إعادة النظر فى المواقف المكتسبة؛ فلماذا لا يتم اختيار - بطريقة براجماتية - "الحل الأسمر"؟ يمكننا أن نضيف إلى ذلك أن الوسط الاجتماعى للقادة من غير الاوروبيين (الحاليين والمستقبلين) كان يدفعهم إلى عدم القطيعة مع البرجوازية، هذا إلى جانب ميلهم إلى احتلال موقع يتميز بالهيبة، وانجذابهم نحو الكلمة؛ واحتقارهم للعمل المناضل الصبور والمجهول، وعلى مستوى آخر، احتقارهم للاقتصاد. فنتيجة لكل ذلك لم يكن أمامهم إلا أن يفضلوا - فى عديد من الأحوال - روما أو برلين بدلا من موسكو.

بناء على الاختيارات السياسية التى سبق لنا عرضها، هناك بعض سمات أخرى فى العلاج الفاشى تجذب قادة العالم الثالث. فالدولة لا تؤمم الاقتصاد ولكنها تديره وتتحكم فيه تماما. وهى تمنح نفسها حق الفيتو على جميع الاستثمارات، وعلى عكس ذلك فهى تشجع بصرامة تنمية معجلة لبعض القطاعات (خاصة الصناعة الثقيلة والتسليح)، وهذا هو معنى "خطة الأربع سنوات" التى طرحها جورنج فى ١٩٣٦. إذ أن القطاع العام والقطاع الخاص ينتجان فى إطار نفس كارتيلات الأقسام المنتشرة فى الاقتصاد كله، والخاضعة لسياسة الدولة، ولكن مع بقاء هذين القطاعين متميزين.

وتدعم الدولة وظيفتها كمستثمر (وما يسمح بذلك هو زيادة كبيرة فى الاستقطاع الضريبى، وهذا الاجراء فى حد ذاته يسوى بين الأشخاص) خاصة عن طريق الدخول فى أعمال كبيرة (القنوات، الاوتوستراد، الآثار، المطارات،..الخ) التى ترمى فى نفس الوقت إلى تدعيم (وإبراز) العظمة القومية، وإلى القضاء على البطالة؛ حيث ينبغى مكافحة هذه الأخيرة من أجل ضمان إجماع قومى وليس من أجل التخفيف من وطأة بؤس العاطلين، وعلى وجه الخصوص، فإن مكافحة البطالة ضرورية لأنه من المخزى ألا يستطيع الجميع تكريس مجهوداتهم لتدعيم قوة الوطن. إن هذا الشعور الأخير وصل إلى درجة من القوة جعلهم يتخيلون إمكان الغاء ميكنة الصناعة حتى يمكن استيعاب عدد أكبر من الأيدى العاملة.

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الخارج، فيحكمها مبدأ الاكتفاء الذاتى إلى أقصى الحدود، ويتعلق الأمر بتبادل أقل قدر ممكن، وفى أسوأ الظروف يتم هذا التبادل

باتفاقيات مقايضة (وهى إذن اتفاقيات دون استدانة)، وتتم هذه التبادلات دائما تحت رقابة الدولة. وفى المقابل، يتم تشجيع صناعة بدائل للسلع المستوردة (حتى لو كانت رديئة وبأسعار مرتفعه)، ويُرد الاعتبار إلى الزراعة، من أجل التوصل إلى ما قد نطلق عليه اليوم اسم الاكتفاء الذاتى الغذائى. وحتى إذا كانت النتائج ضعيفة، وإذا كانت القيود أكبر من المساعدات بالنسبة للمزارعين، فإن ألمانيا النازية تقدم أحد الأمثلة الأولى لخطة إرادية للتنمية الزراعية. ألا يوجد هنا أحد أصول مفهوم التنمية المتمحورة على الذات، هذا المفهوم الذى أصبح آخر صيحة حاليا؟

لقد فرض الاهتمام بالفاعلية وحدة كاملة على الجماعة القومية، فأصبح مستبعدا أن تكون هناك صراعات سياسية أو اجتماعية، لأنها ستكون فى هذه الحالة خيانة حقيقية لحساب الأجنبى المعادى. وبناء على ذلك تم حل الأحزاب، والنقابات، و قامت ديكتاتورية مطلقة، وإن كانت شعبوية وتحظى بالإجماع. هذا بالاضافة إلى إقامة مؤسسات حرفية نقابية تخول سلطات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتلوب فى هذه المؤسسات - لمجرد خدمة عظمة الدولة - منظمات أرباب الأعمال والمنظمات العمالية. ربما نجد فى ذلك تفسيرا لحظر الإضرابات فى القطاع العام فى أندونسيا فى ظل حكم سوكارنو، فى الوقت الذى يتمتع فيه القطاع الخاص - الذى كان فى كثير من الأحيان بين أيدى الصينيين أو الأجانب - بقسط من الحرية أكبر بكثير.

ومن المؤكد أن أوجه اختلال التوازن المتزايدة التى نبعت من الإدارة الفاشية للاقتصاد، ومن التناقض الصارخ المتزايد بين الاختيارات السياسية والسير الطبيعى لاقتصاد ظِلٌ رأسمالى، لم يكن من الممكن الحد منها - خلال فترة معينة - إلا عن طريق الهروب نحو الأمام فى حروب توسعية، قبل الوصول إلى الكارثة النهائية. وقد أدى ذلك إلى هبوط عدد كبير من المتحمسين العابرين، ودفع - على الأقل - إلى الجمع بين النموذج الفاشى ونماذج أخرى. لكن المفاهيم الأساسية فى ترسانة الأنظمة الشعبوية تم استيرادها، فى الغالب، من دول وسط أوروبا خلال الثلاثينات.

الصياغة الصعبة لتنمية اشتراكية ديمقراطية

عندما كان نجم الفاشية متألقا، وعندما كان بناء الاتحاد السوفيتى فى عهد ستالين، مزدهرا، بدا الأمر كما لو أن الاشتراكية الديمقراطية تتضاءل، بل بدا أن هذا النظام الأخير على وشك الاختفاء. وبرغم ذلك، فقد كانت الاشتراكية الديمقراطية هى

التى ساهمت بالجزء الأساسى من نموذج التنمية الذى قدمه الغرب لباقى العالم فيما بعد ١٩٤٥، وإن فعلت ذلك بصوت خافت، وبطريقة تدريجية للغاية، وبرجماتية للغاية، بعد المرور بعدد من الأخطاء.

- اشتراكية البلديات كمصدر من المصادر

يمكننا اعتبار هذا الشكل من الاقتصاد الاجتماعى المنظم والموجه، والذى يشرف عليه ممثلون يتم اختيارهم بناء على انتخاب عام، بمثابة امتداد لاشتراكية الدولة، وقد انتُقد هذا الشكل بشدة، فى بريطانيا العظمى قبل ١٩١٤، من قبل العمال الذين يمثلون "طائفة الاشتراكية" (Guild Socialism). وهو يتسم بقدر أكبر من التلقائية ويتمسك، قبل كل شىء، بالرقابة التى يقوم بها العمال لأنهم يعتبرون هذه الرقابة وسيلة لنضالهم. وكان الإصلاحيون والمثقفون و "المحالون على المعاش فى النشاط النقابى" يفضلون اشتراكية البلديات.

بدأ هذا النوع الأخير من الاشتراكية قبل الحرب العالمية الأولى، ولكنه "تفجر" بعد ١٩١٨، فقد انتشر انتشارا واسعا فى المدن والمناطق التى يديرها الاشتراكيون (أكثر من ثلث المدن الألمانية ومن بينها برلين، والمدن البروسية، وفى لندن فى الثلاثينات، ...الخ) فى أوروبا الغربية ووسط أوروبا. إن "ڤيينا الحمراء" هى أكثر مدينة تقدمية فى أوروبا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، حيث كانت الضرائب الكبيرة التى تفرض على مظاهر الترف (مثل المنازل والسيارات، والاصطبلات) تسمح لها ببناء ٦٠ ألف مسكن شعبى بدورات مياة فردية وبتطوير جاد لمجالى الصحة والتربية الشعبية.

وفى جميع البلديات الاشتراكية، تخضع المرافق العامة للبلدية، ويتم الترويج لبرامج من أجل بناء المساكن الشعبية لتطوير المدن، وبناء مسارح شعبية ... الخ. وهكذا تم اكتساب خبرة على مستوى الادارة المحلية. وحيث أنه تم تحقيق انجازات ناجحة وهامة فى هذا المجال الأخير، فقد أصبح من الممكن مقارنتها بالاتجاه المحافظ واوجه الفشل التى تتسم بها حكومات اليمين المركزية فى الغالبية العظمى من الحالات و - فى معظم الأحيان - خلال نفس الفترة.

- **صدمة الأزمة**

تسببت "السنوات السوداء"، التى تلت ١٩٢٩، فى قيام الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية - التى راهنت منذ بداية القرن على "إنهاك" بطيء للرأسمالية فى إطار سلمى ورفاهية متزايدة - بطرح تساؤلات بطريقة مؤثرة. ويبدو أن ثلاث ملاحظات فرضت نفسها على صفوفها. **إفلاس الرأسمالية الليبرالية** : "إن تطور الرأسمالية، بعد أن كان تدريجيا، دخل مرحلة تقهقرية" (هنرى دى مان، سبتمبر ١٩٣٤).

إفلاس التمييز بين برنامج الحد الأدنى وبرنامج الحد الأقصى (الذى عبر عنه ليون بلوم فى ١٩٣٦ فى شكل الثنائى : "ممارسة السلطة، والاستيلاء على السلطة"). وسرعان ما تُوِّجت تجربة الجبهة الشعبية بالفشل نظرا لعدم استطاعتها الاختيار بين سياسات متناقضة، وقبل ذلك بعدة سنوات كان العمالي مكدونالد، عندما كان فى السلطة فيما بين ١٩٢٩ و ١٩٣١، قد انغلق، عندما واجه بداية الأزمة داخل سياسة "حد أدنى" مفرطة فى الليبرالية، بينما حبذ الليبراليون أنفسهم - الذين أصبحوا من أنصار الكينزية - المزيد من الإجراءات المناهضة للبطالة، ووضع مصانع الفحم تحت رقابة الدولة. وبدأ يتضح، شيئا فشيئا، أن الاختيار الحقيقى هو بين انعدام العمل التام أو النشاط الجذرى. فلم يعد ممكنا القيام بالإصلاح على الطريقة القديمة. وأخيرا، **اتضح أن روسيا والدول الفاشية تشق طريقها بصورة أفضل، فى المجال الاقتصادى، عن الدول الليبرالية والديمقراطية.** فترتب على ذلك ظهور أزمة عميقة فى الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية التى أصبحت فيما بعد ١٩٣٠ تميل إلى التشرذم.

ففى بريطانيا العظمى، انقسمت الحركة العمالية، بعد تجربة مكدونالد، إلى ثلاثة اتجاهات. فترك كل من اليمين وماكدونالد نفسه الحزب، و قاموا بتكوين "اتحاد قومى" مع المحافظين. أما المركز الذى يسيطر على الجهاز العمالى، فقد أظهر - حتى ١٩٣٤ - عجزه عن صياغة برنامج، و "تناسى" مبادىء ١٩١٨ (مجموعة من التأميمات الموسعة، التخطيط). و تجمَّع اليسار حول برنامج ١٩١٨ بعد توسيعه، مع إضافة شبه اكتفاء ذاتى واتفاقيات مقايضة مع الدول الأخرى من أجل إنقاذ الجنيه. ومع ذلك فإن نفس هذا اليسار كان خليطا من عناصر مختلفة، وإذا كان موسلى وزير العمل فى عهد ماكدونالد، قد أنشأ "حزبا جديدا" ذو ميول ماركسية، وتقرَّب بسرعة من موسولينى من أجل إنشاء اتحاد بريطانى للفاشيين؛ فإن ستفورد كريبس وأتلى وبيفن كونوا رابطة

اشتراكية تتجه بأنظارها نحو الاتحاد السوفيتى قبل العودة أخيرا نحو "البيت القديم" أثناء الحرب، وكان ذلك علامة تعبر ببلاغة عن الفوضى الكبرى السائدة فى هذا المجال.

وفى ألمانيا، تبنى الاتحاد النقابى "DGB" خطة "تارناو" فى ١٩٣١، وكان ذلك الموقف متأثرا بكينز، الذى يحبذ القيام بأعمال كبيرة على حساب عجز الميزانية. وهذه الخطة رفضها الحزب الاشتراكى الديمقراطى الأكثر محافظة.

وفى بلجيكا، نجد ان أهم منظّر أوروبى لأزمة الاشتراكية الديمقراطية، هو الاشتراكى البلجيكى هنرى دى مان (من قدامى أنصار يسار الحزب الاشتراكى الديمقراطى) وقد نَشر له قبل ذلك، فى ١٩٢٧ كتاب "ما بعد الماركسية" الذى حقق نجاحا باهرا. ويلاحظ فى هذا الكتاب تطور أجتماعى مضاد لتوقعات ماركس، فهو يرى أن عمال المصانع لن يكونوا أبدا غالبية أنصار الماركسية، إذ أن انقسامهم إلى مؤهلين/ غير مؤهلين، يزداد أهمية، ويزداد عدد أفراد "الطبقة الوسطى" التى لا تتقارب مع البروليتاريا، والمعادية، فى نفس الوقت للرأسمالية، فكان هناك خطر كبير من أن تنضم أعدادا غفيرة من هذه الطبقات إلى الفاشية...

وفى ١٩٣٣، قدم فكر هنرى دى مان الخطة التى تبناها الحزب العمالى البلجيكى، وابتداء من ذلك الوقت أصبحت هذه الخطة هى البرنامج الكامل لهذا الحزب (وهو برنامج يلغى التمييز بين برنامج الحد الأقصى وبرنامج الحد الأدنى). وأصبح الشعار الجديد لحزب العمال البلجيكى : "لا بديل عن الخطة، كل الخطة". وكانت الخطة تنطلق من أربعة أسس نظرية رئيسية :

-- لقد مررنا من "اقتصاد رأسمالى قائم على المنافسة إلى اقتصاد رأسمالى يقوم على الاحتكار"، أى أن ما أصبح مهيمنا من الآن فصاعدا هو رأسمال مالى، احتكارى وقومى.

- لقد "حلت المنافسة بين الاقتصاديات القومية، محل المنافسة بين المقاولين": أى أنه نظرا لأزمة السوق العالمى، أصبح السوق الداخلى يلعب دورا حاسما، ولذلك يتحتم توسيع هذا السوق الأخير، وهكذا أضيفت قيمة جديدة تشمل الإطار القومى برمته.

-- إن تصاعد التوترات وازدياد الفقر يجعلان الإصلاح مستحيلاً : "إن الاصلاحات المتفرقة أصبح من المستحيل تحقيقها، إلا فى حالة إجراء إصلاحات هيكلية جذرية بالقدر الكافى لكى تؤثر على مجرى التطور".

- ينبغي أن تشمل الحركة الاشتراكية "الطبقات التي يطلق عليها اسم الطبقات المتوسطة [...] مع تقبل رغبتها في مقاومة البرتلة"؛ ينبغي تحقيق اتحاد قوى، لا من أجل مناهضة "الرأسمالية برمتها" ولكن من أجل مناهضة "العدو المشترك للطبقات العاملة المبرتلة واللا مبرتلة، أي [مناهضة] الرأسمالية الاحتكارية، والرأسمالية المالية في المقام الأول".

وينبغي، بالتالي، أن تقوم سياسة إرادية محل الانتهازية المألوفة للاشتراكية الديمقراطية، من أجل "امتصاص البطالة والتغلب على الأزمة".

والمقترح بطريقة ملموسة هو :

- نظام اقتصادي مختلط، يقوم بتأميم جزئي للائتمان والصناعات الأساسية أو الاحتكارية، وينزع ملكية كبار ملاك الأراضي، أما المصانع الخاصة المتبقية فقد يكون من الممكن تأمين بقائها.

- اقتصاد موجه ("إضفاء صبغة اقتصادية على المبادرة الحرة") حيث أن المشكلة الأساسية تكمن بصورة "أقل في انتقال الملكية عنه في انتقال السلطة" (ونجد نفس هذه المقولة - كما نتذكر - في الأنظمة الفاشية).

- أن تحل "دولة اقتصادية جديدة" محل "الدولة السياسية القديمة"، على أن يكون هناك تنظيم نقابي للفروع الاقتصادية، وأن تُنشأ هيئات إدارية في وزارة المالية، والصناعة، والنقل تتمتع بسلطات واسعة للغاية، وأن يتم تعيين مجلس اقتصادي يملك حق المبادرة على نطاق كبير وحق الرقابة، وذلك عن طريق خفض سلطات البرلمان والاقتراع العام : "سوف تكون ممارسة حق الإدارة قائمة على قيام [الجهاز] التنفيذي بتفويض السلطات، وعلى تمثيل مصالح النقابات" ونجد في هذا بشائر دولة متسلطة، ليست فاشية بالضبط، ولكن لا تتمتع فيها الديمقراطية الا بتأثير ضعيف.

- وأخيراً، اتخاذ إجراءات اجتماعية هامة متأثرة بفكر كينز (توسيع السوق الداخلية) وتخفيض الإيجارات والضرائب على الأراضي، ونظام كامل من الضمانات الاجتماعية.

ويمثل هنري دي مان وحزب العمال البلجيكي، النموذج الأصلي المحتذى وأكثر الأشكال تقدما في صياغتها للمذهب الذي ينادي بالتخطيط، والذي انتشر في كل مكان في أوروبا وفي فرنسا بوجه خاص.

ويمثل أنصار المذهب الذي ينادي بالتخطيط في فرنسا وسطا غريبا يضم خليطا من

عناصر مختلفة. إذ نجد فيه، أولا، قادة إصلاحيين (وغالبا ما يكونوا نقابيين فوضويين سابقين، يناهضون دائما الأحزاب والسياسة، ولكنهم لم يعودوا يناهضون الدولة) من الاتحاد العام للعاملين (الذى كان قد تبنى منذ ١٩٢٠ شعار "التأميمات الصناعية")؛ ثم نجد فيه أيضا "مثقفى اليسار" وعددا كبيرا من الطلبة الاشتراكيين الذين يتجمعون حول مجلة "الثورة البناءة" Révolution Constructive (ونجد من بين محررى هذه المجلة كلود ليفى شتراوس وجورج لوفران). وهى المجلة التى كان يصدرها جورج ڤالوا، المؤسس السابق لأول مجموعة فاشية فرنسية (Le Faisceau) فى ١٩٢٥، والذى عاد بعد ذلك إلى الشعبة الفرنسية للأممية العمالية؛ وأخيراً، التيار اليمينى من هذا الحزب .. أى "الجدد" ("Les Néos") الذى يجمع بين بعض المعتدلين مثل رينوديل و "راديكاليين متسلطين مناهضين للماركسية" (على طريقة هنرى دى مان) مثل مركيه Marquet وديا Déat .

تبنى الاتحاد العام للعاملين فى ١٩٣٤ خطة إعادة بناء اقتصادى قريبة للغاية من خطة حزب العمال البلجيكى وقدم نفسه باعتباره قوميا، يرغب فى الحفاظ على المصالح العامة "لجميع ضحايا الأزمة"، ومناهضا "لامتيازات الاقطاعيات الرأسمالية". ومن الغريب أن هذا الاتحاد النقابى تخلى عن وجهة نظر البروليتاريا لكى "يبرز ما هو مشترك - من الآن فصاعدا - بين مصالح الغالبية العظمى من جماهير الأمة وفكرها"، وكان هذا الاتحاد يجعل من نفسه - بهذه الطريقة - بديلا للأحزاب. ومع أن خطة هذا الاتحاد راديكالية (ينبغى أن تتجاوز "حدود الرأسمالية المتدهورة") فهى مناهضة للماركسية و لا تنظر للأمور من وجهة نظر صراع الطبقات، لأنها تنادى بإمكانية وضرورة "القيام بصورة عاجلة، بإصلاحات كفيلة بوقف انتشار التدهور الاقتصادى"، متجاوزة عمدا مرحلة الاستيلاء على السلطة. إن هذه الخطة اقتصادية، فهى تقترح إعادة تنظيم الائتمان والصناعة فى شكل اتحادات احتكارية توضع تحت سلطة مجلس أعلى وصناعات مؤممة (مكونة من ممثلى المنتجين، والمستهلكين والجماعة)، وتقترح الخطة أخيراً تأميم الصناعات الهامة؛ والأمر يتعلق - مثلما هو الحال بالنسبة لحزب العمال البلجيكى - بتأميم السلطة والقدرة على الرقابة أكثر مما يتعلق بالملكية ... إلى حد أن تحويل هذه الأخيرة لم يعد يعتبر أمرا ضروريا للغاية : تعتبر "المؤسسة مؤممة، عندما تصبح غير مستغلة إلا فى صالح احتياجات الجماعة". إن هذه الخطة سياسية كذلك، فهى تدين الديمقراطية التقليدية باعتبارها "نظام فردى وليبرالى " وتحبذ مراجعة

دستورية :" إن النظام البرلماني لم يعد - في شكله الحالي - يتوافق مع مقتضيات الحياة المعاصرة". ولذلك فهي ترى منح سلطات موسعة (دراسات، أبحاث، رقابة) لجمعية اقتصادية يمثل بها العمال وأرباب العمل و "القوى الحية" (المستهلكون و "الجماعة المهنية") وقد توازن هذه الجمعية البرلمان، الذي يتم الاحتفاظ به مع ذلك.

انضم الحزب الاجتماعي الفرنسي (وهو مكون من "الجدد" السابقين، الذين طُردوا من الشعبة الفرنسية للأممية العمالية في ١٩٣٣، عندما نادوا بشعارهم "النظام، السلطة، الأمة") في بداية الأمر إلى خطة الاتحاد العام النقابي. ولكنه طرح، في أوائل ١٩٣٦، خطة خاصة به وهي "الخطة الفرنسية" التي تسير في نفس اتجاه الخطة سالفة الذكر (مثل تحليلات هنري دي مان) ولكنها تزيد من حدة الانحراف - الذي سبق لنا الاشارة إليه - الخاص بتدخل الحكومة القومية بطريقة مباشرة ومتسلطة في القطاع الاقتصادي. وهكذا نجد أن هذا الحزب يتحدث عن توسيع "جبهة مناهضة للرأسمالية" (وليست اشتراكية) لتشملّ الطبقات المتوسطة (الموظفين والفلاحين) دون إعطاء دور أكثر تميزا للطبقة العمالية. ويرى هذا الحزب إمكانية وجود دولة فوق الطبقات الاجتماعية، وقد يوازى تدعيم هذه الدولة تدعيم الأمة، ويدّعون - في هذا الصدد - أن ذلك يندرج في إطار تقليد جوريسي(*). ويشجع هذا الحزب تعميم نظام الكارتلات، وقيام دولة قوية بإدارتها. أما الكلمة الجوهرية فهي الانضباط، حيث تستطيع أفضل العناصر في جميع الطبقات التصالح حولها، وقد يتم ذلك عن طريق موافقة أرباب العمل على رقابة صارمة على الأسعار، وخضوع العمال "للمقتضيات التقنية" و "لآليات الانتاج الكبير".

كانت نهاية عدد كبير من "أنصار المذهب الذي ينادي بالتخطيط"، نهاية سيئة للغاية. فهنري دي مان، الذي ظل يتسلق المناصب حتى وصل إلى قمة حزب العمال البلجيكي، يعلن في عام ١٩٣٧ أن هذا الحزب الأخير ليس حزبا طبقيا ولكنه حزب شعبي، وقام في ١٩٤٠! بحل هذا الحزب عندما وصلت القوات الألمانية التي أصبح، فيما بعد، يتعاون معها باخلاص. أما ديا و ماركيه، فسرعان ما انفصلا عن اليمين الاشتراكي "الحقيقي"، وقاما أثناء الحرب بتأسيس حزبا شديد الولاء للنازية : "التجمع القومي الشعبي (R.N.P). وأخيرا، أصبح رونيه بلان René Belin، وهو الرجل الثاني في الاتحاد العام للعاملين، وزيرا للعمل في حكومة فيشي. وسبق أن أشرنا إلى

---

* نسبة إلى جان جوريس Jean Jaurès (المترجمة).

موسلى...

ومع ذلك، فمن الحماقة أن تدعى أن الانحراف نحو الفاشية يمثل أكثر من كونه أحد الاحتمالات الكامنة فى إطار المذهب الذى ينادى بالتخطيط، وذلك لأن معظم الطلبة الاشتراكيين ظلوا فى الشعبة الفرنسية للأممية العمالية. وهناك عدة نقاط هامة فى خطة الاتحاد العام للعاملين ضمن إنجازات الجبهة الشعبية (إصلاح الأئتمان، بدايات التشاور الاجتماعى) وقد تأثر البرنامج العمالى البريطانى الجديد لعام ١٩٣٤ بالمذهب الذى ينادى بالتخطيط (التخلى عن التدرج، لأن "الرأسمالية أفلست": وإقامة مجتمع "يسمح فيه التملك الجماعى لوسائل الانتاج الأساسية، باجراء تخطيط واع لموارد الأمة بطريقة تؤدى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية العامة"، اقتصاد مختلط، ولكنه مع ذلك مُوَجّه برمته، تنمية المساكن الشعبية والأشغال العامة) حيث كان يشبه إلى حد كبير برنامج "حكومة" أتلى "الكبرى" فى ١٩٤٥. لقد خسرت الاشتراكية الديمقراطية كثيراً خلال الثلاثينات، فانجذابها نحو الستالينية والفاشية زعزعها إلى حد كبير. ولكنها - إلى جانب ذلك - تجددت بعمق، فالانصهار النظرى الذى كان يضطرم بداخلها كان ضروريا لصياغة "النموذج الاشتراكى الديمقراطى" الذى انتصر بعد ١٩٤٥.

- التجارب الراديكالية الأولى لإصلاح الاشتراكية الديمقراطية

ابتداء من الثلاثينات، أوضحت بعض الدول - وإن كانت دول هامشية نسبيا، ولم تكن موضع دراسة الا فى حدود ضيقة فى ذلك الحين - ماهو الطريق الجديد للاشتراكية الديمقراطية من أجل الخروج من الأزمة والتوصل إلى مرحلة أعلى من التنمية الاقتصادية. كان عليهم - من أجل التوصل إلى ذلك - ليس إدماج، ولو بطريقة جزئية، فكر وإنجازات أنصار مذهب التخطيط - وهو أول فكر اقتصادى أصيل أتى به الاشتراكيون الديمقراطيون - فحسب، وإنما كان عليهم كذلك التغلب على قوة الفاشية المناوئة. فقامت التجارب الاشتراكية الديمقراطية الجديدة بتعديل الاقتصاد والمجتمع دون المساس بالهياكل السياسية. فتم استبعاد المنطق "البسيط" الذى كان يريد أن يقرن تجاوز الليبرالية الاقتصادية بتجاوز الديمقراطية. وبعد أن كان النظام البرلمانى - الذى تمت مهاجمته بشدة حتى فى صفوف الاشتراكيين - يُنظر إليه على أنه إطار مفروض و مقبول، نظرا لعدم وجود ما هو أفضل منه، أصبح إطارا مفضلا للإنجازات الاجتماعية الجديدة.

وكانت السويد هى التى بدأت هذا الطريق. فقد استولى الاشتراكيون على السلطة ابتداء من عام ١٩٣٢ (ولن يتركوا زمام السلطة إلا بعد أربعين عاما)، وكان رئيس الوزراء هانسون يريد إقامة سياسته على "تحالف جديد" بين الفلاحين والعمال - على أساس زيادة قدرة العمال الشرائية - وعلى رؤية لمجتمع خال من "التعارض المفرط بين الاغنياء والفقراء، حيث يحل التعاون بين الطبقات محل الصراع". هل هناك مراجعة أهدأ من ذلك!.. وكان وزير المالية ويجفورس Wigforss من أتباع كينز، فقام بزيادة الاستثمارات العامة بطريقة مكثفة، ونظم تنمية الإنتاج عن طريق تنمية الائتمان، وقرر ضريبة على الدخل، متصاعدة للغاية. وقام رجل الاقتصاد الشهير جونار ميردال (الذى حصل على جائزة نوبل) بإدخال سياسة معونات اجتماعية، وبانشاء مساكن رخيصة، تم إعدادها بأحدث الطرق.

وابتداء من عام ١٩٣٣ قام الاشتراكيون الديمقراطيون فى النرويج، الذين انتصروا كذلك فى الانتخابات، باحتذاء مثل السويد. وأتى دور العماليين النيوزلنديين فيما بين ١٩٣٥ و ١٩٤٩، فقاموا ببناء أحد دول الرفاهة الأولى الجديرة بهذا الاسم، فكانت الضرائب الضخمة تمول خدمات اجتماعية ممتازة وبرامج كبيرة من المساكن الشعبية، وبدأت المساواة الاجتماعية تصبح واقعا بعد أن كانت مجرد عقيدة.

وكان ينبغى الانتظار حتى عام ١٩٤٥، حتى تظهر بين الدول "الكبرى" حكومة أتلى، لنشهد أو ل تجربة إدارة إصلاحية اشتراكية ديمقراطية. وكانت النتائج مذهلة عندما عاد المحافظون إلى السلطة فى عام ١٩٥١، فقد قامت حكومة اتلى بتخطيط جزئى (هيئة التخطيط الاقتصادى) فى عام ١٩٤٧، انطلاقا من لجان الحرب للمراقبة والتوزيع) وبالتحكم فى التجارة الخارجية و إصدار رأس المال، وكان هناك مائة لجنة متخصصة لإرشاد الحكومة فى جميع المجالات الاقتصادية، وتأميمات موسعة (خاصة فى مجال مناجم الفحم والحديد وصناعة الحديد) وأخيراً - وربما كان ذلك أهم ما فى الأمر - سياسة منهجية لإصلاح الإقتصاد عن طريق المساكن الشعبية والخدمات الاجتماعية (وكان العنصر الجوهرى فى هذه الأخيرة هو العلاج المجانى).

إن تكوُّن نموذج اشتراكى ديمقراطى لاحق، مرتبط بالانتصار شبه الكامل الذى أحرزه ورثة المراجعة البرنشتنية. فقد تغلبوا على العقبة التى كانت تمثلها الدوجماتية العاجزة، التى تتسم بها الاتجاهات التى تحمل اسما ماركسيا (لقد هربت العناصر الراديكالية الأصيلة، بعد ١٩١٧ نحو الأحزاب الشيوعية)، أى أن رفضهم لمشروع ذى طابع

إصلاحي واضح جعلهم ينغلقون على الاختيار الكئيب بين رفض السلطة (باسم "برنامج الحد الأقصى") ومجرد إدارة الشئون بطريقة "تتطابق" مع البرجوازية (باسم "برنامج الحد الأدنى")، ويمثل موقف جي موليه مثلا جيداً في هذا الصدد، حتى لو كان قد أتى لاحقا.

ومع ذلك فإن المراجعين الأوائل كانوا عاجزين إلى حد كبير عن تقديم برنامج إصلاحي بديل متماسك. وإذا كانت الأوضاع قد اختلفت ابتداء من ١٩٣٠، فذلك يرجع إلى وجود بدائل ملموسة لليبرالية، أي الفاشية والستالينية. ويرجع كذلك إلى أن "سحر السوق" لم يعد له مفعول. فحتى الرأسماليون أنفسهم أخذوا يبحثون عن طرق جديدة، ونشأ ما سوف يطلق عليه اسم "الفوردية" Fordisme، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وكان الحزب الليبرالي البريطاني، وهو أكثر التعبيرات عن البرجوازية الكبيرة أمانة، أول حزب يتحول إلى فكر كينز، أي أن "طريقة الضبط" الجديدة التي وصفها أجليتا Aglietta بدأت تنتشر في "الجو". ويكمن انتصار الاشتراكيين الديمقراطيين الكبير في أنهم استطاعوا، أكثر من غيرهم، التعبير عن ذلك. ومن البديهي ان الستالينية، التي تلغي الرأسمال الخاص، كانت خارج اللعبة، ولكن التضخم الزائد للدولة في الفاشية، وتخبطاتها، وميلها للمغامرة، وعجزها عن أن ترى في الاقتصاد شيئا آخر سوى "فيلق" يتسم بشيء من الخصوصية، لم يكن كل ذلك - عند التفكير - مناسبا. ومع ذلك، كان ينبغي أن تقوم حرب عالمية لكي يتحقق الاقتناع بذلك بصورة نهائية.

- الاندماج التدريجي للنماذج الاشتراكية - الديمقراطية والليبرالية.

ان العودة خلال الحرب العالمية الثانية - بطريقة أكثر توسعا وأكثر وعيا وأقل تجريبية - إلى اقتصاد الحرب الذي كان مطبقا خلال الحرب العالمية الأولى؛ والأكثر من ذلك - ربما - هو ملاحظة أن هذه الإجراءات لا تسمح فقط بكسب حرب مرعبة، وإنما تسمح كذلك بالخروج فعلا من حالة الكساد الاقتصادي الذي كان سائدا منذ ١٩٢٩، كل ذلك أدى إلى تطور تدريجي، ولكنه أساسي، لليبراليين. وكان مذهب كينز - وهو محافظ، ومن أنصار الرأسمالية مثلهم - جاهزا لتعديل مذهب آدم سميث. ويبدو أن التحول قد تم بطريقة شبه كاملة خلال الستينات، عندما قال ريتشارد نيكسون، هذا الرجل المناهض للغاية للماركسية والذي أصبح رئيسا للولايات المتحدة : "من الآن

فصاعدا، نحن جميعا من أنصار مذهب كينز". وفى نفس الوقت تقريبا، عبر هارولد ويلسن، رئيس الوزراء العمالى فى بريطانيا العظمى، عن نفس هذه الفكرة تقريبا.

ويمكننا إبراز مجموعة كبيرة من العلامات الأخرى التى تعكس تلاقى هذين المذهبين. ألم يعلن موريسون، منظّر حكومة أتلى : "إن الكفاح من أجل الاشتراكية هو الكفاح من أجل الإنتاج"؟ وكان القائد العمالى الجديد جيتسكل يميل، أثناء الخمسينات، إلى التخلى عن مطالب التأميم والاقتصاد الموجه القديمة، فى صالح "الثورة التكنولوجية". وانتشار دولة الرفاهية وتعليم الجماهير. وكثيرا ما نجد أن الحكومات اليمينية هى التى قامت أصلا بالإجراءات الاجتماعية الكبرى أو بتدعيم تدخل الدول فى الاقتصاد.

ومن البديهى أن مجموعة عمليات إعادة التصنيف المعجلة (بينما كانت الاشتراكية فى ١٩٤٥ تحتفظ بمظهر راديكالى لا تتقبله البرجوازية كثيرا فى هذه الفترة) كانت مرتبطة بالحرب الباردة، هذا الشكل الجديد الذى اتخذه العالم ابتداء من ١٩٤٧، فجمع بين الاشتراكيين والليبراليين موقفا مشتركا مناهضا للشيوعية، ولم يجدوا صعوبة فى الاتفاق على بعض المبادىء الأساسية الأخرى : احترام الديمقراطية والحريات الفردية، التمسك باقتصاد مختلط، والبحث عن نوع من العدالة الاجتماعية.

وترتب على ذلك نوع من "البرنامج المشترك" للتنمية الاقتصادية، يحتوى على بعض عناصر التخطيط (بصورة استشارية ومحدودة ودون أن يكون ملزما) وتحقيق "رفاهية" ينحصر دورها فى مثل أعلى إنسانى يرمى إلى حماية المجتمع وانسجامه، ويسمح، إلى جانب ذلك، بتنمية الاستهلاك الجماهيرى، ويحتوى هذا "البرنامج المشترك" على سياسة تعيد توزيع الضريبة، وعلى اقتناع بضرورة تفوق الصناعة فى النشاط الاقتصادى، إذ أن "المشاريع الكبرى" و "التكنولوجيات الكبرى" كفيلة بضمان تنمية متواصلة، فالرأسمالية قابلة للاستمرار، ومن الأفضل إعطاء حجم أكبر للكعكة بدلا من المراهنة على تقسيمها فقط !

نحن إذن بعيدون عن مشاريع الإصلاح الراديكالى، والهيكلى، التى كانت سائدة فى الثلاثينات، عندما كان التشاؤم مهيمنا. والآن، حيث عاد القلق، وحيث ظهر، مرة أخرى، عدم التوافق بين التقدم الاقتصادى والتقدم الاجتماعى، فهل سيعود التصدع الكبير بين الاشتراكيين (حتى لو كانوا مراجعين) والليبراليين ؟.

بعض عناصر "تطبيق" النماذج التنموية فى "العالم الثالث"

سنقتصر هنا - أكثر مما سبق - على تقديم بعض العلامات التى اختيرت بطريقة تعسفية. فعملية تطعيم العالم الثالث بنماذج التنمية التى تم صياغتها فى الغرب، عملية مركبة للغاية فعلا، إذ أن العناصر التى استعارتها هذه الدول تختلف من دولة لأخرى، ومن فترة لأخرى، بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من عمليات التطعيم هذه تتسم بشكل انتقائى. وسوف نكتفى - عن طريق بعض الأمثلة التى سوف نقدمها - بإبراز أهمية هذه الاستعارات وأصالة عمليات البناء التى ترتبت عليها عندما قامت هذه المجتمعات وهذه الثقافات المحلية بتجميعها والتفاعل معها. وسوف نبرز كذلك ما يطرحه هذا التطعيم من مسائل لم يتم حلها.

محطات توصيل هذا الفكر

يتعلق الأمر أولا بتمييز الطرق التى تم عن طريقها "التطعيم". ويتعين علينا أن ندرج أولا - ضمن المسئولية عن تلك العملية - المنظمات الدولية، وهى بوجه عام تابعة للأمم المتحدة (ولكن ليس الحال كذلك دائما) وظلت خلال مدة طويلة، يسيطر عليها من الناحية الأيديولوجية، النموذج الاشتراكى الديمقراطى أو الليبرالى (وفى كثير من الأحيان مازال الأمر كذلك مثلما هو الحال فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى...الخ). وينبغى كذلك أن نأخذ فى الاعتبار الأمميات السياسية (سواء كان لها كياناً شرعياً أو تفرض نفسها كأمر واقع)، إذ أن العلاقات بين الأحزاب الشيوعية معروفة إلى حد كبير، ولكن نشاط الأممية الاشتراكية هو كذلك نشاط كبير، سواء كان بطريقة مباشرة أو عن طريق إحدى مكوناته (مثلما هو الحال بالنسبة للحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى يحرك مؤسسة فريدريك ابرت Friedrich Ebert الكبيرة).

لقد لعبت الأمميات النقابية (التى كثيرا ما كانت مرتبطة بالأمميات السابقة) كذلك دوراً كبيراً، ألم يتم بفضلها إعداد القادة النقابيين فى العالم الثالث؟ كذلك ينبغى أن نذكر الجماعات الأوروبية الكبرى أو جامعات أمريكا الشمالية، وبعض الجمعيات الثقافية، والكنائس (البروتستانتية و الكاثوليكية)...الخ. وتاريخ هذا المجال لم يتم تناوله بما يكفى.

بعض أمثلة التنمية فى العالم الثالث

سوف نكتفى - في نهاية هذا البحث - بإشارة سريعة إلى ثلاثة أمثلة.

- فى الهند

إن النقاش فى الهند ثرى للغاية دائما، و نجد فيها المنظومات الأساسية التى تناقش حاليا فى العالم الثالث، وفى غيره من المناطق. وحتى الخمسينات، كان كل شيء يدور حول "النموذج الغاندى". ويبدو هذا الأخير - فى بعض جوانبه - كما لو كان نموذجا مناهضا للتنمية. فالمهاتما غاندى لا يريد إحداث انقلاب فى الحياة الريفية عن طريق تعميم استخدام الميكنة والتصنيع، وهو يناهض المدن "القبيحة والمتطفلة". وتوصل - فى فترة ما - إلى أن يتبنى "المؤتمر" برنامجه الاقتصادى، أى غزل القطن على دولاب المغزل التقليدى، والعودة إلى بناء نوع من الاكتفاء الذاتى الريفى وذلك عن طريق إقامة ورش صغيرة فى كل مكان. ولكن بالاضافة إلى أن غاندى لا يهمل الاقتصاد (لأن اتخاذ مثل هذا الموقف يُعتبر، بالفعل موقفا باليا) وأفكاره لا تمنعه من الارتباط بطريقة وثيقة مع آل بيرلا Les Birla فإنه يمكننا الكشف عن أصول مختلفة لفكرة غريبة عى الهند إلى حد كبير. إن جيابركاش نريان Jayaprakash Narayan (الذى كان ماركسيا فى ذلك الحين) يرى أن فكرة غاندى عبارة عن "تحليل اقتصادى خجول، ونوايا طيبة وغلبة للنزعة الأخلاقية بطريقة غير فعالة". ويرى أن فكره قريب من أيديولوجية "آباء الكنيسة وفلاسفتها فى ظل النظام الأوروبى القديم فى فجر الثورة الصناعية". ويرى الاشتراكى اشوكا مهتا Ashoka Mehta (وهو ليس ماركسيا) أن فكر غاندى عبارة عن "رد فعل رومانسى ضد الرأسمالية". وقد يمكننا كذلك العثور على بعض الآثار للمذاهب الفاشية والمذاهب التى تنادى بتفوق الصناعة فى المجال الاقتصادى، والتى كانت سائدة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. ونجد ذلك عندما اقترح غاندى منح حق التصويت فى المؤتمر "للعاملين الحقيقيين"، أى الغزالين التقليديين، وعندما اتخذ موقفا يناهض نزع الملكية ويؤيد تحول كبار ملاك الأراضى، وكان الهدف من ذلك أن يصبحوا "مديرين" لمزارعيهم وأن يستخدموا أراضيهم "بطريقة أساسية من أجل رفاهية أولئك"، وهو من أنصار "التعاون والتنسيق بين رأس المال والعمل، بين المالك والمزارع"، أى ينبغى أن يتوقف الصراع الطبقى.

إن الانتقادات التى وجهت إلى الفكر الغاندى انتقادات عنيفة للغاية. إذ يرى روى Roy الذى كان قائدا للحزب الشيوعى الهندى، ثم أصبح "شيوعيا منشقًا"، أن غاندى

يمثل "تشخيصاً لروح الثورة البدائية، العمياء والتلقائية، عند الجماهير الهندية" ويرى : "بما أنه يقوم بإعادة إحياء [المجال] الدينى والثقافى، فهو مضطر أن يكون رجعيا على المستوى الاجتماعى، حتى إذا كان يبدو ثوريا فى المجال السياسى". وبما أن روى من أنصار الغرب المتحمسين، فهو يرفض باحتقار "التقاليد الريفية وضيق [افقها]" ويرى أن "موروث" الهند "الروحى" ليس إلا "استعبادا سياسيا لمدة تقرب من الف عام، وتخلف الاقتصاد، وجمود فكرى وتدهور ثقافى". ويستنتج أن بلده" فى انتظار كمال باشا الخاص به"، الذى ينبغى أن يكون برنامجه على الوجه التالى : "قص الضفائر والكعكة، وإعدام ذوى الشوارب، وفرض العمل الإجبارى على المرأة، ومنع المواكب و "الأشياء الأخرى الشبيهة بذلك". إنها، باختصار ، عملية تحديث عنيفة!

لقد أعلن يسار "المؤتمر" الذى التقى مع "حزب المؤتمر الاشتراكى" (C.S.P) ابتداء من ١٩٣١، أنه يؤيد نموذج تنمية قريب إلى حد كبير من نموذج الاتحاد السوڤيتى (أثر الحزب الشيوعى الهندى إلى حد كبير على هذا النموذج) أى أن المناهج "المناهضة للريف" التى استخدمها البلاشفة فى تركستان تبدو ليسار المؤتمر إيجابية للغاية. وحزب المؤتمر الاشتراكى يريد الحضرنة والتصنيع (حتى فى الريف، هناك اتجاه لإقامة نوع من المدن الزراعية به)، وتخطيط مركزى، وإضفاء طابع اشتراكى بالتدريج على وسائل الانتاج، والتوزيع والتبادل، وكذلك أراضى الفلاحين.

كان حزب المؤتمر الاشتراكى يتمتع بتأييد - تم التعبير عنه بطريقة شبه أكيدة - نهرو الذى ظل فى الكونجرس، والذى أعلن فى ١٩٣٦، ان الاشتراكية سوف تكون "نهاية الملكية الخاصة، إلا فى حدود ضيقة للغاية، و [سوف يقوم] مثل أعلى من الخدمة التعاونية ليحل محل نظام الاستفادة الحالى"! وكان يرى فى الاتحاد السوڤيتى "رمز الأمل". فكان النموذج إذن هو النموذج السوڤيتى. ولكنه عندما أصبح رئيسا للوزراء، ظهر فى صورة أكثر اعتدالا إلى حد كبير. وهو وإن كان يؤكد رسميا فى ١٩٥٥-١٩٦٥ أن الهند اختارت الاشتراكية، وإذا كان ١٧ فرعا من فروع الصناعة قد دخل ضمن إطار القطاع العام، فإن الخطة الخمسية الثانية أعلنت أنها ترمى إلى "مجتمع يتميز بالتماسك، وبعدم وجود طبقات، وبفرص متساوية للجميع، وبإمكانية حياة سعيدة لكل إنسان". أليس ذلك هو نموذج الاشتراكية الديمقراطية بعينه ؟ وفى نفس هذه الفترة أعلن نرايان، السكرتير السابق لحزب المؤتمر الاشتراكى، أنه إبن روحى لغاندى...

- **الصين**

يتميز "عقد نانكين" (من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٧)، وهو مرحلة من مراحل سلطة الكومينتاج تتسم باستقرار نسبى، بانتقائية ايديولوجية غربية، فهو يستعير من الليبرالية، والفاشية، والمسيحية، ومن التقاليد الكونفوشيوسية بالطبع. وكان شنج كاى شيك يرى نفسه مصلح القيم الكونفوشيوسية التقليدية، أى مصلح النظام القائم والقيم الاجتماعية والأخلاقية. إن شعار حركة الحياة الجديدة التى تكونت فى عام ١٩٣٤، لكى تمثل سدا أيديولوجيا فى مواجهة الشيوعية، هو التقاليد (Li)، العدالة (Yi)، الأمانة (Lian) الشرف واحترام الذات (Chi). لقد كان تأثير المانيا النازية واضحا - وخاصة، إذا أخذنا التواريخ فى الاعتبار - وكذلك تأثير ايطاليا الفاشية وتركيا الكمالية (وهو نموذج تحديث متسلط)، فأعلن شانج كاى شيك أنه "الرئيس الأعلى" وانتقد الديمقراطية، وحبذ الثلاثى : "الأمة - الجيش - الانتاج". وازداد الطابع العسكرى للنظام، وأصبحت كوادره تجتمع فى إطار "القمصان الزرق". فالعمل يُنظر إليه على أنه سر نجاح الصين القديمة، كما هو الحال بالنسبة لألمانيا وإيطاليا.

ولكن، ربما كان النموذج الليبرالى - الذى قامت الطائفة البروتستانتية فى الولايات المتحدة بتعديله وتنقيحه فى اتجاه تسلطى ومتزمت - هو النموذج الأساسى الذى أثر على الصين فى ذلك الحين. فقد قدمت كل من حركة الشبيبة الكاثوليكية فى امريكا والمؤتمر المسيحى القومى للنظام عددا من قادة الصف الأول. ومن السهل الكشف عن مراحل هذا الاتجاه: استقبلت الصين القومية - إبن الغرب المدلل خلال الثلاثينات - عددا كبيرا من الخبراء، والفنيين، والهيئات الاقتصادية، والجامعية، والطلابية، التى يقوم الخارج بتمويلها، بأموال أمريكية على وجه الخصوص. وقام بول لانجفان Paul Langevin بمناقشة إصلاح المدارس فى إطار "بعثة تعاون فكرى". وقاد فنيون زراعيون بروتستانت - اجتمعوا فى إطار "لجنة دولية من أجل الكفاح ضد المجاعة - "حركة إعادة بناء الريف". وأقيمت فى شنغهاى وحدة تابعة لمكتب العمل الدولى، وحاول مكتب الشئون الاجتماعية القيام بدور الحكم - فى نزاعات عديدة خاصة بالعمل - مع مراقبة صارمة للنقابات. وأيدت الكنائس البروتستنتية تكوين التعاونيات الصناعية. وأخيرا قام الغرب (فرنسا، ايطاليا، بريطانيا العظمى، وألمانيا - على وجه الخصوص - التى أرسلت عددا كبيرا من أفضل جنرالاتها) بتقديم مساعدة ضخمة للجيش، وتنظيمه. وقامت حكومة شانج كاى شيك - الذى كان فيما قبل سمسارا

فى البورصة، والمرتبط بعائلات السونج والكونج، صاحبة المصالح المصرفية الكبيرة - بإمداد الصين بالسكك الحديدية، والطرق وبتيسير تحسين التقنيات الزراعية، والهيدروليكية، وبتنمية نظام الائتمان الريفى، وبتشجيع "حركة تربية الجماهير" التى تنشر محو الأمية ومبادىء الصحة (الـ "ست و تسعون قاعدة"). ويرى ج.ك.فيربانك أن حكومة نانكين هى "أحدث [حكومة] عرفتها الصين".

- فى سنغافورة

كان أول نموذج أثر على الشباب المثقف، الذى أسس فى ١٩٥٤ "حزب حركة الشعب"، هو النموذج العمالى (كانوا يدرسون فى بريطانيا العظمى فى عهد حكومة اتلى) مع تعديل بسيط تحت تأثير نهرو فى الهند وفكر چورج بادمور فى أفريقيا السوداء. وعندما وصل هذا الحزب إلى السلطة فى ١٩٥٩، قام بتنفيذ برنامج موسع للإسكان الشعبى، وبإدخال مذهب إرادية الدولة فى جميع مجالات الاقتصاد، وبدا أنه يشجع التشاور الاجتماعى.

وينادى نفس هؤلاء القادة، اليوم، بمبادىء آدم سميث ("وهى النظرية الوحيدة الملائمة لتنمية العالم الثالث")، وأصبح المجال مفتوحا أمام الشركات متعددة الجنسية، ولا تكف التحولات الاجتماعية عن التقلص، وكان ذلك بمثابة التقاء عجيب و "غير عنيف" بين النموذجين العمالى والليبرالى (التربية، والسكن، والصحة، والمرافق العامة، كل ذلك يظل ميسرا لأن تدخل الدولة فى الاقتصاد مازال كبيرا). حقا، اننا نجد فى كل من هذين النموذجين قيم التحديث والتنمية المعجلة، والتصنيع.

الملاحق

أفكار لافروف، أول سبتمبر ١٨٧٥
(لاتستطيع الرأسمالية أن تجلب لتلك الدول التى دخلت التاريخ لاحقا، إلا الخراب والردة العامة)

"إن [المرحلة] التى نمر بها حاليا ليست مجرد تحول لاقتصادنا من [مرحلة] ما قبل الاستقلال (من العبودية) إلى اقتصاد برجوازى، فذلك، فى حد ذاته، قد لا يكون سيئا للغاية. ولكننا نمر، مع مجموع دول العالم المتحضر، [بمرحلة] انتقال نحو أعلى شكل من أشكال الاقتصاد البرجوازى، أى أقبح شكل من أشكاله. وهى المرحلة التى يصبح فيها الرأسماليون رجال مال أقوياء؛ والتى يصبح فيها ملوك البورصة، أسياد الحياة الاقتصادية فى الأمم، المرحلة التى تنمو فيها البرجوازية لتصبح أرستقراطية مالية. إن هذا الانتقال هو مصدر لتطورات مفجعة بالنسبة لحياة الجماهير الاقتصادية، وهذا هو السبب الحقيقى لظهور الاشتراكية فى أوروبا الغربية. ولكن بالنسبة لنا، فإن الأمر أسوأ بكثير مما عليه الحال فى أى أمة أوروبية. لقد نما الاقتصاد البرجوازى فى الغرب بطريقة تدريجية مرحلة تلو الأخرى، وبطريقة موازية لعملية الاختراعات والاكتشافات. وكانت تنمية الاقتصاد البرجوازى مفيدة - إلى حد ما - بالنسبة لمجموع الشعب. ولم يتضح إلا فيما بعد، أن الاقتصاد البرجوازى كان في صميم جوهره مناهضا للجماهير. وكان ينبغى أن يمر الاقتصاد بعدة مراحل قبل الوصول إلى المرحلة الحالية التى ظهر خلالها بجلاء [تلك الحقيقة] القاسية .. أى التناقض بين مصالح العمل ورأس المال واستحالة المصالحة بينهما.

وفيما يخصنا، تحرر الفلاحون - وبالتالى، أصبح الاقتصاد البرجوازى ممكنا - بينما كان الاقتصاد البرجوازى قد وصل فى الغرب إلى شكله النهائى. ونظرا لقانون المنافسة الثابت فى الاقتصاد البرجوازى، فإن اقتصاد أى فرد أو أى أمة، عندما يجد نفسه منساقا فى دائرة الاقتصاد الرأسمالى، فإنه يتحتم عليه تحمل عبء أرقى شكل من أشكال هذا الاقتصاد، أى أكثر الأشكال تطورا. وهكذا، فقد مررنا، بدون أى مرحلة انتقالية، من اقتصاد العبودية إلى اقتصاد ملوك البورصة، والاحتكارات، ورجال

الأعمال ... الخ. ومن السهل أن نفهم أن هذا النظام، دون المرور بمرحلة انتقالية، أصبح يتعارض مع مصالح مجموع الشعب؛ وانه مجحف بالنسبة لملاك الأراضى عندنا، وليرجوازيتنا الصغيرة، ولجماهيرنا الشعبية. إن عددا صغيرا جداً من النصابين والمهربين هو وحده الذى تتراكم لديه ثروة فاحشة على حساب الإفقار العام والخراب".

وجهة نظر انجلز

"هناك شيىء مؤكد : إذا كانت روسيا فى احتياج - بعد حرب القُرم - إلى صناعة كبيرة، فلم يكن باستطاعتها الحصول على ذلك إلا عن طريق شكل واحد، هو الشكل البرجوازى. ووفقا لهذا الشكل، كانت مضطرة لتحمل كل ما يترتب على الصناعة الرأسمالية الكبرى فى جميع البلاد الأخرى ... وبقدر ما يتعلق الأمر بتحطيم الصناعة المنزلية وفروع الزراعة المفيدة لها، يبدو لى أن المسألة الحقيقية بالنسبة لكم، كانت كالتالى : كان على روسيا أن تختار بين [أحد الحالتين] : قيام مصانعها بتحطيم صناعتها المنزلية، أو قيام هجوم السلع الانجليزية بنفس هذه المهمة. لقد كان الروس يتولون هذه المهمة من خلال نظام حماية "الاقتصاد"، وفى غياب الحماية كان الانجليز هم الذين سيتولونها ..." ("فلتتحقق المصائر". خطاب الى دانيلسون ١٥ مارس١٨٩٢، مراسلات ماركس وانجلز ١٨٤٦-١٨٩٥، ص ٤٩٩--٥٠٠).

فورونتسوف. حول تنمية روسيا

"إن خصوصية صناعتنا الكبرى التاريخية تكمن فى أن عليها أن تنمو فى وقت وصلت فيه الدول الأخرى إلى مستوي مرتفع من التنمية. ويترتب على ذلك نتيجتين :

أولا : تستطيع صناعتنا استخدام جميع الأشكال التى خلقها الغرب، وبالتالى يُمكنها النمو بسرعة كبيرة، دون المرور بسرعة السلحفاة على جميع المراحل المتتالية.

ثانيا : يتحتم عليها الخوض فى منافسة مع الدول الأكثر ثراء من حيث التجارب، والأكثر تصنيعا، فالمنافسة مع مثل هؤلاء كفيلة بخنق الشرارات الضعيفة الصادرة عن رأسمالنا الذى نشأ للتو.. "إن الدول التى وصلت لاحقا إلى حلبة التاريخ تتمتع بميزة كبيرة بالمقارنة بمن سبقوها، وهذه الميزة تكمن فى أن الخبرة التاريخية التى تراكمت لدى الدول الأخرى تسمح لها بتكوين صورة دقيقة نسبيا عن مستقبلها المباشر، وبمحاولة الوصول إلى ما وصل إليه الآخرون، وذلك ليس على غير هدى ولكن بوعى، لا بالتخبط فى الظلام، ولكن بمعرفة ما ينبغى تفاديه على الطريق. إن روسيا تنتمى كذلك

إلى هذه البلدان التى تتمتع بهذه الميزة".

(مصير الرأسمالية فى روسيا" ١٨٨٢، نص قام كتاييف بإعادة نشره

N.K.Kataev, Narrodnicheskaya ekonosidreskaya Literatura)

موسكو، ١٩٥٨، ص ٨٣-٩٨).

الباب الثانى

مجتمعات لا غربية تبحث عن التطور

الفصل الأول

التنمية والمجتمعات الافريقية : المعوقات

كاترين كوكرى – فيدروفيتش
قسم "العالم الثالث ، افريقيا"
المركز القومى للبحوث العلمية
جامعة باريس السابعة

فيما يخص المجتمعات الافريقية، هناك سؤالان يطرحان نفسيهما، ويرتبطان ببعضهما، إلى حد ما : ١- هل يمكننا الحديث عن أشكال تنمية سابقة للاستعمار، قبل أشكال العدوى الغربية (التي امتدت من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الاستعمارية)؟ إلى إي مدى تحقق ذلك ؟ وما هى أشكال هذه التنمية؟
٢- كيف يمكننا تفسير "عدم التقبل" الظاهرى الذى أبدته هذه المجتمعات تجاه التنمية، عندما أصبح التأثير الغربى حاسما؟

هل هناك تنمية ما قبل المرحلة التنموية؟ أدوات التحليل :

اعتبر اخصائيو المجال الأفريقى - فى زمن قريب، أى فى أوائل الستينات - أن مهمتهم الأولى هى "رد الاعتبار" لتاريخ أفريقيا؛ لا لأن تاريخ أفريقيا لم يكتب أبدا فحسب، بل كذلك لأن هيئة علمية منغلقة انغلاقا شديدا على ذاتها (أى على ماضى المجتمعات الغربية)، كانت ترفض تقبل فكرة إمكانية كتابة تاريخ أفريقيا نظرا لنقص المصادر المناسبة (وخاصة المصادر المكتوبة). و تلك حجة واهية، والأحرى أن علماء التاريخ كانوا يتذرعون بمثل هذه الحجة من أجل التستر على مسألة جوهرية، إذ كانت الكتابة مرتبطة، بالنسبة لعلماء التاريخ الغربيين - ومازال الأمر كذلك أحيانا - بفكرة الحضارة والتى يعتبرونها - بطريقة ضمنية - وحيدة، يُرجع أصلها إلى منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط، أى أنه فى حالة عدم وجود كتابة، فلا تاريخ هنالك، ولا حضارة ... إننا نجد هذا العيب الغربى فى مواضع عديدة، نجده مثلا فى تاريخ المدن، فجوردن شايلد[1] يرى أن وجود الكتابة والحساب هما شرط لوجود مدينة، ويَرْجع ذلك على وجه الدقة، لأنه يرى أن هناك تماثلا بين هذين العنصرين وبين فكرة الثقافة والحضارة، أى لاحضارة بدون مدينة ولا مدينة بدون كتابة. وخلاصة القول، يمكننا التوصل إلى الاستنتاج التالى، دون أن نرهق أنفسنا كثيرا فى البحث : لا توجد مدينة أو حضارة فى المجتمعات الأفريقية القديمة التى تقع خارج المؤثرات الغربية أو الأوربية.

ومنذ ما يزيد على الجيل وعلماء تاريخ أفريقيا (وهو تاريخ جدير بهذا الاسم، لم تبدأ كتابته إلا قبل مرحلة القضاء على الاستعمار بقليل)[2] يجتهدون من أجل إثبات - ومعهم كل الحق - عدد معين من البديهيات، من بينها التأكيد على وجود ثقافة - أو بالأحرى ثقافات - شفوية، وإن المجتمعات الأفريقية كان لها تاريخ مثل المجتمعات الأخرى، وأن حنكة المتخصص فى كتابة التاريخ - أيا كان مجال عمله من حيث المكان

والزمان - لا يظهرها إلا كفاءته فى استغلال جميع المصادر المتاحة، أيا كانت نوعيتها (مكتوبة، شفوية، لغوية، أو تتعلق بعلم الآثار أو النبات أو المناخ ... الخ) سواء كانت من قبيل العلوم الاجتماعية أو متعلقة بالمجال العلمى البحت. وكما تعلمون، فإن مارك بلوش Marc Bloch لم يقل - فى زمانه - بغير ذلك، حتى وإن استدعى الأمر أن تمر حقبة طويلة من الزمن قبل أن يستمع إليه زملاؤه [٣].

وليس هدفنا هنا العودة مرة أخرى إلى هذا الموضوع الذى استوعبته المجتمعات العلمية - إن لم يكن موضع تكرار من طرفها - حتى لو لم تصل هذه المعرفة دائما إلى الجماهير الواسعة من المثقفين. إن هدفنا - على العكس - هو إبراز تجاوزات، بل تحريفات، هذا الاتجاه.

إن المتخصصين فى الثقافات الأفريقية لم يتمكنوا، فى كل الأوقات، من تجنب الوقوع فى فخ الديماجوجية، عندما يناضلون من أجل أثبات صحة وجهة نظرهم الخاصة بضرورة دراسة ماضى أفريقيا (وهذا أمر بديهى حاليا بالنسبة لعالم التاريخ). وبما أن تاريخ هذه القارة قد أهمل أو تعرض للاحتقار، فقد حاول البعض إثبات أن الأمر يتعلق بحضارات لا ينقصها شيء، حضارات مثل الحضارات الأخرى، جديرة بالاحترام مثلها، وهذا صحيح تماما. فكان هناك حرص - فى محاولة للإقناع - على إثبات أن الإنجازات الأفريقية لا تقل عظمة عن أى حضارة أخرى فيما يتعلق بالمجال السياسى، والاقتصادى والثقافى والأيديولوجى، لكن هذه النقطة الأخيرة ليست أكيدة بالضرورة.

كان هناك - بكل تأكيد - فى أفريقيا، مثل غيرها من القارات، فترات ذروة. إن مجموعة حوائط المعابد فى زمبابوى، والرؤوس الرائعة المصنوعة من البرونز فى بنين (فى القرن الثانى عشر) ورحلة الحج التي كان يقوم بها "كان كان موسى" Kan Kan Musa امبراطور مالى، إلى مكة عن طريق القاهرة فى القرن الرابع عشر، كلها مظاهر تشهد على فترات الذروة هذه.

ولكن، علينا الاعتراف بأننا لا نجد فى تاريخ جنوب الصحراء الأفريقية مثلا، ماضى امبريالى عريق مثلما هو الحال فى الصين، أو مغالاة هندسية مثل تلك التي أنجزتها السلطة الدينية فى ظل الامبراطوريات الهندية الأمريكية، أو ربط دقيق بين الاقتصاد والسياسه والعلوم والفنون مثلما كان الحال فى العالم اليونانى، أو استمرارية سياسية حاسمة مثل تلك التى شهدتها أوروبا الغربية منذ نهاية القرون الوسطى، ومثل هذا القول ليس من قبيل تقييم الحضارة الأفريقية، ولكنه مجرد تقرير للأمر الواقع.

ويبدو لنا - نظرا لمستوى تطورنا الحالى فى مجال معرفة ماضى هذه القارة، ورغم ما تتضمنه هذه المعرفة من أوجه القصور - أن احتمال إثبات عكسها فى المستقبل، احتمال ضعيف. ومن المؤكد إن أفريقيا عرفت منذ فجر التاريخ، ظهور حضارة كانت حاسمة بالنسبة لتاريخ العالم، وهى حضارة مصر القديمة. وقد أثرت هذه الأخيرة بنفس القدر - ولكن بطريقة مختلفة - على العالم الأسود وعالم البحر المتوسط، وسوف نرى فيما بعد، بصورة أدق، كيف ساهم احتضان الشعوب البيضاء، التى تحيط بالبحر المتوسط، للتراث المصرى، فى تهميش باقى القارة السوداء.

وهناك سؤال أولىّ يجب طرحه بخصوص هذا التهميش الذى تكرر خلال تاريخ جنوب الصحراء الافريقية : ما هو سبب هذا التكرار ؟

"التأخر الأفريقى" : مُسلّمة حقبة ما قبل الاستعمار

إذا كان هذا التفاوت قديما، فهو لم يكن أول الأشياء حدوثا. وفى ظل الاكتشافات الحالية الخاصة بمرحلة ما قبل التاريخ، يبدو من المسلم به أن الإنسان المفكر ظهر، أول ما ظهر، فى شرق افريقيا، بسبب الظروف الجيومورفولوجيه والمناخية القديمة التى عزلت شرق أفريقيا، أثناء وبعد الأخدود الأفريقى العظيم - وهو عبارة عن تصدع جيولوجى عميق، يمر من منطقة ما بين النهرين وحتى جنوب افريقيا ويجسده تتابع البحيرات الكبيرة - وقد سمح كل ذلك بتوفير الظروف الملائمة لظهور الجنس البشرى فى شرق افريقيا[٤].

ورغم هذه المعطيات الأولية، فمن الواضح أن أفريقيا السوداء، كانت منذ البداية تعانى من تأخر، والأمر يتعلق هنا بمحاولة الكشف عن أسبابه.

هناك بالفعل مجموعتان من العوامل المحتملة التى أدى التقائها إلى ذلك التفاوت، أحدها داخلى، والآخر خارجى.

وقد يكون المناخ عنصرا هاما من هذه العناصر. وقد ظهر أول تفاوت هام عند نهاية عصر ما قبل التاريخ تقريبا، أى من المرجح أن يكون إنتشار الزراعة فى جنوب الصحراء ووادى النيل، أى باتجاه اثيوبيا وإلى غرب افريقيا، قد تم بعد ذلك بكثير، خلال الألف الثالثة قبل الميلاد تقريبا. فالعقبة الأولى كانت، فى نفس الوقت، على المستويين : المناخى والزراعى، أى أن الأمر يتعلق بتكييف الحبوب والنباتات المحلية وحيدة الفلقة (أنواع من الذرة البيضاء) التى تزرع فى الصيف (مع تخصيص موسم الشتاء، وما

قبله لتجهيز الأرض) مع المبادرات التى انبثقت حتى ذلك الحين تكيفا مع أمطار وزراعة الشتاء (قمح مناخ البحر المتوسط وجنوبه).

إن هذا العنصر حقيقى، ولكن ربما أمكن تجاوز مثل هذا التفاوت طالما تم تكييف الأنواع الجديدة، وطالما أن استخراج الحديد لم يكن معروفا فى مصر القديمة، بينما تتوفر الدلائل على وجوده فى افريقيا فى منطقة جنوب الصحراء، منذ بداية عصرنا، سواء كان ذلك فى شرق أفريقيا أو فى غربها، وكان استخراج هذا المعدن عاملا مساعدا فى انتشار الزراعة. ولكن يبدو لنا أن "عصر الحديد"، الذى اقترن بزراعة فعالة، حتى ولو كانت بدائية (ظلت الأداة الوحيدة هى المعزقة)، انتشر فى هذه المناطق، ليس بطريقة بطيئة للغاية فحسب - من المرجح أن بعض مناطق وسط افريقيا لم تدخل هذا العصر إلا فى حوالى القرن العاشر - بل أن المجتمعات الريفية، فى بداية العصر الاستعمارى، كانت تبدو كما لو كانت مازالت فى هذه المرحلة؛ ومن المعروف انه رغم "عولمة" الاقتصاديات الافريقية، فمازالت مجتمعات ريفية عديدة تنفر حتى اليوم من تجاوز حدود التقنيات الموجودة بها والتى لم تتطور كثيرا.

هذا لا يعنى - فى سياق إجابتنا على السؤال الأول - أن "التنمية" لم تتم. ولكن أليست هناك خطورة من اللعب بالكلمات؟ فمن المؤكد، أن الإنتاجيات الزراعية تمكنت من التحسن بفضل التقاء ثلاثة عوامل :

- أوجب تزايد تعداد الشعوب (انتشار قبائل البانتو) المزيد من الإنتاج، حيث أن تقنيات الصيد وجمع الثمار لم تعد كافية لمواجهة التحدى الديموجرافى.

- وبناء على ذلك انطلقت الزراعة القائمة على استصلاح مكثف للأراضى، ومن المرجح أنه ترتب عليها آثار هائلة. إن غابة الجابون، على سبيل المثال، وهى غابة ذات أهمية ثانوية، تكشف عن هذه الدولة التى تتسم حاليا بكثافة سكانية منخفضة للغاية، عرفت تقنيات الوقيد(*) و الفترات الطويلة لإراحة الأرض، وكانت فاعلية هذه التقنيات هائلة بالنسبة لمساحات واسعة، رغم أن الكثافة السكانية فى هذه المنطقة لم تكن أبدا شديدة.

- من المؤكد ان تبنى محاصيل جديدة، ذات أصل هندى أو مالى (مثل الموز فى أواخر القرن العاشر) أو محاصيل أمريكية (مثل الذرة و المنيهوت manioc ابتداء من القرن الخامس عشر) كان له تأثيرا حاسما، انعكس بدوره على المجال الديموجرافى، إذ يرى

---

* أى حرق الاشجار للزراعة فى مواضعها - المترجمة.

جان فانسينا Vansina أن انتشار الزراعة كان موازيا، فى أفريقيا الوسطى، مع نمو ديموجرافى، يفسر تكوين هذه الامبراطوريات وبلوغها الذروة فى الداخل.

ولكن يبدو أن الأمور قد توقفت عند ذلك الحد. فقد كانت المعيشة قائمة - منذ ذلك الوقت - على الزراعة (الذرة البيضاء، ذرة السفانا، والمنيهوت، موز الغابات) سواء اقترنت بتربية المواشى أم لا (إن تربية المواشى هذه لا تتم إلا فى المناطق الساحلية الأكثر جفافا، أي التى تقل فيها الأمطار السنوية عن ٤٠٠مم). ومما كان يعرقل التجارة - التى كانت تتم فى نطاق مسافات بعيدة للغاية، مثل تلك التى تتم بين مناطق مختلفة بالنسبة للملح والحديد، وبين قارات مختلفة بالنسبة للذهب والعبيد - قيام الارستقراطيات المستفيدة باكتنازهذه الثروات والتباهى بها، ولم تتحقق قفزة داخلية نحو اقتصاد إنتاجى استثمارى، رغم توفر شروط عديدة مثل الثراء - القائم على الذهب السودانى أو ذهب زمبابوى - والعدد، عن طريق التكاثف الديموجرافى الملفت للنظر الذى حدث فى بعض المناطق (مثل المنطقة التى تقع بين البحيرات، وساحل غرب أفريقيا : نيجيريا وتوجو.) فظلت الأمور عند هذه المرحلة التى عبر عنها چان بيبل بهذا التعبير القاسى، والذى يتسم مع ذلك بالدقة : مرحلة "استنفاد الحد الأقصى لتقنيات العصر الحجرى الحديث".

وبواسطة هذه "التنمية" الداخلية (الديموجرافيه والزراعية) نشأت دول - أو تشكيلات سياسية مركزية - وقامت بتشجيع هذه التنمية، بل أنها قامت بدفعها وصنعت من هذه التنمية أداة سلطتها. ولكن لم تجد هذه الدول والتشكيلات القوى والدوافع الضرورية من أجل تجاوز النظام المحيط بها، والقائم أساسا على تضاعف السواعد لزيادة الانتاج، فى ظل نظام إنتاجى ظلت إنتاجية الفرد فيه ثابتة .. نظام معوّق، حيث لا استثمارات هنالك تدخل تجديدا على المجالين التكنولوجى والاجتماعى، الكفيلين بتوليد تنمية إنتاجية قائمة على أسس أخرى.

كل ذلك يسمح لنا بتفسير طابع دول ما قبل الاستعمار، فهى عابرة من حيث الزمن، حيث لم يستمر أياً منها أكثر من ثلاثة قرون كحد أقصى (زمبابوى : من القرن الحادى عشر إلى القرن الخامس عشر، مالى من القرن الثانى عشر إلى القرن الرابع عشر، امبراطورية سونغاى من القرن الخامس عشر إلى القرن السادس عشر، والتشكيلات التى تكونت فى منطقة ما بين البحيرات خلال القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ....) ومحدودة من حيث المكان، فلا ينبغى أن نخجل من القول بوضوح أن "الممالك"، أو حتى "الأمبراطوريات" التى تحدثت عنها كتبنا المدرسية كانت تنتمى إلى

شبكات تجارية وثقافية لها تأثير كبير، لكن أبعادها كانت متواضعة إلى حد كبير من حيث المساحة، فى كثير من الأحيان، وكان عدد سكانها ضئيلا دائما. فممالك ما قبل عهد الاستعمار التى قامت فى كوت ديفوار كانت تضم ما لا يزيد على بضعة مئات من الآلاف من السكان (مملكة أبرون) وكان عدد السكان يقل أحيانا عن عشرة آلاف (مثل مملكة انيى Anyi)؛ إن "امبراطورية مونوموتابا Monomotapa"، أو بالأحرى الصيغة الأفريقية السابقة لها (زمبابوى القديمة) كانت فى الغالب تضم بضعة عشرات الآلاف من الرعاة شبه الرحل، يجتمعون حول نواة قوية محدودة (بضعة عشرات ؟) من التجار المستثمرين للذهب. خلاصة القول أنه لا ينبغى أن نلعب بالألفاظ المستعارة من حضارات أخرى ومن لغات أخرى ("مملكة" "امبراطورية" "دولة" "إمارة")[٥]، من أجل الايحاء بشىء آخر مختلف عما كان فى الغالب تاريخ أفريقيا القديم، الذى كان عبارة عن عدد من المجموعات الإنسانية ذات العدد المحدود فى الغالب، وكانت هذه المجموعات متحركة إلى حد ما فى إطار مساحات شاسعة ذات أرض فقيرة، منحتها الطبيعة إمكانيات ضئيلة (فيما عدا أماكن نادرة، كانت مناطق بركانية قديمة) وقدرا من الأمطار غير ثابت، فبذلت تلك المجموعات طاقة خلاقة غير مسبوقة من أجل البقاء وإقامة مجتمع سياسى وإبداع خيال خاص بها، وإلى ابتكار أعمال فى غاية الجمال (الأقنعة والتماثيل) وذلك رغم أن الظروف البيئية المحيطة بهم لم تكن ملائمة تماما، وأن تقنيتهم كانت محدودة. ولهذه الأسباب (ولم يكن بالطبع السبب هو أنهم أكثر غباء أو أكثر كسلا من شعوب أخرى!)، بالاضافة إلى أنهم عانوا مبكرا من تبعيات مختلفة، لم يعرفوا "المصائر" التاريخية "الكبرى" الكفيلة بالتأثير بطريقة حاسمة على باقى الإنسانية، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة (تجارة العبيد والشتات).

اللا تنمية المعاصرة : التقاء العوامل على المدى الطويل

إن افريقيا السوداء التى اتسمت بقسط ضئيل من "التنمية" فى فترة ما قبل الاستعمار، تنفر اليوم، كما نعلم، من النموذج الغربى، ولا يرجع ذلك إلى آليات الرأسمالية الغربية فحسب – من "الامبريالية الاستعمارية" إلى "التبادل غير المتكافىء" المعاصر – بل يرجع كذلك إلى عدم قبوله من جانب المجتمعات المحلية. وقد ترتب على ذلك هذا " التأخر" الذى يأخذ أحيانا شكل كارثة ("الظروف السيئة التى انطلقت فيها أفريقيا"[٦] "هل تستطيع افريقيا الانطلاق ؟"[٧] "من أجل أفريقيا، إنى أتهم"[٨]) ايكولوجية وغذائية أو حتى ديموجرافية، ومالية وسياسية.

وينبغى - عند النقطة التى وصلنا اليها ،أيا كان موقفنا من التنمية على الطريقة الغربية - أن نصنف أسباب تضاؤل حجم التنمية ضمن التطورات الحالية، رغم أن غالبية الدول تعلن بطريقة رسمية للغاية عن بحثها عنه، ورغم أن معظم الشعوب - التى أصبحت متشبعة بالنموذج الغربى - تنتظرها يائسة.

إن الأمر يتعلق بتجميع العوامل التى يؤدى التقائها إلى جعل التنمية هدفا يصعب إلى هذا الحد التوصل إليه، هدفا يبدو دائما أكثر ابتعادا. فمن المهم - بالفعل - أن تظل فى ذهننا تلك الملاحظة الصائبة التى عبر عنها ايف لاكوست : بدلا من الاندهاش من عدم نمو هذه الأجزاء من مناطق العالم أو التى تبدو على الأقل متخلفة بالنسبة للمركز الغربى، فمن الأحرى أن نتسائل عن الأسباب التى جعلت هذه التنمية تنطلق فى فترة معينة من نقطة معينة من الكرة الأرضية (فى أوروبا الغربية، وبتعبير أدق فى انجلترا الصناعية)، لأن هذه الحالة الأخيرة هى الحالة الشاذة وليس العكس. وبالقياس إلى الزمن التاريخى، فإن تاريخ مجتمعات ما قبل الصناعة أطول بكثير من الاتجاه التنموى الغربى الذى يرجع إلى أكثر من قرنين، ولا يتعلق - حتى الآن - الا بنسبة ضئيلة من شعوب الكرة الأرضية ...

إن هذا "الانطلاق" الغربى يفسره التقاء عدة عناصر فى نقطة معينة، فى وقت معين، وتنتمى هذه العناصر إما إلى فئة الزمن الطويل (تاريخ اوروبا الغربية فى المجال العقارى، إقامة "النظام - العالم"...) أو إلى فئة الزمن القصير ("الثورة الديموجرامية" الانجليزية، والابتكارات التكنولوجية إلخ). كذلك لا يمكننا أن نرد العراقيل الراهنة فى افريقيا إلى سبب واحد أو إلى طريقة واحدة، بل علينا أن نراعى التقاء عدد كبير من العوامل، بعضها قديم جدا، والبعض الآخر نابع من الظروف المحيطة بها حاليا.

فلنحاول توضيح الأمور.

وسوف نكتفى بذكر المتهم الأول، أى الغرب، فهذا عنصر هام، بل وأساسى، ولكنه ليس الوحيد: فالطريقة نفسها التى يسير بها العالم المتقدم، وآليات التبعية (دائرة المساعدة والاقتراض ... تلك الدائرة الجهنمية، واستغلال العمل اللامتكافىء، الخ) هما عاملان أساسيان للا تنمية (٩). ولكنهما لا يكفيان وحدهما لتفسير كل شىء، اذ أن هناك مجموعة من الدول والمجموعات الاجتماعية، والقطاعات الاقتصادية، تتجاوز حاليا هذه المعوقات الهائله بنجاح، هذا هو الحال بالنسبة لدول يطلق عليها اليوم : الدول "شبه النامية" (الهند والبرازيل)؛ وينطبق ذلك بوجه خاص على منطقة آسيا الشرقية - بالمفهوم الاقتصاد الواسع على الأقل - التى تعتبر، فى الخطوط العريضة،

المنطقة الوحيدة التى حققت، منذ ١٩٧٠، نمواً اقتصاديا سريعا بمعنى الكلمة : ٥٢٪، فى مقابل ١٢٪ بالنسبة لأمريكا اللاتينية، وافريقيا ... و أوروبا. ويأتى ترتيب أفريقيا فى نهاية القائمة، بسبب اختلال العلاقة بين معدل النمو بالنسبة للفرد ومعدل النمو الديموجرافى فى هذه القارة، الذى يعد أكبر معدل فى العالم. وبالتالى، إذا كنا لا ننفى أهمية دور الامبريالية الغربية فى عرقلة النمو، فإننا نرى أن هذا العامل وحده لا يكفى لتفسير هذه الظاهرة.

إن العوامل الأخرى المعرقلة تنقسم إلى مجموعتين : عوامل داخلية، وعوامل خارجية.

العوامل الداخلية

وهى عوامل حقيقية، إن لم تكن مهيمنة. وقد سبق لنا أن صادفنا بعضها خلال دراستنا هذه. وهنا أيضا، لا تكفى هذه العناصر وحدها فى تفسير أى شىء. ولكن قد ينخفض تأثير المعوقات التى كشفنا عنها فى إطار التقاء عوامل أخرى.

أ- العوامل الطبيعية

إن المناخ قاس، فهو يتميز بنسبة أمطار غير منتظمة، أحيانا وفيرة للغاية وأخرى نادرة جدا، مما يزيد من ضعف مناطق أفريقية عديدة. وهذه السمة ليست قاصرة بالطبع على منطقة أفريقيا الواقعة بين المدارين. ولكن هذه الظروف تقترن هنا بعوائق أخرى.

والأرض فقيرة : صلصاليه مكونة من تربة استوائية صلبة حمراء مغسولة، وقشور مدارية مكونة من نفس هذه المادة. فلا توجد بها السهول الواسعة التى تحتوى على الطمى مثل أراضى الدلتا الموجودة فى آسيا (وذلك باستثناء وادى النيل) كما لا توجد بها المنحدرات البركانية التى أصبحت خصبة (باستثناء أماكن محدودة للغاية كما هو الحال بالنسبة لشمال رواندا أو سفوح جبل الكاميرون).

قد يكون الرى ممكنا، ولكنه ظل حتى الآن حلا غير مقنع، لأن الأمراض المتوطنة (الملاريا، والبلهارسيا، والإنكوسركية oncocerchose) التى تنتشر فى مثل هذه المناطق التى تغطيها المياه، تعرقله. وهذه الأمراض لم يقض عليها، سواء كان سبب ذلك عدم التمكن أو عدم الرغبة، لأن ثمن مثل هذه العملية باهظ للغاية.

ب - العوامل الديموجرافية

يرجع جزء من هذه العوامل إلى أسباب داخلية ولكنها موروثة، كذلك، عن أشكال

من العدوان الخارجى القديم أو الحديث. على أية حال، فالكثافة السكانية ظلت فى حالة ثبات خلال مدة طويلة امتدت من القرن السادس عشر وحتى نهاية التاسع عشر، رغم التذبذبات الحادة المحلية والدورية. ومن المرجح أن تأثير تجارة العبيد (تلك التجارة التى اتجهت نحو البحر المتوسط منذ القرن العاشر على الأقل، ونحو المحيط الهندى ابتداء من نفس الفترة - وإن ازدادت بصورة ملحوظة خلال القرن التاسع عشر - ثم نحو المحيط الأطلنطى ابتداء من القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، مع العلم أن فترة المد القصوى فى هذه المنطقة كانت خلال القرن الثامن عشر) كان كبيرا؛ وكان الأمر كذلك بالنسبة للغزو الاستعمارى وما ترتب عليه من رواسب (الأوبئة والمجاعات). ونجم عن ذلك سياقا غير ملائم لتنظيم التنمية المتزنة، حيث نجد مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة - ونجد بها أحيانا أماكن مكتظة بالسكان - ومساحات واسعة، إما خالية من السكان، أو هجرها سكانها، أو ذات كثافة سكانية ضعيفة للغاية.

إن افريقيا تعانى - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة منذ حصولها على الاستقلال (وهى مفارقة مأساوية!) - من آثار زيادة هائلة فى الكثافة السكانية، ومن الصعب تجاوز مثل هذه الآثار على المدى القصير. ولذلك فإن أفريقيا هى الوحيدة التى لم تدخل، بعـد، المرحلة الديموجرافية الانتقالية، أى مرحلة النمو الديموجرافى الثابت (وهو أمر مرغوب فيه لوجود مناطق عديدة مازالت تعانى من ضعف نسبى فى الكثافة السكانية)، ولكن يخفف من وطأة ذلك التقاء آثار ميل نسبة الوفيات إلى الانخفاض (وقد تحقق ذلك بالفعل نسبيا) مع آثار الانخفاض التدريجى لنسبة المواليد، الناجمة عن سياسات تنظيم الأسرة والسلوكيات التى تترتب عليها. (فى معظم الأحيان لم يتحقق ذلك حتى الآن، حيث نجد أن نسبة المواليد مازالت قريبة - فى معظم الحالات - من الحد الأقصى البيولوجى، باستثناء وسط افريقيا، والذى يمتد في قوس عريض من الجابون إلى جمهورية افريقيا الوسطى، حيث ترتفع نسبة العقم، ويبدو أن هذا الارتفاع يرجع إلى أسباب حديثة، وهو بكل تأكيد مرتبط بانتشار الأمراض التناسلية).

إن هذا العامل أساسى فى فهم ما يجعل الأمور تختلف فى أفريقيا عن أى مكان آخر من العالم، فأفريقيا لم تعرف أي تحسن فى سياستها الغذائية رغم بدء "ثورة زراعية" فيها [١٠]. إذ أن هذه الأخيرة مرتبطة بالاكتشافات العلمية فى مجال علم الوراثة الزراعية، ولم تبدأ سوى فى أماكن محدودة للغاية، مثل تلك المساحات الصغيرة أو المتوسطة التى يُزرع فيها أرز سريع النمو في السنغال أو على امتداد نهر النيجر أو فى شمال رواندا حيث تُزرع البطاطس التى تم تكييفها حسب الارتفاع (تتم هذه الأخيرة

بالتنسيق مع معهد البطاطس فى بيرو) وجميع هذه الزراعات تنتج محصولين أو ثلاثة فى السنة.

جـ - العوامل الايديولوجية والاجتماعية

يتعلق الأمر هنا كذلك بعامل داخلى يزداد حدة بناء على نشاط خارجى، واستعمارى بوجه خاص. فقد شهدت مجتمعات زراعية اعتداء قاسيا يقع عليها من جراء القهر الاستعمارى، فتشبثت بمعتقداتها، وبخيالها، وأعادت تنشيط وسائل الحماية "المألوفة" لديها (من الدين إلى الشعوذة) والمرتبطة بأنظمة اقتصادية واجتماعية ترجع إلى عهد ما قبل العصر الحديث، حيث كانت تهيمن، بوجه خاص، الروح الجماعية و لا توجد الملكية الخاصة للأرض، وكان ذلك يعرقل "العقلية المغامرة" التى تشجعها - على عكس ذلك - النزعة الفردية فى الغرب. من هنا، نجد عدم ارتباط / عدم تكيف حاد عند أشخاص ممزقين بين نموذج اقتصادى وسياسى "حديث" (غربى، يقوم التبادل فيه على النقد، وصناعى) وأسلوب فكرى - إن لم يكن أسلوب حياة - محافظ (أيديولوجيا، ودينيا، واجتماعيا). وعلاوة على ذلك، يتلاعب رجال السلطة فيه - وهم يجيدون استغلال الأطر المرجعية العرقية والقبلية - من أجل أهداف سياسية واقتصادية شخصية.

هذا بالاضافة إلى أن هذه العناصر تمتزج اليوم بقوة مع قيم تم استيرادها منذ زمن بعيد، لكنها أصبحت مستوعبة تماما، مثل الإسلام فى غرب أفريقيا وساحلها الشرقى (وذلك يفسر البعد الوجودى ذو الطابع "القدرى")، والمسيحية فى جميع الأماكن الأخرى، وخاصة عند زنوج أفريقيا الجنوبية المتشبعون بالنزعة الإنسانية البروتستانتية المهجنة بالألفية (*) (مثل شهود يَهْوه، أدفنتست اليوم السابع....)

العوامل الخارجية

نستنتج مما سبق أن العوامل الخارجية هامة وقديمة. وقد تكون هذه العوامل أساسية فى الحدود التى تسمح بفهم السبب الذى أدى، منذ بداية التاريخ، إلى تأثر الافريقيين فى جنوب الصحراء بالأنظمة المحيطة بهم والتى تعطيهم مكانة هامشية، وهى أنظمة مفروضة دائما من الخارج.

وربما نجد فى هذا عنصرا أساسيا للتفسير، فهو يسمح بفهم السبب الذى كان يعرِّض للخطر - إن لم يكن للفشل - تنمية داخلية فى فترة "ما قبل التنمية"، قبل التغلغل الغربى الحديث، النابع من "الاكتشافات الكبرى"، بمدة طويلة.

قد كان الافريقيون يعانون، بطريقة ما، من تأثرهم بالعالم، على عكس هنود أمريكا الذين شبوا منعزلين حتى مجىء الإيبيريين، وبعد ذلك خضع الذين نجوا، نظرا

* الالفية : نظرية يعتنقها بعض الكتاب المسيحيين تقول بملك للمسيح على الأرض مدة ألف سنة قبل قيامة الموتى (المترجمة) .

لقتل معظمهم، فقد عرف الافريقيون منذ وقت مبكر التأثيرات الخارجية التى كان مصيرها إما عدم استيعابهم لها أو سيطرتها عليهم.

أ. كانت المرحلة الأولى : مصر

والأمر يتعلق هنا، كما تعلم، بأحدى البؤرات الكبرى فى تاريخ العالم. وكان الشيخ انتا ديوب Cheihk Anta Diop محقا عندما ساهم فى التأكيد على أن مصر كانت تجمع بين عناصر عديدة كانت موجودة فيما قبل. وكان يوجد - إلى جانب التأثيرات الأسيوية وتأثيرات البحر المتوسط - نقطة اساسية فى صالحها، وهو صعيد مصر، الذى ينتمى، إلى حد كبير، إلى الجوهر الافريقى الأسود النابع من النوبة.

ولكن ما حدث هو أن مصر انساقت فى اتجاه تيار امبراطورية الدلتا التى كانت إلى حد ما متضامنة مع الشرق الأدنى الآسيوى، وفى النهاية سيطر عليها العالم اليونانى، ثم أصبحت تابعة للعالم الرومانى فى البحر المتوسط. وهكذا أصبحت مصر أم - أو على الأقل أحد أمهات - الغرب. وكان يمكنها أن تلعب نفس الدور بالنسبة لأفريقيا، ولعبته بالفعل - بكل تأكيد - جزئيا على المستوى الثقافى. ولكن تراثها الاقتصادى والسياسى أصبح تابعا للبحر المتوسط الغربى. وقد أنهى تعريبها وأسلمتها تحولها إلى رسالتها المحتملة تجاه الجنوب. وحُكم على افريقيا السوداء بالنمو على هامش هذه التأثيرات. ولم يفلت من هذه التأثيرات إلا مناطق يصعب الوصول اليها - كانت بمثابة ملاذ - مثل المجتمع القبطى فى الصعيد، الذى رفض دخول الإسلام، وجبال أثيوبيا، وهى تمثل ظاهرة استقلال فريدة فى نوعها فى القارة الافريقية. فأصبح الاتصال مفقودا مع باقى القارة السوداء التى واصلت - بسبب ذلك - الحياة بايقاع بطىء .. إيقاع العصر الحجرى الحديث.

ب - وكانت المرحلة الثانية :

الفتح العربى لأفريقيا الشمالية والاتصال بالإسلام.

قام التجار والمسافرون العرب باستعمار - على المستوى التجارى - افريقيا الغربية والموانىء الساحلية فى افريقيا الشرقية. فاستغلوا افريقيا بأسلوب غير متكافىء، إذ انهم نهبوا الذهب والرجال (كانت العبودية، على نفس مستوى تجارة الذهب، أساس ثراء "الدول السودانية" فى القرون الوسطى) فى مقابل أشياء قليلة - على الأقل على

المدى القصير - أى فى مقابل الملح وثقافة سياسية وايديولوجية احتفظت بها أقلية مدينية وارستقراطية محدودة للغاية.

وفى النهاية، استوعبت افريقيا التراث الإسلامى، بالطبع، وأدمجته فى تراثها الثقافى. ولكن على مستوى التبادلات الدولية، كانت، هذه المرة كذلك، فى مرتبة دونية.

جـ- المرحلة الثالثة : الغرب وتجارة العبيد

ليس من المفيد أن نطيل الحديث فى هذا المجال. فسوف نجد هنا بروز النظام الاقتصادى الغربى الذى أشار إليه إمانويل والرشتين (١١) والذى علق عليه فرناند بروديل باستفاضة.(١٢)

فقد أصبحت افريقيا السوداء بالتالى منطقة مزدوجة الهامشية، جعل النظام الغربى منها مخزنا لليد العاملة، توفره لسوق بعيد لا تستطيع أن تتحكم فيها، سواء على مستوى الطلب أو على مستوى الأسعار.

د- المرحلة الرابعة، وهى ليست أقلها أهمية، رغم أن مدتها كانت قصيرة، وهى مرحلة القهر الاستعمارى

كانت هذه المرحلة عبارة عن فقدان المبادرة السياسية، بعد أن فُقدت المبادرة الاقتصادية بمدة طويلة. وكان هذا هو المشهد النهائى والحاسم بعد عملية سيطرة طويلة، إذ كان الافريقيون قد فقدوا - بما فى ذلك الأعيان والرؤساء الأفريقيون - روح المبادرة. فبالإضافة إلى التربة الملائمة المكونة من موروثات السكان الأصليين القائمة على الروح الجماعية (أكثر مما هى قائمة على الفردية) وعلى مجموعة من العناصر المتجانسة (أكثر مما هى قائمة على حسابات الزمن)، تواجدت فلسفة "ما الفائدة" التى يدعمها تراكم أشكال الفشل والسيطرة المتتالية. إن هذا الاستسلام العميق واليأس أصبحا منذ ذلك الوقت جزءا من تراث تاريخى قديم، وهو - فى الواقع - أكثر تعقيدا من "القدرية الإسلامية" التى يحاول البعض حصره فيها. ولذلك،قد يكون ضروريا، عندما يجرى العمل على "تحريك" مجتمعات اليوم،أن يتم فى نفس الوقت العمل على استعادة الكرامة، التى تمر بالاعتراف بالهوية.

هـ- المرحله الخامسة

حدوث عمليات الاستقلال، وهى لا تزال فى بدايتها، إذ لم يمض عليها اكثر من خمسة وعشرين أو ثلاثين عاما، أى اقل من جيل. هذا بالإضافه إلى علمنا بأن هذا الاستقلال موضع نقاش، على الأقل على المستوى الاقتصادى، وفى الكثير من الأحيان على المستوى السياسى كذلك. وإذا نظرنا فى مقابل ذلك إلى ألفى عام من التهميش أو من التبعيه، فإن المرحلتين غير متكافئتين....

فى مثل هذه الظروف ، لا ينبغى الاندهاش من غياب أو عدم فهم قيم تعتبر اليوم من المسلمات، أو حتى بديهية فى الغرب،أى فكرة "الصالح العام" أو صواب تنظيم "ديمقراطى" للسلطات. وأخيرا، فمن الخطأ- نظرا لهذه المدة الطويلة - الاندهاش من تأخر افريقيا النسبى.

* * *

إن التأخر أمر بديهى، وبند السلبيات ثقيل. ويمكننا تعديد أنواع اللوم"الداخلى"، واتهام افريقيا فى هذه الحالة بغياب"روح المبادرة" على الطريقة الاوربية، و"روح الاجتهاد" على الطريقة "الأسيوية"، وفكرة "الصالح العام" التى نجدها فى الدولة الحديثة. وقد يكون عليها اكتساب جميع هذه القدرات وأشكال أخرى غيرها.

والواقع أن مجتمعات وأمم وطبقات افريقيا ما زالت فى مرحلة التكوين. إن الأفاق المباشرة مأساوية، إذ أن مستوى المعيشة الفردى ينخفض (على الاقل حتى عام ٢٠٠٥ أو ٢٠٢٠ ؟) ، ويتبخر الادخار الذى كان ضعيفا للغاية حتى الآن، وترتفع نسبة الوفيات، ناهيك عن مرض الايدز، ذلك المرض الحديث، الذى قد يزداد بسرعة هائلة. ولكن كل شيء فى حالة تغير، اذ أن المعطيات الديموجرافية تتغير، وبعد ذلك فإن العوامل الزراعيه تتغير، وإذا كانت بعض علامات "الثورة الزراعية" غير محسوسة حاليا، فهى مع ذلك تتحرك هنا وهناك: والعناصر الثقافية فى قمة تراكمها، وأخيرا فإن افريقيا السوداء، أكثر ميلا، إلي الحضرنة، وتفعل ذلك بسرعة أكبر بكثير مما فعلته الصين على سبيل المثال. وبعد عشرين عاما لن تظل المعطيات، التي تسمح لنا بتعريف أفريقيا اليوم، على حالها . وقد لا يوجد مكان آخر يفتقر، إلى هذا الحد، إلى الأدوات التى تسمح بتحليل مستقبلى ملائم. وبالتالى لا يوجد ما يسمح بتعميم

التشاؤم الخاص بالمدى القصير، على المدى الطويل - وذلك، بالطبع، أن يتوصل الأفريقيون فى النهاية إلى الإمساك بزمام مصيرهم - بدءا بجنوب افريقيا، أيا كانت المصاعب التى يتعين عليهم تحملها فى مواجهة العالم "المتقدم".

(1) Social Evolution, London, 1951, P 161.

انظر كذلك لنفس الكاتب.

"Civilization, Cities, Towns, Antiquity, 31, 1959, P 36-38.

(٢) كان بازل دافدسن من الرواد الانجليز فى مجال التاريخ الافريقى

Basil Davidson : Old africa Rediscovered, London, 1959

أما چان سوريه - كنال، فكان من رواد هذا التاريخ الفرنسيين

Jean Suret - Canale : Géographie, Civilisation, Histoire, Afrique noire occidentale ét équatoriale, Paris, Editions sociales, 1958.

(3) Marc Bloch : Apologie pour L'histoire ou Le métier d'historien, Cahier des annales, n o 3, Paris, 1949.

(4) Y, Coppens : Le singe, L' Afrique et L'homme, Fayard, 1985, P 134-136.

(٥) هكذا نجد فى لغة الزرما (النيجر) كلمة "يعمل كل شيء" للإشارة إلى من يمسك زمام السلطة. ولكننا نجد أن هذا المصطلح يُترجم - وفقا للسياق - بالكلمات التالية : "ملك"، "رئيس"، "سلطان". وهذه الكلمات لها دلالات غربية تُضاف إلى الكلمة النيجرية، مما قد يؤدى إلى الإخلال بمنطق الحديث من أساسه.

(6) R. Dumont, Seuil, 1962.

(7) A. Meister, Seuil, 1966.

(8) R. Dumont, Plon, 1986.

(٩) انظر - فيما يتعلق بكل ذلك - التحقيق الذى قام به مؤخرا ر. دومون، والذى أحسن تدعيمه بالحجج الملموسة :

R. Dumont : Pour l' Afrique, j'accuse; Plon, 1986.

(10) Esther Boserup : "Economic and Demographic Interrelationship in Subsaharan Africa", Population and Development Reveiew, XI,

3, P. 383-397.

(11) Le Capitalisme historique, Paris, La Decouverte, 1985.

(12) Civilisation matérielle, économie et capitalisme XVe - XVIIIe Siècles, t. III, "Le temps du monde", Colin, 1979.

الفصل الثانى

مصر فى عهد محمد على : مرحلة انتقالية، وتنمية

چاك كولون
جامعة باريس الثامنة

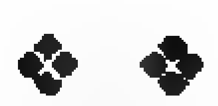
يتوفر عن مصر، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مادة كافية، مناسبة للتفكير فى "التنمية" من زاوية علاقاتها بالدولة والمجتمع.

ويرجع ذلك، أولا، إلى أن الأمر يتعلق بمرحلة "ما قبل الاستعمار". وهى بالتالى فترة منفصلة عن سياق "ما بعد الاستعمار" أى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت فكرة التنمية تستخدم - بمقابلتها مع عكسها : "التخلف" - باعتبارها ركيزة تنطلق منها صياغة نظريات شامله للعالم خاصة بمراحل "بداية الانطلاق"، المرتبطة بالنظام الرأسمالى العالمى، وفى بعض الأحيان تنطلق من هذه الركيزة صياغة نظريات خاصة بمراحل الانتقال إلى الاشتراكية.

كما يرجع ذلك إلى أن مصر تمثل حالة مُثلى. فهى أول محاولة مبكرة لتكوين دولة "حديثة" فى إطار ما سوف يصبح فيما بعد "العالم العربى". إن هذه المحاولة معاصرة للانتقال إلى الرأسمالية التى تعتبر أول أسلوب إنتاج فى التاريخ يحقق العولمة. ويطرح ذلك مسألة ما كان له الأولوية فى هذه التجربة، أو بعبارة أخرى الهيراركية التى تحكم العلاقة الجدلية بين مبادرة الدولة والديناميكية الداخلية (طفرات وصراعات داخلية فى المجتمع المصرى)، وبين الديناميكية الخارجية.

إن ما يُزيد من تعقيد هذه العلاقة الثلاثية، فى حالة مصر، هو أننا لا نتعامل فى البداية مع دولة مستقلة، ولكن مع ولاية من ولايات الامبراطورية العثمانية. ينبغى إذن أن نحدد إلى أى مدى كان تأكيد الاستقلال يرجع إلى عملية "قومية" تستدعى أنماطا جديدة من العلاقات بين الاقتصاد والمجتمع والدولة والثقافة فى تفاعلاتها المتبادلة. هذا بالاضافة إلى أن هذه التجربة تأتى فى وقت أحرز فيه التوسع الرأسمالى تفوقه أمام الامبراطورية العثمانية. فقد أصبحت أوروبا تتحكم فى تجارة البحر المتوسط خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر. ووقعت الهند، فى نفس هذه الفترة، تحت سيطرة الاستعمار البريطانى (أى الانتقال من وكالة لتجارة التوابل إلى احتلال عمق الأراضى). وكان ذلك بمثابة ضربة موجهة إلى الوظائف الانتقالية الخاصة بالتشكيل الاجتماعى العثمانى.

لا يمكننا، إذن، أن ننتزع، من هذا السياق، علاقة الدولة - المجتمع - التنمية، فيما يخص مصر فى هذه الفترة. وعند تناول التجربة التى اتخذنا منها مجالا لإعمال فكرنا، فإن علينا أن نتساءل حول دور هذا السياق فى نجاح أو فشل هذه التجربة.



إننا نجد عند المتخصصين إجماعا فيما يخص ارتباط تاريخ مصر، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، بتاريخ رجل، هو محمد على؛ وذلك يعتبر مثلا له خصوصيته لإبراز الدور الذى قد يلعبه الفرد فى التاريخ.

ومحمد على ذو أصل ألبانى، ولد غالبا فى عام ١٧٦٩ أو ١٧٧٠ فى كافالا (قوله)، إحدى مدن مقدونيا. وقد شارك فى تاريخ مصر ابتداء من مارس ١٨٠١، وهو تاريخ نزول الحملة العسكرية العثمانية -الإنجليزية، التى قامت بطرد الفرنسيين من هذه الولاية من ولايات الامبراطورية. وقد حصل بعد ذلك بأربعة أعوام على لقب باشا ونُصِّب واليا على مصر. وسوف يحكم مصر - أيا كانت الألقاب - حتى عام ١٨٤٧، عندما تنازل - لأسباب صحية - عن منصبه لابنه ابراهيم. وسوف يمتد حكم هذه الأسرة المالكة، التى أسسها محمد على، حتى قيام "الضباط الأحرار" بإلغاء النظام الملكى فى ١٩٥٣. وقد توفى فى الاسكندرية يوم ٢ أغسطس ١٨٤٩، حيث كان عمره (الرسمى) اثنين وثمانين عاما.

اتسمت الأعوام الأربعة التى سبقت توليه منصب حاكم مصر - بوجه خاص - بالاضطرابات، ومن المستبعد أن يكون ذلك راجعا إلى مجرد بقاء الوجود العسكرى البريطانى حتى عام ١٨٠٣ فى مصر. ومن المؤكد أن قدرات محمد على النادرة فى مجال الاستراتيجية العسكرية هى التى ساعدته فى تطوره. ولكن قدرته على فك شفرات الأحداث لعبت كذلك دورا هاما فى هذا الصدد. وتعود قدرته الأخيرة هذه - إلى حد كبير - إلى أصله الألبانى (وسوف نوضح ذلك فيما بعد) وإلي معرفته للطفرات التى كانت تحدث فى ألبانيا - بالمعنى الواسع للكلمة - منذ نصف قرن.

علينا، لكى نفهم ما حدث فى ١٨٠٥، العودة الى مصر وإلى المعطيات الهامة التى كانت تتضمنها أحداث ١٨٠١-١٨٠٥، تلك المعطيات التى حسمها وصول محمد على إلى السلطة.

إن عودة سريعة إلى الوراء تفرض نفسها، ليس ذلك بهدف الإشارة إلى "دفعة" قد يكون مصدرها الاحتلال الفرنسى القصير (من ١٧٩٨ إلى ١٨٠١)، فما تم إنجازه، خلال هذه الفترة، على المستوى العلمى، لن يكون موضع اهتمام إلا فيما بعد. ففى تلك الفترة كان هناك إجماع بين الجهات العسكرية والأعيان، و "الشعب" - إذا أمكننا استخدام هذه الكلمة - على التخلص من الاحتلال الفرنسى. إن ما يهمنا فى هذا الصدد، هو حدوث طفرات هامة فى مصر قبل ذلك بمدة طويلة، أى خلال القرن الثامن عشر بوجه خاص.

لقد انضمت مصر إلى الامبراطورية العثمانية بعد هزيمة المماليك وفتحها، خلال القرن السادس عشر. وتعتبر مصر العثمانية شكل من أشكال المجتمع الإسلامي دافع الجزية.

فقد صدر مرسوم يعتبر جميع الأراضي خراجا (خاضعة لضريبة / جزية، وفقا للشريعة الإسلامية التي تطبق على الأراضي التي يتم فتحها) باستثناء بعض أراضي الوقف (ممتلكات موقوفة ينتقل حقها للجهات الدينية أو الخيرية) وبعض الإطلاقات (العلف سلاح الفرسان).

وتم وضع الولاية تحت اشراف عسكر العثمانية المرابطين بالقاهرة، الذين لم يكن عددهم مرتفعا والذين كانت لهم مراكز اتصال في الريف. وكان الوالي، الذي يعينه الباب العالي، يمثل السلطة العثمانية، وكانت وظيفته الأساسية هي جمع الميرى (وهى الجزية التي تدفعها الولاية للسلطة المركزية) وإرسال حصيلته إلى عاصمة الامبراطورية. لكن القضاء لا يخضع لسلطانه، لأن قاضي العسكر هو الذي يقوم به - وهو إذن مرتبط بالهيئة العسكرية - ويقوم الباب العالي بتعيينه، ويساعده في مهامه في المقاطعات هيئة من قضاة عثمانيين.

وكان أول نظام تم وضعه هو نظام المقاطعات (دوائر ضريبية) على مستوى كل قرية أو كل مجموعة من القرى. وكان يقوم بالتزامات الميرى موظف (يطلق عليه اسم "عامل") تقوم الهيئة العسكرية بتعيينه وبصرف مرتبه، ويساعده، في مهامه، شيخ البلد. وكانت كل مقاطعة مكونة من دوائر إدارية (يطلق عليها ناحية). وكان يتم تجميع هذه الدوائر في كشوفيات، أما هذه الأخيرة فكانت تجمع في خمس ولايات(*) كبرى.

وكان مجموع الأنشطة الاقتصادية في المدينة (الجمارك، المستودعات، المهن، الأسواق) تحت إشراف الهيئة العسكرية، سواء في شكل المقاطعة، أو تحت إشراف موظفين يختصون بمجموعات من الأنشطة (مثل المهن الخاصة بالبناء والمهن الخاصة بالتغذية، الخ...) أو في شكل "حماية" بعض المهن عن طريق ميلشيات (وجاقات) من هذه الهيئة العسكرية. وكان شيوخ طوائف هذه المهن يحلون محل موكليهم فيما يخص إلتزاماتهم الضريبية.

كان هناك، إذن، وفقا لتقليد ساد في الدولة التي تدفع الجزية، التي تقرّرها الشريعة الإسلامية، سيطرة العنصر الدخيل (العثماني) داخل "الجماعة العليا" وداخل المجموعات الثلاث التي تكونها : الجيش والبيروقراطية، و- إلى حد ما- القضاء الذي

---

* مديريات (المترجمة).

يمنح الشرعية.

وفيما يتعلق بالمماليك، أسياد مصر السابقين، الدخلاء عليها، المهزومين، فقد أصبح لهم وضع جديد، حيث أعيد استخدامهم فى المستويات الوسطى من نظام الجزية، نظرا للكفاءات التى اكتسبوها. وتولى أمراؤهم (رؤساء "البيوت"، ورؤساء شبكات العملاء) مسئولية المديريات و الكشوفيات (الادارة، جمع الجزية، الحفاظ على الأمن). وكان نصيب الأعيان المصريين، الذين يعتبرهم القانون "أتباع"، محدودا بالضرورة : شيوخ البلد التابعين فى القرى، ورؤساء قبائل "العرب"، ودرجات مختلفة من العلماء مسئولين عن التعليم والفتاوى المشرعة للحقوق والواجبات المتبادلة، وإدارة الوقف، التى كانت مُجزية للغاية. بالإضافة إلى هذه الطبقات التابعة - والتى كان لديها مع ذلك إمكانيات توفير تراكم - كان هناك كبار التجار (البن، التوابل، الأقمشة) المرتبطين بالتجارة لمسافات طويلة فى إطار قوانين تحدد اشتراكهم فى الاستفادة، تضعها السلطة. وكان هناك إجماع على الإبقاء على نظام الجزية، ولكن كان هناك صراع حول توزيع الحقوق : بين الوجاقات والوالى، بين المماليك والعثمانيين، بين الأعيان المصريين وهذين الأخيرين. وإذا كانت الجماهير فى الريف أو فى المدينة تثور أحيانا، فإن إمكانيات توصلها إلى تغيير النظام، كانت ضئيلة، و فى أفضل الأحوال يجرى التلاعب بها أثناء الأزمات السياسية الكبرى.

وازدادت حدة هذه التناقضات عندما تم التخلى عن نظام الإقطاعات - فى منتصف القرن السابع عشر - ليحل محله نظام الالتزام. وكان هدف هذا الاصلاح زيادة عوائد الميرى. والالتزام عبارة عن مزرعة ضرائب يجرى التنازل عنها لُمزارع الضرائب على أساس وحيد هو كفاءته المفترضة فى القيام بالتزاماتها. ولكن الملتزم أصبح، فى هذا النظام، يستفيد شرعيا من هذه العملية، أى أن لديه إمكانية استقطاع فائض لتعويض نفسه، وإمكانية أن يكون لديه أرضا معفية من الضرائب (وسيّة) فى مقابل الخدمات التى يقدمها للصالح العام، ويمكنه كذلك تشغيل هذه الأرض - عن طريق السخرة فى معظم الأحيان - لصالحه الشخصى.

ويمكننا، بفضل أبحاث أ.ر. عبد الرحيم، قياس تطور توزيع الالتزام بين تاريخين لهما دلالتهما : عام ١٦٥٨ وهو تاريخ بداية هذا الإصلاح، وعام ١٧٩٧ عشية الحملة الفرنسية التى قادها نابليون بونابرت.

وهكذا ظهرت حالات مخالفة للشريعة الإسلامية الصرفة. وكان الباب العالى يشير

الأعوام		الملتزمون		
		العدد	الفئات	النسبة %
١٦٥٨ - ١٦٦٠		١٥٦١	مماليك وعسكر	٩١.٠٧
		١٥٣	"عرب" وآخرون (١)	٨.٩٣
المجموع		١٧١٤		
		٢٦١٦	مماليك وعسكر	٥٩,١٩
١٧٩٧		٨٧٠	"عرب"	١٩,٤٦
		٥٨٠	المرأة (٢)	١٣,١٢
		٣٠٧	علماء	٦,٩٤
		٥٧	تجار	١,٢٩
مجموع		٤٤٢٠ *		

إلى ذلك بصورة دورية، ولكنه كان يستهدف بوجه خاص المدينة نظرا لنمو مثل هذه الظواهر فيها. وهكذا بدأ التجار يشتركون مع الوجاقات، منذ نهاية القرن السابع عشر، فى الإشراف على التزامات فى المدينة. وسوف يكون الأمر كذلك، بعد مدة قصيرة، بالنسبة لبعض كبار العلماء.

لقد قام أ. ريمون بدراسة آليات هذه التجاوزات للقانون. إن الأسلوبين الأساسيين هما : مصاهرة أعضاء الوجاقات (رغم أنه كان محظورا أن يتزوجوا من "السكان الأصليين")؛ شراء العبيد البيض، وتربيتهم لكى يكونوا مماليكا، ثم عتقهم (ويصبحون، بذلك، وفقا

(*) أى بزيادة قدرها ١٥٨٪.

(١) رؤساء قبائل "عربية" وحفنة ضئيلة من الأعيان (العلماء والأشراف).

(٢) زوجات وجوارى للمماليك، أعتقوا، مما يزيد بالأحرى من وزنهم. إن العبد الذى يعتق، يظل (وفقا للشريعة الإسلامية) عضوا بالتبنى فى العائلة التى كانت قد حصلت عليه. وبهذه الطريقة كان المماليك، وهم عبيد بيض خُطفوا، عندما كانوا صغار السن من مناطق مُحاربة مسيحية مشهورة، وتم تربيتهم وفقا لتعاليم الإسلام، وتكوينهم فى وظائفهم، ينضمون بعد عتقهم إلى جماعة المسلمين.

للقانون، أعضاء بعائلة السيد (القديم) وكانوا يندمجون فى بيت بيك مملوكى (رغم ان القانون كان يمنع المماليك من شراء "الأتباع"). فكان يتم - تحت اسم العائلة الموسعة - التسلل الى حقوق يحتفظ بها القانون للوجاقات والمماليك. وكان هذا الاتجاه مقترنا بآثار العجز الكمى، الذى كان يدفع الوجاقات إلى تقبل تجنيد مصريين، رغم أن هذا كان محظورا كذلك. وكانت هذه هى الفترة التى انضمت فيها بعض القبائل "العربية" بطريقة جماعية.

وكانت فترات الازمة السياسية تشجع هذا الاتجاه. فقد نجحت الوجاقات فى نهاية القرن السابع عشر، فى الحد من سلطة الباشا، وكان معنى ذلك أن يتم الاحتفاظ فى مصر بجزء من الجزية المرسلة إلى السلطان العثمانى. واستطاع الأمراء المماليك، فى منتصف القرن الثامن عشر، أن يحلوا محل الوجاقات وحاولوا إقامة بكوية مملوكية، ابتداء من حركة على بك الكبير الذى كان سيد مصر من ١٧٦٧-١٧٧٢، بل أنه حاول أن يسيطر على الحجاز وسوريا كذلك. وكانت هذه هى بداية التصارع بين الباب العالى وأمراء المماليك، التى أوقفها نزول القوات الفرنسية فى عام ١٧٩٨.

وكان الأعيان المصريون (التجار والعلماء بوجه خاص) يستغلون هذه الأزمات وهذه التناقضات من أجل استغلال الثروة المتراكمة.

لقد عرفت منطقة الدلتا خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر، مرحلة من التوسع الاقتصادى. وكان ذلك عائدا إلى الطلب الخارجى، مثل احتياج فرنسا، بوجه خاص، إلى الحبوب (القمح، الأرز). لكن نوعية الاستجابة إلى الطلب جديرة بالاهتمام. فالملتزمون وأعيان القرى يستثمرون لحسابهم الخاص، ويستوردون الأيدى العاملة من الصعيد، ويقومون بتسويق إنتاجهم دون المرور عن طريق الدولة، أى أنهم يقومون بتنمية عملية ذات طابع رأسمالى. هذا بالاضافة إلى أنه إذا كانت علاقات التجار مع المماليك لا تحميهم دائما من الابتزاز، فهذا لا يمنع أنهم يحصلون منهم على ضمانات نظير القروض التى يوافقون على منحها لهم من أجل تغطية مصاريفهم فى الحملات العسكرية. إننا، نشهد فى هذه الفترة إذن صعود رأسمالية تجارية، وزراعية ومدينية.

وقد ألقت دراسات بـ. جران الضوء على النشاط الايديولوجى الموازى لهذه الحركة من أجل التوفيق بين قوانين التشريع الإسلامى و الممارسات الرأسمالية الجديدة. وتستدعى هذه القوانين تبرير العلاقات بين الجماعات - أى العلاقات الطبقية - القائمة على الوظيفة الفعلية، فى مواجهة الحواجز التى تمثلها جماعات القانون والوظيفة. وكانت أداة

هذا الفكر هى المجالس الدينية "الارستقراطية" : الطريقة الخلوتيه البكرية، التى يحركها التجار، والطريقة الوفائية الساداتية، التى تتسم بقدر أكبر من الاختلاط، فهى قائمة على علاقات بين المحاسيب والتجار والمثقفين، والعلماء و "الطبقة العليا"، ثم المماليك بوجه خاص. وكان اسلوب تقديم الفتاوى يقوم على الاستقراء، وانصب على تجديد الدراسات الخاصة بالحديث، وكان محور هذه الفتاوى قائما على ماهو أساس الأنشطة التجارية. كذلك اتسم الاهتمام بالعلوم التابعة (التاريخ، الأدب، فقه اللغة) بمزيد من الاستمرارية، مقارنة بالفترات التى كان فيها القطاع التجارى مزدهرا.

كانت هناك، إذن، خلال نهاية القرن الثامن عشر، ظروف اقتصادية واجتماعية وأيديولوجية تسير فى اتجاه الانسلاخ عن نظام الجزية، ومزيد من الطابع الليبرالى، من أجل خلق مساحة للرأسمالية.. فى شكلها التجارى على الأقل.

لقد وجهت حملة بونابرت، عندما طردت العثمانيين وهزمت المماليك، ضربة إلى مصداقية الطرفين كمدافعين عن البلاد. وسوف تزداد الأوضاع السياسية تضجا بعد طرد الفرنسيين من مصر فى عام ١٨٠١. فقد اتسمت الأعوام التالية، بالفعل، بصراعات بين العناصر المختلفة فى الجماعة العسكرية - التى كانت بالضرورة تستحوذ على السلطة فى النظام القائم - من أجل معرفة أيهم سوف يصل، بتأييد السلطان، إلى السلطة.

لم تكن الهيئة العسكرية العثمانية متجانسة، فهى مكونة من القوات التركية من ناحية، ومن وحدات ألبانية من الناحية الأخرى. وكان المماليك منقسمين فى حزبين متنافسين : الألفى من ناحية، وابراهيم والبرديسى من الناحية الأخرى. ومما زاد الأمور تعقيدا وصول وحدة من الدلاة (ومعناها الحرفى "مجانين") من أجل تعضيد موقف الأتراك، وكانت هذه الوحدة مكونة من الجنود غير النظاميين فى سوريا (الأكراد، الدروز، المتاوله الشيعة).وقد رأى الشعب فى هذا الوضع أمرا غير محتمل .فقد كان الجيش ،الذى استاء من تأخر وصول رواتبه ، يعوض ذلك باستقطاع متطلباته من قوت الشعب. هذا، بصرف النظر عن النتائج التى كانت تترتب على المعارك التى كانت تقع بين عناصر الجيش المختلفة وأحزابه، وعلى تغير العلاقات فيما بينها.

وازداد، بالتالى، الإجماع، بين التجار والعلماء والحرفيين و فقراء الشعب، على استئناف النظام القديم، ذلك النظام الذى يعتبر العثمانيين والمماليك رمزا له. فتسلح الشعب، الذى كان قد سبق له أن لعب دورا ضد الفرنسيين، تحت زعامة عمر مكرم،

نقيب الأشراف النشط.

اما بالنسبة للقوات الألبانية فقد كانت المشكلة، مشكلة بقاء. ودفعها ذلك، فى المرة الأولى، الى محاولة التصرف بلباقة، فاستولت على قلعة القاهره فى ١٨٠٣ وحاولت العمل على الاعتراف بقائدها"طاهر"واليا على البلاد. وعندما فشلت هذه المسألة، تحالفت هذه الهيئة مع حزب البرديسى المملوكى. وكان فضل محمد على، الذى أصبح قائدا للألبان بعد اغتيال طاهر، أنه بحث عن صيغة تحالف مع علماء القاهرة وأعيانها. وتوصل إلى ذلك بالقيام بعكس ممارسات الفرق العسكرية الأخرى، فقام بحظر عمليات ابتزاز الشعب، وتم توفير الغلة عن طريق مجموعة من الحملات ضد مماليك الحزب المناهض لحزب البرديسى، ذلك الحزب الذى أنهى محمد على تحالفه معه فى نهاية المطاف.

قام الشعب المسلح والألبانيون التابعون لمحمد على بمحاصرة الوالى العثمانى فى مايو ١٨٠٥ فى قلعة القاهرة. وقامت جمعية مكونة من أعيان القاهرة وعلمائها باختياره واليا، وطلبت من الباب العالى التصديق على هذا الاختيار، وهو ما حدث فى الشهر التالى.

كان ذلك يمثل بدعة كبيرة، وإن لم يكن ذلك من حيث الشكل، فقد كان على الأقل من حيث الجوهر. وكان قد سبق أن صدّقت السلطة المركزية على عزل أحد أتباعها من جانب جماعة القانون والوظيفة العسكرية، وأن عيّنت الشخص الذى اختارته تلك الجماعة. ولكن فى هذه المرة، فإن جماعة الوظائف المدنية (*) La Communauté de statut et de fonction (التجار، والعلماء خصوصا) "التابعة"، وفقا للقانون، هى التى منحت نفسها هذا الحق. هذا بالاضافة إلى أنها أكدت فى البيعة التى عقدتها لمحمد على، أنه ينبغى على هذا الأخير استشارتها. فكانت بهذه الطريقة تطالب بحق إعادة النظر فى اتجاهاته.

كانت استجابة محمد على لهذه البدعة، أمرا منطقيا. فتجربته الشخصية مهدت الطريق لذلك، ولكننا نرى، بالاضافة الى ذلك، انه مما ساعد على ذلك بوجه خاص - كما أشار أحمد صادق سعد - هو معرفته بالتطورات التى كانت جارية فى ذلك الحين فى موطنه الأصلى، أى فى ألبانيا.

---

* ربما يقصد الكاتب مجلس الشرع الذى اجتمع ببيت القاضى وحضره المتكلمون بالدوله وأقروا اختيار محمد على واليا على مصر.انظر صبحى وحيدة، فى اصول المسألة المصريه ط مكتبة مدبولى ص١٨١. المترجمة.

كان محمد على، بكل تأكيد، مندمجا فى جماعة القانون والوظيفة العسكرية "العثمانية" بالمعنى الواسع. فهو أغا، أبا عن جد، وكان مسئولا عن الوحدة الألبانية غير النظامية التى تحرس "قولة". وهو صهر الحاكم التركى (السنجق)، الذى يحمل نفس الاسم. ولكنه يتاجر كذلك - حتى إذا كان يفعل ذلك على مستوى متواضع - فى التمباك لحسابه الخاص، ويستأجر السفن. فهو على اتصال بالأوساط التجارية كذلك ولديه دراية بممارساتها.

هذا بالاضافة إلى أن ألبانيا، عرفت، منذ منتصف القرن الثامن عشر، بعض الطفرات. فقد تكونت هناك مجموعتان فى طريقهما الى الاستقلال عن الباب العالى. إذ قام قره محمود بوشاتى Qarh Mahmoud Bushati بإعادة تكوين اتحاد ايليرى Illyrie فى الشمال، منطلقا من سقودرة (شقودر). أما تجربة الجنوب فقد كانت أكثر دلالة، وكانت تتم فى تلك الفترة ومركزها مدينة Yanina (Janina)، وكانت تلك المدينة فى ذلك الحين أكبر مدينة "ألبانية". ورغم أن معظم سكانها كانوا من اليونانيين فقد فرض على التبلندى ("de Tepelen" ١٧٤٤ - ١٨٢٢) على الباب العالى فى ١٧٨٥ الاعتراف به باشا لهذه المقاطعة. كان من عائلة تركية استوطنت هذه المنطقة منذ قرنين، وكان يعمل فى بيروقراطية الجيش، ووصل إلى السلطة عن طريق استناده إلى الانضماميين الألبان، ومن المرجح أنه استند إلى الجمعية التوفيقية، والمعارضة البكتاشية المتغلغلة فى الهيئة العسكرية التركية - الألبانية، كما استند كذلك إلى التجار والحرفيين الحريصين على النظام. ولكنه جعل من الأرض والأنشطة التجارية والمالية - عندما ضمن السلطة - ملكية شبه قاصرة على عائلته وحاشيته، مستخدما الإيراد الناجم عن الموقع الذى كانت تحتله هذه المنطقة فى ذلك الحين. كسوق مركزى للأقطان التى ينسجها البلقان، وطريق مرور قارى للتجارة بين البحر الأدرياتيكى والأناضول، وللتبادلات بين إيطاليا ومصر.

إلى جانب ممارسته "الاقتصادية"، كان لدى محمد على أطر مرجعية تسمح له بقراءة أحداث مصر. وعلينا، أخيرا، أن نذكر أنه كان يتوفر له ممارسة عسكرية كذلك، وأنه كان ينتمى إلى جماعة القانون والوظيفة العسكرية. فكان، بالتالى، كفؤا وله الحق فى ممارسة السلطة.

ولكن الوصول إلى السلطة من أجل ماذا؟ من أجل إجراء بعض الإصلاحات الشكلية ونسخ النظام القديم؟ أم من أجل إعطاء دفعة تجعل ديناميكيات التغيير، التى بدأت

انطلاقها فى العهد السابق له، تصل إلى أقصى مداها؟

إن إلحاحنا على إيراد الأساس المصرى والألبانى، يسمح - فى رأينا - بمزيد من الفهم لما سوف يحدث بعد ذلك. فليس هناك بالفعل قطيعة بمعنى الكلمة، أى تعارض، بين منطق مرحلة والأخرى، ولكن ما حدث فى عهد محمد على كان عبارة عن تنسيق بين منطقين، ولم يكن الاتجاه الذى نجم عن ذلك أقل ديناميكية.

إن تولى زمام السلطة كان يعنى، بالنسبة لمحمد على، استغلال موارد هذه الدولة إلى أقصى الحدود. ولكن كان ينبغى أن يتم ذلك فى خط متواصل مع التقليد القديم، هذا التقليد الذى ينطبق على "دولة تم فتحها بالسيف"، أى أن المنتصر له الحق فى هذه الثروات، وفى الحالة التى نتحدث عنها كان هذا الحق يرجع أولا إلى محمد على وإلى عائلته، ويترتب على ذلك بعض الانعكاسات على زمرته العسكرية، بصرف النظر عن العرق الأصلى، وينعكس ذلك أيضا، وإن على مستويات مختلفة، على رجال حاشيته الذين يتم تحديدهم وفقا لكفاءاتهم فى هذا المجال أو ذاك، كما يسرى على الأجانب والأقليات العثمانية والمصريين، على حد سواء.

إن عملية كهذه ليست مجزية الا إذا توفرت لها شروط الاستمرارية. ولضمان ذلك ينبغى إقامة سلطة مركزية قوية. ويستدعى هذا الا تشقل نفسها بالحلفاء الذين يستطيعون طرح التساؤلات بخصوص هذه السلطة - بدءا من "البرجوازية الصاعدة"، التى نصبته واليا فى مايو ١٨٠٥. وبطريقة موازية لذلك، ينبغى القضاء على المنافسين الكفيلين بالإطاحة بهذه السلطة، أى المماليك الذين بقوا فى هذه الدولة. ينبغى، إذن، التسلح من أجل مواجهة أى احتمال لإعادة النظر، من طرف العثمانيين، فى مكتسباته، ومن أجل رد أية محاولة للتدخل من طرف بريطانيا.

إن إقامة دولة مركزية، تمتلك وسائل الدفاع عن نفسها (أى جيش وأسطول قويين)، تستدعى موارد مالية غير خاضعة للمخاطر الخارجية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق إنجاز تراكم محلى من الموارد المالية.

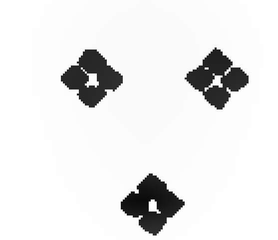
لم يعد الأمر يتعلق باحتكار الأرض - كما هو الحال فى التقليد الكلاسيكى - وجمع الجزية، ولكن ينبغى الاستثمار فى محاصيل تصديرية واحتكار التجارة الخارجية،

والانتقال إلى التصنيع من أجل التقليل من التبعية للخارج، وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات.

ينبغى كذلك توسيع السوق عن طريق التحكم فى الأراضى المجاورة لمصر، وضمان المواد الأولية فيها، ومحاولة فرض سيطرة بحرية لمصر على شرق البحر المتوسط.

وعندما اتخذ محمد على مثل هذا الموقف، فقد كان تصرفه يتسم بالاستمرارية وبالتجديد فى نفس الوقت، حتى عندما كان مشروعه يتحدد خطوة بعد خطوة وفقا للظروف الملائمة، وكانت ملائمة حتى عام ١٨٤٠. وقد نستطيع وصف هذا المشروع بأنه مشروع مقاول رأسمالية دولة (بالقدر الذى نعتبر فيه أن الوالى وعائلته هما الدولة) يكيف تقنيات زمنه مع الظروف المصرية. ولنضف إلى ذلك، من أجل إلقاء مزيد من الضوء على السياق، أن أوروبا كانت لا تزال، خلال الفترة الأساسية التى تغطيها هذه التجربة، فى المرحلة المركنتلية.(*)

ومن المؤكد أن إقامة مثل هذا المشروع يترتب عليه - بصفة عامة - انعكاسات هامة على المجتمع المصرى، تجمع بين العناصر السلبية والإيجابية، وتختلف وجهة نظر الباحثين فى تقييم مثل هذا الجمع.



نقدم فيما يلى بضعة عناصر كشف حساب، وهى تعكس ثراء هذه التجربة ودرجة تركيبها.

دولة فعالة

يتمثل التجديد الرئيسى فى إقامة شبه حكومة تدريجيا، وذلك عن طريق تقسيم المهام داخل المعية السنية التقليدية. وكانت تتكون شبه الحكومة هذه، عندما وصلت إلى أكمل أشكالها فى أواسط العقد الرابع من القرن الثامن عشر، من سبع دواوين:

---

* نظام اقتصادى نشأ فى أوروبا خلال تفسخ الاقطاع، لتعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومى الصارم لكامل الاقتصاد، وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية (المترجمة).

الديوان الخديوى (*) (للشئون الداخلية) ديوان الايرادات (وكان المسئول عنه يتولى مهام رئيس الوزراء) ديوان الحرب، ديوان البحرية، ديوان المدارس، ديوان الشئون الخارجية والتجارة، ديوان الفابريقات. وكانت المهام داخل كل ديوان من هذه الدواوين تنقسم إلى أقلام و ورش.

وكان هناك توافق بين نضج مشروع "تنمية" مصر، وانتشار تدخل الدولة المركزية الذى ينجم عن ذلك، وتخصص الأدوات التى يجهز هذا المشروع نفسه بها. وكان هذا التخصص يفترض بدوره توجيه نداء – من أجل الفاعلية – إلى الكفاءات. فنجد خارج إطار عائلة محمد على وبيروقراطيته العسكرية – مع العلم إن هاتين الآخيرتين احتفظتا بمواضع النفوذ الهامة – اللجوء إلى بوغوص بك، هذا الأرمنى "العثمانى"، نظرا لكفاءته، ولمعرفته الجيدة للتجارة فى البحر المتوسط، ليتولى مهمة الشئون الخارجية. وفى الخدمات المختلفة كان اللجوء إلى الأقليات المسيحية "العثمانية" ممكنا (الشرقيين، اليونانيين، حتى بعد استقلال اليونان فى ١٨٣٠، والأرمن) وفقا لكفاءاتهم التجارية، وكان الأمر كذلك بالنسبة للخبراء الأجانب (العسكريين، والمهندسين الأوروبيين والفرنسيين بوجه خاص). ولكن التمصير التدريجى للكوادر كان السمة الغالبة. ولا ينحصر هذا التمصير فى استخدام أو ترقية المسّاحين وجباة الضرائب الأقباط، الذين كانوا فيما مضى مساعدى نظام الالتزام. فقد وجد التمصير مصادر أخرى هامة تمده باحتياجاته، مثل تطوير التعليم، وإرسال بعثات الطلبة إلى أوروبا وانشاء مدارس عليا متخصصة ابتداء من عشرينات ذلك القرن. ورغم انفتاح حركة تكوين الكوادر المصرية هذه، على العلوم والتقنيات الحديثة، فى الدرجة التى وصلت إليها فى أوروبا، فإن ذلك لم يمثل قطيعة – كما يلاحظ پ.جران – مع مجموعة المفاهيم الإسلامية التى قامت عليها النهضة الثقافية الكلاسيكية الجديدة فى نهاية القرن الثامن عشر. ولكن فى هذه المرة لم تكن مجالس الجمعيات الدينية هى أداة توصيلها، بل كانت المطبعة ومكاتب الترجمة – والصحافة بعد ذلك بقليل – هى التى قامت بهذا الدور. وأصبح نمط الاستدلال استنتاجى، قائم على علم الكلام وعلى المجالات المرتبطة به (المنطق، البرهان، الطب، العلوم الطبيعية). لم يعد الأمر يتعلق بالمطالبة، بل بالتبرير – "باعطاء الشرعية" – لأشكال الإصلاح التى أنجزتها الدولة.

وفى سياق هذا "التثقيف"، لم يكن هناك مفر من أن يؤدى تمصير جهاز الدولة –

---

* كان يطلق عليه الديوان العالى، أما ديوان الحرب فكان يسمى ديوان الجهادية (المترجمة)

بالمعنى الواسع للغاية الذى كان سائدا فى ذلك الحين، أى بمعنى الامتيازات التى كانت خاصة به - إلى توحيد لغة البيروقراطية مع لغة الدولة، فحلت اللغة العربية محل اللغة التركية.

كذلك تم إصلاح التقسيم الإدارى من أجل ضمان تنمية أفضل. ففى المرحلة الأولى، فى ١٨١٤، تم تقسيم الأراضى إلى ثلاثة عشر مديرية (*) (وسوف يصل ذلك العدد قريبا الى أربعة عشر)، وتنقسم كل مديرية إلى مراكز(**). وابتداء من ١٨٢٥ حتى منتصف العقد التالى، تم تحسين هذا النظام من أجل مزيد من المتابعة للإنجازات الزراعية. ووصل عدد الأقاليم فى نهاية المرحلة، إلى عشرة، كان من بينها سبعة فى الدلتا. وكان كل منها ينقسم إلى أربعة أو خمسة أقسام.

وعندما أصبح الإنتاج الزراعى مجزيا، أدى ذلك إلى الأشكال الاستشارية الأولى التى اشترك فيها أكثر العناصر المصرية اتصالا بمواقع الانتاج. فقد ضم مجلس المشورة فى اغسطس١٨٢٩، ١٥٧ "عميلا" من عملاء الدولة، وكان توزيعهم كالتالى :٣٣ من كبار الموظفين وكبار رجال الدين ، و٢٤ مأمورا، مائة شيخ بلد (وكانوا جميعا - فى هذه الحالة الأخيرة من المصريين)

التوسع الزراعى

سيطرت الدولة بطريقة مباشرة، خلال المرحلة الأولى، على الأرض، وتم تبسيط النظام الضريبى. ولم يكن هناك شىء فى ذلك يتعارض مع التقليد الذى يُطبق على أرض تم فتحها. ولكن يمكننا الكشف عن عناصر التجديد الأولى والتى سوف تتحدد فيما بعد فى منطقها الجديد.

إن هذه المرحلة الأولى هى التى تلت القضاء على المماليك فى١٨١١. فصودرت الالتزامات التى كانت فى حوزتهم فى الصعيد. ثم ألغى هذا النظام خلال الأعوام التالية (بما فى ذلك نظام الالتزام فى الدلتا). واصبحت أراضى الوقف، التى كانت تحتل، فى ذلك الحين، خُمس مساحة الأراضى، موضع تحر حول حقيقة وقفيتها. فكانت تُصادَر أراضى الوقف التى يتضح أنها موضع خلاف. وبعد إجراء المسح، كان يتم تسجيل الأرض باسم كل فلاح يمتلك حق استخدامها. وحل محل ما يقرب من خمسة

---

* يكتبها المؤلف Wilaya ، والصحيح مديرية. (المترجمة).

** يكتبها المؤلف Aqsam والصحيح ما أوردناه (المترجمة).

وعشرين نوعا من الضرائب في ذلك الحين- نوعا واحدا، وهو الخراج. وأصبح شيوخ البلد " موظفين " مسئولين عن الإنتاج، تحت إشراف مأمورى المراكز . وترتب على هذه الإصلاحات، خضوع ما يقرب من ثلثى الأراضى المزروعة فى ذلك الحين - أى خمسة مليون ونصف فدان- للنظام الضريبى المركزى الموحد. أما الباقى(أى٤٠٪ منها) فكان يتكون من أراضى أقرها الفحص كأوقاف ، وأراضى الوسايا التى كانت تترك لقدامى الملتزمين تعويضا عن مصادرة الالتزامات - مع التحفظ علي ألا يتم إعادة بيعها إلا لاستخدام مشايخ البلد في مقابل الخدمات التى يقدمونها(أى بنسبة خمسة فدادين لكل ١٠٥ فدان من أراضى القرية)، بالإضافة إلى بعض الأراضى البور.

واعتبار من ١٨٢٦، أدت الحاجة إلي توسيع رقعة الأراضى المزروعة إلى ظهور بدعة جديدة. فقد مُنحت الأراضى البور(الأبعاديات) إلى أصحاب الرتب العليا وإلى شيوخ القرى الذين يتوفر لديهم راس المال اللازم لتنميتها. وتم تطبيق أسلوب شبيه بذلك - فى ١٨٢٦- على القرى التى كانت متعثرة. فكانت تُمنح هذه الأراضى لمتعاقدين باعتبارها "عهدة" وكان هؤلاء المتعاقدون يتعهدون- بعد قيامهم بتسديد ديون القرية - باعطاء دفعة للإنتاج، وكان مسموحا لهم بالاستقطاع من هذا الانتاج لاسترداد المبالغ التى دفعوها مقدما، ولتعويضهم عن الخدمات التى قاموا بها. وكان من المفترض نظريا أن تعود تلك الأراضى إلى الفلاحين المنتجين.

وكانت الأراضى الوحيدة التى لا ينطبق عليها حق شفعة الدولة، هى الشفالك التى تقررت منذ أواخر ثلاثينات ذلك القرن، لصالح عائلة محمد على. ولم تكن مساحة هذه الأراضى كبيره. وسوف يتم الاعتراف فى أوائل اربعينات ذلك القرن، ولمدة معينة بحق الحائزين على ابعاديات، فى عقد مساو للملكية الخاصة. ولكننا نجد فى هذه المرحلة بصفة أعم، الخيوط الأولى التى سوف تؤدى إلى الانتقال إلى الملكية الخاصة للأرض فى مصر ، والتى سوف يُعترف بها قانونا فيما بعد (تم الاعتراف بشبه الملكية فى ١٨٥٨، وبالملكية الكاملة فى ١٨٧١).

كانت الدولة، فى هذا الوقت، تهيمن على ملكية الأرض. ولم يعد الأمر يتعلق بمجرد استقطاع الجزية من الإنتاج. كانت السمة الجديدة هى **احتكار الدولة للإنتاج**. هذا بالاضافة إلى احتكارها لتحديد الاسعار داخليا وخارجيا. إن هذا الاحتكار، الذى فُرض ابتداء من ١٨٠٨ على الحبوب، سوف يشمل جميع المنتجات القابلة للتصدير. وكانت الدولة تعطى الأولوية لهذه المنتجات الأخيرة. وسوف تؤدى سياسة استثمار فوائد تصديرها إلى زيادة ربحها.

وأقيمت أعمال كبيرة من أجل التحكم فى نزوات النيل: فتم شق ثلاثون ترعة - وكان من بينها ثلاث قنوات أساسية - فى أقل من ثلاثة عقود، وشيدت أربعين قنطرة وعشرة سدود. وضمنت الدولة الأيدى العاملة الضرورية لهذه الأعمال عن طريق الوسائل القهرية التى كانت متوفرة تقليديا، فكان الفلاحون يخضعون للسخرة لمدة شهرين سنويا، تجدد لإتهاء أعمال الصيانة فى حال انتهاء الأعمال السابقة. لكن التعديل الوحيد الذى طرأ على هذه الأساليب القهرية هو أن الفلاح كان يتقاضى وجبة وأجرا. وبهذه الطريقة، وصل عدد الفلاحين الذين استدعت هذه الأعمال، تشغيلهم، إلى اربعمائة ألف شخص سنويا، وذلك لفترات قابلة للامتداد إلى حد ما.

لقد سمحت هذه الأعمال بالتوصل إلى محصول ثان سنويا، وذلك فى الدلتا. وأدى انتخاب البذور والشتلات، وتحديث تقنيات العمل، إلى زيادة الانتاج من حيث الكم و الكيف. وهكذا تضاعف انتاج الحبوب أربع مرات، فسمح ذلك بشبكة تصدير يصل حجمها إلى سبعة أضعاف ما كانت عليه فى نهاية القرن الثامن عشر.

هذا بالإضافة إلى إدخال ما يقرب من مائتى نوع جديد من المحاصيل. كما زرعت الملايين من الأشجار. ولنذكر من بين أكثر الأشكال المجزية لهذا الانتاج القطن، ابتداء من ١٨١٧، والقطن طويل التيلة ابتداء من ١٨٢١ (أى بعد سنة من اكتشاف الفرنسى جوميل Jumel لهذا الهجين)، وقصب السكر، والكتان، وشجرة النيلة، الخ.. وزيادة مساحة الأرض المزروعة، خلال هذه الفترة، بنسبة عشرين فى المائة.

أول تجربة صناعية

تجمت الإنشاءات الصناعية الأولى، خلال أوائل المرحلة الأولى، عن الاحتياجات العسكرية الداخلية. وقد تم إعادة تنشيط مسبك مدافع ومواقع بناء سفن نهرية من أجل نقل القوات، وكان ذلك مرتبطا إرتباطا مباشرا بالحملات العسكرية التى شُنت ضد مماليك الصعيد. وبدأت الاهتمامات التجارية كذلك منذ وقت مبكر. فكانت السفن تعود من الصعيد إلى القاهرة محملة بالبضائع، تحت حماية المدافع المنصوبة فوقها.

وازداد القطاع الصناعى تركيبا ابتداء من عشريات القرن ١٩، وغالبا ما كان يتم ذلك بناء على دفعة من الدولة. فقد ازدادت المتطلبات العسكرية، نظرا لتوسع الحملات خارج مصر. ولذلك أقيمت مجموعة صناعات عسكرية، تتضمن شبكة لتصنيع الأسلحة البيضاء والأسلحة النارية، والذخائر، والمتفجرات. هذا بالاضافة إلى مصانع النسيج (الصوف والقطن للبدل العسكرية وللبحرية)، والمدابغ، وأخيرا، وبوجه خاص،

الترسانات، وخصوصا ترسانة الاسكندرية التى سمحت لمصر أن تمتلك أسطولا خاصا بها فى البحر المتوسط.

كان منطق هذه الإنشاءات هو ضمان توفير مصدر محلى للاحتياجات الخاصة بهذا البلد، مع تقليل مستمر لعمليات الاستيراد التى تستدعى خروج مبالغ نقدية، والتى يترتب عليها اختلال الميزان التجارى. وبنفس هذا المنطق ينبغى القيام بإنتاج محلى للوفاء بالاستهلاك الداخلى من أجل زيادة حجم النقود المتوفرة داخل البلد.

هكذا بدأت تنتج الترسانات أسطولا تجاريا كذلك. وبطريقة موازية، ولتكييف المحاصيل ذات التيلة، تم إنشاء صناعة دولة للنسيج بهدف التصدير. ونجد فى عام ١٨٣٠، ما يقرب من ثلاثين مصنعا للقطن، ومصانع للحرير والصوف والكتان. وكانت مصر تصنع كذلك سكر القصب والصابون والورق والزجاج ... الخ. وابتداء من ١٨٣٠، نجد الآلات البخارية الأولى تدخل مصر (النسيج، الورق، ضرب الأرز).

كانت الدولة تحتكر جميع هذه الصناعات، وذلك تحت إشراف "وزارة" خاصة، هى "ديوان الفبريقات"، إلى جانب تفتيش عام. وكانت هناك شبكة مدارس فنية و مدارس لإعداد المهندسين، تقوم بتوفير الكوادر. لكن انطلاق معظم هذه المشاريع كان يرجع إلى حد كبير إلى استخدام الكفاءات التى كانت متاحة قبل ذلك، مثل كفاءات (Bocti) الشرقى المسيحى فيما يتعلق بالحرير. وكان الخبراء والعمال المتخصصون يُجلبون من أوروبا، وكانت أغلبية الخبراء فرنسيين، أما العمال المتخصصون فكان معظمهم ايطاليين، وكان هناك عدد كبير من اليونانيين فى كل مكان. وكان يتم كذلك إلى حد كبير استغلال كفاءات الطوائف المتاحة محليا، باستثناء الحرير، ونسجه بصفة خاصة.

إن صناعة النسيج هى القطاع الذى كان يتوسع. وسوف نرى فى ذلك القطاع - بأشكال أكثر وضوحا من تلك التى نجدها فى الزراعة - أن المنشآت الخاصة بدأت تشق طريقها. فقد تمت الموافقة على وجود هذه الأخيرة ابتداء من ١٨٣٤، على أن يكون ذلك فى مقابل دفع ضريبة للدولة. ولكن لم يكن الأمر متعلقا، فى هذا الشأن، سوى بشكل من أشكال جعل الاحتكار الصناعى للدولة مجزيا.

كان هذا التصنيع يتضمن كذلك تكوين طبقة عمالية. ولكن تجنيد قوة العمل الضرورية للإنتاج الصناعى لم يتم عن طريق خلق ظروف سوق عمل حر يقوم على القضاء على بنية العلاقات الاجتماعية الجماعية فى الريف وهدم الحرف المدينية، إذ كان تجنيد الأيدى العاملة الضرورية للمنشآت التى تحتكرها الدولة، يتم باستخدام الوسائل التقليدية المتاحة، مثل تجنيد مجموعات من الفلاحين ومن سكان المدينة عن

طريق السخرة أو عن طريق وسائل إغراء لا تختلف عن السخرة كثيرا. وكان ذلك أحد عناصر - وهو، إذن، ليس العنصر الوحيد - النمو الديموجرافي في المدينة في تلك الفترة، وذلك إذا استثنينا حالة الاسكندرية، حيث تضاعف عدد سكانها ١٣ ضعفا، فأصبح عدد سكانها ١٦٤ ألف نسمة في ١٨٤٦ بعد أن كان ١٢ ألفا في ١٨٢١. وفي مدن أخرى، مثل القاهرة، حدث انتقال لجزء من الأيدى العاملة الحرفية إلى الصناعة، ومع ذلك لم يتم - بصفة عامة - هدم طوائف الحرف. هذا لا يمنع أن طوائف مثل طائفة النسيج تقوضت إلى حد كبير، خاصة إذا اخذنا في الاعتبار ان إحدى أهم امتيازاتها، والتي تتمثل في تدريب الصبية، أفلتت من يد الطائفة ابتداء من ذلك الحين.

وعندما قامت عفاف لطفي السيد مارسو بمقابلة نتائج وتقديرات عدة باحثين، وذلك دون ان تأخذ في الاعتبار التغيرات السنوية الناجمة عن المحاصيل السيئة، وعن الحروب والأوبئة، فقد توصلت إلى الاعداد القصوى التالية، فيما يخص العاملين في مجال الصناعة :

فروع الصناعة	عدد العاملين بها
- ٣٠ مصنعا للقطن يضم كل منها ٥٠٠ عامل	١٥٠٠٠
- ٢٣٠٠٠ - ٨٠٠٠٠ نول (نسيج ؟) (مع استثناء النساجات اللاتي يعملن في منازلهن).	٣٠٠٠٠
- ١٧ مصنعا للنيلة.	٩٠٠٠
- مصانع الصوف، والطرابيش، والشيلان، والسجاجيد.	٢٧٠٠٠
- الترسانات والمصنوعات الحربية.	٨٠٠٠
- مصانع الصابون والزيوت.	٧٠٠٠
- مصانع الحرير	٢٠٠٠
- المدابغ وصناعة الحبال.	١٠٠٠
- الورق والزجاج.	٥٠٠٠
- مطاحن الأرز.	٦٠٠٠
- مهن البناء.	٤٠٠٠٠
- النساجون	٨٠٠٠٠
المجموع	٢٣٠٠٠٠ *

* نقدم فيما يلى، وحتى تتوفر لدينا بعض المعطيات التى تسمح لنا القيام بالمقارنة، التقديرات التى قدمها جبرييل باير فيما يخص عدد السكان فى هذه الفترة، وذلك فى إطار العمل الجماعى التالى :

Beginnings of Modernization in the Middle East. The 19th Century, Chicago - London. The University of Chicago Press,1968

(بأشراف W.R. Polk; R.L. Chambers)

السنوات	إجمالى عدد السكان	سكان ٢٣ مدينة تضم أكثر من ٢٠ ألف نسمة		نسبة الزيادة ٪	
	الاعداد	الاعداد	نسبتهم إلى مجموع السكان	مجموع السكان	سكان المدن
تقديرات ١٨٢١	٤٢٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٪٩,٥		
تقديرات ١٨٤٦	٥٢٩٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠	٪١٢,٧		
١٨٢١-١٨٤٦				٢٥	٦٨,٧

وترى عفاف مارسو أن نسبة العمال فى المصانع - اذا استثنينا الأعمال الموسمية مثل البناء و مطاحن الأرز - تصل إلى ٤٪ من السكان، ثم تضيف إن ذلك يمثل نسبة تتراوح ما بين ٢٠ - ٢٥٪ من عدد الرجال الذين يزيد عمرهم على ١٥ سنة. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن عددا كبيرا من النساء والأطفال كانوا يعملون فى المصانع، والنسبة الغالبة منهم تعمل فى قطاعات النسيج والحرف والقطاع شبه الحرفى، وأن هذه القطاعات الثلاثة الأخيرة كانت متناثرة، فإن هذا كله يؤكد أعلى الأرقام التى سُجلت حتى الآن فيما يخص الصناعات التى تحتكرها الدولة، أى أربعين الف عامل. وكان النظام السائد فى مصانع الدولة، هو دفع أجر للعامل، وهو مبدئيا أجر منتظم تم تحديد معدله، رغم أنه ثبت وجود أجور عينية، تمثل جزءا من المرتب على الأقل. وفى أكبر المنشآت، يتم توفير مساكن خاصة للعمال، ويُحتَجز جزء هام من الأجر احتياطيا لضمان عدم "هروب" العامل. وإذا كانت هناك طبقة عاملة فى مرحلة تكوينها فى هذه الفترة، فهى مازالت - إلى حد كبير - من قبيل "العمال المجبرين" فيما يتعلق بالفترة التى نتحدث عنها.

تجارة تنافسية وشئون مالية صحية

كان فرض احتكار الدولة للتجارة هو أصعب ضربة وجهها محمد على، بالمقارنة إلى الضربات التى وجهها إلى حلفائه فى عام ١٨٠٥ فى مجال الزراعة (مثل مصادرة الالتزامات، ومراجعة شئون الأوقاف)، فيما بعد فى مجال الصناعة (احتكار انتاج المنسوجات التصديرية). وكانت "البرجوازية الصاعدة" تراهن على مجال التجارة بوجه خاص.

لقد أصبحت الدولة - أى محمد على وعائلته وحاشيته - بعد عشر سنوات من "المبايعة" التى تمت فى مايو ١٨٠٥، هى السيد الوحيد فى مجالى المعاملات الداخلية والتجارة الخارجية.

ولنا أن نكرر مقولتنا، وهى أن مفتاح التنمية الزراعية والصناعية فى مصر، يكمن فى الرؤية المركنتيلية التى كان يتمتع بها محمد على، هذا التاجر الماهر. إن هذه الرؤية الميركنتيلية مفتاح كذلك لسياسته الداخلية، و العسكرية كما سنرى بعد ذلك. ومما يؤكد ذلك ازدهار مدينة الاسكندرية، واستقرار محمد على فيها ابتداء من ١٨١٩ ليتمكن من مباشرة إدارة التجارة عن كثب. ونلاحظ، من ناحية أخرى، أنه عندما تكونت حكومة على النمط الحديث، فقد جمعت وزارة واحدة بين الشئون الخارجية وبين التجارة، وقد أوكل ذلك إلى "كفاءة" بوغوص بك.

أما فى الداخل، فكانت الدولة هى الوحيدة التى لها حق الشراء أو البيع، بشروط الأسعار والكم والكيف التى تحددها بنفسها. وكان من المنطقى، إذا كانت تريد التصدير، أن يؤدى بها ذلك إلى الاستثمار فى مجالى الإنتاج الزراعى والصناعى، وإلى تنظيمهما.

كانت هناك، مع ذلك، إمكانيات متاحة للكفاءات التجارية المصرية للتكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة. فكان متاحا بالنسبة لأدنى المستويات أن يصبح المرء عميلا يتلقى أجرا نظير جمع محاصيل الأرض وتوريدها. أما بالنسبة للمستوى الأعلى من ذلك، فكان متاحا للمرء أن يتولى إدارة الجمارك أو أنواع مختلفة من الضرائب المدينية طالما ظلت هذه الأخيرة قائمة.

لكن عدد النخبة المصرية فى مجال التجارة الخارجية ظل ضعيفا، لأن مبدأ اللجوء إلى الكفاءات المتاحة، لم يتضمن أن يحل التجار المصريون - رغم انهم كانوا يطالبون بذلك منذ نهاية القرن الثامن عشر - محل التجار المسيحيين من الأقليات العثمانية،

أو محل التجار الأجانب الذين كانوا مقيمين فى الموانىء قبل ذلك بمدة، أيا كان ضعف قبول هذه الفئه الأخيرة الخضوع لقوانين احتكار الدولة للتجارة. وحتى عندما قام الاوروبيون بعد ذلك بالاعتراض، استنادا إلى "الامتيازات" العثمانية التى تعهدت بها مصر، كان معظمهم يقبلون القوانين التى وضعها محمد على. حدث ذلك لأن بعض العمليات التى تم إنجازها فى البحر المتوسط كشفت لهم عن المنافس الرهيب الذى كانوا يتعاملون معه. ولذلك سوف يتعاملون باعتبارهم "وكلاء" لمصر، يتقاضون نظير ذلك نسبة على المعاملات التى يقومون بها. وكان هناك البعض من الأقليات "العثمانية" توصلوا، فيما يخص البحر المتوسط، إلى نفس الأوضاع والشروط التى حصلت عليها أسرة Bocti الشرقية المسيحية. وكان هناك آخرون من قدامى التجار المصريين الذين عملوا قبل ذلك فى مجال التجارة، فى البحر الأحمر بوجه خاص. ونذكر من بين هؤلاء التجار المصريين القدامى، عائلة المحروقى وهى عائلة شيخ تجار القاهرة القديم، وكان أحد الحلفاء النادرين لمحمد على فى ١٨٠٥، الذين احتفظوا بمكانتهم نظرا لتبعيتهم التى كانت، فى هذه الحالة، مربحة، إذا أخذنا فى الاعتبار النسبة التى كان يتقاضاها على معاملات ذات حجم كبير.

انقلبت الأوضاع، خلال هذه الفترة، فيما يخص تيارات التبادل مع العالم الخارجى. كان حجم تبادل مصر مع أوروبا، فى أواخر القرن الثامن عشر يمثل ١/٧ تجارتها الخارجية، وكان تبادلها مع الامبراطورية العثمانية مهيمنا. وابتداء من عشرينات القرن التاسع عشر انقلب الحال، فأصبحت الامبراطورية العثمانية تحتل ١/٧ التجارة الخارجية.

ورغم أننا نتحدث عن النسب، فمن المتفق عليه عامة أن الشئون المالية كانت تمر فى مصر بمرحلة صحية، وسوف تظل الأمور كذلك حتى بداية الستينات من ذلك القرن. ووفقا لبعض التقديرات، فإن إيرادات الدولة، التى عادت إلى وحدة نقد ثابتة خلال هذه الفترة - وهى الجنيه الاسترلينى (مارسو) - تضاعف عشر مرات فى الفترة ما بين ١٧٩٨ و ١٨١٨، وعرفت زيادة بنسبة ١١٣٪ خلال فترة الثلاثين عاما التى تلتها (أى من ١٨١٨ حتى ١٨٤٨). وإذا كان الدخل الصافى حقق - وفقا لهذه المعطيات - تطورات هامة خلال عشرينات ذلك القرن، فقد كان يميل إلي التضاؤل خلال الثلاثينات نظرا للمبالغ الكبيرة التى أنفقت فى مجال الاستثمارات وفى الحملات العسكرية.

جيش من طراز جديد

أعيد تنظيم الجيش خلال العشرينات من القرن التاسع عشر. ولم يكن بإمكان القوات العسكرية الألبانية الأصلية، التي استقرت من أجل الاستمرار، اللجوء إلى وحدات عثمانية لمناصرتها، لأنها تصبح مهددة فى هذه الحالة بإدخال منافسين لها. أما مماليك مصر، فقد أعطيت الأولوية للقضاء عليهم. ولنفس هذه الأسباب لم يكن ممكنا أن ينضم أتراك أو مماليك كأفراد فى الجيش، إلا فى حدود ضيقة للغاية.

وقد ظهرت مشكلتان فى وقت مبكر للغاية : مشكلة العدد، التى سوف تتفاقم فى أوائل ١٨٢٠، مع بدء حملة الفتوحات المصرية، ومشكلة التكيف مع المناخ، وكانت هذه المشكلة قد طرحت نفسها منذ الحملتان اللتان شنهما محمد على الوهابيين، فى الحجاز، لحساب السلطان العثمانى فى عشريات القرن التاسع عشر، وذلك لأن الألبانيين شعب يقطن الجبال. وأعيد طرح هذه المسألة خلال الحملة الأولى التى توجهت لغزو السودان (١٨٢٠-١٨٢٢). لقد كان هدف هذه الحملات اقتصاديا، ألا وهو ضمان المواد الأولية من أجل "تنمية" مصر، واحتمال العثور على الذهب، وتوفير احتياطى من الأيدى العاملة، إذ كانت مصر تعانى، آنذاك، عجزا نسبيا فى المجال الأخير. ولحل هاتين المشكلتين، تم اللجوء الى بعض الحلول الأولية، مثل استقطاب بعض المماليك المتحالفين، وتجنيد بعض وحدات من فلاحي صعيد مصر، وأخذ بعض العبيد من السودان، وتجنيدهم إجباريا فى الجيش.

كانت هذه هى فترة إقامة جيش جديد على الطراز الفرنسى ونمطه فى التنظيم (سيف، بوابيه) (Sève . Boyer).

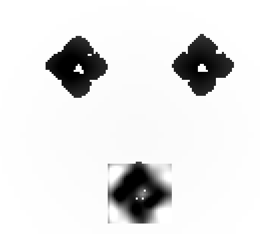
لقد وجدت مصر نفسها تدخل حروب اليونان إلى جانب السلطان. وبعد أن أحرزت نجاحا نسبيا فى البداية، سوف يؤدى فشل حملة المورة، فى ١٨٢٤، إلى تعديل فى وجهة النظر. إن الأمر يتعلق بخلق جيش غاز، وكان ذلك يستدعى أن يصل العدد إلى مائة ألف بعد أن كان ٢٠ ألفا. فتقررت خدمة عسكرية إلزامية، مدتها ثلاث سنوات. وكانت هذه الخدمة تُفرض أساسا على الفلاحين المصريين، بمن فيهم الأقباط. ولا تُعفى من ذلك إلا المناطق أو المصانع التى تُعتبر حساسة. وكان التجميع يوفق بالفعل بين منهجين : السخرة والترغيب. فكان العسكر معفيين من الضرائب، كان من الممكن تعبئتهم بعد انهاء مدة خدمتهم. ولا يحق لهم - اذا كانوا متزوجين - التنازل عن حقهم فى تشغيل قطعة أرض لصالح زوجاتهم. وكان معنى ذلك - فى معظم الأحيان - هو أن

يفقدوا بطريقة نهائية هذا الحق. ولذلك كانت هناك حركات تمرد، وعصيان، وحالات هروب من الجيش.

واقترن هذا التمصير للجيش، ببدعة كبيرة، بمقاييس ذلك الزمان، هى ترقية مصريين إلى رتبة الضباط. فبما أن إبراهيم باشا، ابن محمد على ، كان خبيرا بالاستراتيجية، وبعيد النظر، بالإضافة إلى كونه متمصرا ومُعربا، فقد اجتهد للوصول بحركة ترقية العساكر المصريين إلى نهايتها. لكنه سوف يرضخ لإلحاح والده الذى رفض أن يصل "تابع" إلى رتبة الكولونيل.

توصل هذا النمط من الجيش، تحت قيادة ابراهيم، إلى التغلب على العثمانيين، وفتح سوريا ابتداء من ١٨٣١، ثم قونيه، ولن يتراجع عن فتح اسطنبول إلا تحت ضغط حذر من طرف محمد على. وكانت مصر، التى أخذت نصيبها من كارثة نفارين (١٨٢٧) حيث دُمر الأسطول العثمانى، قد بدأت تعيد بناء أسطولها وتفرض نفسها باعتبارها قوة ينبغى - ابتداء من ذلك الوقت - أخذها فى الاعتبار فى شرق البحر المتوسط وفى البحر الأحمر، الذى كانت تتحكم فى أربعة أخماس شواطئه.

ولن تضطر مصر إلى العودة إلى افريقيا إلا بعد قيام تحالف عسكرى ودبلوماسى بين الدول الأوروبية من أجل الضغط عليها فى صالح سلطان اغتُصبت أراضيه وسلطانه.



قبل تناول ما أصابه التغيير وما بقى على حاله خلال العقد التالى، علينا الآن أن نحاول استعراض حصيلة هذه التجربة. ولن نتجاوز، فى هذا الصدد، الإشارة إلى بعض "المستجدات" الفكرية.

أنشأ محمد على - بمساعدة ابنه ابراهيم وفريق من المتعاونين معه - مجموعة متماسكة فى البحر المتوسط. وتنبع قيمة هذا التماسك من الترابط الذى حققه بين أطراف العلاقة التى ينصب عليها تفكيرنا، أى العلاقة بين الدولة/المجتمع/التنمية. فقد أنشئت دولة مركزية فعالة من الناحية الفنية، وذلك من أجل استثمار الأراضى التى تم فتحها، وتم هذا الاستثمار من منظور حسابى ميركا نتيلى، هذا بالاضافة إلى أنه كان يسعى إلى توفير وسائل الدفاع عن هذه الأراضى، بل ووسائل توسيعها. وبما

أن هذا هو منطق تلك الدولة، فقد أظهرت عقلية مغامرة فى طريقة تنميتها للموارد المادية والإنسانية المتاحة فى هذا البلد. فاستثمرت فى مجال الإنتاج الزراعى، مع تنويع محاصيله وتحسين المستوى الكيفى، مع أخذ منافذ التسويق فى الاعتبار، وإعطاء الأولوية للمنافذ الخارجية. واستثمرت فى مجال الصناعة، لا لتقليل وطأة خروج المبالغ النقدية التى تدفع فى الاستيراد فحسب، بل لكى تزيد كذلك من حجم الدخول النقدية عن طريق استيراد المنتجات المحولة. ونظّمت عمل الرجال وتوزيعه، و "توظيف" الكوادر المختلفة على أساس "الكفاءات" وحدها - بصرف النظر عن الحواجز "القائمة على القانون" بين الجماعات السابقة - كما قامت بتكوين كوادر جديدة على مستوى لم يسبق له مثيل. إن استقلالية مصر التى كانت فى طور التشكُّل، ترسم - انطلاقا من مركزية قرار الدولة - حدودها "القومية"، وتتوفر لديها توسعات تسمح لها بتوفير احتياطى من المواد الأولية، وفى حالة السودان، فهى تسمح لها بتوفير احتياطى من الموارد الإنسانية.

واذا نظرنا إلى هذه التجربة من ناحية آليتها، سوف نجد إنها تندرج فى مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية، فى شكل رأسمالية الدولة. وهى، من هذا المنظور، تجربة "تنموية" إذا حاولنا التعبير عنها بمصطلح شمولى.

إن مرحلة الانتقال هذه، تتميز - مع ذلك - بأصالتها من عدة زوايا. وتظهر هذه الخصوصية بوضوح عندما نرجع إلى طريقى الانتقال إلى أسلوب الانتاج الرأسمالى كما أشار إليهما ماركس فى كتاب "رأس المال" فى الفصل العشرين من الجزء الثالث. والطريق الأول هو الطريق "الثورى"، حيث نجد المنتج الذى يريد أن يصبح تاجرا أو رأسماليا، والذى يحطم بالتالى علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية الزراعية والمدينية الموجودة فى أسلوب الإنتاج القديم، ويعيد تنظيمها وفقا لمنطق الأسلوب الجديد. أما الطريق الثانى فهو أكثر بطأ ويستحوذ فيه التاجر على الإنتاج لتسويقه، دون إحداث "ثورة فى أسلوب الإنتاج القديم الذى يحتفظ به [هذا الطريق] باعتباره أساسا له".

وتقع تجربة مصر فى عهد محمد على فى نقطة وسط بين هذين الطريقين، حتى إذا كانت تحتوى على سمات تجعلها أقرب إلى الطريق الثانى. ومع ذلك، ينبغى إيراد ملحوظتين هامتين. تتعلق الأولى بإن مرحلة الانتقال إلى أسلوب الانتاج الرأسمالى لا تنطلق من اسلوب الانتاج الإقطاعى - ونجد فى هذا الأسلوب الأخير بداية اتسام

العلاقات الاجتماعية بالفرديه، أيا كان طابعها وطبقاتها - ولكنها تنطلق من اسلوب إنتاجى قائم على الجزية، بعلاقات اجتماعية جماعية يحددها القانون. أما الملحوظة الثانية، فهى تتعلق بأن الدولة المصرية هى المقاول الرأسمالى الوحيد قانونيا، وهى"دولة استبدادية"، يصفها البعض - بناء على ذلك - بأنها دولة "شرقية" (أ. ص. سعد).

ليست وظيفة هذه الدولة، دفع ظهور طبقة راسمالية وطنية- كما حدث بعد ذلك فى المانيا - ولكن وظيفتها احتكار النشاط الرأسمالى، لأن هذه الدولة تختلط بعائلة وبحاشيتها المقربة. بل أننا نجد أن هذا الاحتكار مر فى المرحلة الأولى بإزالة الطبقات الرأسمالية التى ظهرت في القرن الثامن عشر، بدلا من تشجيعها على النمو باعتبارها رأسمالية خاصة، كما حدث فى النموذج الألمانى. وسوف نلاحظ بعد ذلك، عندما نضجت هذه التجربة، وجود تطرفين، وسوف نعرض فيما يلى مثلين لهذين التطرفين، من الأراضى التى خضعت للفتح . ففى السودان، وحول مدينة الخرطوم - تلك المدينة - القطب، والتى انشئت كى تكون كذلك - نجد أن الدولة المصرية تتصرف، عن طريق وسطائها، وفقا للطريق الثانى الذى اعتمدته مصر، أى تجميع السلع (الصمغ، العاج، ريش النعام، الحبوب، الماشية، العبيد) لتسويقها لحسابها، دون تغيير لأسلوب الإنتاج القائم على الجزية، وهو قائم فى هذه الحالة على علاقات قبلية جماعية. ونجد فى سوريا (الطبيعية) إنه، إلى جانب قيام الدولة بمواصلة تجربة الاحتكارات المصرية والإصلاحات التى تستدعيها (مثل الضرائب الموحدة، سياسة التعليم، أعمال البنية التحتية وتنمية الزراعة والمكاسب التى تدرها الأراضى) كان هناك كذلك محاولة لانهاء الانقسامات الجماعية، وتم ذلك بالاستناد إلى الأعيان المستنيرين (ابتداء بالأمير بشير فى لبنان)، فأدى ذلك إلى إرساء أول شبكة من"المجالس الاستشارية" ، بل وتشجيع المبادرة الرأسمالية الخاصة(مثل إنتاج الحرير الخام بتربية دودة القز).

إن ما حدث فى مصر يقع - بكل معنى الكلمة- بين هذين التطرفين. إذ كان يوجد بها، بالفعل، "تراكم"، تحت رعاية مقاول رأسمالية الدولة، أى أن هناك تحويل، عن طريق التسويق، لجزء من "فائض القيمة"، إلى "رأس مال مُضاف"، وهو ، فى هذه الحالة، يختلط أساسا مع "خزانة مصر"؛ ويتحقق هذا "التراكم" كذلك عن طريق الاستثمارات، أى بتحويل جزء من فائض ألقيمة إلى "رأسمال ثابت" (وسائل الانتاج الزراعية والصناعية، والبنية التحتية) وإلى "رأسمال متغير" (قوة العمل). يتعلق الأمر

إذن "بإعادة إنتاج موسع"* ولم يعد يتعلق "بإعادة إنتاج متكرر" كما هو الحال فى التشكيلات الاجتماعية فى نمط الجزية السابق، وتشهد هذه التشكيلات الأخيرة - كلما اقتضى الأمر - مراحل توسع، تستمر فترات قصيرة، نابعة من الطلب الخارجى أو من إعادة تنظيم نظام الجزية الذى يتلو استيلاء مجموعة جديدة على السلطة.

ويرجع اللبس الظاهرى الذى تتسم به الحالة المصرية إلى أن زمام السلطة كان بيد جماعة عسكرية استقرت - أيا كان تحالفها المؤقت مع البرجوازية "الصاعدة" - عن طريق الغزو. وهذا هو الأساس القانونى "لاحتكارها" للأراضى، ولإنتاجها الزراعى و الصناعى ولتجارتها. ولكن هذا الاحتكار يمتد كذلك إلى السكان، و بالتالى إلى قوة للعمل. ويمثل ذلك احتياطيا يتصرف فيه مقاول الدولة ويوزعه، وينظمه باستخدام الوسائل القهرية، التى كانت تطبق، تجاه الجماعات الزراعية والمدينية الأساسية، فى إطار نظام الجزية القديم. فلا يوجد سوق حر لسلعة العمل. هناك دفع أجر، لكن ليس هناك أجر معمم. ولكننا نلاحظ بداية وجود بعض الإضرابات الناجمة عن بعض التأخير فى دفع الأجور. ونسجل أحيانا بعض الحالات الأولى لمحاولة إدخال الحوافز على الانتاج (مكافآت). وذلك يوحى بأن الفصل بين رأس المال/ العمل بدأ يستقر على حساب علاقة النمط "التابع للسخرة".

كذلك، كلما اتسع نطاق تدخل مقاول الدولة الرأسمالية و ازداد هذا النطاق تعقيدا، فإن ضرورة تكثيف تأطير جميع المستويات، تدفعه إلى مضاعفة فرص الترقية الاجتماعية "للكفاءات" القديمة والحديثة، وخاصة بالنسبة للمصريين. إن هذه الحركة من قبيل "التوظيف" Fonctionnarisation، ولكن هؤلاء "الوسطاء" يشتركون فى الاستفادة من العملية - بدرجات مختلفة وفقا لمستواهم - بل هم أحيانا "شركاء"، ويعتبر ذلك امتدادا لتقليد كان موجودا فى التشكيلات السابقة القائمة على الجزية. هذا بالاضافة إلى ممارسة الربا، وذلك فيما يتعلق، على الأقل، بأكثر الأعيان اتصالا بالجماعات الريفية. وهكذا تتوفر أشكال السيولة، توجهها الدولة نحو تنمية أراضى جديدة، وسوف توجهها فيما بعد نحو أول وحدات صناعية على مستوى متواضع. ورغم أن الأمر مازال متعلقا بنشاط وسيط فى إطار احتكارات الدولة، ولا يتعلق بملكية خاصة يقرها القانون - بالمعنى الشائع، على الأقل - فإن إطار رأسمالية زراعية وصناعية بدأت تتحدد معالمه.

هناك، إذن، فى حالة تجربة الانتقال هذه، "نمو" للقوى الانتاجية يترتب عليه تعديل

فى الهياكل، حتى إذا كان ذلك أقل وضوحا فيما يخص العلاقات الجتماعية، حيث يتم - بمعدل أكثر بطأ - تذويب العلاقات الجماعية وإعادة قولبة الأفراد فى علاقات طبقية من النمط الرأسمالى.

هناك، إذن، أساس سليم لمقولتنا الخاصة بالطابع "العنموى" لهذه التجربة، إذا نظرنا إليها من منظور آليات العملية التى تمت بها.

لقد كانت دولة محمد على - في التوسعات التى أنجزتها خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر - منافسا خطيرا للرأسمالية الأوروبية المتوسعة فى العالم، إذ أنها كانت تنافسها على التحكم فى هذه المنطقة. وكانت هذه الدولة تناهض - من منظور المفهوم الميركانتيلى الذى كان سائدا فى ذلك الحين - المكتسبات التى تحققت خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر، حيث كانت التجارة تمر فى البحر المتوسط فى ظل التحكم الأوروبى. هذا بالإضافة إلى أنه كان يعرقل المد البريطانى نحو شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر اللذان يتحكم فيهما بصورة شبه كاملة، بينما كانت الأمبراطورية العثمانية فى حالة تفتت، والدليل على ذلك استقلال اليونان الذى تم منذ فترة قريبة. كل ذلك فى الوقت الذى حصلت فيه فرنسا على ضمانات فى البحر المتوسط فى بداية غزوها الاستعمارى للجزائر.

وقد يمكننا القول أن الدولة المصرية كانت تحاول آن تقلب لصالحها الاتجاه إلى عولمة أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وذلك عن طريق محاولة دخولها كمنافس ضمن العدد المحدود من الدولة الأوروبية التى يقتصر عليها الإشراف على هذه العولمة. هذه هى الأسباب الأساسية التى دفعت الدول الأوروبية إلى التحالف من أجل كسر شوكة هذه التجربة قبل أن يشتد عودها، ومن أجل استرداد السلطان لسلطته، والذى أصبح فى مقابل ذلك، مضطرا لفتح المنطقة أمام التجارة الأوروبية فى إطار قوانين اللعبة الجديدة التى تقترب من "حرية التجارة"، والتى سوف يقوم البريطانيون قريبا بتشجيعها.

قد نعترض ونشير إلى توترات سوريا، ولكن كان هناك كذلك توترات خطيرة فى السودان و احتفظت بها مصر، مع ذلك، حتى بعد ١٨٤٠. وترجع هذه التوترات فى سوريا إلى رفض المقاطعات المارونية والدرزية لنزع سلاحها والخضوع للتجنيد الإجبارى. وعندما أستأنف الباب العالى الحرب فى بداية ١٨٣٩، قدمت مصر الدليل على كفاءة فعالياتها، فانتصرت على الجيش العثمانى فى أرض مكشوفة واستسلم الأسطول دون

الاشتراك في المعركة. وكان مصدر "المسألة الشرقية" في هذا هو التأكيد على وزن مصر. فقررت أربع دول أوروبية كبيرة (انجلترا، النمسا، بروسيا، روسيا) التدخل عسكريا، بناء على ضغط من جانب انجلترا، وبرغم التحفظات التى أبدتها فرنسا لمدة معينة. وعندما هزم هذا التحالف مصر، فى نوفمبر ١٨٤ ، قامت بالجلاء عن سوريا فى شهر ديسمبر.

ترتب على هذا الانسحاب مجموعة من النتائج المتتالية، مثل فقدان التحكم فى المواد الأولية (الخشب، الفحم، وإن لم يكن من أجود الأصناف)، والتخلى بعد ذلك عن الحجاز، الذى اعتبر أقل إدرارا للربح. وعادت مصر إلى افريقيا. وتم ذلك بناء على الشروط التى أملتها الدول الأوروبية وحليفها العثمانى. كان عليها مرة ثانية أن تدفع الجزية السنوية للباب العالى، حتى إذا كان ذلك فى مقابل الاعتراف باستقلال حكومتها؛ وهى مضطرة إلى تطبيق بنود معاهدة "باليتمان" التى وافق عليها السلطان العثمانى فى ١٨٣٨، وتدعم تلك المعاهدة "نظام الامتيازات الأجنبية"، وذلك فى اتجاه يميز المعاملات التى يقوم بها الأوروبيون ويفتح باب عهد "شبه استعمار" الامبراطورية. وأدى ذلك إلى إلغاء احتكار الدولة للتجارة فى مصر، وإلى إلغاء الحواجز التى وُضعت لحماية اقتصاد الدولة، والدخول بالتالى فى عهد التجارة الحرة بشروط غير ملائمة. وتم كذلك تقويض الاحتكارات الصناعية، ابتداءا بمجموعة المصانع العسكرية، طالما أصبح على الجيش المصرى الآن أن يخفض أعداده إلى ١٨ ألفا. وجاء كذلك الدور على المصانع التى كانت تعمل من أجل التصدير. وبناء على ذلك أصبحت خطوات تكوين الطبقة العمالية تزداد بطأ بشكل ملحوظ، إن لم تصبح أمرا مؤجلا. أما الطوائف الحرفية، فلا يمكنها استيعاب الأيدى العاملة التى أطلق سراحها، بل أنها تفيق بصعوبة من الضربات التى وجهت إلى امتيازاتها.

لقد ركزت البرجوازية المصرية منذ ذلك الوقت مجهوداتها على الأرض، نظرا للعراقيل التى وجدتها فى التجارة الخارجية، التى أصبح الأجانب يحتكرونها، إلى جانب بعض الأقليات الحاصلة على تصريح بذلك (برآتلية):(*) ونظراً للعراقيل النسبية التى وجدتها فى مجال الصناعة التى أصبحت هامشية، من أجل خلق أمر واقع للملكية الخاصة، وكان ذلك تمهيدا للاعتراف الكامل - الذى تم بعد ذلك بثلاثين عاما - بحقوق هذه الملكية. ولكن الظروف الجديدة التى كانت سائدة فى السوق، أدت إلى نمو هذه

---

* ومفردها (براة لى) وهو الشخص الذى يحمل براءة (وثيقة) الحماية ويستفيد من نصوص الامتيازات الأجنبية (المترجمة).

البرجوازية باعتبارها برجوازية زراعية تابعة للرأسمالية الأوروبية.

مع ذلك، فقد استمرت بعض مكتسبات الفترة السابقة. فلا زالت الدولة المركزية هى أكبر مقاول للأعمال الزراعية وللأشغال الكبرى. ورغم ازدياد اندماج مصر فى النظام الرأسمالى العالمى، ورغم خضوعها لقوانين لا تتحكم فيها، تمكنت الدولة من الاحتفاظ بمستوى مالى جيد. فتمكنت من دفع الديون التى اقترضتها من الخارج. وعندما ظهر عجز فى الميزانية فى بداية ١٨٦٠، كان ذلك راجعا إلى زيادة الجزية العثمانية بعد أحداث ١٨٦٠ فى "سوريا"، وبوجه خاص فى لبنان، حيث تدخلت فرنسا؛ كما كان يرجع كذلك إلى الشروط القاسية التى يفرضها المقرضون الامبرياليون لتمويل مشروع قناة السويس. وسوف تزداد خطورة هذا العجز إلى حد الإفلاس، وخضوع الدولة للتحكم المالى الخارجى. وأخيرا، وضع الاحتلال البريطانى لمصر حدا نهائيا لاستقلال هذا البلد.

لن نشير هنا إلا إلى أحدث المراجع التى أرشدت تفكيرنا بتقيد الطرق. ويمكننا إدراك الحجم الحقيقى للعدد الضخم من المراجع الذى تطرق لهذا الموضوع، عند الاطلاع على الأعمال التى تناولت القرن التاسع عشر.

(1) Raymond (André) : Artisans et Commerçants au Caire au XVIII^{e} siècle, Damas, Institut Français de Damas, 2 tomes, 1973, et 1974

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : "الريف المصرى فى القرن الثامن عشر"، عين شمس، جامعة عين شمس، ١٩٧٤.

(3) Gran (Peter) : Islamic Roots of Capitalism. Egypt 1760 - 1840. Austin, University of Texas Press, 1979.

(4) L'Egypte au XIXe siècle, Paris, C.N.R.S, 1982 (G.R.E.P.O.d' Aix - en - Provence).

(٥) أحمد صادق سعد : تحول التكوين المصرى من النمط الآسيوى إلى النمط الرأسمالى، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨١.

(6) Marsot, Afaf Lutfi al - Sayyed : Egypt in the Reign of Muhammad Ali, Cambridge, Cambridge University Press, 1984.

الفصل الثالث

ظهور برجوازية آسيوية غير تابعه للدولة :
صينيون عبر البحار
فى شبه جزيرة الماليزية، فى القرن ١٩
وبداية القرن العشرين

لوى مارجولان
قسم " العالم الثالث، أفريقيا "

يمثل صينيو عبر البحار (hua - quiao) في جنوب شرق آسيا ("Nanyang"، والمعنى الحرفي لهذه الكلمة هو بحر الجنوب) ، إلى حد كبير، حالة نادرة في العالم الثالث الحالي، حيث خرجت من بينهم رأسمالية قوية قائمة على مجموعات ذات حجم دولي (في المجالات التالية: المال، والنقل، وكذلك في الصناعة و الانتاج الأولي) وعلى التحكم في كم هائل من رأس المال. وتتميز هذه الرأسمالية - في سنغافورة وهونج كونج - "بعلامات نجاح خارجية" تدعو للفخر، كما تتميز بقدرة على التدخل، بل على التحكم، في حكومات لا صينيه، أو حتى التدخل في حكومات مناهضة للصين (كما هو الحال في أندونسيا). كل ذلك لايمنع أن المسألة الأساسية مازالت مطروحة حتى الآن، أي التساؤل حول ما إذا كان الأمر يتعلق ببرجوازية. أم أنه لايتجاوز حدود رأسماليين فرديين، دخلاء، كما تشير إلى ذلك الأسماء الخاصة بهم (towkay, taipan)، هامشيين، في جوهرهم، بالنسبة للنظام الاقتصادي العالمي، مثلما هو حالهم في البلاد التي يمارسون فيها نشاطهم؟ هل هم مجرد كمبرادوريين مصطفين، أم أنهم، بالأحرى، يمثلون طبقة مستقلة، واعية ومنظمة، قادرة على منافسة "الكبار" في الرأسمالية العالمية، بل والانتصار عليهم أحيانا ؟

الأمر يتعلق هنا بمشكلة هامة فيما يخص بالطبع مستقبل جنوب شرق آسيا (العلاقات الصعبة بين السكان الأصليين والصينيين تمثل موضع مراهنة أساسية في معظم أنحاء هذه المنطقة، والتنمية الاقتصادية موضع اهتمام فيها، ولكن من الذى يقوم بها، وعلى أي أساس؟) وكذلك فيما يخص نظرية التنمية نفسها، هل تتم هذه التنمية حتما عن طريق إعادة إنتاج النموذج الغربي (أو بالأحرى النماذج الغربية) ؟ ماهي الشروط المسبقة الضرورية لتحقيق هذه التنمية؟ إن اللجوء إلى التاريخ يسمح لنا بالتوصل إلى معرفة كيفية نشوء "رأسمالية صينيي عبر البحار"، ورصد حقب تطورها (الذى لم يتم في إتجاه واحد)، وتمييز تناقضاتها الداخلية وطريقة حل هذه التناقضات (أو عدم حلها).

علينا أن نحدد أن دراستنا هذه لن تتناول سوى جزء من منطقة جنوب شرق آسيا خلال مرحلة من تاريخها، أي أننا سوف نتناول في دراستنا هذه، شبه جزيرة ماليزيا (بما في ذلك الجزر القريبة: جزيرتا بنانج و سنغافورة) خلال فترة مد الأستعمار البريطاني بها، أي في فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية. ويرجع ذلك التحديد إلى سببين:

أولا - أن صينيى عبر البحار يمثلون موضوعا قليلا ما أخضع للدراسة، ومن الصعب دراسته نظرا لطغيان المعطيات الشفوية على "الكتابية" فيما يخص مأثور "غير المثقفين"، ونظرا لندرة الوثائق، وكتابتها باللغه الصينيه، هذا بالإضافة إلى أنها مبعثرة إلى حد كبير.

ثانيا - أن لكل دولة فى جنوب شرق آسيا سمات شديدة الخصوصية، سواء فيما يخص الحاضر أو الماضى، ولا يمكننا تعميمها على المنطقة برمتها إلا فى حدود ضيقة، إذ أن بنية ما قبل الأستعمار فى امبراطورية Anam تختلف عن بنى إمارات سلطنة ماليزيا أو إمارات سلطنة بورنيو: إذ كان الهولنديون يمارسون سياسة فى مستعمراتهم تختلف جوهريا عن سياسة البريطانيين فى بورما، وعن سياسة الفرنسيين فى كوشين شين، وعن السياسة التى مارسها الأسبان ثم الأمريكيون فى الفلبين. بل أن أساليب الإدارة تختلف إلى حد كبير داخل منطقة النفوذ الاستعمارية الواحدة، فيختلف بين المنطقة المركزية (جاوا، كوشين شين وسهول بورما) وبين الأطراف (لاوس، جبال اراكان، شاطىء ماليزيا الشرقى، وجزر الملوك). هذا بالإضافة إلى أن سلوكيات الصينين فى ماليزيا نجمت عن تفاعل أصيل مع السكان الأصليين أو المستعمرين البريطانيين، أو كليهما، ولذلك فعلينا معرفة نوايا كل مجموعة ومعرفة دقيقة لدورها، وذلك من أجل فهم المجموعة الأخرى.

وتمثل ماليزيا، مع ذلك، نموذجا جيدا بالنسبة لمن يريد دراسة صينيى عبر البحار، إذ أن أهم مواقع تمركزهم توجد بها (٤٠٪ من المجموع الكلى للسكان حاليا)، وبما أن سنغافورة كانت محور منطقة جنوب شرق آسيا، فقد قامت بإعادة توزيع المهاجرين ورؤس الأموال على كل المنطقة. وأخيرا - وهذه النقطة تقترن بالنقطة السابقة - فإن ماليزيا هى التى ضمنت ومازالت تضمن بطريقة أفضل من غيرها - إستقلال الجاليات الصينية ومنشآتها. إن الاقتصار على ماليزيا (مع إعطاء بعض النبذات عن صيني أندونسيا وبورنيو، وهم أكثر الصينين إرتباطا بصيني شبه الجزيرة الماليزية) من أجل التعميم والتنظير، ليس من قبيل الإفراط فى الحذلقة.

ماليزيا فى بداية القرن التاسع عشر :
ملتقى ثلاثة أشكال من العزم على التسلط

بريطانيا تأخذ زمام السيطرة

لم تكن شبه جزيرة ماليزيا - خلال مدة طويلة - سوى موقع نشاط ثانوى إلى حد كبير، لشركة الهند الشرقية البريطانية بالمقارنة "بالصفقات الكبرى" التى كانت تتم فى الهند أو الصين. ورغم تواجد بريطانيا فى هذه المنطقة منذ بداية القرن السابع عشر، فقد تنازلت عن وكالتها التجارية فى باتانى (وهى سلطنة ماليزية فى أقصى جنوب تايلند الحالية)، ورفضت، فى بداية القرن الثامن عشر، العرض الذى قدمه أحد الحكام المحليين، الذى كان يريد أن يوكل إليها أمر جزيرة سنغافورة، التى كانت فى ذلك الحين شبه مهجورة. وكانت بريطانيا لا تكترث بوجود الهولنديين فى ملقا منذ ١٦٤١، إذ كان الخمول يسود هذه المنطقة التى ظلت تعيش على أنقاض أمجادها السالفة، فى وقت أصبحت فيه جاوا مصدر ثراء للهولنديين.

كانت الخطوات الأولى التى أنجزها البريطانيون فى طريقهم نحو التحكم فى ماليزياوليدةالصدفه إلى حد ما، أى أنه إذا كان "لايت" قد أشترى جزيرة "بنانج" من سلطان "كَدَه" فى عام ١٧٨٦، وإذا كان رانلز قد أشترى سنغافورة من سلطان "جوهور" فى عام ١٨١٩، فقد تحقق ذلك - إلى حد كبير - بفضل الضغوط الشخصية التى مارساها على شركة الهند الشرقية البريطانية، أما ملقا، فقد أصبحت منطقة نفوذ إنجليزى فى عام ١٧٩٥ خلال الحرب التى دارت بين انجلترا، و فرنسا وحليفتها هولندا. لكن هذه الأخيرة استردت ملقا فى إطار معاهدة فينا، فى ١٨١٥. ولم يتضح منطق كل ذلك إلا فى عام ١٨٢٤ فى إطار المعاهدة الأنجلو - هولندية، حيث وُزعت مناطق النفوذ على الوجه التالى: المناطق القارية لبريطانيا، ومجموعة الجزر الأندونيسية لهولندا (وبالتالى جلت هذه الأخيرة عن ملقا بصفة نهائية). لكن انجلترا لم تحاول - خلال نصف قرن - زيادة قدر سيطرتها، فظلت الوظيفة الأساسية لهذه المنطقة هى وظيفة المحطة على الطريق البحرى بين الهند والصين، وذلك برغم إنتشار المزارع حول الموانىء. وإذا كانت سنغافورة، بوجه خاص، قد إجتذبت بسرعة، نظرا لموقعها الاستراتيجى والانتشار المبكر لنظام التجارة الحرة (وكان يمثل هذا الانتشار وضعا ثوريا بالنسبة لهذه المنطقة)، نسبة متزايدة من حركة المرور الخاصة بمجموعة الجزر هذه (وذلك على حساب

الوكالات التجارية الهولندية) واقترن ذلك باجتذاب شركات تجارية تنتمى إلى جميع أنحاء العالم، وباجتذاب جماهير المهاجرين الصينيين سواء كانو أغنياء أم فقراء.

ورغم أن هذه النهضة البديهية دفعت شركة الهند الشرقية إلى إنشاء - إبتداء من ١٨٢٩ - رئاسة مستعمرات المضيق ومقرها فى سنغافورة، فإن حدود هذه الإنشاءات واضحة كذلك، لأن الملاريا كانت تهلك نسبة لا بأس بها من الأوروبيين النادرين الذين قبلوا المخاطرة بأنفسهم، بالإضافة إلى أن ماليزيا، تلك الصحراء الإنسانية، لم يكن لديها سوى قدر ضئيل للغاية من التوابل والذهب، فكان من الصعب أن تسمح الآفاق المحدودة التى توفرها مجرد محطة بسيطة لتفريغ البضائع من سفينة إلى أخرى، بتحاشى التدهور النسبى لبنانج والمطلق لملقا؛ كما كانت كل من القرصنة الماليزية، ومنافسة الهولنديين والأسبان ثم الفرنسيين - التى تتسم بقدر أكبر من الطابع القانونى - قد وصلت إلى ذروتها.

أزمة أشكال الدولة فى ماليزيا

تمثل شبه جزيرة ماليزيا، بصفة عامة، "الحلقة الضعيفة" فى جنوب شرق آسيا، أى أنها أقل مناطقها إثارة للأطماع وأكثرها تخلفا من حيث البنى الكبرى فى الدولة. فلم يكن عدد سكانها يتجاوز المائة ألف فى بداية القرن التاسع عشر (أى بمعدل شخص بالكاد فى كل كيلو متر مربع)، بل أنهم كانوا موزعين على حوالى إثنى عشر إمارة لا تتحكم سوى فى مصب نهر ومجراه المتوسط وفى السهول الساحلية الصغيرة والوديان القريبة، ورغم ذلك كانت هذه الإمارات تحمل هذا الاسم الطنان : "سلطنات". إن الأدغال الموجودة فى منطقة سلاسل الجبال المركزية ومنطقة ما بين النهرين، تغطى فى الواقع المساحة الكلية للبلاد تقريبا. ومع ذلك فقد عرفت شبه جزيرة ماليزيا، فى الفترة التى امتدت فيما بين القرن الخامس عشر والثامن عشر، مرحلة توحيد نسبية (على الأقل) فى ظل عهد "أباطرة" ملقا، "وأباطرة" جوهور عندما أصبحت ملقا تحت سيطرة البرتغاليين فى عام ١٥١١. ولكن هذا النفوذ المائى تدهور فى بداية القرن الثامن عشر نظرا للضربات التى وجهها إليها كل من الهولنديين، وسكان سيام القادمين من الشمال، خصوصا التجار القراصنة القادمون من جزر سيليبوس.

كان الراجات Rajahs (كبار النبلاء المقطعين التابعين للإمبراطور) قد استقلوا شيئا فشيئا وحازوا لقب سلطان. وكانت دويلاتهم الضعيفة مضطرة للانفتاح على

الخارج، ونظرا لضآلة حجم حصيلة القرى فى المجال الزراعى الذى يوفر لهم قوتهم (الأرز، جوز الهند، الخوخ)، ونظرا لعدم تمكن هذه الدويلات من جمع مستحقاتها الخاصة بالأراضى، حيث كان صغار الراجات يختلسونها كلها تقريبا، كانت المصادر الوحيدة لدخل ذو شأن فى هذه الدويلات، هى رسوم المرور والضرائب الأخرى التى تُفرض على المنتجات المصنعة التى يتم إستيرادها، وعلى مايتم تصديره من كميات صغيرة من شذرات القصدير ومسحوق الذهب ومنتجات الغابات (مثل الصمغ واسل الهند Rotin).

كان الطريق الوحيد، بالفعل، طريقا نهريا، ثم أصبح طريقا بحريا، وكانت العاصمة تقع دائما عند مصب النهر. ويمكننا تفسير هذا الوضع بإرجاعه إلى التقاليد الميركانتيلية و البحرية التى تعود إلى عهد امبراطورية ملقا، إن لم يكن إلى عهد دولة سريويجايا Siruijaya، أى قبل الميلاد بألف عام. ومعنى ذلك - على أية حال - أن السلاطين، الذين كان لديهم الاستعداد لتنمية مواردهم المعدنية، كانوا منفتحين، بصورة طبيعية، وعلى اتصال بالتجار الغربيين أو الصينيين.

صينيو بحر الجنوب : عالم له خصوصيته

كان هناك صينيون فى ماليزيا منذ أمد طويل. ويُرجح أن الأعداد الأولى من الصينيين الذين أستقروا بصفة دائمة، وصلوا إلى هذه المنطقة بعد حملة عام ١٤٠٣ التى شنها الأميرال شنج هو Cheng Ho - هذا الأميرال "المنجى"، الخصى - الذى وصل إلى ملقا ووسع (من الوجهة النظرية) نطاق السيادة المطلقة للأمبراطورية السماوية ليشمل الدول التابعة للملك "بارامسوارا". وبعد ذلك بفترة قصيرة، انخفض قدر العلاقات مع هذه المنطقة، وأصبح "المنج" يقومون بإعدام أتباعهم الذين يحاولون الهجرة إليها. وهكذا أصبحت "الطليعة" الصغيرة التى ظلت فى شبه الجزيرة، منقطعه انقطاعا شبه تام عن أراضى أجدادها. وكان عدد هؤلاء "البابا نيونهاز" ضئيلا (ألفان فى ملقا، فى القرن السابع عشر، ولم يتجارز العدد الثلثمائة فى نهاية القرن الثامن عشر) واكتسبوا ثقافة العالم الماليزى المحيط بهم، وكانت هناك حالات عديدة من الزواج بين الصينين والماليزيين، وكثيرا ما كان يتم التخلى عن اللغة الصينية لصالح اللغة الماليزية، وارتداء السارونج (التنورة)، وظهور نوع خاص من الطهى ، وكان عدد لا بأس به من الأشخاص يعتنقون الإسلام. وساد جو من الوفاق فى العلاقات مع السكان

الأصليين، وكثيرا ما كان يحدث التغلغل فى حاشية السلاطين. إن هؤلاء البابا نيونياز (الذين يطلق عليهم براناكان فى المنطقه الأندونسيه) الذين لم يختلطوا - إلا بقدر ضئيل - مع الصينين "الجدد".الذين وصلوا إلى هذه المنطقه ابتداء من القرن التاسع عشر، والذين يشكلون حتي اليوم بيئه لها خصوصيتها فى الدول الحديثه ، يمثلون دليلا حيا على أن الحواجز بين المجموعات العرقيه - وهى حواجز تتسم حاليا بقدر من القسر - ليست قائمة على وراثة لا يمكن قهرها، للأفكار والتصرفات المنحدرة عن الأجيال السابقة.

كان "البابا نيونياز" - على أية حال - روادا لمجتمع صينى جديد، وسوف يصبح هذا المجتمع معيارا لجميع صينيي عبر البحار. فقد حل محل الهيراركية التقليدية. (المثقفون - الفلاحون - الحرفيون - التجار) (Shih - Nung - Kung - Shang) - من المؤكد أن هذه الهيراركية أصبحت منذ عدة قرون هيراركية نظرية أكثر منها هيراركية فعلية، نظرا للسلطة الكبيرة التى حصل عليها التجار، بل أنهم يميلون أحيانا إلى الامتزاج بالمثقفين المهيمنين[1] - هيراركية جديدة (التجار - الحرفيون - الفلاحون) (Shang Kung Nung)، وتم ذلك دون أن تكون هناك أعذار كاذبة أو تضحيات فى سبيل الطقوس، ومن البديهى عدم وجود المثقفين فى الهيراركية الجديدة نظرا لارتباطهم بالحكم الامبريالى. وأمكن - بالتالى - للقيم التجارية الازدهار دون قيود ودون اكتراث، بينما لم يكن الحال كذلك أبدا فى الوطن - الأم - فكان صبية *الرأسماليين*، الذين يعيشون فى الصين، *يواجهون ثلاثة أنواع من القيود : شراهة السلطات الحكومية (وسرعان ما كانت هذه السلطات على استعداد لمصادرة الأموال التى اكتسبها أى* شخص "بطريقة غير أخلاقية")، والنظام العائلى والقبلى لإعادة توزيع الممتلكات على مجموعة واسعة، وأخيرا عدم توفر الاستقلال للمدن وللهياكل المدنية فى مواجهة السلطة المركزية. هذا بالإضافة إلى أنه كان هناك دائما إغراء شديد لتحويل حصيلة المنشآت الناجحة للحصول على منصب هام فى الحكومة (للأبناء بصفة عامة) و/أو إلى تملك الأراضى لأن ذلك كان يزيد من مكانة الشخص.

وجد التجار الصينيون فرصا عديدة لتأكيد هيمنتهم عن طريق زيادة ثروتهم. وكثيرا ما كانت المجالات التى شهدت نجاحا كبيرا، هى المجالات التى تقوم على المشاركة مع النبلاء الماليزيين. وقد تكون هذه المشاركة من أجل تصدير القصدير، واستيراد الأسلحة أو الأفيون لعمال المناجم الصينيين الذين يعملون داخل السلطنات. وكان المجال المالى

أكثر إدرارا للربح : إقراض الملوك، وخصوصا الاستيلاء على "المزارع" الضريبية. وأصبحت بداية المغامرة - ابتداء من بداية القرن التاسع عشر - تمر عبر المناجم. وكان هناك حوالى ألف من عمال مناجم القصدير يستقرون فى "سونجاى او جونج" ابتداء من ١٨٢٨، ولكن اضطرتهم بعض الأحداث إلى العودة الى ملقا فى عام ١٨٣٣. وكان الصينيون يستخرجون الذهب مع الماليزيين فى "چيمن شه"، ومن النادر العثور على مثل هذا الموقف. فقد كان الحكام الماليزيون يمتلكون المناجم، وكثيرا ما كان تجار مضيق المستعمرات (الصينيون أو الأوروبيون) يقومون بتمويلهم.(٢) وذلك لأن كل من القصدير والذهب يتم تصديرهما، وهنا يتدخل البريطانيون ليجمعوا النصيب الأكبر من الفوائد. وكان القصدير يمثل فى عام ١٨١١، ٢٠٪ من صادرات بنانج، وكانت كل من الهند والصين هما اللتان تشتريان أكبر قدر منه، وكانت هذه التجارة "جنوب - جنوب"، تتم على ظهر السفن الإنجليزية! ولم يكن هذا هو النوع الوحيد من التبادلات من هذا النمط، فكانت السفن تعود محملة بالسلع الهندية : الأقطان والحرير والأفيون، وكان الصينيون يشترون معظمها، من أجل إعادة توزيعها فى شبه الجزيرة، وفى جميع الجزر المحيطة بها، وكانوا يوزعون كذلك سلعا بريطانية مثل المنتجات المعدنية والكبريت، والسلع الواردة إلى هذه المنطقة من أنحاء مختلفة، مثل الملح والأرز والسمك المملح. وكانت المنطقة (وكان ذلك يتم، عمليا، عن طريق الصينين) تصدر (وكان الجزء الأكبر يتجه نحو الصين) الفلفل والتوابل، والأخشاب الثمينة ... و عش السلنجان.*

رهانات جديدة : ١٨٣٠ - ١٨٦٠

انعكاسات الثورة الصناعية

أدت ثلاثة عوامل جديدة - خلال الثُلث الثانى من القرن التاسع عشر - إلى إعادة تقييم أهمية ماليزيا فى التدفقات الاقتصادية العالمية. وكان أول هذه العوامل هو الثورة الصناعية فى الغرب. فإنتاج الجمله الجديد يحتاج باستمرار إلى أسواق أوسع. بل أكثر من ذلك (لأن سوق ماليزيا ليس ضخما إلى هذا الحد....) تفجرت احتياجات متنوعة - من حيث الكيف والكم - إلى المواد الأولية. وقد أثار النمو السريع لصناعة الأغذية المحفوظة، ابتداء من نصف ذلك القرن، تكالبا حقيقيا على القصدير فى شبه جزيرة ماليزيا، فتضاعفت صادرات القصدير - خلال خمسينات القرن التاسع عشر - أكثر من

---

* Nid d'hirondelle هو عش يبنيه هذا الطائر من الطحالب وهى وجبة يحبها الصينيون (المترجمة).

خمس مرات. وفى نفس الوقت تقريبا، وصلت إلى سنغافورة وبنانج أول خطوط منتظمة للسفن البخارية، ثم أصبحت الرحلة تستغرق مدة أقصر - وبتكلفة أقل بالتالى - وتتميز بمزيد من الأمان، بعد افتتاح قناة السويس. وأصبحت شروط مرور السلع، ابتداء من ذلك الوقت، أفضل بكثير من حيث الربح، وازداد عدد الرجال الذين يحضرون إلى ماليزيا، سواء من أوروبا - ن أجل قيادتها - أو من الصين و الهند من أجل العمل بها. وسوف يساعد على تيسير حضورهم، تحسن الظروف الصحية شيئا فشيئا نظرا للتقدم الطبى والصحى الذى تحقق فى هذه الفترة، رغم أن التقدم الحاسم فى مكافحة الملاريا، لم يحدث إلا على مشارف القرن العشرين. إذ كانت الأدغال الماليزية التى تغمرها المياه، مكانا يموت فيه كثير من السكان غير الأصليين:

نهاية مرحلة المحطة على طريق الهند - الصين

اضطرت الحكومة الصينية، ابتداء من ١٨٣٣، إلى قبول فتح سوقها نسبيا أمام التجار الغربيين، وخصوصا فى عام ١٨٤٢، بعد حرب الأفيون الأولى، عندما اضطرت إلى التنازل عن هونج كونج للانجليز. وحيث أنه أصبح متيسرا الوصول مباشرة إلى الامبراطورية، فقد انخفضت تدريجيا أهمية وظيفة سنغافورة الخاصة بالتوقف فيها لنقل البضائع أو الركاب من سفينة إلى أخرى. وفى نفس الوقت، ازدادت سرعة الفتوحات الهولندية فى مجموعة هذه الجزر (ولن تنتهى سلسلة هذه الفتوحات إلا خلال العقد الأول من القرن العشرين، عندما رضخت كل من "آسه" فى شمال سومطره، وبالى). وهكذا أصبحت العمليات التجارية التى تتم فى مضيق المستعمرات أكثر صعوبة وأقل ادارا للربح (لكنها لم تكن أبدا مستحيلة من الناحية القانونية أو غير القانونية). لم يعد هناك أمام الصين - إذن - سوى مخرج واحد، هو مضاعفة استغلال موارد شبه الجزيرة هذه، القريبة للغاية، والتى تم اكتشافها بالكاد، ناهيك عن السيطرة عليها. لكن هذه المهمة سوف تنجز فيما بعد. فإذا كان جنوب شرق آسيا لا يمثل فى عام ١٨٣٠، سوى نصف حجم تجارة سنغافورة (وكانت نسبة ٤٪ من هذا الحجم، تخص ماليزيا) فإن نصيبه سوف يرتفع فى نهاية ذلك القرن، إلى ثلاثة أرباع هذه التجارة، وكانت شبه جزيرة ماليزيا هى أول شريك فى هذا الصدد.

الأزمة الصينية وهجرة أعداد كبيرة من الصينيين

كانت المهمة المتبقية هى "فتح" البلاد، وهى ليست مسألة هينة، إذ أن المناطق التى يوجد بها رواسب القصدير تقع فى أسفل سلسلة الجبال المركزية، وهى مناطق خالية من السكان وتتسم، بصفة خاصة، بطابع غير صحى. وكان عدد الأوروبيين قليلا، أما الماليزيون، الذين لم يكن عددهم كبيرا كذلك، فكان تمسكهم بالريف وبالبنية الاجتماعية القاهرة، يجعلهم - حتى منتصف القرن العشرين - من أقل المرشحين للقيام بعمل مأجور يستدعى التواجد بعيدا عن عائلاتهم. فكان الأمر يستدعى "استيراد" الأيدى العاملة الأسيوية، من المناطق التى كانت متوفرة فيها، أى من الهند (وابتدأ ذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر) و الصين.

وتصادف أن الصين كانت فى هذا الوقت بالذات، تمر بأفضل ظروف للهجرة على نطاق واسع. فتراجعت بكين بالفعل، فى عام ١٨٤٥، عن حظر الاستقرار خارج البلاد، وسرعان ما قامت خطوط البواخر المنتظمة والنشطة (وكانت هذه البواخر انجليزية وفرنسية والمانية بوجه خاص) بتسيير حركة مستمرة بين "أموى" و "سواتو"، من ناحية، وسنغافورة من ناحية أخرى (وكانت تربط كذلك بين سايجون وبانكوك وسورابايا، وغيرها، ولكن بشكل ثانوى).

وتزايد الدافع إلى الهجرة خلال خمسينات وستينات ذلك القرن، نظرا للاضطرابات والمجاعات البشعة التى اقترنت بها ثورة "تاى بنج". فوصل عدد الصينيين فى ماليزيا، ابتداء من ١٨٥٠، إلى ١٤٠ ألفا تقريبا، مائة ألف منهم فى سنغافورة. وكان عشرات الآلاف من الصينيين يدخلون سنويا هذا الميناء الكبير (وكان يتم كذلك إعادة توزيع عدد كبير منهم فى المنطقة، كما كان هناك عددا من بينهم يعود إلى الصين)، وبعد عام ١٩٠٠، ارتفع ذلك العدد إلى مئات الآلاف (ووصل الحد الأقصى إلى ٢٧٠ ألف فى عام ١٩١١). إن هذه الأفواج من الشباب الأعزب التى لا تحلم سوى بتوفير، شيئا فشيئا، مبلغ من المال يسمح لها بالعودة فيما بعد إلى قرية أجدادهم ليعيشوا فيها بكرامة ويمضون بها أيامهم الأخيرة، لا تختلط فى الواقع مع "البانيونياز" الذين أصبح عددهم، فجأة، أقل بكثير من هؤلاء الشباب. ولذلك، خلقت تلك الأفواج من صغار التوابع، أكثر المستعمرات البريطانية إدرارا للربح، فكان يُطلق عليها فى عام ١٩٤٥ تقريبا : "ترسانة دولار الامبراطورية" (حيث كانت الولايات المتحدة أكبر عميل لها). كذلك، فقد تكونت ثروة البرجوازية الصينية الجديدة، بفضل عرق هؤلاء الشباب ودمهم (كان متوسط البقاء على قيد الحياة فى مناجم القصدير - فى منتصف القرن التاسع عشر - أربع أو خمس سنوات، بسبب السل والملاريا)..

١٨٥٠ - ١٩٠٠ : تقويض ماليزيا

سوف يتمكن الصينيون - سواء كانوا من الطلائع، أم من التابعين، أم من شركاء الأوروبيين - فى سياق الغزو الاستعمارى لشبه جزيرة ماليزيا، من توسيع نطاق تحكمهم ليشمل قطاعات كاملة من اقتصادها. ومن المؤكد - كما سبق لنا عرض ذلك - أن توغلهم فى هذه المنطقة قد تم منذ وقت مبكر بالتعاون مع حكام الماليزيين. ولكن الأمن، ووضع قانون مكتوب يشجع المنشآت الخاصة، وتنمية البنية الأساسية وشبكات التسويق، كل ذلك أدى إلى زيادة وتيرة توغل الصينيين فى المنطقة، بل و ساهم فى تيسير نشاطهم. إن وضع يد بريطانيا على ماليزيا يعتبر من قبيل المثل الأعلى للاستعمار ذو التكلفة الرخيصة، حيث تم توجيهه فورا نحو البحث عن المكاسب الهائلة. وهو بالفعل استعمار :

١- **سلمى** (نسبيا)، لأنه لم يكن هناك حرب مكلفة، أو فجوة يملأها الحقد، أو مرابطة قدر كبير من القوات.

٢- **تدريجى** : فقد بدأ هذا الاستعمار مع معاهدة "بالجكور" (فى عام ١٨٧٤) التى فرضت "مستشاراً" بريطانيا على سلطان "براك" (وهى أكثر الدول ثراء فى القصدير)، وانتهى فى عام ١٩١٤ بنفس هذا الإجراء فى جوهور التى تقع فى أقصى الجنوب، فكان التغلغل الاقتصادي يسبق دائما التدخل السياسى.

٣- **وطأته خفيفة** : بما أن المبدأ الذى كان مسيطرا يقوم عى الحكم غير المباشر، فقد كان السلاطين - الذين كان يتم فقط "حمايتهم" و "تقديم المشورة لهم" - يرون أن سلطتهم (والأكثر من ذلك، ثروتهم) تقوى بالفعل على حساب الراجات والحكام المحليين الآخرين؛ ولم يتم التمركز حول "حكومة" استعمارية حقيقية إلا فى ١٨٩٦ فى كوالا لمبور، عندما تكوّن اتحاد دول ماليزيا الفيدرالى، الذى لا يشمل - مع ذلك - سوى نصف عدد السلطنات تقريباً.

هياكل "الغزو" الصينى

إن أكبر مصدر لقوة الصينيين فى ماليزيا هو عددهم الذى كان يزداد بصفة شبه مستمرة منذ "انفتاح" الدول الماليزية. ففى اتحاد الدول الماليزية (الذى تقع فيه الغالبية العظمى من المناجم، والمزارع، والمدن) كان عددهم فى عام ١٨٩١ : ١٦٣ ألفا، وأصبح فى عام ١٩١١ : ٤٣٣ ألفا، وكان مجموعهم فى نفس هذه السنة، فى ماليزيا، ٩١٧

ألفا (بما فى ذلك مضيق المستعمرات)، أى ٣١٪ من مجموع السكان (وسوف تصل هذه النسبة إلى ٤٣٪ فى عام ١٩٤١)، ومعظم المدن، أغلبية سكانها من الصينيين. لكن الأمر يتعلق هنا بتوزيع سكانى غير متوازن إلى حد كبير (فى عام ١٩٠٠ تقريبا كان هناك عدد ضئيل للغاية من كبار السن والأطفال، وامرأة واحدة بالكاد لكل عشرة رجال) وكان هؤلاء السكان غير مستقرين إلى حد كبير، كثيرى التنقل، إذ أنه "ليس هناك ما يخشون فقده، بل يريدون كسب ماليزيا".

إن هذه الهجرة ليست - مع ذلك - فوضوية، رغم أن السلطات البريطانية لم تهتم إلا مؤخرا بتنظيمها (ابتداء من ١٨٧٧، حاولت فى البداية، خلال عدة سنوات، دون فاعلية كبيرة، منع التجاوزات التى كانت تجعل من المهاجرين الجدد "عبيدا لديونهم"، وكانت تحاول، فى نفس الوقت، تيسير حصول المقاولين الأوروبيين على الأيدى العاملة - التى ظلت نادرة إلى حد كبير - دون اللجوء إلى وسيط)، واهتمت فيما بعد بالحد منها (ابتداء من عام ١٩٣١، عندما أصبح هناك - لأول مرة - فائض فى الأيدى العاملة بسبب الأزمة العالمية). وكان هناك، طوال القرن التاسع عشر على الأقل، كبار سماسرة الأيدى العاملة، بمساعدة "رقباء جمع الأيدى العاملة" (Les Khehtaus) فى الصين نفسها، يقومون باختيار المهاجرين الجدد البؤساء (Sinkhehs) على أساس قبلى، أو على أساس المناطق التى يأتون منها، وكانوا يقدمون لهؤلاء المهاجرين الجدد تكاليف السفر والمصاريف الضرورية لحين حصولهم على عمل (وغالبا ما يكون هذا العمل فى مناجم القصدير) حيث يكون همهم الأول هو تسديد ديونهم. وكانت العلاقات التى تربط بين هؤلاء المقاولين وأرباب العمل، علاقات وثيقة للغاية، وكان ذلك يضمن باستمرار لأصحاب العمل قوة عمل كافية، ويسمح للمقاولين بتغطية تكاليفهم، إضافة إلى قدر هائل من الربح. ولكن، حتى عندما يتحرر هؤلاء، الذين كانوا سابقاً مهاجرين جددا، من ديونهم، يظل نظام الـ Kongsi يحاصرهم، وهو عبارة عن شبكة قائمة على أساس قبلى تشتمل - فى نفس الوقت - على عنابر لمبيت العزاب، وأحيانا على منشآت، ومعابد، وجمعيات تجارية، وجمعية لتبادل المساعدات؛ وكانت "جمعية سرية" (hui) ترعى كل ذلك وتضمن تماسكه. وكان المستعمر - فى الواقع - يعترف بها، وتغاضى عنها حتى عام ١٨٩٠، فقد كانت هذه الجمعيات تقوم بدور هام فى "الحفاظ على الأمن" بينما كانت إمكانيات البريطانيين، فى هذا الصدد، ضعيفة للغاية، وكان هذا هو السبب الذى جعل المستعمر يغمض عينيه عن "الحروب الصغيرة" التى كانت تقع بين

الجمعيات المتنافسة (وكان يصل عدد القتلى فى هذه الحروب الصغيرة، أحيانا، إلى المئات).

كان هذا النظام يتوافق، فى حالة الصينيين، مع الحكم غير المباشر الذى فُرض على الماليزيين. وجاء انشاء الـ Kapitanat ليكمله ويتوّجه. وكان الكابيتان الصينى، بشكل عام، تاجر ثرى، تعيّنه السلطات من أجل تمثيل مواطنيه، لكى يقوم بتبليغهم بالتعليمات الصادرة من طرفها. وحتى إذا كانت هذه الفئة قد اختفت رسميا - وكان ذلك فى صالح الحكم المباشر - ابتداء من ١٨٠٨ فى بنانج، وابتداء من ١٨٢٥ فى سنغافورة، فقد استمرت - بصفة غير رسمية - حتى عام ١٩٠٠ تقريبا. ونجد أن هذه الفئة احتفظت فى أندونسيا بوضعها القانونى حتى منتصف القرن العشرين. وكان هؤلاء "الرجال موضع ثقة" الأوروبيين، وكانوا كذلك - بصفة عامة - "قادة" أكثر الجمعيات السرية قوة. ولكن خَلْق منصب "حامى الصينيين" فى ماليزيا فى عام ١٨٧٧، أفرغ البناء الإدارى الصينى المستقل، تدريجيا، من مضمونه.

كانت الجمعيات الوحيدة التى يُعتد بها فى القرن العشرين، جمعيات الاقتصادية، وبالذات الغرف التجارية الصينية التى نشرت - بعد الغرفة التجارية التى تأسست فى سنغافورة في عام ١٩٠٧ - شبكاتها فى جميع مدن شبه الجزيرة. وكانت هذه الغرف تضم الجمعيات التجارية والجمعيات الخيرية والثقافية، والشركات التجارية الكبرى بوجه خاص، وتضم أحيانا الشركات الصناعية، التى تدل على اقتحام جزء من الجالية الصينية لقلب الحداثة الرأسمالية.

الصينيون والماليزيون

بدأ صينيو ماليزيا تكوين ثرواتهم بمشاركة السكان الأصليين، فكان الصينيون يقدمون لهم رؤس أموالهم وشبكاتهم التجارية ويوفرون لهم - عند الحاجة - الأيدى العاملة والتكنولوجيا. وكان أكثر الأشكال البدائية لذلك قيامهم بدور الوسيط (وظل هذا الدور، مع ذلك، أكثر الأدوار التى لعبها الصينيون، شيوعاً) بين المنتج المحلى والعالم الخارجي. فنجد التجار الصينيون فى بروناى، منذ القرن التاسع عشر، يقرضون الماليزيين من أجل قطع الساغو (وهو عبارة عن قشرة صالحة للأكل)* وتحويله إلى مسحوق يُسوّق فى سنغافورة بعد ذلك[٣]. وكان الصينيون يجمعون كذلك منتجات

* الساغو هو لب النخيل الهندى وليس قشرة، كما يورد المؤلف (المترجمة).

الغابات (مثل الصمغ وأسل الهند ...) التى كان يتطفها سكانها. وقد استفاد ال تيمنجونج" (الذى أطلق عليه لقب السلطان فيما بعد) فى چوهور، منذ عام ١٨٥٠ - عن طريق الضرائب - من الفلفل وال gambier اللذين زرعهما الصينيون. إن إقراض أعيان ماليزيا يُعتبر شكل آخر تقليدى من "المشاركة"، لأن ذلك يسمح، بطريقة ملموسة، بزيادة دخل كبار التجار و/أو المزارعين الصينين، ويسمح، فى نفس الوقت، للأمراء المحليين بالانتصار علي أعدائهم (بشرائهم أو بشراء الأسلحة).

هذا لا ينفى أن القصدير قد استأثر بالنصيب الأكبر من "المشروعات المختلفة". وهكذا نجد "لونج جعفر"، وهو قاطع طريق ومن لاعبى القُمار المتمكنين، ومكتشف منجم قصدير "اورانج بيزار" فى لاروت (بجزيرة براك)، يجلب عمال مناجم صينيين فى ١٨٤٨، وفى عام ١٨٦١، كان هناك قبيلتان (متنافستان) تتحدثان لهجة "الهكّا" تتقاسمان إحدى عشر منجما، وكان يمّول هذه المناجم أكبر تجار بنانج. ونجد كذلك "شى ياوشوان" فى ملقا يقرض الراجا "عبد الله" حاكم "كلَنج" مبلغ ٣٠ ألف دولار (سبق لشركة "تويرونر" الأوروبية أن رفضت تقديم هذا القرض) من أجل تشغيل مناجم وتنمية مدينة كانت فى بداية الأمر مجرد معسكر للعاملين - جدير بأن يقارن بال "الغرب المتوحش" - ثم أصبحت فيما بعد مدينة كوالالمبور (١٨٥٩). وكان نصيب الأعيان المحليين نصيبا لا بأس به، فكان يتعين على الصينيين أن يبيعوهم كل ما لديهم من قصدير، إلى جانب ما يُستقطع من جعالات، بالإضافة إلى ضريبة تصدير تبلغ ٢٠٪. ويُرجح أن الضريبة التى كانت تفرض على استيراد المنتجات الغذائية، وعلى استيراد الأفيون بوجه خاص - وكان الصينيون يستهلكون كما وفيرا منه - وصل عائدها إلى ربع أو نصف عائد القصدير.

الصينيون والأوروبيون

"لقد نمت ثروة "چوهور" وثروة شبه الجزيرة الماليزية عى أيدى الصينيين، فى ظل الحكم البريطانى، وهاهم أشخاص قد يكونوا سكانا مفيدين، ونرجو أن يعطى الراجات الهنود فى بورنيو الأولوية لهم ضمن من يعقدون عليهم الآمال" ("هوغ لو" حاكم "لابويان" البريطانى فى عام ١٨٧٥)[٥]

تلك هى العبارات التى استخدمها أحد كبار المسئولين عن الحكم الاستعمارى، ليطلب من سلطات ماليزيا الكف عن اضطهاد الصينيين وعن الضرائب الجائرة التى يفرضونها

عليهم. وليس ذلك إلا مثال على هذا التحالف غير الرسمي، أو - على الأقل - التواطؤ الذي جعل من التنمية الرأسمالية لماليزيا - خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر - عملية مختلطة أنجلو-صينية. إن الأمر يتعلق - بكل تأكيد - باستغلال القصدير. فقد ساند، السفير البريطاني المقيم الذي وصل مؤخرا الى سلانجور في ١٨٧٩، "الرأسمالي المغامر" "ياب آه لوي" (مؤسس كوالالمبور) مساندة كاملة، إذ كان هذا الرجل على وشك الإفلاس، فقدم له مبالغ طائلة (بما في ذلك ما يسمح له بشراء الأفيون) ومنحه احتكار المزارع في وادي كلانج وحق استقطاع دولار على كل "بهارا" من القصدير يتم تصديرها[٦]. وكان مجال النقل يشكل، كذلك أرضية للتقارب، فهكذا تأسست شركة ڤيكتوريا التجارية في عام ١٨٧٤، بين خمسة تجار صينيين و "هوارد"، المراقب العام السابق في لابويان، للتصدي لمنافسة أصحاب السفن في سندكان (في شمال بورنيو). كما كانت توريدات الجيش تمثل أحد محاور التعاون، فبعد أن كون "ثيوثياوسات" (واسمه الأكثر انتشارا باللغة الصينية الرسمية هو "شانج بي شيه") ثروته في جاوا، اشترك في غزو الهولنديين - واشتركت في هذا الغزو كذلك السفن التجارية حاملة المؤن التي قام بشرائها - لسلطنة آسه (في شمال بورنيو) في ثمانينات القرن التاسع عشر[٨].

وهكذا، فإن الانتقال من المشروعات التجارية إلى الأنشطة السياسية - العسكرية، كان يتم بيسر. وهناك أمثلة عديدة من التعاون المتبادل يمكننا ذكرها في هذا المجال. فعندما عبرت دويلة "چليبو" في شبه الجزيرة، عن رغبتها، في عام ١٨٨٢، في اجتذاب عمال المناجم الصينيين، "افهمها" البريطانيون أنه ينبغي أن يقترن ذلك بفتح طريق وبإجراءات أمن فعالة. وابتداء من العام التالي تجلت الحماية بطريقة ملموسة في إنشاء قضاء أوروبي وفي تخفيض الرسوم الجمركية [٩]. وعندما قررت سلطات مستعمرات المضيق التدخل في عام ١٨٧٤ لوضع السلطنة تحت سيطرتها،[١٠] فقد كان ذلك يرمي جزئيا إلى حماية مصالح مزارعي قصب السكر الصينيين في مقاطعة كريان (وهي مجاورة لمقاطعة ولسلي البريطانية، ولكن في براك) الذين هددتهم "حرب لاروت"، التي كانت تتصارع فيها جمعيتان صينيتان سريتان على مناجم غنية بالقصدير، وكان نبلاء ماليزيون يشتركون في هاتين الجمعيتين (ها هو شكل آخر من التعاون!). وأدت حالات عديدة من الابتزاز الذي مارسه أصحاب الرتب العليا في "باهانج" على الصينيين (عملية اغتيال، وحالات عديدة من اغتصاب النساء) إلى ضغوط قوية انتهت

بتعيين سفير بريطانى مقيم.[11] وأجبر "بوب هنسى"، حاكم "الابويان"، سلطان بروناى - تحت تهديد المدفعية - على إصدار حكم بالإعدام على أحد ضباطه المسئولين عن قتل ١٩ صينيا، وكان بعض هؤلاء الصينيين ممن يحملون الجنسية البريطانية. وقال، فى رسالة إلى مكتب المستعمرات : "أعتقد أن تنمية بورنيو تتوقف على الصينيين وحدهم"[12]. وكان "رافلز" قد بذل كل ما فى وسعه - قبل ذلك بنصف قرن - من أجل اجتذاب هذا "الجنس المقدام" إلى سنغافورة. وحتى فى عام ١٩٤٨، إبان عهد تدهور الاستعمار، أكد كتيب رسمى على المصالح المشتركة بين الطرفين : "لقد وفرت المنشآت الصينية الأموال التى حققت نمو هذه الدولة، ولكن لو لم يتدخل الضباط البريطانيين، من أجل توفير الأمن والعدالة، لكان من المستحيل دخول عشرات الآلاف من الصينيين اليها" [13]. علينا أن نعترف، مع ذلك، أن تحقيق هذا التعاون تم - فى كثير من الأحيان - على حساب السكان الأصليين، حيث كان الرأسماليون الأوروبيون يحصلون على أكبر نصيب من الأرباح، بينما كان الاستغلال اليومى يتم فى الغالب على يد الصينيين ، سواء كانوا تجارا مقرضين أم محصلى ضرائب. وقد نجم عن ذلك شعور "طبيعى" بالعداوة تجاه الصينيين، وسوف يستغل المستعمرون (بكسر الميم) خلال القرن العشرين هذه الروح العدائية بين الأسيويين، من أجل محاولة الاحتفاظ بسلطتهم؛ وقد نجحت هذه المحاولة تماما فى ماليزيا، حيث أصبح قدر مناهضة الماليزيين للصينيين أكبر من مناهضتهم للبريطانيين. إن هذا الحقد الذى يمثل حتى الآن أحد المظاهر الأساسية فى حياة جنوب شرق آسيا السياسية، ترجع جذوره إلى فترات بعيدة. فقد كتب الإنجليزى "ايرل"، الذى كان شاهدا لما يجرى فى جاوه فى عام ١٨٣٠، يقول : "ليس هناك شك فى أن الصينيين إغتنوا، وساهموا فى ارتقاء الأوروبيين، لكن مصالح السكان الأصليين عانت من ذلك بصورة متناسبة"[14]. كان الصينيون روادا ومبشرين لتدخل الرأسمالية، فجنوا بعض فوائدها، ولكنهم كانوا كذلك موضع جميع الأحقاد الناجمة عن النظام الاجتماعى والاقتصادى الجديد. وسرعان ما كان ينشأ النزاع فى كثير من الأحيان، وهكذا وصل الأمر بالنسبة للراجا عبد الله فى كلانج إلى أن يقطع صلاته مع عمال المناجم - بعد أن كان حليفا قديما لهم - عندما رفضوا الرضوخ للنظام القائم. ويلخص المؤرخ "خوكاى كيم" هذا النزاع الدال، بالطريقة التالية : كان الصينيون "يطالبون بأن يكون الحكم فى "اولو كلانج" مثل أى إقليم انجليزى، بينما كان عبد الله مصمما على إدارتها وفقا لقوانين ماليزيا وعاداتها"[15]

بداية المنافسة الصينية - الأوروبية

إذا كان طابع المشاركة هو الذى سيطر على العلاقات الصينية - الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، فإن هذا لا يمنع وجود صراعات على المصالح بينهم. ويرجع ذلك إلى أن عدد "الصفقات الرابحة" كان محدودا، ولا زال الحال كذلك حتى اليوم؛ هذا بالاضافة إلى أن الأيدى العاملة المأجورة كانت نادرة، فكانوا يتصارعون عليها. ومن المؤكد أن الأوروبيين كان لديهم مجالات خاصة بهم، ولنذكر، قبل أى شيء مجال التجارة على نطاق واسع جدا، ولكنهم استأثروا كذلك، خلال مدة طويلة، بالبنوك ونقل المهاجرين .. الخ. لكن تطور الاقتصاد العالمى يدعم باستمرار - كما سبق أن أشرنا - الأنشطة الإنتاجية مقارنة بالتجارة. وبما أن الصينيين تميزوا لمدة طويلة، فى هذا الصدد، بثقلهم العددى، وبروح المبادرة وبمعرفة أفضل للظروف الميدانية، فقد باءت المحاولات التى قام بها بعض الأوروبيين لمنافستهم فى مجال الأنشطة الانتاجية، بالفشل فى كثير من الأحيان، أو اضطرت إلى الاكتفاء بنصيب الشريك (خصوصا فى مجال التمويل).

ونلاحظ ذلك فى قطاع المزارع. فلم تسفر غالبية الزراعات التى بادر بها الغربيون، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلا عن كوارث، بينما نجح الصينيون إلى حد كبير، حتى حوالى عام ١٨٦٠ (وتحقق ذلك، فى الواقع، على حساب إنهاك الأرض) فنجحوا أولا فى مجال زراعة جوز الطيب ثم فى مجال زراعة شجرة الـ gambier (وهى شجرة تستخدم أوراقها فى الصباغة) والفلفل؛ فكان هناك ستمائة مزرعة تضم ستة آلاف عامل خلال الأربعينات من ذلك القرن [١٦].وتكررت هذه الظاهرة، ابتداء من ستينات ذلك القرن، فى مجال زراعة قصب السكر فى كريان (انظر ما ورد بخصوص هذا الموضوع فيما سبق)، إذ تمتع الصينيون القادمون من بنانج، فى بداية الأمر، بعقود إيجار للأراضى دون دفع إيجار أو ضريبة تصدير، كما حصلوا على قروض من السلطات الاستعمارية. وحققوا، خلال الثمانينات من ذلك القرن نجاحا باهرا (عشرة آلاف عامل، ارتفاع سريع لسعر الأرض، ٣٥ مصنعا للسكر، تضاعف الإنتاج فى الفترة من عام ١٨٨٥ إلى ١٨٨٨)، ودفع ذلك الأوروبيون، الذين حصلوا على نفس هذا النوع من امتيازات الأراضى، إلى القيام بنفس المبادرات. ولكن الغالبية العظمى من هذه التجارب أفلست، وكان ذلك يرجع إلى أن المزارع الصينية أصغر حجما (فكانت بالتالى تتوفر لديها مرونة أكبر للتكيف مع الأسعار التى تتغير بسرعة)،

ومزروعة بطريقة أفضل. ومما له دلالة كبيرة، أن المزرعة الوحيدة من مزارع الأوروبيين التى لم تفلس، كانت أكبرها (كانت مساحتها خمسة آلاف هكتار، بينما كانت المساحة الكلية للمزارع الصينية سبعة آلاف) و أكثرها تحديثا (فكانت تنتج السكر الأبيض الذى كان يرتفع سعره أكثر من السكر الخام بنسبة ٥٠٪)(١٧)، وتوصل الأوروبيون، فيما بعد، إلى أن يحلوا - إلى حد ما - محل الصينيين بفضل التكنولوجيا.

أما الفشل الآخر الذى واجهه الأوروبيون، فكان فى مناجم القصدير. فقد منحت الإدارة البريطانية الحديثة فى سلانجور، فى ١٨٨٢-١٨٨٣، ١٧٠٠ هتكار من الأراضى التى تحوى القصدير، لبعض الشركات الغربية، وتسببت ثلاثة عراقيل، كان من الصعب التغلب عليها، فى رحيل هذه الشركات ابتداء من ١٨٨٤، إذ اتضح أن الآلات الحديثة التى جلبتها لا تتكيف مع هذه المواقع الميدانية، أما "العمال الصينيون "Coolies"، فكان عددهم قليلا، ويملون شروط تشغيلهم، طالما أنهم غير مقيدين بالاقتراض أو بشبكة الـ "هوى كونج سى"؛ والأيدى العاملة الهندية، التى تستورد بعقود، يقتصر استخدامها على الأشغال العامة وعلى المزارع.(١٨)

كانت مسألة الأيدى العاملة، مسألة محورية، بالفعل، فى التنافس الصينى - الغربى. وأفضل مثال يوضح ذلك هو حالة هذه المزارع الشهيرة (مزارع التمباك خصوصا) فى منطقة "دلى" فى شمال شرق سومطره. إذ أن شخصا هولنديا افتتح أول مزرعة فى ١٨٦٥، واستخدم لذلك الهدف حوالى مائة صينى، جلبهم من "بنانج". لكن النقص المزمن فى الأيدى العاملة، والذى استمر حتى بعد عام ١٩٠٠، أدى إلى فشل - أو شبه فشل - جميع محاولات المزارعين لحل هذه المشكلة

إن بيت القصيد فى هذه المشكلة، هو إن سماسرة الأيدى العاملة - وجميعهم صينيون - ومساعديهم يعطون الأولوية فى حجز الأيدى العاملة من الصينين الجدد لشركائهم من ملاك المناجم والمزارع فى ماليزيا، بالإضافة إلى أنهم يطالبون الأوروبيين فى "دلى" بأسعار ابتزازية، نظير إرسالهم للعمال إليهم. ان "كارتل" هؤلاء السماسرة قوى، فقد حاولت جمعية مزارعى "دلى"، فى عام ١٨٨٥، فرض حد أقصى للمبلغ الذى يدفع للسمسار فى مقابل كل عامل صينى جديد، بخمسين دولار، ولكنها اضطرت إلى التراجع ابتداء من عم ١٨٨٧، وعاد هذا المبلغ يتجه إلى الارتفاع، فوصل إلى ١٢٥ دولار فى "بنانج" (وكانت التكاليف التى يتحملها السمسار لا تزيد عن ثلاثين دولار - للانتقال وإعالة العمال، الخ... - ياله من مكسب لا بأس به !). فحاول المزارعون

إيجاد مخرج بالذهاب إلى سنغافوره أو إلى الصين ليجلبوا منها العمال مباشرة. ولم تكن هذه هى نهاية الطريق المحفوف بالمصاعب! وذلك لأن المقاولين المحليين كانوا يتمتعون بامكانية ضغط قوية على السلطات فى الأراضى البريطانية، وخصوصا عندما قامت حملة مسمومة بنشر شائعات مرعبة حول الحالة الصحية والأجور فى "دلى" (وفى الواقع كانت الحالة أسوأ فى المناجم الصينية الموجودة فى شبة الجزيرة الماليزية)، وكانت نتيجة هذه الشائعات هى رفض الصينيين الجدد الذهاب إلى هذه المزارع، بل وصل الأمر أحيانا إلى تمردهم على ظهر البواخر التى تحملهم إلى هذه المواقع. واقتنعت السلطات فى الصين بهذه الشائعات - أو ادعت أنها اقتنعت بها - وانتهزت هذه الفرصة لكى تخلق عدة عراقيل لا يمكن تجاوزها إلا عن طريق الرشاوى السخية. بل أن مناورات السماسرة وصلت إلى حد إعدام وكيل مزارعين (صينى) فى "سواتو" فى عام ١٨٨٨، بتهمة "اختطاف" مهاجرين! ولن تصل هذه المشكلة إلى حل فعلي إلا فى أوائل القرن العشرين، عندما صرف المزارعون النظر عن الصينين (وكانوا لا يزالو يعتبرون، برغم ذلك، أكثر العاملين الذين يحفزهم المكسب) ولجأوا بطريقة مكثفة إلى الأيدى العاملة الآتية من جاوه (وكان عددهم فى ١٩٠٠ : ٢٥ ألف عامل وأصبح هذا العدد فى ١٩١٦ : ١٥٠ ألف عامل، بينما تراجع عدد الصينيين فأصبح ٤٤ ألفا بعد أن كان ٥٨ ألفا) (١٩).

هناك، أخيرا، ميزة أخرى للصينيين، تتمثل فى قدرة هائلة على عدم المبالاة بالحدود التى يضعها الأوروبيين بين البلدان. إذ أن المنطقة تمثل، بالنسبة لهم، مساحة واحدة، وهى مساحة بحر الجنوب Le Nanyang (يلاحظ فى المستويات الدنيا، على سبيل المثال، أن الأمر لا يقتصر على الاختلاف فى تسمية الشوارع بين هيئة المساحة الرسمية فى سنغافورة وبين التقاليد الصينية فحسب، بل ينسحب على تقسيمها كذلك). فالعائلات والقبائل تحتفظ بعلاقات وثيقة مع أقاربهم المقيمين فى المنطقة كلها، ويعبر الأفراد بطريقة نشطة عن انتماءاتهم "متعددة الجنسية". هكذا نجد أن "خوشيو تيونج" Khoo Cheow Tiong الذى ولد لعائلة كبيرة من "بنانج"، واغتنى فى هذه المنطقة عن طريق مزرعة للحشيش، يصبح صاحب مصرف في سومطره، و "كابيتان" فى اساهان (سومطره الغربي)، ثم يصبح، فى ١٩٠٤، عندما عاد إلى مسقط رأسه ليعيش به، قاضى صلح! وأخيرا سَيْطر عليه "شعور وطني" متأخر، فقدم طائرة هدية إلى انجلترا فى ١٩١٤-١٩١٨ (٢٠). وكانت السلطات تشكو، فى كثير من الأحيان، من عدم احترام

الحدود، وعندما قام الهولنديون فى ١٩٠٣ بالحد من التجارة بين بنانج وسومطره، كان الأوروبيون هم الذين شعروا بأكبر قدر من الضيق، لأن الصينيين كان لديهم غرف تجارية مرتبطة بضفتي مضيق ملقا، ولا يجدون صعوبة كبيرة فى مواصلة عمليات التهريب على المستوي الصناعى (ومازال هذا التهريب مستمرا حتى الآن...)(٢١)كانت المنافسة الاقتصادية تأخذ طابعاً سياسيا، وأيديولوجيا، إذا استدعت الظروف ذلك. وقد يكون ذلك من أجل إدانة عنصرية الأوروبيين والتفرقة التى يمارسونها تجاه الآسيويين. فعندما واجه "ثيوتياوسات" (الذى سبق ذكره) رفض باخرة ألمانية إعطائه تذكرة الدرجة الأولى فيها، بينما كان هذا الرجل، فى ذلك الوقت، من كبار الأغنياء، أعلن عزمه على تأسيس شركة نقل بحرية خاصة بالآسيويين، انتقاما من الرفض الذى واجهه، وبناء على ذلك تخلى الألمان عن هذه المعاملة القائمة على التفرقة (وتخلى "ثيو" كذلك عن مشروعه)(٢٢). وهناك واقعة أخرى حدثت فى مجال البواخر، حيث كانت سلطات شمال بورنيو تساند ماليا الشركات الأوروبية التى تقوم بربطها مع سنغافورة، فإنشأت شركتان صينيتان فى هذه المدينة، خطوطا لسفنها البخارية، مما أدى إلى إفلاس بعض الشركات المنافسة(٢٣). إن المال هو الوسيله التى تجعل الآخرين يحترموننا فى مجتمع رأسمالى ، هذا هو الدرس الذى فهمه الصينيون بسرعة.

١٩٠٠ - ١٩٤١:
قوة البرجوازية الصينية المقيمة فى ماليزيا والمصاعب التى واجهتها

عدوانية أوروبية جديدة

يبدو أن الانتقال من قرن إلى آخر، قد تزامن معه تغير تدريجى فى سلوكيات الأوروبيين، إذ نلاحظ أزدياد محاولاتهم للاستيلاء على الأرباح الكبيرة الناجمة عن استغلال موارد ماليزيا. ويبدو أن المشاركة قد أصبحت فى طى النسيان، وأن زمام الأمور قد أفلت تماما من أيدى الصينيين. كان هناك – فى الواقع – ثلاث نقاط فى صالح الأوروبيين، وصلت إلى درجة النضج، فى نفس الوقت تقريبا :

١- اكتشاف الكينين، وفهم آليات الملاريا، وما ترتب عليه من القضاء على الناموس.

وأسفر النمو الكمى والكيفى عن نظام للنقل داخل المنطقة و بين المناطق – فقد تم تكوين شبكات متماسكة، بالفعل، خلال العقد الأول من القرن العشرين تقريبا، بل والربط، أحيانا، بين تلك الشبكات وبعضها – إلى وصول عدد أكبر من الأوروبيين،

للإقامة بهذه المنطقة، فحضر إليها المساعدون، والوكلاء، والوسطاء؛ ولم تعد الزوجات، بالضرورة من السكان الأصليين، حيث أصبح هناك بدائل أفضل؛ وأصبح عدد "البيض" يسمح لهم بخلق - على الأقل فى المدن الكبرى - أسلوب حياة شبيه بالأسلوب السائد فى أوروبا، من خلال الهيئات الإدارية الجديدة التى استعارت نفس هيراركية النماذج الموجودة فى البلد المستعمر الأم (تم انشاء الإدارة المدنية الماليزية فى ١٨٩٦)، والنوادى الخاصة بهم، وبارات الفنادق الكبرى، ومدارس الإرساليات "القاصرة عليهم"، فظهرت التفرقة العنصرية. وفى هذا الصدد، لعبت كل من الطائرة الحاملة للبريد، والثلاجة، (٢٤) والفونوجراف، دورا أساسيا.

٢- أدت ثروة ماليزيا التى تكونت خلال الارتفاعات المفاجئة المتتالية لأسعار القصدير (فى ١٨٦٠ - ١٩٠٠) وتكرار نفس الموقف بالنسبة للمطاط الطبيعى فى (١٩٠٠-١٩٣٠) (وترتب على ذلك أن أصبحت شبه الجزيرة هذه، التى كان يقطنها عددا ضئيلا من السكان، أكثر مستعمرات الامبراطورية البريطانية إدرارا للربح) إلى زيادة سريعة لحجم المنشآت التى يهمها استغلال تلك الثروة. وترتب على جو المنافسة الشرسة والصعوبة التى يواجهها الصينيون لتجاوز مرحلة المشروعات الفردية المحصورة التى يكون من السهل التحكم فيها، أن وجد الصينيون أنفسهم، أحيانا، خارج اللعبة بصفة مؤقتة، نظرا لانتصار الشركات غير المعروفة.

٣- وأخيراً، وقد يكون الأهم، فقد أصبحت الرأسمالية فى ماليزيا تعتمد على التكنولوجيا. إن الآلات وأساليب العمل الجديدة، والنمو السريع الذى حققته الدولة المستَعْمِرة (بكسر الميم) فى مجال الزراعة وعلم التربة، والجيولوجيا، والبيولوجيا، أدى كل ذلك إلى هبوط قيمة الميزة التى كانت تلعب دورا حاسما فى صالح الصينيين، تلك الميزة التى تمثلت فى معرفتهم للبيئة وقدرتهم الأكبر على التكيف.

هل أصبح الصينيون عديمى الفائدة؟ هناك علامات عديدة فى مجالات مختلفة للغاية قد تدفعنا إلى الاعتقاد بذلك. فأجهزة الدولة التى تم تدعيمها، تسترد رويدا رويدا الاحتكارات والاستقطاعات الضريبية التى كانت قد اضطرت إلى التخلى عنها، فاستردت السلطات فى شمال "بورنيو"، فى عام ١٩١١، احتكارها لصناعة الكحول، بصورة كاملة، وألغت كافة المزارع فى ١٩٣٠(٣٠). وحصلت الشركات الأوروبية، فى ١٨٩٥، على الحق فى استئناف فرض جزاء السجن على المدينين، كما فرضت بعد ذلك، التسجيل الإجبارى على الشركات وعلى أنشطتها، وتوصلت إلى ذلك رغم

احتجاج الغرفة التجارية فى سنغافورة واحتجاج "النخب" التى كانت تؤكد : "أن الصينيين لا يريدون التسجيل [...] وأنه ينبغى أن ينحصر [تطبيق هذا الإجراء] على الشركات الأوروبية وعلى الشركات الصينية التى تتعامل معها"(٢٦). وكانت الشركات الأوروبية تطالب، منذ عشرات السنين، بتحكم أكثر صرامة فى المنشآت الصينية الموجودة فى سنغافورة، حيث كان ينتشر بينها الإفلاس الاحتيالى و الأسماء المستعارة، والشركات غير الرسمية، وحيث كان يظل أصل رأس المال خفيا فى كثير من الأحيان. وهكذا كان الحكم غير المباشر القديم، يتحول، بطريقة مستمرة ومتزايدة، إلى إدارة مباشرة للأمور.

إن كل ذلك لا يمثل سوى أمر ثانوى إذا قورن بالهجوم الذى وُجه إلى قلب قوة الصينيين نفسها ، أي السيطرة على المزارع، وبوجه خاص الهيمنة على المناجم. فقد بدأت الخطوط الأولى، فى هذا الصدد، ترتسم منذ وقت مبكر، أى منذ ١٨٨١، عندما حصل الحاكم "ولد" على تصريح من لندن لاستيراد هنود إلى براك. وكان ذلك بهدف موازنة المزارع الصينية القوية(٢٧). وبالفعل كوّن العمال "التاميل" ، فيما بعد، الجزء الأساسى من الأيدى العاملة فى المزارع الأوروبية، بينما ثبت عدم قدرة المزارع الصينية - التى بدأ تدهورها، بالنسبة لمعظم المنتجات، منذ ١٨٦٠ تقريبا - على التكيف مع زراعة شجر المطاط، إذ أن نسبة هذه المزارع إلى المزارع التى تزيد مساحتها عن أربعين هكتارا، لا تتعدى ١٢,٥٪، بينما كانت تصل نسبة مزارع غير الآسيويين إلى ٨٤٪.(٢٨) وكان التقدم التكنولوجى الغربى حاسما، خاصة فيما يتعلق بالقصدير، وظل الصينيون يستأثرون بهذا المجال لمدة طويلة، وكانوا يلجأون إلى أساليب بدائية لفصل شذرات القصدير عن الطمى، بينما بادر الأوروبيون بتجهيز جرافات واسعة تقوم بهذه العملية بفاعلية أكبر بكثير. وترتب على ذلك أن انخفض سعر تكلفة القصدير، فى ظرف عشرة سنوات بالكاد، لدرجة أن عددا كبيرا من المناجم الصينية اضطر إلى التوقف عن العمل، وإذا كانت هذه المناجم الأخيرة، تمثل فى عام ١٩٢٠، ٦٤٪ من الإنتاج (فى مقابل ٣٦٪ للمناجم الاوروبية)، فقد أخذ هذا الوضع فى الانقلاب ابتداء من عام ١٩٣٠ (أى ٦٣٪ للمناجم الأوروبية و ٣٧ للمناجم الصينية). وعندما حلت الآلات الكهربائية الجديدة خلال العقد الثانى، محل الآلات البخارية، انخفض عدد المناجم الصينية مرة أخرى بنسبة ٤٪، ولكن هذه المناجم الصينية لجأت فيما بعد إلى التكنولوجيا الحديثة. فاحتفظت بقدرتها على المنافسة فيما يخص المناجم صغيرة الحجم،

واستطاع الصينيون بالتالى الاحتفاظ بنصيبهم فى المناجم. أما فيما يخص المسابك، والمنشآت شبه الحرفية، التى تعمل بالفحم النباتى، فلم يستطيع الصينيون مواجهة الوحدات الحديثة الضخمة التى أنشأها الأوروبيون، ولم يعد لدى الصينيون فى ١٩٤٠ سوى مسبك واحد.

الهجوم الصينى المضاد : محاولة التحديث

ينبغى أن نشير إلى أن أول من غامر بزراعة المطاط فى ماليزيا، كان مزارع صينى من المقيمين فى ملقا، وذلك فى ١٨٩٦. هذا بالإضافة إلى تعدد المواقف التى تدل على ديناميكية الصينيين وعلى تفتحهم. فهكذا نجد "فوشو سون" - الذى يطلق عليه بشىء من المغالاة اسم "كارنيجى الشرق" - يدخل، ابتداء من ١٨٨٠، الآلات الحديثة، التى تسمح بجمع القصدير الموجود فى مواقع المناجم المهجورة، وأصبح بفضل هذه البدعة "ملك القصدير" حتى الحرب العالمية الأولى، حتى لو كان زمام المبادرة التكنولوجية قد أصبح فى أيدى الأوروبيين فيما بعد (٣٠). لكن الصينيين عرفوا كيف يقوموا بهجوم مضاد عن طريق الاهتمام بقطاعات جديدة ليست موضع منافسة كبيرة من طرف الغربيين. وكان أبرز مثال فى هذا الصدد هو **الأناناس**، الذى بدأت تنميته بعد ١٩١٨، وكان يمثل فى ١٩٣٨، ٢،١٪ من صادرات ماليزيا. لقد كان هذا المجال، الذى يغطيه النشاط الصينى الصرف - ابتداء من مزارع جنوب "جوهور" إلى مصانع تعليب سنغافورة - مجالا رأسماليا مندمجا بطريقة لافتة للنظر. وانتهز الصينيون كذلك فرصة شبه غياب المصانع التى تعمل من أجل السوق المحلى، فقاموا بإنشاء عدد هائل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة فى مجالات الزيوت، والأحذية، والإطارات، والحدادة، والصلصة والبسكويت. وتُقدر قيمة مجموع الاستثمارات الصينية فى ماليزيا، حوالى عام ١٩٣٧، بمئتى مليون دولار، بينما كانت قيمة الاستثمارات البريطانية ٣٢٠ مليون دولار، أما الأجانب الآخرون فكانت قيمة استثماراتهم ١٣٥ مليون دولار، أى أن استثمارات الصينيين لا يستهان بها [٣١]. وقد ظهر خلال الأعوام التالية ثراء جماعة الصينيين الذين يعيشون عبر البحار، كما ظهر كذلك تضامنهم مع الوطن - الأم، عندما اعتدت عليه اليابان، فأرسل إلى الصين، فى عام ١٩٤١، ما يزيد على ١١٠ مليون دولار.[٣٢] وشيئا فشيئا قامت الجماعة باستثمار هذه المبالغ الضخمة، بطريقة حديثة فى بنوك أنشأها الصينيون وفقا للنموذج الأوروبى، حتى لو كانت أقدمية البنوك الأوروبية

تضمن لهذه الأخيرة مركز الصدارة، ومن المرجح أن أول بنك أنشيء في عام ١٩٠٧، هو بنك "دلي" الذي أنشأه "تيوتياوسات"، والمنتشر في كل مكان. ثم جاء دور سنغافورة في عام ١٩٣٠، عندما تأسس بنكان صينيان، أحدهما هو ذلك الذي مازال يتمتع بنفوذ كبير للغاية، ونعني "أوفرسي شينيز بانكنج كوربوريشن".

إن الالتحاق بالتحديث، بحماس، لا يعني الخضوع لأدواته الغربية، بل أن الأمر يستدعي أحيانا عكس ذلك الموقف تماما. فالحرية الفردية الجديدة النابعة من الرأسمالية (أو على الأقل بالنسبة لأولئك الذين لديهم إمكانيات الاستفادة منها) تسمح بقدر ما من المقاومة، أو على الأقل بقدر ما من المسافة بالنسبة للمستعمر (بكسر الميم). وهكذا ظهرت، ابتداء من ١٨٨١، أول جريدة صينية عبر البحار، وكانت تحمل إسم "لات باو". كانت جريدة تجارية بالأساس، لكن هذا لا يمنع مساهمتها في حملات المساعدة للصين في فترات الكوارث الطبيعية وفي فترات التهديدات الخارجية التي تعرضت لها، كما أنها ساهمت في بيع ألقاب كبار الموظفين في الصين.[٣٣] (وسوف نتعرض لذلك فيما بعد). وأخيرا، استخدم "اودي تيونج هام" - لاشك أنه كان قبل ١٩١٤ أكثر الصينيين ثراء في أندونسيا - "المساحة" المتاحة لديه من أجل الضغط على السلطات للحصول على إلغاء الزي الخاص والضفائر التي كانت تفرضها، كما كان يفعل المنشوريون وكافح كذلك التفرقة القانونية التي تحابي الهولنديين، بل والأندونسيين. وأحرز هذا النضال الوطني انتصارا عندما أدمجت - بصفة كاملة -، في عام ١٩٠٨، "الكابيتانات" و "الماجورات" الصينية الأخرى، في الجهاز الإداري و"المجتمع الراقي" الاستعماري؛ وانتهت كذلك التفرقة العنصرية فيما يخص الزي، والقانون والمدارس.[٣٤]

بورجوازيون أم برجوازية؟.. أي برجوازية؟

- برجوازية

إن نقاط ضعف البرجوازية الصينية بالنسبة لشركائها - منافسيها الغربيين، بديهية للغاية. وليس هناك وجه مقارنة حقيقي بين رأس مال كل منهما، أو بين درجة تمكن كل منهما من التكنولوجيا، أو بين الوسائل المتاحة لكل منهما فيما يخص النقل والتسويق إلى المنافذ الجوهرية (أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية). هل هو اختلاف من حيث الكيف أم الكم؟ إذا كان عدد كبير من الصينيين تجارا، يستخدمون المال، ويكونون

ثروات، وينجحون فى "أنشطة سريعة وجريئة"، فذلك لا يعنى بالفعل أنهم رأسماليون، ولا يعنى بالأحرى أنهم يمثلون طبقة برجوازية جديرة بهذا الاسم - أى طبقة تتمتع بقسط كبير من الاستقلال، وبقسط ما من الاستقرار، وتتطلع أساسا إلى إعادة إنتاج موسع لرأسمالها. وإذا غاب عنا هذا الحد الأدنى من الشروط الأولية، فقد يصل بنا الأمر إلى اعتبار أن الرأسمالية كانت موجودة فى عهد آل سونج (خلال فترة ما بين القرن العاشر والقرن الثالث عشر)، الذى تميز بنهضة تجارية قوية، ولكن الأمر يتعلق فى هذه الحالة الأخيرة بتجار وحرفيين يجدون صعوبة فى إعادة إنتاج أنفسهم، وهم لا يتوصلون أبدا إلى تجنب تحكم السلطات - أو إخلالها بواجبها، أو حتى ممارستها للقمع - ويجدون أنفسهم منحصرون فى أنشطة محددة للغاية (بينما أشاروا لرشتاين، بعد بروديل، إلى أن الرأسمالية هى بطبيعتها فن تعميمى) وهم، أخيرا، يقدمون ثرواتهم مقابل ما يحققه المنصب الكبير من مكانة، أو ما تجلبه الأرض من احترام.

ما هو الوضع بالنسبة للبرجوازيين الصينيين فى ماليزيا؟ لم يتجاوز معظمهم - خلال القرن التاسع عشر - مرحلة التجارة الصغيرة أو المتوسطة، مرحلة الكمبرادورية، أو مرحلة إدارة المزارع (سواء برأسمالهم الخاص، أو بدونه) وإدارة المنشآت الغربية، أو حتى مرحلة الابتزاز، الذى أصبح مؤسسة تأخذ نصيبها من الاستهلاك الذى تمثله المزارع. وكما يقول جودلى Godley : "كان كل من رأس المال والمشاريع ذات أصول أوروبية، ولم يكونا صينيان حتى ذلك الحين"[٣٥]. ومع ذلك، فيمكننا الكشف، منذ ذلك الوقت، عن ديناميكية تحركها المضاربة لدى "المهربين - المغامرين" الذين يستصلحون الغابات الكثيفة، ويتعرضون للأسود والأمراض المنتشرة بها، وذلك من أجل إرساء قاعدة مناجم ومزارع، وفتح الباب أمام أكثر الأمبراطوريات الأوروبية هدوءا خلال القرن التالى. إن المنشآت الصينية لم تكن تتميز، بالفعل، حتى فترة ما بين الحربين العالميتين، بالاستقرار والقوة، بل أنها، فى معظم الأحيان، لم تكن مسجلة رسميا (ظلت شركة "وام بوا" الشهيرة، التى تأسست فى عام ١٨٤٩، "سرية" حتى عام ١٨٨٠)[٣٦]؛ ومثل هذه الظاهرة، كان من الممكن أن تبدو مفيدة فى إطار إمبراطورية آل كنج ولكن فى سياق حرية التجارة الليبرالية، فإن ذلك يحرمها من إمكانيات الحماية، أو حتى المساندة؛ وكانت مشاكل التركة، التى تثيرها هذه الشركات كبيرة، إلى حد أن الشركة لا تعيش بعد وفاة مؤسسها فى الغالب.ولا يتجاوز عدد الشركات الصينية التى استطاعت البقاء، طوال الفترة التى تمتد فيما بين ١٨٧٠-١٩١٥، الثلاث شركات. ومن المظاهر

الدالة فى هذه الشركات الثلاث أنها تنتمى إلى عائلات قديمة ذات نفوذ (منها اثنتان من مدينة ملقا)، وأن شبكاتها كانت أوسع من الحجم المعتاد، فكانت تمتد من سنغافورة إلى شنغهاى وبانكوك، وأخيرا، فإن أنشطتها كانت تتسم بتعدد الأشكال، التى كانت تغطى من السفن البخارية إلى مطاحن الأرز السيامية، ومن التأمينات إلى البنوك، مرورا بشركات إدارة الأعمال وشركات التصدير والاستيراد (كانت شركة "كيم هيم" تمثل ١٨ شركة أوروبية للنبيذ والبيرة والكحوليات)[٣٧]. وكانت تلك الشركات تتسم، بوجه خاص، بالحداثة، ونسخ النموذج الغربى.

إذا كان رأس المال يجد مثل هذه الصعوبة فى إعادة إنتاج ذاته، فقد يرجع ذلك إلى أنه لا يرغب فى ذلك بالقدر الكافى! إننا نلاحظ بالفعل أن الانجذاب التقليدى نحو وضع المثقف (Shih) ظل قويا، بطريقة مثيرة للدهشة، عند بعض رجال الأعمال الغلاظ الذين لم يتلقوا العلم والذين أمضوا حياتهم خارج الامبراطورية السماوية، فقد باعت القنصلية الصينية فى سنغافورة (بسعر مرتفع للغاية) ما لا يقل عن ٢٩١ شهادة فخرية تمنح لكبار الموظفين خلال الفترة التى امتدت بين عامى ١٨٧٧ و ١٩١٢، إذ كان كبار الرأسماليين يشترون أعلى المراتب لأنفسهم ولأجدادهم، بل ولأجداد أجدادهم. وخلال الاحتفالات أو جمعيات التجار، كانت أسماء المساهمين تتلى حسب ترتيبها فى ألقاب آل الكتع؛ وأصبح عيد ميلاد الامبراطور مناسبة لاحتفالات كبرى[٣٨].

بعد سقوط الامبراطورية، اتخذ الهروب من وضعية التجار - التى ظلت متدنية - شكل الاهتمام بتربية صغار الصينيين، وكان هذا المجال يمر بمرحلة تجديد شامل وانتشار سريع، سواء كان ذلك فى الجمهورية الجديدة أو فيما وراء البحار. فقد شاهدنا نهضة هائلة فى المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة، يقوم بتمويلها بصورة كاملة أهالى التلاميذ، وكان يساهم فى ذلك التمويل، بنصيب كبير، كل من رجال الأعمال واتحادات نقابات المهن التجارية والحرفية؛ وقد تم كل ذلك قبل أن تشعر السلطات البريطانية بأدنى ضرورة للاهتمام بتربية أتباعها بفترة طويلة. وحتى عام ١٩٣٢، نجد أن عشرة مدارس فقط من بين ٢١٥ مدرسة صينية خاصة فى سنغافورة، كانت تتلقى، من السلطات البريطانية، الحد الأدنى من المساعدة. وذلك لأن كبار الأغنياء كانوا يصرون - فى هذا المجال كذلك - على أن يظهروا فى صورة الأكثر سخاءا، فكانوا فى كثير من الأحيان يخصصون نسبة لا بأس بها من ثروتهم للتربية، وكان يصل الأمر أحيانا إلى تعريض أعمالهم الخاصة للخطر. وعلى سبيل المثال، فقد موّل "ثان كاه كى" - وهو

دون شك أكثر الصينيين ثراء فيما وراء البحار خلال عشرينات هذا القرن - ابتداء من ١٩١٢ (وكان عمره حينذاك ٣٨ عاما) مدارس مقاطعة مسقط رأسه، ثم أسس وحده تقريبا جامعة أموي في ١٩٢٠؛ وكرس ابتداء من ١٩١٨ معظم وقته لتنمية التعليم، وعندما كسب، فيما بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٢٥، مبلغا هائلا قدره ١٠ مليون دولار، أرسل ثلاثة منها إلى جامعة أموي. وقد لا يكون هذا الموقف بعيدا عن تصفية أمبراطوريته، التي تمت في عام ١٩٣٤؛ وعند ذاك عبّر عن انشغاله بوجه خاص بمصير جامعته العزيزة ... إن وعي هذا الرجل الطبقي كان ضعيفا بشكل أنه بعد قيامه بتكريس قوته، ابتداء من عام ١٩٣٨، لإدارة المساعدات الموجهة إلى الصين من طرف الصينيين الذين يعيشون فيما وراء البحار، وقف بعد ذلك في صف "ماوتسي تونج" ومثّل صينيو ما وراء البحار، في بكين حتى موته في ١٩٦١ [٣٩]. هل هم رأسماليون حقيقيون هؤلاء البرجوازيون الذين يبدون كما لو كانت النقود تحرق أصابعهم؟

رغم كل هذه المصاعب، فقد حقق رأس مال صينيي عبر البحار التراكم، دون شك، وازدادت قدرته على تلبية طلبات السوق (مثلما هو الحال بالنسبة للقصدير) بل وحتى على تكييف السوق لشروطه (كما هو الحال بالنسبة لسماسرة الأيدي العاملة). وإذا كنا في ١٨٧٠ لا نجد سوى ٩ شركات صينية للتصدير والاستيراد في سنغافورة، بينما كان عدد الشركات الغربية يصل إلى ٤٢ (وكان عدد الشركات الهندية يصل إلى ستة)، فإننا نلاحظ أنه في عام ١٩١١، أصبح عدد الشركات الصينية ٢٦، وعدد الشركات الغربية ٥٦، وعدد الشركات الهندية ٢٢، وعدد الشركات اليابانية ثلاث. فقد ازدادت قدرة الصينيين على التصرف دون حماية في جو من المنافسة المتزايدة، وعلى مواجهة تحديات الغرب على الأرضية الخاصة بهذا الأخير، وعلى الابتكار والتحديث. إن هذه القدرة تنبع إلى حد كبير، لا عن طريق التربية الصينية فحسب، بل عن طريق التربية الغربية كذلك، وقد فهم الصينيون ذلك مبكرا. فقد طالب - منذ عام ١٨٨٢ - اجتماع ضم أهم السكان الصينيين في كوالالمبور (وكانت هذه المدينة في ذلك الحين مجرد بلدة صغيرة تضم عددا من المناجم) بإنشاء مدارس محلية حديثة يتوفر بها مدرس لغة انجليزية "من أجل تعليم أطفال الطبقات العليا والطبقات التجارية، الذين يريدون تعلم القراءة والكتابة والتحدث بالإنجليزية" [٤٠].

إن هذا التطلع إلى اكتساب ثقافة الأسياد أدى إلى نتائج مبكرة. فكان "ليم بون كنج" أول صيني في سنغافورة يحصل على منحة الملكة Queen's Scholarship في عام

١٨٨٧، وحصل، فى عام ١٨٩١، على دبلوم الطب من جامعة "ادنبره" وأصبح فيما بعد من أوائل أساتذة كلية طب الملك جورج السابع بسنغافورة، وحصل عى وسام الامبراطورية البريطانية، وسوف يصبح أحد أولاده فيما بعد مهندسا، والآخر صاحب بنك فى سنغافورة، أما أكبر أولاده فأصبح طبيبا فى الصين ثم فى الولايات المتحدة (٤١).
وسنجد، إلى جانب البرجوازيين "التقليديين" الذين يتحدثون اللغة الصينية فقط، والذين لم ينالوا، فى الواقع، سوى قسط ضئيل من التربية، طبقة جديدة تتكون، شيئا فشيئا، من رؤساء الشركات والمهندسين، والمهن الحرة، تجيد الانجليزية أو الهولندية، ومتمرسة بالتكنولوجيا والقانون التجارى، إن التداخل بين هاتين الطبقتين عميق، فنرى ابن أحد قادة جمعية "هاى سان" السرية يدرس بمعهد القديس "جزافييه"فى "بنانج" (٤٢)، وكان يوجد بين صفوف Straits Chinese British Association (التى تضم الصينيين الملكيين فى عام ١٩٠٠) "تان كاه كى".

إننا نجد أحيانا بين هؤلاء الصينيين منذ نهاية القرن التاسع عشر، إمبراطوريات اقتصادية حقيقية وعائلات رأسمالية حقيقية. فنجد "ثيوثيان سات" أغنى رجل صينى فى جاوا فى ١٨٧٥، يمتلك بعد ذلك مزارع جوز الهند، ومزارع مطاط وشاى فى سومطره، ومزارع فى الدول الماليزية، وتسع سفن بخارية فى عام ١٨٩٥، ومصنع لتجهيز جوز الهند فى بنانج، ويؤسس، فى عام ١٨٩٨، مدينة مناجم فى بنتونج(٤٣). كما انطلق "لوك ييوو" - الذى وصل إلى الصين فى عام ١٨٥٨ - فى مجال القصدير، والمزارع، والبنوك، والنقل. وأصبح، فى عام ١٩١٧، "ملك المال" فى ماليزيا، وكان يمتلك ياخت وسيارة. وكان أول من بادر بانشاء خط عربات بريد تحمل ركابا، واشترى شركة اسكتلندية للبناء الآلى فى ابردين (٤٤). أما "وى تيونج هام" وهو ابن تاجر ثرى هرب أمام التاى بنج، فقد بدأ بالتجارة مع شركة Handel Maatschapkpiy Kian Guan (وهى أكبر شركة صينية فى اندونسيا). وأصبح، ابتداء من عام ١٨٩٠، أول تاجر قصب سكر فى هذه المستعمرة، قبل أن ينوع أنشطته فى مجال المزارع (الأفيون خصوصا) والقابوق والمطاط و التبيوكة والشاى. واستطاع عن طريق شركة Heap Eng Moh Steamship Company أن يتحكم، من سنغافورة - التى استقر بها منذ عام ١٩١٠ - فى التجارة بين جاوا و هذا الميناء الكبير. وقد منح "كلية رافلز" مبلغ ١٥٠ الف دولار، بينما كان يشجع فى نفس الوقت المدارس الصينية، وكان يمارس - كما سبق أن استعرضنا - ضغوطا إصلاحية قوية على الهولنديين (٤٥). إن عهد العود الرهيف على وشك أن ينتهى، وبدأ التطعيم الرأسمالى يأتى بثماره.

برجوازية صينية

إن كل برجوازية محلية تكون جزءا من البرجوازية العالمية، وكل رأسمالية وطنية تمثل محطة من محطات شبكة رأس المال العالمي. وقد تكون هذه هي السمة الأساسية لهذه الطبقة ولهذا الأسلوب الإنتاجي، أي أنهما دوليان أولا في دفعة واحدة، وهو ماكشف عنه "بروديل" بوضوح شديد [٤٦]. وبعد ذلك فقط - في حالة النجاح - قد تستطيع البرجوازية ورأس المال "إضفاء طابع قومي على ذاتهما"، أي إعادة تأكيد الهوية الخاصة بهما، والاستقلال إلى حد ما (يكون هذا الاستقلال دائما نسبيا)، أو حتى الحلم بالاكتفاء الذاتي؛ ونلاحظ أن هذا التطور كان موجودا في أوروبا في الفترة التي امتدت بين القرن الثامن عشر ومنتصف القرن العشرين، إذ نجد أنه كان هناك انخفاض في الحجم النسبي للتبادلات الخارجية في كل دولة من الدول، أثناء الفترة التي امتدت من بداية الرأسمالية و حتى نضجها. [٤٧] ونلاحظ أن نفس التطور حدث في العالم الثالث (أليست هذه إحدى القراءات الممكنة لتصفية الاستعمار ؟) وبطريقة واضحة، إلى حد كبير، في حالة البرجوازية الصينية التي تعيش عبر البحار والتي استطاعت - في عام ١٩٠٠ تقريبا - أن تستعيد طابعها الصيني، وأن تسترد استقلالها وأصالتها التي تجعلها في وضع غير متكافيء بالنسبة للمستعمر (بكسر الميم). لكن هذا الاسترداد لطابعها الصيني تم بعد أن كونت ثرواتها على أسس متينة، وقد تم ذلك - في الغالب - بالتعاون الوثيق مع ماليزيين أو مع غربيين، وبعد خضوعها واستيعابها للقوانين التي تمت صياغتها في مكان آخر. وقد واصلت هذه البرجوازية، بعد ذلك، التأكيد على وضعها كحلقة من حلقات الرأسمالية العالمية، تبني - في نفس الوقت - هويتها المحلية (من الصعب الحديث هنا عن هوية "قومية" لأن هذه البرجوازية "الصينية لا تعيش في الصين"، بل وأكثر من ذلك، لا يمكننا أن نتحدث هنا عن برجوازية "اكتسبت الهوية الماليزية".)

ويمكننا إبراز هذه الهوية المزدوجة بطرق عديدة فهناك أحد أحدث نظم التربية، ويقترن ذلك، في كثير من الأحيان، بالمحافظة على المثل العليا التقليدية. فنجد مثلا أن "كوه هونج بنج"، وهو ذلك الشخص الذي حصل على دبلوم من ادنبره، يرتدي الزي الصيني عند عودته إلى سنغافورة، ثم يُختار ليشغل منصب أحد كبار الموظفين في بكين؛ ولشدة محافظته، فقد ظل يدافع عن ربط أرجل النساء، وعن الضفيرة للرجل، وعن تعاطي الحشيش، حتى بعد ثورة ١٩١١؛ هذا في الوقت الذي كان يدّرس فيه

اللغة اللاتينية والأدب الانجليزى فى جامعة بكين [٤٨]. أما ليم بون كنج، الطبيب الذى سبق لنا الحديث عنه، فهو مسيحى وقاضى صلح، وعضو فى المجلس التشريعى فى سنغافورة، وحضر الاحتفال بتتويج الملك فى ١٩٠٢ فى لندن، وقد أنشأ، منذ ١٨٩٧، مجلة باللغة الانجليزية "مجلة صينيو المضيق" Straits Chinese Magazine فى الوقت الذى قام بالاشتراك مع شخص مسيحى آخر - اسمه سونج اونج سيانج" حاصل على دبلوم من جامعة كامبردج، وأمين صندوق شركة Peninsular and Oriental، ثم أصبح بعد ذلك محاميا - بتأسيس حركة إحياء كونفوشيوسية. وفى ١٨٩٤، وجّه "ليم بون كنج اللوم، خلال أحد المؤتمرات، الى صينيى المضيق، على إفراطهم فى تقليد "البيض" وأهمالهم لتقاليدهم، وتماديهم فى الفساد، وسلوكهم غير الأخلاقى الى حد كبير؛ وهو أول صينى يحصل على لقب "Sir"، وكان يرتدى الزى الوطنى علنا، وشغل منصب نائب رئيس الغرفة التجارية فى سنغافورة، ثم أصبح فى الفترة التى تمتد بين عامى ١٩٢١ و ١٩٣٧، بناء على دعوة من "تان كاه كى"، رئيسا لجامعة "اموى". وظل طوال حياته يشجع دراسة المفكرين الكلاسيكيين الكونفوشيوسيين، وينشر نصوص صينية قديمة، وكان فى نفس الوقت يدير، ابتداء من عام ١٩٣٠، الجريدة الأسبوعية الناطقة باللغة الانجليزية فى شنغهاى : "الأمة الصينية"Chinese Nation[٤٩]. إن أول مدرسة صينية حديثة فى ماليزيا، التى قام بانشائها أكبر رجال الأعمال (ومن بينهم "فوشوشون" و "ثيو ثيا و سات" وغيرهما)، كانت تدرس العلوم والتجارة، وتفتح أبوابها أمام خريجى المدارس الناطقة بالانجليزية، ولكن اتضح أن هدفها كان توفير موظفين أكفاء لبيروقراطية آل كنج! فالازدواجية الثقافية التى نصادفها كثيرا عند الشخصيات القوية، ظاهرة أكثر شيوعا داخل العلائلات التى كثيرا ما يُرسل أحد أبنائها للدراسة فى الخارج، بينما تتم تربية الإبن الآخر وفقا "للقيم التقليدية"[٥٠].

إن تثقيف جزء من النخبة الصينية، يصل إلى درجة من العمق، تجعلنا نميل إلى الحديث عن "برجوازية أنجلو - صينية". ولكننا، فى الواقع، لا نجد أى أثر لفئتين متمايزتين داخل طبقة صينى عبر البحار الحاكمة، إذا أن الحداثة والتقاليد يلتقيان باستمرار، بل، ربما، يندمجان سويا. فنحن نجد نفس الأسماء فى مجالس إدارة المدارس الصينية الناطقة بالانجليزية وفى تلك الناطقة باللغة الصينية. وسنجد ابنة مليونير جاوا، "وى تيونج"، تتزوج من المعتمد القنصلى الأمريكى فى "سمارانج". أما فوشوشون" فقد تزوج من ابنة أخ الكابيتان "شونج كنج كوى"، وهو من كبار قادة إحدى الجمعيات

السرية، وعندما عاد إلى الصين فى ١٩٠٦، ليساهم فى آخر محاولة للتحديث تقوم بها الامبراطورية، عين موظفا فى أحد المناصب العليا وقام بتنظيم الغرفة التجارية فى سنغافورة، وأنشأ مدارس صينية. هذا الجنتلمان الانجلو - صينى الكامل" (كما وصفته جريدة "ستريتس تايمز" Straits Times) الذى أخذ الجنسية البريطانية، هو كذلك عضو فى جمعية الفنون بانجلترا [٥١]. وحتى الجمعيات السرية، لم تفلت من هذا الالتباس، إذ نرى أن "شونج كنج كوى" وقائد آخر من قادة الجمعية السرية، يدخلان مجلس الدولة الاستشارى، التابع للممثل الدبلوماسى فى براك فى ١٨٧٧، بينما يزور قائد آخر (من قادة الجمعية) انجلترا فى ١٨٩٩ [٥٢].

إن الطابع الصينى لبرجوازيي عبر البحار، هو طابع عميق، حتى لو كان الأمر يتعلق بطابع صينى مفتوح (وقد يكون هذا على عكس ما نراه - فى كثير من الأحيان - سائدا فى الصين). ويبدو أن ذلك الطابع الصينى، فى أوائل القرن العشرين، عند برجوازيي عبر البحار كان قائما على ثلاثة دعائم :

١- **الجمعيات السرية**، وهى أقدم هذه الدعائم. ويرجع ذلك، بكل تأكيد، إلى الفترة التى أنشئت فيها بصفة رسمية وظيفة وسيط فى ١٨٧٧، والتى تولاها "حامى الصينيين"، الذى كان يقوم بالوساطة بين الصينيين والحكومة؛ ويرجع، بوجه خاص، إلى ١٨٨٩، عندما حُظرت هذه الجمعيات رسميا، فتدهور حالها، وأصبحت تميل إلى التحول إلى عمليات سطو صرفة. لكن اندماج الجمعيات، حتى فى المجتمع الصينى الراقى ما يزال عميقا، وسبق أن قدمنا أمثلة على ذلك، ومازالت تمثل عنصرا هاما فى البناء الاجتماعى والثقافى.

٢- مع ذلك، كانت المسألة الهامة فى تلك الفترة، هى **المدارس**. وقد بذلت الطوائف مجهودا جبارا من أجل تربية تستقى مبادئها من الكونفوشوسية الإصلاحية الجديدة، التى كانت منتشرة فى نهاية عهد آل كنج، واستقت مبادئها بعد ذلك من حداثة "صن يات صن" ذات الاتجاهات الاشتراكية، وبالصياغة الأولى للكومنتانج، وحركة ٤ مايو ١٩١٩. وكان المجهود الذى تبذله القاعدة يساوى مجهود القمة. ففى مدينة كوشنج (فى سراواك بجزيرة بورنيو) كانت الغرفة التجارية الصينية تستقطع ضريبة للمدارس الصينية ، من جميع السلع الصادرة والواردة؛ وفى ليمبانج (سراواك) كان كل صينى يساهم طواعية بمبلغ عشرة دولار سنويا، بينما كان الماليزيون يساهمون بمبلغ ٠,٠٣ سنت؛ [٥٣] بينما نجد "لوك يوو" يقدم مبلغ ٥٠ ألف دولار لمدرسة رافلز Raffles

College الناطقة باللغة الانجليزية، ونفس المبلغ (بالإضافة إلى قرض بدون فوائد قدره ٥٠٠ ألف دولار) لجامعة هونج كونج، التى تضم تمثالا له (وقدم "ثيو" كذلك مبلغ ٥٠ ألف دولار إلى جامعة هونج كونج) وبادر بإنشاء صندوق من أجل ضمان تربية صغار الصينيين الفقراء فى اتحاد دولة ماليزيا (٥٤). ونجد - حتى فى خمسينات القرن العشرين - كل سكان سنغافورة الصينيين يساهمون فى إنشاء جامعة الصينيين عبر البحار Nanyang University (وقد ساهم فى ذلك الجميع، من سائقى مراكب الجر المتواضعين الذين دفعوا يوما من أجرهم، حتى الرأسماليين الأثرياء، وعلى رأسهم "تان لارك سيى"). وكان التعليم من أيسر الموضوعات تحريكا للجماهير، فهو أداة لتوصيل القيم، وتاريخ الصين وآدابها، لأن الكتب المدرسية والبرامج كانت تأتى - حتى عام ١٩٦٠ - من الوطن - الأم.

٣- وأخيرا كانت البرجوازية الصينية عبر البحار تُظهر تميزها عن طريق مساهتمها - فى كثير من الأحيان - فى الحياة السياسية الصينية، ابتداء من العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وكان التيار السائد فى البداية هو تيار "اصلاحيي ١٨٩٨" وكان يمثله القنصل الأول العام في سنغافورة"، هنج تسون سين"، الذى وصل فى ١٨٩١. فجدد وطوّر الجمعيات الثقافية والأدبية، وقام بحملات متواصلة من أجل مساعدة الصين، وجند الكابيتانات وأعيان آخرين لجمع المال من أجل بيع الألقاب الصينية، كما سبق أن ذكرنا؛ فاتهمه تقرير سرى بريطانى بإضعاف ولاء الصينيين وحسن طويتهم، تلك الصفات التي كانوا يتميزون بها. وقد أحرز هذا الرجل - على أية حال - انتصارا هائلا، فتوصل، فى ١٨٩٣، إلى إقناع "ثيوثياوسات" بقبول منصب قنصل الصين فى بنانج (٥٥). وكان صدى أحداث الصين فى تزايد، فقدم أحد رؤساء الجمعيات السرية "شنج كنج كيو" فى عام ١٩٠٠، مبلغا قدره ١٥ألف دولار من أجل مكافحة المجاعة فى الصين، وفى عام ١٩٠٦ حاول "قوشوشون" "ملك القصدير" أن يجمع مبلغا لتغطية الديون الصينية، وكان الشيك الذى قدمه من ماله الخاص، يبلغ قدره عشرة آلاف دولار(٥٦). وفى عام ١٩٠٧، أنجزت خطوة جديدة عندما تأسس فرع لـ "تونج منج هوى"، وهى منظمة "صن يات صن" الثورية، فانضم إليها "لين بون كنج" وعدد كبير من الأشخاص. فأدى ذلك، بالإضافة إلى نمو الأنشطة الشيوعية ابتداء من عشرينات هذا القرن، إلى قلق متزايد من طرف المستعمر (بكسر الميم) الذى قرر - فيما بعد - حظر الكومنتانج وقمع أى نشاط سياسى بصورة شديدة القسوة. هذا لا يمنع أن التسيِّس - الذى ظل فترة طويلة يقتدى بالصين - ظل مكثفا.

"نحن صينيون أصلاء، رغم أننا ولدنا فى مستعمرات المضيق. وتواجدنا هنا هو لمجرد كسب قوتنا، ومع ذلك نعيش مثل الشخص الصينى الصرف، لدينا نفس عاداته وتقاليده؛ [نؤيد إجراء إصلاحات] بحيث تجد حكومتنا نفسها عى قدم المساواه مع النظام الحديث السائد فى الأمم الأجنبية الأخرى"(٤٧).

تلك هى العبارات التى استخدمها الأثرياء الصينيون عبر البحار - المنضمين إلى Straits china British Association- أثناء حديثهم إلى الأمير "شون" عند مروره بماليزيا. وهم يعضدون - بهذه الطريقة - الشكوك التى تساور السلطات الاستعمارية فيما يخص "ولاؤهم المزدوج"، وقد سبق طرح هذا الموضوع أثناء رفع الستار عن تمثال الملكة فيكتوريا، فى عام ١٨٩٩، هذا التمثال الذى تقدمته الجالية الصينية فى سنغافورة، ونرى فى الصورة التذكارية التى أخذت بهذه المناسبة، إلى جانب الحاكم، خمسة عشر من أعيان الصينيين (من مجموع ٣٤ شخصا) يرتدون أزياء صينيية تتناسب مع ألقابهم(٤٨). ومع ذلك فإن رأس المال الصينى فى ماليزيا سوف يظل دائما مرتبطا ببريطانيا العظمى، فنجد مثلا أنه تم جمع الأموال، خلال الحربين العالميتين، من أجل المساهمة فى مجهود انجلترا الحربى؛ ونجد كذلك إرسال أكثر العناصر اللامعة إلى جامعتى كامبريدج و أوكسفورد، هذا بالإضافة إلى أن المعايير القانونية والدستورية التى تمت صياغتها بعيدا، أى فى انجلترا، مازالت حتى الآن موضع احترام. فمن المؤكد أن هناك هوية مزدوجة للبرجوازية الصينية المقيمة عبر البحار، وتثير هذه الهوية بعض المشكلات أحيانا، ولكنها لا تتسم بتناقض جوهرى. وهى، مثل أية برجوازية أخرى، فى وضع وسط، إلى حد ما، بين العالمى والمحلى (ويظهر ذلك بصورة أكثر وضوحا فى حالة هذه البرجوازية الصينية نظرا لخصوصية ظروفها) مع فارق بسيط يرجع إلى أن المحلى هنا مزدوج : فهو ماليزى، وصينى بنسبة أكبر.

بناء على ذلك، فإن الحديث عن برجوازية كمبرادورية ليس خطأ، ولكنه من قبيل العبث. نحن لا ننفى أن صينيى عبر البحار كانوا فى كثير من الأحيان يتسمون إلى حد كبير بالطابع الكمبرادورى، فقد كانوا وسطاء، ووكلاء لجمع المال (أو لاعادة توزيعه) فى خدمة المصالح الاستعمارية، ومديرين وشركاء ذوى النصيب الأصغر. لكنهم لم ينحصروا فى ذلك، فقد كانت لديهم القدرة، فى كثير من الأحيان، على مقاومة المنافسة الغربية، أو حتى على مهاجمتها على أرضيتها، وعرفوا كيف يبنوا لأنفسهم

"مساحة استعمارية" خاصة بهم، ولم تكن حدود هذه المساحة، و مراكز قوتها تتطابق مع مثيلاتها الخاصة بالمستعمرين "الرسميين". وكانوا، بوجه خاص، روادا ضروريين لتغلغل سريع ومكثف للرأسمالية فى مناطق عديدة بعيدة، مثل شبه جزيرة ماليزيا، رغم عدم وجود أرضية مهيأة لذلك. فى حالة عدم مساهمة الصينيين، هل كان ممكنا أن يصبح جنوب شرق آسيا، وماليزيا بوجه خاص، فى مستوى من التنمية الاقتصادية أعلى مما نجده فى أفريقيا السوداء أو فى "بابوا"؟ من الواضح - إلا إذا كنا سنعتبر أن الرأسمالية فى جوهرها غربية، ولا يمكنها أن تتمشى سوى مع مصالح الغرب وحده - أن الصينيين انتزعوا مكانتهم فى إطار الرأسمالية العالمية، وأنهم فى نفس الوقت، ساهموا فى إعطاء الطابع الآسيوى لأسلوب الانتاج الذى وُلد فى أوروبا (وهو لم يولد إلا فى أوروبا ..) إن البرجوازيين "الكمبرادوريين" كانوا فى نفس الوقت برجوازيين "وطنيين"، سواء على المستوى الاقتصادى أو المستوى الثقافى. ومن الواضح أن هذين الوجهين لنشاطهم ولشخصيتهم، فى حالة توافق تام، وسبق أن عرضنا عدة أمثلة تدل على ذلك، إذ كان من الممكن استثمار الثروة التى حصل عليها شخص بصفته وكيلا لأحدى الشركات البريطانية، فى مزرعة منافسة للبريطانيين، وكانت هناك إمكانية لاستخدام القانون التجارى واللغة الإنجليزية، فى نشر الكوفوشيوسية، أو فى إعادة بناء القوة الصينية. ولم تكن المسألة أكثر من مسألة وقت أو انتهاز للفرصة. وإذا نظرنا إلى الأمور على الصعيد التاريخى، فليس من المؤكد أن استفادة بورجوازيى عبر البحار من تغلغل الرأسمالية فى ماليزيا كانت أقل من استفادة البريطانيين. من الذى كان، فى الواقع، وسيطا للآخر؟

وهناك دليل أخير يعضد مقولتنا، ألا وهو استخدام الصين - فى مواقف عديدة - للرأس مال الصينى فى ماليزيا فى رَد التهديد الخارجى، سواء عن طريق التحديث الاقتصادى، أو عن طريق الأسلحة فنجد أن خططا قد صيغت فى بكين - ابتداء من سبعينات القرن التاسع عشر - من أجل استخدام معرفة صينيي عبر البحار وأموالهم، لتنمية التكنولوجيا الصناعية والعسكرية والبحرية فى الصين؛ وكانت مهمة "هوامبوا" - الذى عُين "قنصلا عاما فى بلاد عبر البحار" فى عام ١٨٧٧ - هى القيام بدور الوسيط.(٥٩) ومع ذلك فإن مواهب كبار رأسماليي عبر البحار لم تتجه نحو الصين إلا على مشارف القرن العشرين؛ وكانت -- فى ذلك الوقت - نماذج مثل "قو" و "ثيو"، تتفوق بشكل واضح على "رأسماليي" الوطن الأم، الذين يتحسسون طريقهم. وكان

"ثيوثياوسات"، خلال الفترة التى تمتد بين ١٨٩٥ و ١٩١٠، أغنى رجل فى ماليزيا، فاستخدم مزارعه، ومناجمه، وعزبه، وبنوكه، وشركات الملاحة الخاصة به، فى جنوب شرق آسيا، لكى ينشىء فى الصين، مصانع نسيج آليه، وفابريقات للزجاج والزجاجات، ومصانع الطوب، ومناجم، وتجارة الملح و الماشية، ولكى يشارك فى إدارة السكك الحديدية، ويمول "امبريال بنك اوف شينا". وكان مُبدعا، فادخل إلى الصين شتلات قطن أمريكية، بل أنه أدخل كذلك شتلات كرم فرنسي(٦٠) وبعد ذلك، ساهمت أموال صينيي عبر البحار فى تمويل الدفاع عن الصين ضد العدوان اليابانى.
واليوم، نرى الصين، فى عهد "دنغ هسياو بنغ"، مزدوجة الحداثة، تغازل مستثمرى عبر البحار وفنييها. وكان نائب رئيس الوزراء السابق فى سنغافورة يسعى لإقامة منطقة حرة فى الصين. هل هذا من قبيل التطبيق الملموس للمبادىء التى أعلنها اتحاد المضيق الصينى البريطانى" فى عام ١٩٠١؟

(١) أنظر بخصوص هذا الموضوع :

Pierre Etienne Will : "Appareil d'Etat et infrastucture économique dans la Chine prémoderne", in . Bureaucraties chinoises L'Harmattan, 1986, P. 11-41.

(2) Khoo Kay Kim, The Western Malay States 1850-1873 The effects of Commerce on Malay politics. Oxford University press, 1972, P 51-62.

(3) Victor Purcell, The Chinese in Southeast Asia, 2e Edition, oxford univesity press, 1965, P 364.

(4) Khoo, Op. Cit, P 68.

(٥) استشهاد ورد في

N. Tarling : "Entrepot at labuan and the chinese", in : ch'en et tarling (eds.) : studies in the social History of China and Southeast Asia, Cambridge, 1970, P 368

(6) Philip loh Fook seng, The Malay states 1877-1895-Political Change and Social policy, Oxford University Press, 1969, P. 96

(7) Tarling, art, cité, P 361

(8) Michaél R.Godley : The mandarin Capitalists from Nanyang, Brown University, 1973, P 34-35.

(9) Loh, Op. cit, P. 58.

(10) Khoo, Op. cit. P. 102.

(11) Loh, Op. Cit, P 62.

(١٢) استشهاد ورد في :

Tarling, art. Cité, P 368

(١٣) استشهاد ورد في :

John Bastin et Robert W. Winks, Malaysia, Selected Historical Readings, Nendeln (lichtens tein), 1979, P. 257.

(١٤) استشهاد ورد في :

Purcell, Op. Cit, P 432.

(١٥) استشهاد ورد في :

Khoo, Op. cit, P 76-77.

(16) C.M. Turnbull : A history of Singapore 1819-1975, Oxford University. Press, 1977, P. 44.

(17) Lim Teck Ghee : Origins of a Colonial Economy : Land and Agriculture in Perak 1874-1897, Penang, P 113.

(18) Loh, Op. Cit, P 123

(19) A Reid : "Early Chinese Migration into North Sumatra" in : Ch'en et Tarling, Op Cit, P 289-320.

(20) Godley, Op. Cit., P 60-61.

(٢١) نفسه، ص ٦٠-٦١.

(٢٢) نفسه، ص ٣٠.

(23) Purcell, Op. Cit, P 375.

(٢٤) أنظر - بخصوص هذا الموضوع - تلك الصفحات الخالدة التي حررها جورج أورويل في :

George Orwell · Burmese Days, New-york, 1934.

(25) Purcell, Op, Cit., P 385.

(26) Chiang Hai Ding . "Sino-British mercantile Relation in Singapore's Entrepot Trade 1870-1915" in Ch'en et tarling. Op. Cit, P 264.

(27) Loh, Op. Cit, P 118.

(28) Victor Purcell, The Chinese in Malaya, Oxford University Press, 1967, P 241.

(٢٩) نفسه، ص ٢٣٧-٢٣٩

(30) Godley : Op. Cit., P 44.

(31) Purcell, Op. Cit, P 241-242.

(32) C.A. Fisher : Southeast Asia : a Social Economic and Political Geography, London, 1964, P 191.

(33) Godley, Op. Cit., P 44.

(٣٤) نفسه، ص ٥٤-٥٦.

(٣٥) نفسه، ص ١١١.

(36) Chiang, art. Cité, P. 250.

(٣٧) نفسه، ص ٢٥٢-٢٥٥.

(38) Godley, Op, Cit, P 90-92.

(39) Article "Chen Chia Keng" in : Howard L. Boorman (ed.), Biographical Dictionary of Republican China, Columbia University Press, New York, 1967.

(40) Loh, Op. Cit, P 138.

(41) Article "Lin Wen Ch'ing" in : Biographical Dictionary, Op. Cit.

(42) Godley, Op. Cit, P. 74.

(٤٣) نفسه، ص ٣٤-٣٧

(٤٤) نفسه، ص ٣٩

(٤٥) نفسه، ص ٤٦-٤٩

(46) Fernand Braudel : Givilisation matérielle, Economie et Capitalisme (3 vol), A. Colin, Paris, 1979.

(٤٧) انظر على سبيل المثال :

Jacques Marseille : Empire Colonial et Capitalisme français, Albin Michel, 19894.

(48) Godley : Op. Cit, P 90-91

(٤٩) نفسه، ص ٧٨-٨١ والمقالة التالية :

"Lim Wen Ch'ing" in : Bibliographical Dictionary, Op. Cit.

(50) Godley, Op Cit, P 88-89.

(٥١) نفسه، ص ١٠٢-١٠٤

(٥٢) نفسه، ص ٧٠-٧١.

(53) Purcell; The Chinese in Southeast Asia, P 273.

(54) Godley : Op. Cit, P. 35-36.

(٥٥) نفسه، ص ١٣٠-١٤٢.

(٥٦) نفسه، ص ٨٦.

(57) Godley : Op, Cit, P 95.

(٥٨) نفسه، ص ٩٤.

(٥٩) نفسه، ص ١١٥-١١٧.

(٦٠) نفسه، ص ٢٨-٢٩.

الفصل الرابع

نشأة الدول (- القوميات ؟)
فى أمريكا اللاتينية [1]
(١٧٧٠ - ١٨٥٠)

چان بييل
جامعة باريس السابعة

---

(١) أجرينا هذه الدراسة بناء على طلب المجموعة التربوية الخاصة بدبلوم الدراسات المتعمقة D.E.A. فى "العالم الثالث"، بقسم التاريخ بجامعة باريس السابعة، وهى محاولة أولية لتناول الموضوع المطروح، ونظرة إجمالية إليه، ولا تتجاوز حدود المساهمة فى مناقشة ترمى إلى المقارنة بين القارات. ولذلك لا ينبغى - على أية حال - اعتبارها بمثابة الشكل النهائى لفكر الكاتبين المجموعة.

تدفعنا حالة بوليفيا - وهى تمثل أكثر الحالات تطرفا وإن كانت تعتبر، بطريقة ما، نموذجية - التى شهدت حوالى مائة وثمانين انقلابا خلال ١٦٠ عاما من الاستقلال، إلى التساؤل عن واقع الدولة فى أمريكا اللاتينية، إذا كان مصطلح "الدولة" يشير، بالنسبة لنا، إلى نفس الفكرة التى يغطيها هذا المصطلح، بوجه عام، في أوروبا، أى إذا كنا نشير بكلمة "الدولة" إلى جهاز تحكم يقوم بمهمة تنظيم سير المجتمع المدنى على المدى الطويل، وإعادة إنتاجه. وإذا ما اكتفينا مسبقا بمفهوم تعريفى لدولة يرتكز على المفهوم الأوروبى لها، فمن الواضح أن مثل هذا المفهوم لا ينطبق - أو ينطبق بطريقة سيئة للغاية - على أمريكا اللاتينية المعاصرة. إن محاولة خلق دول - قومية، منذ ما يقرب من ١٦٠ عاما، وفقا للنماذج الأوروبية ونماذج أمريكا الشمالية، فى هذه القارة غير المستقرة سياسيا، التى يبدو فيها قانون اللعبة غامضا، والتى توالت عليها ثورات لم تكن دائما هزلية، تبدو بالنسبة لكثيرين، كما لو كانت كاريكاتيرا غير موفق للتاريخ "الغربى".

ومع ذلك، فلو قارنا تاريخ أمريكا اللاتينية بباقى ما يطلق عليه "العالم الثالث"، بدلا من مقارنته بأوروبا، سوف نلاحظ، بالعكس، "التقدم" التاريخى الهائل الذى أنجزته أمريكا الجنوبية. فهي بالفعل تعيش تجربة نموذج الدولة - القومية :

١- مجرد أربعين عاما من التأخر بالنسبة للولايات المتحدة.

٢- قرن من السبق بالنسبة لدول وسط أوروبا الشرقى (التى قامت بعد معاهدة فرساى فى عام ١٩٢٠).

٣- قرن ونصف من السبق بالنسبة للدول - القوميات التى نشأت بعد الحركة الكبيرة، التى أعقبت مؤتمر باندونج (فى عام ١٩٦٠)، لإزالة الاستعمار فى أفريقيا وآسيا.

علينا إذن طرح التساؤل التالى : أليست الدولة - القومية فى أمريكا اللاتينية بعيدة عن أن تكون كاريكاتيرا تاريخيا لنظيرها فى شمال الأطلنطى، بل هى بالعكس (رغم المصاعب المشهورة التى واجهتها منذ ١٦٠ عاما) تعبير عن الطابع الغربى المبكر الذى تتميز به أمريكا اللاتينية عى باقى "العالم الثالث"؟ ومن المرجح أن دراسة أكثر الفترات حسما - أى الفترة التى نشأت فيها هذه الدول خلال فترة استقلالها المناهض للاستعمار - سوف تلقى الضوء على هذه المشكلة.

نبذة عن الظروف التاريخية

سوف نميز، خلال تحليلنا لتسلسل الأحداث، بين مستويين متميزين :

- مشهد طويل يمتد بين عامى ١٧٧٠ و ١٨٥٠ تقريبا.
- مشهد قصير ينحصر فيما بين عامى ١٨٠٦ و ١٨٢٥.

المشهد الطويل (١٧٧٠ - ١٨٥٠)

إن هذه الفترة هامة للغاية، فهى فترة إصلاحات سياسية وطفرات تجارية غيرت من مكانة أمريكا اللاتينية ووظيفتها فى النظام - العالم، الذى كانت تنظمه أوروبا وتسيطر عليه منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر.

غداة معاهدة باريس (عام ١٧٦٣)، التى كرست تراجع القوة الاستعمارية الفرنسية أمام القوة البحرية البريطانية، كانت الايبيرية فى قمة ازدهارها الاستعمارى، وفى ذروة تأثيرها الجيوبوليتيكى على العالم الجديد. كانت المناجم فى قمة ازدهارها (مثل دويلة ميناس جيرايس فى البرازيل ومدينة زاكاتيكاس فى المكسيك) وكانت عواصم الممالك التابعة هى الاكثر ثراء و ازدحاما بالسكان فى امريكا (١٥٠ ألف نسمة فى مكسيكو و ٧٠ ألف نسمة فى ليما). فقد كانت مملكة المكسيك التابعة، تمتد من فلوريدا إلى كاليفورنيا، أى انها كانت تغطى ثلث المساحة الحالية للولايات المتحدة.

من الذى كان يستفيد من ذلك؟ كانت الدولتان الاستعماريتان (البرتغال وأسبانيا) فى الصف الأول من المستفيدين، وكان ذلك يتحقق عن طريق آليات الحكم المباشر والتجارة القائمة على الاحتكار. وكان المستفيدون من الباطن - منذ إبرام معاهدات (اوتريشت) - هم الانجليز (عن طريق تجارة مشبوهة) والفرنسيون (الذين يتاجرون فى أمريكا تحت العلم الأسبانى بفضل أسر بوربون - بوربون فرساى وبوربون مدريد - المالكة).

أصبح هذا التوازن مهددا بعد سبعينات القرن الثامن عشر، وكان ذلك راجعا إلى ما جلبته أوروبا من إصلاحات إدارية و أوجه تنافس على السلطة. وبما أن مملكتى مدريد ولشبونة كانتا ترغبان فى تمويل التحديث المتسلط فى أوروبا، فقد شجعتا - باسم الاستبداد المستنير - إصلاحات عميقة فى المجالات العسكرية والإدارية والضريبية. وأدى ذلك فى أمريكا الأسبانية، إلى أزمة اجتماعية - ضريبية عميقة بين الهنود التابعين للتاج الأسبانى والخاضعين للجزية ولضريبة الملح، وتدهور الحال فى الأنديز حيث تمكنت حركات تمرد رهيبة من زعزعة النظام الاستعمارى فى الفترة التى امتدت بين عامى ١٧٨٠ و ١٧٨٣، فى مملكة بيرو التابعة وفى "لابلاتا" وغرناطة الجديدة (*).

* هو الأسم القديم لكولومبيا حتى عام ١٨٨٦. (المترجمة)

كانت الأوضاع فى أمريكا الشمالية مُزعزعة فى نفس هذه الفترة (فى عام ١٧٧٦) نظرا لعصيان مسلح مناهض للاستعمار، قام به أتباع التاج البريطانى، وكانت القوة الفرنسية العسكرية البحرية - التى كانت آخذة فى إعادة تكوين نفسها - تؤيد ذلك، بينما كان أسبانيو المكسيك والروس المقيمون فى الاسكا، فى شمال كاليفورنيا الحالية، ينظرون إلى ذلك باستحسان. إن استقلال شمال أمريكا هو الفصل الأول من إزالة الاستعمار الأوروبى من أمريكا. كانت أمريكا اللاتينية، إذن، ابتداء من سبعينات القرن الثامن عشر، متورطة فى أزمة هيمنة النظام الاستعمارى الأوروبى الذى تزامن مع فترة ما قبل الثورة الفرنسية، وظهرت هذه الأزمة، مرة ثانية، بعد ذلك فى الانتيل، عندما صدّرت الثورة الفرنسية إليها، صراعاتها الأيديولوجية والاجتماعية والعسكرية (المناهضة لبريطانيا) بعد عام ١٧٨٩.

ومع ذلك، لم تكن الأحداث العسكرية والبحرية والدبلوماسية هى أهم ما شهدته امريكا، وإنما نظام التجارة الحرة الذى أصبح دوليا على حساب الأنظمة القديمة القائمة على حقوق تستأثر بها الدولة الاستعمارية. لقد فتحت المعاهدات التجارية الجديدة - بعد عام ١٧٧٨ - حوالى ثلاثين ميناء أسبانيا - أمريكيا (بوجه خاص هافانا، وكراكاس، وبونيس ايرس،) وجميع الموانىء البرتغالية - البرازيلية (ومن بينها ميناء مانوس) أمام التجارة الدولية الحرة الكبرى (وخاصة التجارة البريطانية وتجارة شمال أمريكا). فقد أرسى الاستقلال السياسى للولايات المتحدة، ولجمهوريات أمريكا اللاتينية بعد ذلك، قواعد الحرية الكاملة فى التجارة التى كانت تمر بالموانىء وبالأنهار فى أمريكا بعد فترة ١٨٢٠ - ١٨٢٥.

ولكن، للأسف، كانت بداية القرن التاسع عشر تتزامن مع المرحلة "ب" فى دورات كوندراتيف Kondratiev، ولذلك فقد وصلت أمريكا اللاتينية إلى الاستقلال السياسى وإلى التجارة الحرة، فى أسوأ ظروف تاريخية، أى ظروف انكماش اقتصادى عالمى امتد حتى عام ١٨٥٠ تقريبا. وقد يفسر ذلك ما شهدته أمريكا اللاتينية من جمود أو حتى تقهقر، خلال العقود الأولى من استقلالها، بعد ما عرفته من ازدهار تجارى وإصلاحى خلال نهاية القرن الثامن عشر. فقد تغيرت جميع المعطيات فيما بعد عام ١٨٥٠.... لكن ذلك ليس موضع حديثنا هنا.

فى هذا السياق العامر، تسارع إيقاع الأحداث العسكرية والدبلوماسية، عندما وجدت الدول الايبيرية الاستعمارية نفسها تخوض - سواء أرادت أم لا - الحرب التى لا نهاية لها، التى كانت فرنسا تواجه فيها أكثر أعدائها تعنتا منذ نهاية القرن السابع عشر، أى بريطانيا العظمى. وسُحق أسطول التحالف الفرنسى الأسبانى - الذى كان محاصرا فى كاديكس - فى " الطرف الأغر"، أثناء محاولة مستحيلة للفرار. فسيطرت انجلترا، ابتداء من ذلك الوقت، على البحار دون منازع ... واستفادت من ذلك فى محاولة النزول فى بيونس ايريس فى عام ١٨٠٦، وفى مونتيفيديو فى عام ١٨٠٧.

وكان على المستعمرات الإيبيرية، التى قُطعت صلتها مع الدول التى تستعمرها - وقام نابليون بعد ذلك بمدة قصيرة بغزوها - التمرس، طوعا أو كرها، على حكومة ذاتية حقيقية، مستعينة فى ذلك بمواردها المادية والإنسانية المحلية وحدها. وبما أن بعض أقليات النخب الايبيرية المولودة فى أمريكا، كانت تتنازعها التناقضات والأيديولوجيات المختلفة، فقد أدى ذلك إلى تصور الاستقلال ثم المطالبة به فى أماكن مختلفة من أمريكا اللاتينية فى عام ١٨١٠ (كراكاس، كيتو، شوكيزاكا، بوينس إيرس ... الخ). واستتب الأمن أخيرا، رغم المشاكل التى تواجهها الدول المستعمرة (بكسر الميم)، وخاصة عندما انهارت الهيمنة النابليونية على أسبانيا والبرتغال فى عام ١٨١٤، فسمح ذلك لهاتين الدولتين الاستعماريتين بتعزيز موقفهما فى مستعمراتهما بمساعدة التحالف المقدس وانجلترا. وكان الوحيدين الذين استطاعوا الاحتفاظ باستقلالهم فى مواجهة أوروبا المحافظة الجديدة هم الولايات المتحدة (وكانت قد خرجت لتوها من الحرب الثانية الأنجلو الأمريكية)، وهاييتى (التى لجأ إليها بوليفار، تحت حماية "بيتيون")، وبيونس ايرس وضواحيها القريبة (التى كان يناضل بها سان مارتان). فلم يصل الاستقلال، باعتباره مثلا أعلى، إلى مستوى أدنى من ذلك الذى وصل إليه فى أمريكا اللاتينية فى هذه الفترة، ومن البديهى إن مسألة الدولة - القومية قد تأجلت.

وانقلبت الأوضاع تماما عندما توصلت النخب الكريولية (*) الايبيرو - أمريكية من ناحية، والسفارات الأنجلوساكسونية من ناحية أخرى، إلى استخلاص النتائج من الموقف الذى نجم، فى أوروبا وفى أمريكا، عن الانتصار الرجعى الذى أحرزه الحلف المقدس غداة مؤتمر ڤينا (فى عام ١٨١٥). إذ كان فرديناند السابع، ملك أسبانيا الجديد، -

---

* هم البيض ممن ولدوا فى مستعمرات ما بين المداريين (الانتيل). المترجمة.

الذى عاد من المنفى، تجرحه الأفكار الليبرالية المؤذية - يريد إعادة الأمور فى أمريكا الأسبانية إلى ما كانت عليه قبل عام ١٨١٠، أو حتى إلى ما قبل عام ١٧٧٠. وبالتالى، انقلب موقف الكريوليين، فأصبح حتى المخلصين للعهد القائم والمعتدلين من بينهم، من أنصار الاستقلال.

أما الأنجلوساكسونيون، فقد توزعت بينهم الأدوار، عندما تنازلت إنجلترا فى عهد المستشار كانينج Canning ، عن أى فكرة لغزو، أو إعادة غزو لأمريكا، وقرروا :

- الكف عن الاهتمام بالقارة الأوروبية التى كان التحالف المقدس يسيطر عليها، وهو تحالف لا يؤيد كثيرا الليبرالية الاقتصادية، ويناهض تماما الليبرالية الاقتصادية.

- تحويل عدوانهم على الولايات المتحدة إلى حماية مالية وبحرية.

- تأييد سياسة اليانكى التى كانت ترمى - ابتداء من عهد جيفرسون حتى عهد مونرو - إلى تفادى عودة الاستعمار الأوروبى، وإلى أن يصبح نصف الكرة الغربى، مكانا مفضلا لنمو الليبرالية السياسية والتجارية.

كانت الظروف مواتية، منذ ذلك الوقت، لتتحرر المقاطعات الإيبيرية - الأمريكية، الواحدة بعد الأخرى، أو بالأحرى لكى تحررها جيوش تقوم انجلترا بإعدادها، وبتمويلها فى آخر الأمر. وهكذا حرر كل من بوليفار وسان مارتان - خلال الفترة التى تمتد بين عامى ١٨١٧ و ١٨٢١ - كولومبيا الكبرى (فنزويلا - كولومبيا، اكوادور) وشيلى، وبيرو الساحلية. وأصبحت كل من المكسيك والبرازيل مستقلة بصفة كاملة ونهائية فى عام ١٨٢٣. وسُحقت آخر قوات أسبانية - خلال الفترة التى تمتد بين عامى ١٨٢٤ و ١٨٢٦ - فى بيرو العليا (بيرو وبوليفيا)، أو اضطرت إلى الإبحار ثانية بعد استسلام مشرف (كالاوو، وفيراكروز).

لم يعد أمام المحررين - إذن - سوى تكوين جمعيات تأسيسية تُكلف بإعلان قيام مجتمعات مدنية تكون نفسها فى شكل "امبراطوريات" (وهو الحل الذى لجأت إليه كل من المكسيك والبرازيل) أو فى شكل "جمهوريات" (كونفدرالية، فدرالية، أو بالعكس، فى شكل جمهوريات تميل إلى الغيرة الاقليمية أو إلى البلقنة).

المخزون السياسى - الأيديولوجى القابل للتعبئة فى خدمة مشروع الدولة - القومية (١٨١٠ - ١٨٣٠ تقريبا)

لم يكن استقلال جمهوريات أمريكا اللاتينية نتيجة لثورة مسلحة قامت بها قوميات متبلورة، ويرجع ذلك إلى أسباب بديهية ناجمة عن التقسيم الجغرافى والعرقى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى. فقد كانت مجتمعات أمريكا اللاتينية فى عهد

الاستقلال عبارة عن خليط من الأجناس (السود، الهنود، البيض، الخلاسيون) ومن الأوضاع القضائية - الاجتماعية الشخصية، فهى لم تكن مكونة من شعوب، بل من سكان. وكانت الطبقة الحاكمة، المكونة من نخب الكريوليين، هى الوحيدة التى لديها ثقافة التعليم الثانوى أو العالى، والتى كانت متأقلمة مع قانون التبادل التجارى ومظهره العالمى الملموس، فكان كل ذلك يسمح لها بتصور وقيادة العملية القومية فى علاقاتها مع النظام العالمى من ناحية، ومع هذه الأراضى التى أصبح لها كيان اجتماعى مستقل من ناحية أخرى. وكان يقتفى أثر هذه النخب، عدداً محدوداً من عملائهم من بين الرجال الأحرار (البيض البسطاء والخلاسيون)، أو عملائهم من بين الملونين غير الأحرار (المغاوير والجنود السود والهنود)، وكانت تلك النخب - بعد انتصارها - تعتقهم، كثمن لولائهم لها أثناء الكفاح.

وكان الأوروبيون الذين يعيشون فى أمريكا، وصغار المنتجين المستقلين، والرجال الملونون الذين أعتقوا، يشكلون مجتمعا مدنيا محدودا تقل نسبته عن ٢٠٪ من مجموع السكان، خلال الفترة التى تمتد بين عامى ١٨١٠ و ١٨٣٠ تقريبا. ما هو المخزون الأيديولوجى ومخزون المفاهيم المتاح لهذه الأقلية "القابلة لتكوين قومية"، الذى يتيح لها تصور علاقتها مع هذه المقولات القانونية الجديدة : الدولة و القومية ؟

الموروثات الإيبيرية الأمريكية المتراكمة منذ القرن السادس عشر

كانت الأيديولوجية السياسية المهيمنة فى أمريكا اللاتينية - حتى بداية القرن التاسع عشر - موروثة عن النزعة الإنسانية الأيبيرية الكاثوليكية المتجمدة، التي سادت خلال القرن السادس عشر. فالبيض والسود هم أتباع يكتسبون صفتهم الشخصية تبعا لـ "جنس" ملوكهم فى الشرائع السماوية، وهم خاضعون للسلطة الآمرة التى يُعتبر نظامها وهيراركيتها الداخلية أمرا ثابتا أراده الله.

من البديهى أن نجد، فى نظام التبعيات الهراركية الأفقية، أن "جمهورية الأسبان والبرتغاليين" (سواء كانوا يعيشون فى الدولة المستعمرة أو وُلدوا فى أمريكا) تتمتع بقدر من الحقوق - القائمة على "امتيازات" - أكبر مما تتمتع به "جمهورية الهنود" أو الملونين. غير أن هذه الامتيازات القائمة على التقاليد، ليست "حقوقا" بمعنى الكلمة، ولكنها "نعمة" منحها فى الأصل ملك الدولة المستعمرة بصفته وكيلا لله على الأرض وفى امبراطوريته. هذا هو، على الأقل، ما كان يبثه رجال الدين والرهبان، حتى عشية

الحصول على الاستقلال، حيث كانوا لا يزالو يحتفظون بشبه احتكار للتعليم الثانوى والعالى الذى كان يتلقاه الشباب الأوروبيون المقيمون فى أمريكا ... وباحتكار كامل التعليم المسيحى الموجه إلى سكان أمريكا الملونين، الذين اعتنقوا الكاثوليكية منذ القرن السادس عشر، إذ أنه ليس هناك مجال لعصور الحرية الدينية أو حرية الرأى بالنسبة لهؤلاء السكان.

وبصورة إجمالية، فإن الإجماع السياسى الأساسى فى أمريكا اللاتينية، والذى تقوده الكنيسة المسيطرة - التى تقع من التاحية الروحية تحت اشراف البابا والتى يهيمن عليها الملك (وله الحق فى الإشراف على رجال الدين) - يقوم على فكرة الخضوع لنظام قائم، حيث تكون العلاقات بين الأطراف المختلفة غير المتساوية، ثابته إلى الأبد، مثل العلاقات العضوية التى تقودها "الرأس"، هذه "الرأس" هى عبارة عن وكيل الله فى امبراطوريته في الجزر وفى دول الهند الشرقية والغربية (*). إن مثل هذا النظام الأيديولوجي يحول دون تصور إصلاح لأسس النظام الامبريالى، ويحول، بوجه خاص، دون قيام المجتمعات المدنية الأمريكية بأية قطيعة مع الملك الموجود عبر البحار.

إن الاستقلال يمثل - بالنسبة لهذا المستوى - بالفعل، "ثورة ثقافية" وإذا أردنا البحث عن جذورها، فعلينا البحث عنها خارج سياق الأيديولوجيا المهيمنة. وكانت النخبة الأوروبية المقيمة فى أمريكا هى الوحيدة - إلا إذا سمحت لنا دراسات تاريخية أكثر تعمقا باثبات عكس ذلك - التى تتوفر لديها، قبل الاستقلال، إمكانية التوصل إلى مصادر أيديولوجية أخرى تتسم بطابع أقل تقليدية (هذا هو الذى دعم دورها القيادى - أو على الأقل، دور الأقلية "المستنيرة" - إبان انشاء الجمهوريات الجديدة ذات السيادة).

المراجعات الأيديولوجية، فى نهاية القرن الثامن عشر، ايبيرية الأصل

لم تفلت البرتغال أو أسبانيا من حركات النقد الفكرى الكبرى التى كانت تضع - باستمرار - استقامة السياسة السائدة فى أوروبا الكاثوليكية و الرومانية، فى موضع التساؤل. ومن المؤكد أن شبه الجزيرة الإيبيرية أفلتت - خلال القرن السادس عشر - من النتائج المباشرة للإصلاح البروتستانتى. ولكنها لم تفلت من مناقشة الأفكار اللاهوتية

* أطلق كريستوف كولمبس اسم للهند الغربية Inde Occidentales على جزر امريكا لأنه كان يعتقد انها الامتداد الغربى الهند (المترجمة).

- السياسية التى كانت دائرة فى عهد الاصلاح الكاثوليكى المضاد، وكانت هذه المناقشات ترمى إلى مزيد من التحديد - بمصطلحات "القانون الطبيعى" - لعلاقات الشعوب مع ملوكها، التى تتمتع بحق إلهى. وقد وصل الأمر عند بعض الآباء اليسوعيين الأسبان فى سياق تعميق أفكارهم فى هذا المضمار (مثل سوياريز، وماريانا، ... الخ) إلى تحليل قتل الملك - فى بعض الأحيان - عندما يبتعد عن "القانون الطبيعى" (الذى أراده الله، والذى يعتبر أن الشعب المسيحى أمينا عليه) ويصبح مستبدا.

كانت الهيراركية الكاثوليكية الايبيرية تحد دائما - بالطبع - من التأثير العملى لهذا الفكر النظرى، ولكن لم يكن ممكنا أبدا فرض حظر كامل عليه، حتى عندما كان يعبر عن آراء الأقلية ويتم حصره فى الحدود التى يحتملها الفكر التقليدى. ومن المرجح أنه لم يكن من قبيل الصدفة أن يشكل بعض الآباء اليسوعيين فى أمريكا اللاتينية مصدرا للإزعاج بالنسبة للسلطات القائمة، وأن يصل ذلك - فى ١٧٦٧ - إلى حد طردهم من الامبراطورية (فى براجواى وفى بيرو العليا). بل وصل الأمر، عند استرجاع الأمور وفحصها، إلى تصور "مؤامرة دبرها الآباء اليسوعيون"، عندما اكتشف البعض أن بعض كبار زعماء الثورة الهندية المسلحة المناهضة للاستعمار (مثل خوان سانتوس / أتاهو ألبا Atahualpa فى الفترة التى تمتد بين عامى ١٧٤٠ و ١٧٨٠، وجوزية جابرييل توباك أمارو Josc Gabriel Tupac Amaru فى الفترة التى تمتد بين ١٧٨٠ و ١٧٨٣) تلقوا تعليمهم فى كوزكو، فى مدرسة الآباء اليسوعيين التى تقتصر على أبناء قدماء القادة المحليين فى وسط أمريكا. ومن المؤكد أنه لم يكن من قبيل الصدفة أن بعض المفكرين الرواد، الذين كانوا ينادون باستقلال أمريكا اللاتينية، كانوا - خلال العقد السابع من القرن الثامن عشر - بالفعل آباء يسوعيين كريوليين تم نفيهم إلى دول أوروبا غير الايبيرية منذ عام ١٧٦٧.

علينا أن نذكر كذلك - بالإضافة إلى هذه المصادر التى انشقت على رجال الدين - العمل الضخم الذى أنجز بطريقة رسمية جدا، والذى قام به المستشارون الإصلاحيون الذين قاموا بدور المراجعين العلمانيين خلال القرن الثامن عشر - تجاه المستبدين الإيبريين المستنيرين. وكان هؤلاء المحررون "afrancesados" متأثرين - إلى حد كبير - "بفلاسفة" عصر التنوير، ويحبذون الإصلاحات الإدارية والذهنية، لأنها، وحدها، الكفيلة بتحديث بلادهم، وذلك دون إنكار للتقاليد التسلطية والكاثوليكية التى كانت

سائدة فى شبه جزيرتهم. وكان هؤلاء المستشارون يقومون، بتغطية انتشار الأفكار الجديدة التى تتلاءم مع هذه المشروعات فى مستعمراتهم. فظهرت فى الأمريكتين - نظرا لقبولهم، أو حتى تشجيعهم لها - المطابع والمجلات ومذكرات المجامع العلمية، التى ساهمت، إلى حد كبير، فى علمنة فكر وسلوكيات الأقليات الأوروبية المقيمة فى أمريكا تجاه السلطة حتى عام ١٨١٠.

لقد ساهمت جميعات أصدقاء الدولة Sociétés des amis du pays - التى كانت مهتمة بالتطور المحلى للقوى المنتجة، وبحرية التجارة وحرية انتقال الأفكار - إلى حد كبير فى تشكيل هوية خاصة بشخصية المناطق الكريولية الأمريكية، وباهتماماتها، بعد عام ١٧٩٠.

- **مراجعات ذات أصل فرنسى وأنجلو ساكسونى**

بينما كان بمقدور أكثر أجزاء اوروبا تطورا (فرنسا وانجلترا) أن تنشرا افكارهما الجديدة مباشرة فى امريكا الايبيرية - بفضل حرية التجارة وتوزيع السلع - فإن هاتان الدولتان كانتا تواجهان النتائج المترتبة على تلك الأفكار فى مستعمراتهما الأمريكية (فى الولايات المتحدة بعد عام ١٧٧٦، وفى جزر الأنتيل الفرنسية بعد عام ١٧٨٩).

وهكذا، تكالبت الأقليات الإيبيرية - الأمريكية المثقفة على أدب "الفلاسفة" الأوروبيين، رغم أشكال الحظر الرسمية التى ازداد سوء تطبيقها، وتكالبت بعد ذلك بفترة قصيرة، على الأدبيات التى تتسم بطابع سياسى أوضح، أى أدب الثوار اليانكى والفرنسيين. فكانت مكتبات محررو المستقبل، أو معلميهم، تحتوى على "إعلان استقلال" الولايات المتحدة و "إعلان حقوق الانسان" (الذى صدر فى ١٧٨٩ والذى تُرجم فى بوجوتا منذ عام ١٧٩٤) إلى جانب أعمال لوك، ومنتسكيو، وفولتير، و روسو.

ظهر إذن، عن طريق قراءة أعمال هؤلاء الكتاب، فكر كريولى عبر القارة الأمريكية، لا يتجه نحو المصادر غير الايبيرية للقانون الطبيعى فحسب، بل إلى ما هو أبعد من ذلك، أى إلى طبيعة العقد الاجتماعى ، والسيادة، وبالتالى تطرق هذا الفكر إلى طبيعة المجتمع المدنى وإلى طبيعة الدولة. ونكرر مرة أخرى، ان هذا الفكر المتأثر - بطريقة مباشرة - بالفرنسيين وبالانجليز، وبشمال امريكا (وبالهولنديين)، كان منحصرا فى أقلية كريولية، ولكن فاعلية هذه الأقلية كانت حاسمة، لأنها كانت تقود الكفاح

الاستقلالى فيما بعد ١٨١٠، وقادت الجمعيات التأسيسية الأولى فيما بعد ١٨٢٠.

وعندما ننظر الآن إلى القيمة النظرية لحجج هؤلاء المحررين وهؤلاء "الآباء المؤسسين"، فسنجد إنها تدل على تحقيقهم مستوى عال من الثقافة السياسية خلال الفترة التى سبقت الاستقلال. ومما لا شك فيه، أن أصل الدولة - القومية الأمريكية - اللاتينية يرجع إلى ذلك، بقدر ما يرجع إلى الظروف التاريخية الملموسة للكفاح العسكرى والسياسى من أجل الحصول على الاستقلال، فالدولة - القومية فى أمريكا اللاتينية تمثل - كما نرى - قطيعة كاملة مع الفكر الأيبيرى المتعلق بالسيادة، لأنه ظل - حتى بعد تجديده فى نهاية القرن الثامن عشر - يشق طريقه فى السياق الامبريالى للدولة الإيبيرية.

- مراجعات تعود جذورها إلى هنود أمريكا ؟

علينا ألا ننسى هذا السؤال الجدير بالطرح، رغم شبه غياب الأعمال الجادة المتعلقة به : هل ظهرت - رغم ما مارسته الكنيسة والنظام الملكى الأسبانى والبرتغالى من إبادة الثقافة السياسية المحلية، دامت لثلاثة قرون ونصف - مرة ثانية بعض التقاليد السياسية الاستقلالية لهنود أمريكا، عشية الاستقلال فى أمريكا اللاتنية، تسمح بتفسير بعض السمات الخاصة التى تميز الدولة - القومية فى أمريكا الإيبيرية ؟ إن هذا السؤال مطروح بالنسبة لأمريكا الأسبانية أكثر مما هو مطروح بالنسبة للبرازيل، حيث لم تنظم المجتمعات القبلية الهندية نفسها أبدا، فى شكل دولة. ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب :

أولا : وجود تقاليد متطورة للغاية فيما يخص الدولة فى هذه المنطقة قبل وصول الأسبان (مثلما ما حدث فى عهد الإنكا، والأزتيك، ... الخ)

ثانيا : قيام حركات هندية متمردة مناهضة للاستعمار خلال القرن الثامن عشر، وكانت هذه الحركات تستند على حجج مسيحية وملكية محلية جديدة.

ثالثا : استمرار وجود - تحت وصاية النظام الملكى - أجزاء من المجتمعات الهندية تمتلك هيراركية وطريقة تنظيم (جماعات ريفية ونظام الرؤساء المحليين) كفيلين بتكوين قاعدة لهرم اجتماعى محلى ومستقل، تجاه كل من أسبانيا والأوربيين المولودين بأمريكا.

لم يتردد جون رو John Rowe، المؤرخ الامريكى الشمالى - فى سياق وصفه

لحركات "الاتكا الجديدة" التى ظهرت خلال القرن الثامن عشر فى مملكة بيرو التابعة - فى الحديث عن "قومية "كتشوا" quechua" حقيقية. كانت هذه الحركات موجودة - سواء كان يحركها الكريوليون، أو الأجناس المخلطة، أو الهيراركية الكنسية - وكانت تعبىء أحيانا عشرات الآلاف من الهنود فى الأرجنتين، و بوليفيا، وبيرو، واكوادور، وغرناطة الجديدة، وجواتيمالا، والمكسيك ... ولكننا لم نتوصل حتى الآن إلى إجابة قاطعة بخصوص التساؤل التالى : هل كانت هذه الحركات مجرد "انفعالات" سكان الريف، المناهضة للضرائب و للإقطاع، أم أنها حركة ثقافية سياسية تقودها النخب العرقية انطلاقا من مشروع تاريخى لبعث نوع من الدولة - القومية الملكية الهندية الأمريكية الجديدة ؟

دول أمريكا اللاتينية الشابة ومهامها القومية فى بداية القرن التاسع عشر

أعلنت القارة الجنوبية الأمريكية اللاتينية عن تنظيم نفسها فى شكل دول - قومية - عن طريق المؤتمرات التأسيسية التى صدّقت، بهذه الطريقة، على التطور العسكرى والسياسى الذى تم خلال الخمسة عشر عام السابقة - بعد آخر معركة على الجبهة فى "اياكوشو" Ayacucho وهى التى حددت مصير الاستعمار الأسبانى، وذلك باستثناء بعض نقاط الارتكاز الاستعمارية التى تم الاحتفاظ بها فى منطقة الكاريبى (جزر الأنتيل، جوايان، كوبا، بورتو ريكو...). وبما أن النخب الكريولية كانت منتصرة وأمسكت بزمام السلطة، فقد حاولت، بالتالى، تحديد مهمتها التاريخية الرئيسية، ألا وهى بناء القوميات انطلاقا من الدولة، وكان هذا هو أسلوب عملها الأساسى فى مواجهة القيود الداخلية والخارجية.

القيود الداخلية

سرعان ما تباينت أراء قادة أمريكا اللاتينية الجدد - بعد تحديد مبادىء القانون (الليبرالى)، والنظام السياسى (الدستورى) ومساحة السيادة (الحدود بين الدول) - فيما يخص تنظيم المجتمع المدنى وأسلوب تسييره سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. إذ سرعان ما نشأت مواجهة بين موقفين أساسيين، يمكننا تجريدهما على الوجه التالى :

- كان البعض ينادى بالليبرالية السياسية، ويرى أن مهمة الدولة هى عولمة هذا

المبدأ، وأن ذلك يتم عن طريق تعميم حق المواطنة على جميع سكانها، وكانوا يريدون، على المدى الطويل، تشجيع وجود جمهوريات من المواطنين النشطين اقتصاديا وسياسيا، أى جمهورية تتكون من صغار المنتجين المستقلين الذين يساهمون - بطريقة حرة - فى الأمة. وفى السوق الداخلى الذى يسير فى طريق النمو بصورة متواصلة. وغالبا ما كان أنصار هذا الاتجاه، من الشعبويين وقوميين، ومن أنصار سياسة حماية الاقتصاد.

- أما الآخرون فكانوا ينادون بأولوية الليبرالية الاقتصادية، ويدافعون، قبل كل شىء، عن حق الملكية المكتسبة، أى عن الملاك الذين كونوا أنفسهم، حتى إذا كان ذلك على حساب أغلبية السكان، غير المالكين، أو على حساب السكان الذين يملكهم هؤلاء الملاك، مثل العبيد السود، والرقيق الهنود، والعمال الزراعيين المخلطين المديونين. وغالبا ما يكون الذين ينادون بهذا الاتجاه ارستقراطيين جدد، مواطنين عالميين و من أنصار حرية التجارة.

وتتسم المجموعة الأولى بدقة المبادىء، المستوردة من أكثر القطاعات راديكالية، من بين أنصار الديموقراطية فى أكثر المجتمعات تقدما من الناحية التقنية والاجتماعية، ولكن قاعدة هذه المجموعة محدودة للغاية، لأنها تنحصر فى طبقة صغار المنتجين المستقلين (الفلاحين الأحرار، الحرفيين، صغار التجار). أما المجموعة الثانية، فهى تتكون من ملاك وسائل الانتاج الأساسية فى مجالى المناجم والزراعة، وهم لا يحتكرون - بطريقة شبه كاملة - التصدير إلى السوق العالمى القائم على التجارة الحرة فحسب، بل يحتكرون كذلك التحكم الاجتماعى الخاص فى الأغلبية غير الحرة من السكان، وتتوفر لديهم، من ثم، قدرة شبه كاملة على فرض تحكم سياسى على السلطات الريفية وعلى سلطات المقاطعات البعيدة عن العاصمة وعلى جهاز الدولة المركزى. وتراهن المجموعة الأولى على تنمية الإنتاج الصغير و المتوسط القائم على التجارة الحرة، والكفيل بضمان إعادة إنتاج موسع لمجتمع مدنى حقيقى ذى طابع عالمى، فمن مصلحتهم إعطاء المجتمع طابعا قوميا يستند إلى الدولة. أما المجموعة الثانية فهى تراهن فى استمراريتها على توسيع نطاق ملكية الأرض الكبيرة التى تندمج مباشرة فى السوق العالمى، وهم يرمون من وراء ذلك إلى ضمان إعادة إنتاج ما يتوفر لديهم من احتياطى اجتماعى خاص مع الاعتماد بأقل قدر ممكن على الدولة و المجتمع المدنى الضرورى، باعتباره الوعاء الاجتماعى والضريبى لهذه الدولة.

تغلبت المجموعة الثانية بوجه عام - خلال الجيل الأول الذى وضع أسس التقاليد

السياسية الجديدة فى دول أمريكا اللاتينية - على المجموعة الأولى فى المجال السياسى، وكان ذلك عائدا إلى ميزان القوى الأولىّ، وإلى الركود الاقتصادى المعمم الذى عرقل تطور العلاقات الاجتماعية للانتاج حتى فيما بعد عام ١٨٥٠. وتم - خلال هذه الفترة - فى معظم الأحيان الاحتفاظ بنظام استعباد الهنود والأفارقة، والعمال الزراعيين المديونين، وفرض الجزية على السكان الأصليين، بل وتدعيمه. إن الانتصار السياسى للإقطاعيين الجدد، أنصار التجارة الحرة، يحد بقدر كبير من نطاق صفة المواطنة الحقيقية، فتصل نسبتها بهذه الطريقة إلى أقل من ٢٠ أو ١٠٪ من السكان أما باقى السكان، فهم، فى الواقع، مستبعدين من المجتمع المدنى، ولايندمجون فى القومية، ولكن ينحصر نطاقهم فى إطار العملاء الخصوصيين واتباع الإقطاعيين. وبالتالى تظل الدولة - التى أصبحت، هكذا قاعدتها الاجتماعية والضريبية المباشرة، محدودة - ضعيفة للغاية أمام السلطات الخاصة للمحليات في الداخل، والضغوط التجارية والدبلوماسية التى تمارس من الخارج.

القيود الخارجية

إن دول أمريكا اللاتينية كانت - من حيث المبدأ - دولا ذات سيادة، ولكنها عاشت فى الواقع، لمدة قرن، فى ظل نظام دولى للحماية المزدوجة. فكانت تقع - بشكل صريح - تحت حماية، قليلة الفاعلية، من طرف الولايات المتحدة، انطلاقا من مذهب مونرو الذى صدر فى عام ١٨٢٣. وكانت تقع كذلك تحت حماية - غير سافرة ولكنها طاغية - من طرف أوروبا الصناعية - التجارية - المالية، وبوجه خاص من طرف بريطانيا العظمى التى كانت "تغطى" ماليا وبحريا - حتى عام ١٩١٤ - ليس أمريكا اللاتينية وحدها، بل والولايات المتحدة نفسها. كيف وصلت الأمور إلى هذا الموقف ؟ لقد تم ذلك بطريقة بسيطة للغاية، ترجع إلى ظروف الاستقلال نفسها.

استغرق الكفاح من أجل الاستقلال فى أمريكا اللاتينية، عشرين عاما تقريبا (ابتداء من عام ١٨٠٦، حيث تمت محاولات الإنزال البريطانية الأولى فى أمريكا الجنوبية، إلي عام ١٨٢٦ حيث تم رحيل آخر القوات الأسبانية). ومعنى ذلك أن كل من الدول الاستعمارية القديمة والدول المستقلة الجديدة استدانت بمبالغ هائلة، وبوجه خاص من بريطانيا العظمى. فكانت ولادة المجال المالى فى هذه الدول الشابة، مرهونا منذ البداية لصالح الدولة المستعمرة (بكسر الميم) من ناحية، ولصالح الدول الجديدة صاحبة

النفوذ المالى، وكذلك الدائنين القوميين الذين اكتتبوا فى سندات القروض الداخلية - انطلاقا من شعورهم الوطنى و/أو لمصلحتهم الشخصية - التى تم تدعيمها فيما بعد بسندات للدين الخارجي (وغالبا ما كان يتم التفاوض بخصوص هذه السندات فى لندن).

كانت بريطانيا العظمى - وقد حذت حذوها دول شمال الأطلنطى التجارية - المالية - تتمتع بموقع نادر، يسمح لها بفرض ضمانات هائلة، على دول أمريكا اللاتينية، نظير حماية تجارتها واعتماداتها وحمايتها بحريا ودبلوماسيا. وحولت هذه الدول، الدولة فى أمريكا اللاتينية، إلى ضامن مضطر للدين الخارجى وللتجارة التى تمارس تحت بند الدولة الأولى بالرعاية . . وحول هذه الدولة وعملائها التجاريين، أعطيت الامتيازات للأقليات الكريولية المصدرة (الوكلاء التجاريون والإقطاعيون) على حساب مصالح بقية السكان التجارية، وبوجه خاص على حساب قطاعات الصناعات التحويلية الموروثة من الحقبة الاستعمارية (الحرف، والمصنوعات، والصناعات الصغيرة الثانوية). وبهذه الطريقة، انتصر الإغراق البريطانى والأوروبي على "صناعات" أمريكا اللاتينية، فدعم ذلك إعادة تريف المجتمع، كما كان الحال فى الهند، فى نفس الفترة، ولكن ذلك تم هنا دون الحاجة إلى تنظيم استعمارى مباشر.

دخلت دول أمريكا اللاتينية، إذن، دورة الاستدانة التراكمية الجهنمية حتى ما بعد عام ١٨٥٠، وكانت بعيدة كل البعد - رغم صادراتها - عن التحرر من ديونها الخارجية الأولية، وكان ذلك يمثل مصدرا يهدد سيادتها الدولية فى المقام الأول. فهذه الدول التى كانت عاجزة - فى مثل هذه الظروف - عن التصرف بطريقة صحية فيما يخص ضرائبها، والتى كانت بالتالى عاجزة عن تمويل - بطريقة منتظمة - جهاز دولة فعال، كانت تفتقد إلى الوسائل التى توفر لها السيادة الداخلية (الحروب المدنية) والسيادة الخارجية (مازالت مشاكل الحدود تعود للظهور حتى اليوم). ومن المؤكد إن بعض البلدان توصلت - فى فترة ما - إلى الإفلات من هذه اللعنة، مثل باراجواى التى تمتعت بقدر هائل من الانعزالية خلال الفترة التى امتدت بين عامى ١٨٣٠ و ١٨٦٥، وبيرو التى تمتعت بعائد تصديرها للنترات وفضلات الطيور، خلال الفترة التي امتدت بين عامى ١٨٤٥ و ١٨٦٥. لكن، تآمر المصالح المالية الدولية جعل هذه الدول تدفع ثمنا باهظا، وتم ذلك عن طريق خلق استعمار امريكى لاتينى تابع (فقدت براجواى ثلثى أراضيها وسكانها الذكور خلال حرب التحالف الثلاثى فى عام ١٨٧٠، وقامت شيلى

باجتياح بيرو ودفعها إلى الإفلاس خلال حرب الباسيفيكى، فى الفترة ما بين عامى ١٨٧٩ و ١٨٨٣).

التناقض الأصلى بين الدولة القانونية (الرسمية) والسلطات الخاصة (غير الرسمية)

إن من كان يصل إلى شواطىء أمريكا اللاتينية - فى الفترة التى تقع بين عامى ١٨٢٥ و ١٨٥٠ - ويجد نفسه مضطرا إلى مواجهة أشكال الإزعاج - التى تتسم أحيانا بالحذلقة والتشدد - من طرف الجمرك و البوليس والجيش والقضاء المحلى، كان يدرك بوضوح وجود دول غيورة على امتيازاتها، معتزة بالدفاع عن تطور شعوبها المعنوى والمادى، فى مواجهة النوايا الفاسدة للأجانب العابرين المتهمين بالحضور إلى هذه البلاد من أجل التجسس عليها أو من أجل ممارسة تجارة تفتقد - إلى حد كبير - الطابع الشرعى. وفى مثل هذه الظروف، يصبح من المحبذ، إذن، نسج شبكة محلية محترمة من المراسلين القوميين القادرين على إنقاذ الشخص من احتمالات الانزلاق المستمرة. إن السلطة الرسمية فى دول أمريكا اللاتينية تتمتع بتواجد ملموس إلى حد كبير، بل هى حتى سلطة استعراضية، إذ كان - ولا يزال - هناك شغف الاستعراضات العسكرية والاحتفالات التذكارية الرسمية، التى تقام حول النصب التى تم تشييدها تكريما للأبطال الأسطوريين، مؤسسى المدينة.

ولكن سرعان ما يصبح بديهيا بالنسبة لمن يعرف - بطريقة أفضل - قانون اللعبة وتتوفر لديه وسائل فعالة للضغط والتفاوض، إن هذا المظهر الرسمى للدولة القانونية، الذى يصل لحد الإفراط فى الاستعراض للإعلان عنه، إلى حد يمس بمصداقيته (إن رقصة الدساتير المتتالية التى تحملها رقصة الانقلابات، تفسح المجال للشك فى دستورية المجتمع المدنى الحقيقية)، يخفى هامشا ضخما من السلطة غير الرسمية، غير التابعة للدولة، سلطة يمسك بزمامها شبكات من العملاء الخصوصيين، بحيث لا يوجد مجال للفاعلية - خارج إطارها - سواء كان الأمر متعلقا بوكيل تجارى أو دبلوماسى أجنبى، أو حتى بالنسبة لممثلى الدولة المركزية نفسها. وهذه حقائق لا يحب القوميون - بالطبع - الاعتراف بها أو حتى الاعتراف لأنفسهم بها، لأن ذلك يتعارض تماما مع مشروع المحررين الذين كانوا يحلمون "بجمهوريات موحدة، وغير منقسمة". ولكن ليس هناك أى مجال للشك بخصوص هذه الحقائق سواء فى تقارير القنصليات أو فى تقارير مديرى

الشرطة والأساقفة.

لقد نشأت الدول - القوميات فى أمريكا اللاتينية، منذ البداية، غير كاملة، وذلك لعدم توصل القانون الرسمى الذى تحمله الدولة، إلى فرض نفسه على السلطات الخاصة غير الرسمية، سواء كانت هذه السلطات خارجية (مثل المصالح الدبلوماسية - التجارية الأجنبية)، أو داخلية (مثل العملاء الخصوصيون الذين تحتكر توجيههم شريحة صغيرة من نخبة الملاك، الذين يقومون بمهمة الاحتياطى بالنسبة للدولة القومية، داخل "منطقة نفوذها").

وبناء على ذلك تتسم الأمور فى أمريكا اللاتينية باستمرارية الأوضاع السياسية، إذ أن هناك، فيما وراء مظهر المجتمع المدنى الخارجى الذى يحكمه الوضع القانونى، حالة إعادة تفاوض مستمرة بين سلطة الدولة الرسمية والسلطات الخاصة، وحتى إذا كانت هذه الأخيرة خفية، فهى - فى النهاية - تسيطر من الخارج، بكل تأكيد، ولكنها تسيطر من الداخل بنفس القدر، ولذلك سوف تظل القومية قومية ناقصة لحقبة طويلة من الزمن.

الباب الثالث

حدود النموذج التنموى

الفصل الأول

أزمة اقتصاد التنمية [1]

ناصر باكدمان
جامعة باريس السابعة

لا زال اقتصاد التنمية موضع تساؤل، ليس فيما يخص أصله وموارده وتطوره فحسب، وإنما فيما يخص، كذلك، فائدة هذا الفرع الجديد للعلوم الاقتصادية. وفرص بقائه، بل وتاريخ ومكان إختفائه. ولقد أبدى عدد كبير من الاقتصاديين - وليس من بين أقلهم شأنا - رأيهم فيما يتعلق بأسباب التدهور "السابق لأوانه" لهذا العلم، ونتائج هذا التدهور. وهكذا نشأ حوار متعدد الأصوات، وإن كان لا يمثل سوى شكل من أشكال المجهودات العديدة التى بُذلت من أجل فهم اقتصاد التنمية، والتفكير والتساؤل حوله. إن هذا المجهود - الذى تأثر بمرحلة الأزمة هذه، إن لم تكن هذه الأخيرة قد أثارته - علامة دالة على أزمة فى معرفة العالم الثالث. ومثلما يحدث فى فترات الأزمات، فإنه يُعاد النظر فى كل شيء ويجرى حصر ما تم إنجازه فى هذا الصدد، ويُطرح التساؤل حول فائدة هذه المبادرة أو تلك، ومدى ملائمة توقيتها، وكذلك الاتجاهات والطرق الجديدة.

وسنحاول، فيما يلى، دراسة أبعاد هذا الحوار السجالى فى الأوساط الأنجلو ساكسونية، [٢] حتى يتسنى لنا التساؤل عما يمكن أن يكون عليه الوضع العلمى لاقتصاد التنمية.

وفى كتاب صدر حديثا، بمبادرة من البنك الدولى، عبَّر "رواد" اقتصاد التنمية عن تجربتهم، مع القيام بنقد ذاتى لافتراضاتهم، ومفاهيمهم وأدوات تحليلهم، وتوصياتهم وارشاداتهم السياسية. [٣] وبفضل هذه المبادرة تتوفر لدينا اليوم مجموعة مقالات كتبها كل من "پى. ت. باور" و "كولن كلارك"، و"البير . و. هيرشمان"، و "وارثر لويس"، "وجونار ميردال")، و "راؤل برسبين"، و "بول. ن. روزنشتين - رودان"، "والت ويتمان روستو"، "هانز. و.سنجر"، "جان تنبرجن"، هذا بالإضافة إلى أن كل واحدة من هذه المقالات يتلوها تعليق لواحد أو أكثر من الاقتصاديين. وهكذا استطاع ١٥ من الاقتصاديين تقديم تقييم نقدى لإنجازات "الرواد". والكتاب، بصورته هذه، يطمح فى أن يقدم لنا "فرصة نادرة لنظرة ارتدادية حول ما حدث فى اقتصاد التنمية".

إن مثل هذه الكتب تثير الملاحظات التقليدية الخاصة باختيار أولئك الذين اشتركوا فى إعداده، وما يمثلونه، وتثير، بوجه خاص، التساؤلات الخاصة بغياب الآخرين. ودون محاولة للخوض فى مثل هذه الطرق، نكتفى بالتعبير عن اندهاشنا لغياب بعض الشخصيات المشهورة، مثل بعض الفرنسيين الذين ساهموا فى هذا المجال : أ. سوڤى A. Sauvy، ف. بِّرو F.Perroux ، ر. دومون R. Dumont، وش. بيتلهايم Ch. Bettelheim،

والحال كذلك بالنسبة للافريقيين والأسيويين. ونلاحظ أخيرا، غياب شهادة الذين اشتركوا فى وضع الخطط لتلك التجارب.

ويترتب على غياب مثل هؤلاء الأشخاص أن بانوراما عهد رواد التنمية جاءت غير كاملة. وبصفة عامة، لا تزال نسبة تواجد "السكان الأصليين" فى مثل هذه الأعمال الجماعية، ضعيفة. أليس هؤلاء الأشخاص معنيون بالتنمية الخاصة بهم، أم أننا - مرة أخرى - أمام رواسب العرقية؟ أم يتعين علينا تأييد رأى هذا الاقتصادى من العالم الثالث، الذى يؤكد أن التفكير فى التنمية فى إطار العلوم الاجتماعية، هو "نتاج الغرب"، "نظرة يلقيها رجل من الخارج على تنميتنا، نظرة يلقيها، بوجه خاص، رجال ينتمون أصلاً إلى الدول التى استعمرتنا"؟[٤]

من أين يأتى اقتصاد التنمية ؟

إن اقتصاد التنمية "علم حديث نسبيا، نشأ منذ ما يزيد قليلا على جيل واحد"[٥]، و "عندما تكّون هذا العلم، لم يتم ذلك باعتباره علما نظريا، ولكن باعتباره موضوعا عمليا، جاء استجابة للحاجة إلى صياغة سياسات لتقديم النصائح للحكومات حول ما ينبغى القيام به وما يمكن عمله لكى تتحرر بلادهم من الفقر المزمن"[٦]. وهكذا، فرضت مشاكل التنمية نفسها على الاقتصاديين، نظرا لتفكك الامبراطوريات الاستعمارية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية. هذا هو، كذلك، الانطباع الذى نخرج به بعد قراءة شهادات رواد، أتوا من آفاق مختلفة، وجذبتهم، في نفس الفترة وبطرق مختلفة، مشاكل تخلف العالم الثالث.

لقد واصلت التقاليد الاقتصادية تجاهلها - فى هذه الفترة - لمشكلات المدى الطويل، ومشكلات النمو، الأمر الذى سمح لـ "و.أ. لويس" W.A. Lewis أن يقول فى عام ١٩٥٥ "أن آخر عمل كبير شامل فى مجال واسع مثل [نظرية النمو]، هو عمل ج. ستيوارت ميل : "مبادىء الاقتصاد السياسى" الذى صدر فى عام ١٨٤٨"، ويضيف بعد ذلك : "لقد أصبح الاقتصاديون أكثر تعقلا، لدرجة لا يمكنهم معها معالجة مسألة بهذا الحجم فى مجلد واحد، بل أنهم تخلوا تماما عن بعض أجزاء [من هذا المجال]، اعتبروها خارجة عن تخصصهم".[٧]

يفرط البعض فى الميل إلى الاعتقاد بأن علم الاقتصاد هو علم أسسه الكلاسيكيون وأكمله الكلاسيكيون الجدد، وبالتالى فإن مساهمة الاقتصاديين الآخرين فى صياغة هذا

العلم، تعتبر أمرا هامشيا، وثانويا، بل هو أمر مهمل. لكن الاستقامة الاقتصادية أوجبت الاعتراف - بعد نجاح التحليلات الكينزية - بالتيار الفكرى الذى يستند إلى فكر الكاتب الذى قدم "النظرية العامة"، والذى يطرح "اقتصادا جديدا". وابتداء من ذلك الوقت أصبح علم الاقتصاد، فى صيغته الرسميه، علما مزدوجا، يتكون من تقاليد تقترن، بالضرورة، بما يعتبر بدعة بالنسبة لها، إذ كان المفترض أن أى شىء فى هذا المجال ينتمى إما للمدرسة الكلاسيكية الجديدة أو إلى مدرسة كينز.

وكان زعيما هذين الاتجاهين - مثلما يحدث فى كل رؤية ثنائية للأمور - أصحاب المصلحة المشتركة الأول فى الدفاع عن صحة هذه الثنائية وفى نفى أهمية أى تيار يخالفها، بل ونفى وجوده. لكن الواقع دائما ما يكون أكثر تركيبا ولا يخضع لرؤية "مانوية"(*). وإذا حاولنا ذكر مجال تطور فيه علم الاقتصاد، مع الاحتفاظ بقدر كبير من الاستقلال تجاه "التيارين الرسميين"، فإن هذا المجال هو، بالفعل، اقتصاد التنمية. إذ لا يمكن، معالجة مشاكل التنمية إلا فى إطار تحليل طويل المدى، أى تحليل يبدأ من الفترة التى بدأت فيها - كما يقول الفريد مارشال - "الحياة الحقيقية"[٩]، وحتى الفترة التى "سوف نكون فيها جميعا موتى" كما يقول كينز مازحا.

حقا، إن "فقد الاعتبار، الذى لم سبق له مثيل، الذى أصاب الاقتصاد التقليدى بعد الأزمة الكبرى" و "انتصار الثورة الكينزية"، كل ذلك "يسّر بدايات اقتصاد التنمية"[١١]ومع ذلك، لا يمكننا اعتبار تكوين هذا العلم الجديد من ضمن إنجازات "الاقتصاد الجديد". إن مشاكل التنمية هى مشاكل التغيير، أى أنها مشاكل لا تأتى إلا على المدى الطويل، ناهيك عن أن تحليل هذه المشاكل يستدعى الاستعانة بعلوم مختلفة ومثل هذا التناول للأمور لم يكن متوافرا لأدوات المفاهيم التقليدية التى تقدمها الكلاسيكية الجديدة. ويكفى - لكى نقتنع بهذا الرأى.- أن نقرأ النصوص التى كتبها "الرواد".[١٢] إننا نجد أن تعليم استاذ كامبردج والجو العلمى الذى خلقه، كان شيئا مألوفا بالنسبة لعدد كبير من هؤلاء الرواد، لكن أحدا منهم لا يقدم نفسه باعتباره تلميذا له.[١٣] أما بالنسبة لـ "اللاكينزيين"، فيشرح لنا و.و. روستو أن دراسة التاريخ الاقتصادى أدت إلى اعترافه بضيق إطار التحليل الكلاسيكى الجديد وإلى خوضه فى صياغة "مرحلة طويلة، على طريقة مارشال" آخذا فى الاعتبار أهمية العوامل الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية... الخ، فى تطور الحياة الحقيقية [١٤].

---

* نسبة إلى "مانى" الفارسى، صاحب عقيدة الصراع بين النور والظلام (المترجمة).

لقد اضطر ن. روزنشتاين رودان N. Rosenstein-Rodan، المتمرس بالتحليلات التهميشية Marginalisantes ، إلى توديع النظرية المارشالية الخاصة بالتوازن الستاتيكى، وإلى التحول إلى مميزات التدخل الاقتصادى، حتى يتمكن من صياغة استراتيجية كفاح ضد الفقر فى الدول المتخلفة فى جنوب أوربا وجنوبها الشرقى. ويحدد بنفسه نقطة انطلاق فكره الخاص بالتنمية بالشعار التالى : "إن الطبيعة يوجد بها قفزات" (١٥) فى مجال الاقتصاد، على عكس شعار مارشال الذى كان يعتقد أن "الطبيعة لا يوجد بها قفزات". وهكذا ظهرت صياغة النظرية الشهيرة الخاصة **بالدفعة الكبيرة** big push، والتى تحبذ - بالنسبة لتنمية الاقتصاديات "المتخلفة" - استراتيجية قائمة على دفعة قوية فى البداية، حتى تنطلق "عملية النمو فى [إطار] عدم التوازن".

اذا أردنا تحديد أصول اقتصاد التنمية بطريقة جيدة، فعلينا أن نوجه أنظارنا، بالأحرى، إلى الاقتصاديين الموجودين خارج دائرة الاقتصاد التقليدى. لقد ظلت مشكلات التنمية تمثل، بالفعل، أحد محاور اهتمام عدد معين من التيارات فى الفكر الاقتصادى. ومن وجهة النظر هذه، فإن مساهمة المدرسة التاريخية الألمانية كانت حاسمة، والحال كذلك بالنسبة للفكر الماركسى. إن دراسة التجربة الملموسة للتطور الاقتصادى، من أجل استخلاص آلياتها وقوانينها وأشكالها، وتحديد مراحلها المختلفة، كانت بالفعل أهم المحاور التى شغلت بال المؤرخين الألمان، وقد أضافوا إلى تحليلاتهم - بهذه الطريقة - فكرة نسبية قوانين التطور، مع طرح تناول الأمور من زاوية علوم متعددة (١٦).

أما فيما يتعلق بمساهمة ماركس فى هذا المجال، فيمكننا تعضيد رأى ج. شومبتر J.Shumpeter، الذى يرى أن "التنمية" تمثل المحور المركزى فى "التركيب العام لفكره". ونجد أن ماركس نفسه يستشهد فى مقدمة الطبعة الألمانية الثانية **لرأس المال** (عام ١٨٧٣)، بأقوال أحد نقاده، المؤيدة له، فيقول أن هذا الناقد بعد تعريفه "بقدر كبير من الصحة" للمنهج الذى يستند إليه الكاتب فى "تحقيقاته"، وصف "بقدر كبير من الرفق" "التطبيق" الذى قام به ماركس : "هناك شئ واحد كان يشغل بال ماركس، وهو التوصل إلى قانون الظواهر التى يدرسها، فلم يكن يهمه، فحسب، القانون الذى يحكمها فى شكلها الثابت والارتباط القائم بينها، والذى يمكننا ملاحظته خلال فترة معينة من الزمن، بل أن أكثر ما كان يهمه هو قانون تغيرها ونموها، أى قانون المرور من شكل لآخر، من نمط علاقة لآخر. وعندما كان يكتشف هذا القانون، فقد كان يدرس، بطريقة

مفصلة، نواحى ظهور آثار هذا القانون فى الحياة الاجتماعية" [١٨]. ليس من الغريب؛ إذن، أن نجد فى نصوص ماركس أحد الاستخدامات الأولى لمصطلح "التنمية"، وكان ذلك فى نص يوحى بمفهوم خاص للتطور التاريخى؛ كان ماركس يحاول فى هذا النص الرد، مسبقا، على نقد قرائه الألمان الذين قد يتساءلون بخصوص السبب الذى جعله "يستعير الوقائع والأمثلة الرئيسية من انجلترا" لكى يوضح بها نظرياته الخاصة بأسلوب الانتاج الرأسمالى، فحدد أن الأمر لا يتعلق هنا "بتنمية كاملة، إلى حد ما، للتناقضات الاجتماعية النابعة من القوانين الطبيعية للإنتاج الرأسمالى، ولكن [بتنمية] هذه القوانين بعينها، والاتجاهات التى تظهر وتتحقق تلبية لضرورة ملحة. وأكثر الدول نموا فى المجال الصناعى، لا تكف عن الإشارة، لمن يتبعونها على الصعيد الصناعى، إلى صورة مستقبلهم الشخصى" [١٩].

لكننا نجد أن مصطلح "التنمية" كان له، فى هذه التحليلات القديمة، معنى سلبيا [٢٠]، حسب تعبير هـ.و. ارندت، وينبغى - لكى يمكننا استخدامه بالمعنى الحالى - ان يتشبع هذا المصطلح بمعنى إيجابى وفعال، يقترن بوصفات وبإرشادات تهدف إلى التغيير الاجتماعى. وهكذا لم تعد محاولتنا قاصرة على معرفة كيف ينمو اقتصاد فحسب، بل محاولة، كذلك، معرفة كيف نطّوره. وبعد أن كان هذا المصطلح سلبيا، أصبح إيجابيا، فنجد من بين أول المهتمين بمشاكل التنمية، السلطات الاستعمارية، وسكان البلدان المستعمرة (بفتح الميم).

ويتعلق الأمر، بالنسبة للفئة الأولى، "بتنمية استعمارية"، وهى موضوع علم جديد، ألا وهو الاقتصاد الاستعمارى، الذى يهتم قبل كل شىء بالحفاظ على **الوضع الراهن**، فى "عالم استاتيكى أساسا" [٢١] وفى مشاكل التجارة الخارجية الخاصة به ومنافذها. ويمكننا استيعاب عقلية الاقتصاد الاستعمارى واهتماماته، من خلال التشريع البريطانى وقوانينه الخاصة "بالتنمية الاستعمارية" (عام ١٩٢٨) و "بالتنمية الاستعمارية والرفاهية" (عام ١٩٣٨) و "كيف نضمن تنميتنا الاقتصادية ؟" و "ماذا نفعل من أجل تعويض التأخر ؟"، فقد كانت هذه التساؤلات هى أهم ما يشغل بال العالم المستعمر [٢٢] (بفتح الميم). وفى جميع الإجابات على هذه الاسئلة، نجد أنه كان يتم تقديم الصناعة باعتبارها المفتاح الأساسى لأية استراتيجية تنمية، حيث أنها عندما جلبت الثورة فى الغرب، نجحت فى ضمان تنميته الاقتصادية. ولكى نقتنع بذلك، يكفى أن نقرأ المناقشات الحامية التى أثارها هذا المشروع أو ذاك لإنشاء بنك، أو بناء سكة

حديد، أو استغلال الموارد المعدنية، ... الخ، فى دول مثل إيران ومصر الامبراطورية العثمانية. لم يكن من قبيل الصدفة، إذن، أن يصدر صن يات صن كتابا فى عام ١٩٢٢ عن "التنمية الدولية للصين"، ويعرض فى هذا الكتاب برنامجا هائلا لتنمية البلد اقتصاديا. [٢٣]. إنه لأمر يسير أن نعثر على أمثلة أخرى فى أجزاء أخرى من العالم المستعمر (بفتح الميم)، تعكس نفس الاهتمامات للكفاح ضد الفقر، ومن أجل التقدم.

لقد أصبح الاعتراف بتفوق الصناعة على الزراعة - خلال فترة ما بين الحربين العالميتين - موضوعا عاما، فلم يكن ممكنا القيام "بثورة صناعية" دون أن يسبق التصنيع ذلك. ولم يكن هذا الولع بالتصنيع، الذى فسره البعض كأحد نتائج تأثير النظريات المركانتيلية الجديدة والسان سيمونية الجديدة [٢٤]، غائبا عن المؤتمرات، ابتداء من باكو (عام ١٩٢٠) وحتى باندونج (عام ١٩٥٦) - التى كانت تجمع بين ممثلى هذا العالم الثالث، الذى كان ثائرا على الأوضاع الاستعمارية القائمة. ولنذكر على سبيل المثال قرارات مؤتمر العلاقات الأسيوية فى نيودلهى (٢٣ مارس - ٢ ابريل ١٩٤٧)، الذى شارك فيه مندوبو ثلاثين دولة تقريبا، وكانت كل من النقطة الرابعة والخامسة تتناول الانتقال من اقتصاد استعمارى الى اقتصاد قومى، والمشاكل التى تطرحها "تنمية الاقتصاد القومى و "الإصلاح الزراعى والتنمية الصناعية". ونجد فى النقطة الخامسة : "ان معيار الاستقلال الحقيقى بالنسبة لآسيا سوف يقدر [...] على أساس قدرتها على التوصل إلى حالة تصنيع جوهرية"[٢٥] لقد نشأ اقتصاد التنمية، هذا العلم الجديد - كما نرى - فى ملتقى تيارات مختلفة.. تأثير الذين كانوا يريدون استخلاص قوانين التطور الاقتصادى، وتأثير الذين كانوا يريدون تغيير العالم من أجل بناء مجتمع أفضل، وأخيرا تأثير كل من أولئك الذين كانوا يريدون الحفاظ على النظام الاستعمارى، و المستعمرين (بفتح الميم) الذين كانوا يريدون رفض هذا النظام. إن هذا العلم الجديد لم ينشأ، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من فراغ ولكنه تأثر إلى حد كبير بجو سنوات الحرب الباردة وإزالة الاستعمار، وبالعرقية الغربية، وبنشأة دول جديدة ذات سيادة فى العالم الثالث تبحث عن "إرشادات جيدة".

اقتصاد التنمية .. إلى أين؟

يعترف ج.م. ميير فى نهاية مقدمة الكتاب الذى أصدره البنك الدولى، عن رواد التنمية، أن القارىء قد يتساءل، بعد قراءة مثل هذه الشهادات، عما إذا كانت مجهودات "الرواد" قد توصلت إلى إنشاء فرع جديد فى العلوم الاقتصادية، وفى حالة

الإيجاب، فما هى نواحى مساهمتهم التى مازالت صائبة وذات قيمة حتى الآن، وما هى الأسئلة التى ظلت بدون إجابة حتى الآن، وأخيرا، فى أى اتجاه سوف يتطور موضوع اقتصاد التنمية ؟

وهناك عدد كبير من اقتصاديي التنمية يعانون الكثير من أجل العثور على أجابات لمثل هذه الأسئلة.

هيرشمان Hirschman والتدهور

تناول هيرشمان "بصفته مراقبا، بالإضافة إلى صفته كمشارك منذ فترة طويلة"[٢٦] فى اقتصاد التنمية، أسباب "عظمة" و "تدهور" هذا الاقتصاد. وطرح هذا الكاتب - فى نص اعتبره البعض من قبيل "رثاء لاقتصاد التنمية" - تصنيفا لنظريات التنمية يقوم على نوعين من المعايير : الاقتصاد الأحادى Mono-économisme (وهو الاعتقاد بوجود علم اقتصادى واحد له قيمة باستمرار فى كل شيء) و تبادل المزايا (وهو الاعتقاد فى وجود مزايا متبادلة فى أى علاقة ثنائية).

وبناء على هذين المعيارين، يميز الكاتب بين أربعة نماذج من نظريات التنمية : النموذج الذى يؤمن بعالمية العلم الاقتصادى وبتبادل المزايا (الكلاسيكية الجديدة التقليدية)؛ والنموذج الذى يرفض هاتين المسلمتين (النظريات الماركسية الجديدة ومدرسة التبعية)، والنموذج الذى استند على "أفكار متناثرة من فكر ماركس، فيما يخص تنمية المناطق "المتخلفة" والأراضى المستعمرة"، ويعترف بالاقتصاد الأحادى مع رفض تبادل المزايا، وأخيرا النموذج الذى يرفض المسلمة الأولى مع قبوله بالثانية.

ويرى هيرشمان أنه "من الواضح أن [...] علمنا قد نشأ فى مكان معين وتاريخ بعينه - فى الدول الصناعية المتقدمة فى الغرب، [...]، فى نهاية الحرب العالمية الثانية - وكان ذلك فى صالح التقاء المقولتين التاليتين فقط :

أ- إن بنية الدول المتخلفة تتميز ببعض الملامح التى تجعل جزءا كبيرا من التحليل الاقتصادى التقليدى خداع وغير فعال فيها.

ب- هناك إمكانية لتنظيم العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة بحيث تتبادل الامتيازات و بحيث تساهم الأولى فى تنمية الثانية".

ويرى هيرشمان أن "الأطروحة الأولى كانت تمثل شرطا مسبقا لإرساء بناء نظرى متميز، ودون الأطروحة الثانية، لم يكن من الممكن أن نتوقع أن يتناول الاقتصاديون

الغربيون هذا الموضوع بجدية"[٢٩]. ولكن هذا العلم الجديد، "الذى مازال حديثا إلى حد كبير"[٣٠]، يواجه أزمة عنيفة نظرا لتلاقى نوعين من العوامل، فنجد من ناحية "هجوم مزدوج من طرف اليسار واليمين"، [٣١] ومن ناحية أخرى نجد "توالى الكوارث السياسية التى حدثت فى عدد من دول العالم الثالث". كان هجوم اليمين، هجوم الكلاسيكية الجديدة، ينتقد سياسة تنمية تنفى "القيمة العالمية للقوانين الاقتصادية"، ومن هنا أصبحت سياسة التنمية المسئول الرئيسى عن سوء توزيع الموارد فى الدول المتخلفة"[٣٢]. هذا فى الوقت الذى كان النقد الذى يوجهه اليسار (الماركسيون الجدد ومفكرو مدرسة التبعية) يتمثل فى التصريح بأن هذه "الممارسة للتنمية لا يمكنها إلا أن تؤدى إلى أشكال جديدة من الاستغلال والتبعية".[٣٣] وفيما يتعلق "بالكوارث السياسية" كان "من البديهى" أن يتم "ربطها، بطريقة أو بأخرى، بالتوترات الناجمة عن التنمية و "التحديث". وفى هذا الصدد لم يغب عنهم شيئا. "ابتداء من الحرب الأهلية حتى أشكال القمع الدامية التي تشنها الأنظمة المتسلطة"[٣٤].

بدأ اقتصاد التنمية مرحلة احتضاره فى الجو الذى خلقته هذه الانتقادات، وفى مناخ مواجهة "الكوارث السياسية" التى لحقت بالعالم الثالث. وهكذا، بعد مرحلة التفاؤل القائم على القول المأثور : "جميع الخيرات تسير معاً" – وكان هذا التفاؤل يبرر أولية النشاط الاقتصادى – حلت مرحلة التشاؤم النابع من الحكمة التى ترى "أن المصائب لا تأتى فرادى أبدا"، وقد أثار هذا التشاؤم "الكوارث السياسية" التى أدت إلى الشك فى مكتسبات تجربة التنمية فى المجال الاقتصادى.

نحن بصدد "نقل عاطفى"، أى إسقاط بالمعنى الفرويدى، بمعنى أن بعض المتخصصين فى نظرية التنمية وممارستها، يهاجمون نقاط الضعف فى كشف الحساب الاقتصادى، ويفعلون ذلك لتعويض قلقهم أمام المأساة السياسية.[٣٥] إن كشف الحساب سواء كان فى المجال الاقتصادى أو السياسى، مثير للأسف ولخيبة الأمل! وينطلق هيرشمان من ذلك ليقول : "كان ينظر إلى اقتصاد التنمية، فى البداية، على أنه رأس الحربة فى الهجوم العام على "التخلف" بجميع أشكاله. وإذا أردنا نجاح هذا المجهود من أجل الاستقلال، فلا يمكننا التغاضى عن المشكلة التى يطرحها تطور سياسى كارثى، لأن ذلك يمثل تحديا ينبغى مواجهته. وأصبح واضحا تماما أن علم الاقتصاد لا يستطيع التوصل إلى ذلك وحده. هذا هو السبب الذى يجعل من تدهور اقتصاد ما أمرا لا رجعة فيه. فالمكانة التى توصل إليها علمنا قامت على الاعتقاد الضمنى بأن هذا العلم بمقدوره – وحده

تقريبا - القضاء على شيطان "التخلف"، أو أنه يساهم - على الأقل - فى هذا الكفاح بطريقة حاسمة. والآن، فإننا نعلم أنه ليس هناك شيئ من هذا القبيل" (٣٦).

سيرز Seers والوفاة

يذهب "ددلى سيرز" Dudley Seers إلى أبعد من ذلك، فى مقال بعنوان : "نشأة اقتصاد التنمية، حياته، ووفاته" (٣٧). وهو يرى كذلك أن اقتصاد التنمية نشأ خلال الخمسينات من هذا القرن، وأنه جاء نتيجة لعلاقة عائلية مع "الاقتصاد الاستعمارى". إن الطرف الآخر فى هذه العلاقة، التى نجم عنها هذا الفرع الجديد من العلوم الاقتصادية، لم يكن شيء آخر سوى الظروف المواتية سياسيا لبذل مجهود من أجل تنمية الدول "المتخلفة". وكانت هذه الظروف مواتية فى رأى كلا الطرفين : حكومات هذه الدول، والدول الرأسمالية الكبرى، التى كانت ترى فى ذلك وسيلة لكفاح فعال ضد الخطر الشيوعى.

كانت التنمية - من منطق تبسيطى - "تتماثل أكثر فأكثر مع النمو، وكان هذا الأخير يقاس بالدخل القومى [الذى يتم تعريفه وفقا للتقاليد التى وضعها كينز]"، فيما أن الدول "المتقدمة" كانت تعتبر نماذج اجتماعية وسياسية، وأن دخل الفرد بها كان مرتفعا، أصبح ارتفاع دخل الفرد شرطا ضروريا وكافيا لبناء ديمقراطية سياسية حقيقية، مقترنة بدولة الرفاهة التى تتمتع بنسبة عمالة مرتفعة (٣٨). وكان رأس المال ضروريا لرفع الدخل. وكان هناك إجماع عام، يشمل حتى الماركسيين، على أن تحقيق دخول أكثر ارتفاعا هو الهدف، وأن استثمار رأس المال هو الوسيلة !

كان يدعم هذه الرؤية للتنمية، مجموعة من الابتكارات الإحصائية والاقتصادية (المحاسبة القومية، أنماط النمو، خطط التنمية ...الخ)، تمثل صياغتها واستخدامها شرطا مسبقا لأى نجاح فى ممارسة التنمية.

وسرعان ما أدت الظروف وتركيب الواقع إلى العلامات الأولى لخيبة الأمل، فبدأ التعبير عن شك عميق - منذ عام ١٩٦٤، خلال مؤتمر نظمته جامعة مانشستر حول "تدريس اقتصاد التنمية : موقعه فى إطار الوضع الحالى للعلوم" - ليس فقط فى فاعلية ممارسات التنمية القائمة على مفاهيم مثل النمو الاقتصادى، وإنما فى فائدة الاقتصاد الكلاسيكى الجديد وإمكانية تطبيقه على الاقتصاديات المتخلفة كذلك.

ويذكرنا سيرز بتزايد التعبير بوضوح عن هذه الشكوك، التى أصبحت، مع مرور

الزمن، تأخذ شكل فقدان الثقة فى هذا العلم برمته : "اتضح أن اقتصاد التنمية، بالمعنى التقليدى لهذا المصطلح، أقل فائدة بكثير عما كان منتظرا منه خلال مرحلة التفاؤل الشديد، الذى عرفه فى مرحلة شبابه. لقد زاد اقتصاد التنمية من خطورة المشاكل الاجتماعية - فى بعض الظروف - ولو لأنه جعلنا، على الأقل، نغضّ النظر عن أسبابها الحقيقية، إن لم يكن عن المشاكل نفسها".[٣٩]

إن هذا الحكم القاسى الذى عبر عنه سيزرز تجاه اقتصاد التنمية، يقترن بموقف لا يشوبه لبس فيما يخص فرص بقاء هذا العلم. فهذه الفرص ضعيفة للغاية، ويرجع ذلك لسببين، فهو يرى، من ناحية، أنه أصبح من غير الممكن، بديهيا، دراسة المظاهر الاقتصادية للمشاكل وحدها دون مراعاة للعوامل الاجتماعية والسياسية و الثقافية. هل يستطيع تحليل اقتصاد شامل macro-économique أن يدعى بأنه تحليل كامل، فى وقت لم يقترن فيه بدراسة المؤثرات الثقافية الأجنبية أو دراسة آليات انتقال هذه المؤثرات؟ ومن ناحية أخرى، فإن مشاكل التنمية لم تعد حكرا على الدول المتخلفة، على عكس ماكان يوحى به - خلال خمسينات وستينات هذا القرن - عنوان مثل "اقتصاد التنمية". ويرى سيزرز، أن التطور الذى تم خلال الفترة الأخيرة فى العالم "المتقدم" وخصوصا منذ أزمة البترول خلال بداية السبعينات، دليل على أنه لم يعد هناك حدود واضحة بين الشمال والجنوب. من هنا، فإن علينا "التخلص من اقتصاد التنمية"، لنزيد من التأكيد على أوجه التشابه بين الظروف بدلا من إبراز أوجه اختلافها.[٤٠]

ولنسجل أن الوفاة قد لحقت باقتصاد التنمية وهو فى ريعان شبابه، بعد فترة طويلة من الاحتضار! "إن تاريخ الفكر الاقتصادى يشير إلى أنه تم أخيرا رفض الأطر المرجعية النظرية الغير قابلة للتطبيق". وأصبح "المستقبل المنطقى هو دراسة التنمية وتعليمها، بمعناها الاجتماعى والسياسى والاقتصادى، على أن يكون هناك تغطية جغرافية أوسع واهتمام خاص باحتياجات التنمية الأوروبية".[٤١]

ستريتن Streeten: تجاوز الثنائيات

تعددت ردود الفعل المناهضة لمثل هذه المواقف. ويرى پول ستريتن أن نظريات التنمية لا تتخللها ثنائية واحدة، بل عدة ثنائيات، وإذا أخذنا ذلك فى الاعتبار، أمكننا طرح أطر أخرى للتصنيف أكثر اقترابا من الواقع. وفى نص بعنوان : "ثنائيات التنمية"، صدر كخاتمة للكتاب الذى سبق لنا ذكره[٤٢]، ناقش "ستريتن" التصنيف الذى طرحه

"هيرشمان"، ولاحظ أن نظريات التنمية صيغت فى البداية انطلاقا من التعميمات الواسعة، والتجريدات، وأن هذه النظريات تتطور - مع اقترابها من الواقع الملموس - نحو مزيد من الدقة والخصوصية. حقا، إننا نواجه تنوعا فى نظريات التنمية، ولكن هذا التنوع يبدو لنا - مع مرور الزمن - نسبيا وأكثر تعقيدا كذلك. ألسنا نشاهد اليوم أن "الشمال يشاطر الجنوب كثيرا من مشاكله، وأن عددا ضئيلا من المشكلات لا يزال مشتركا بين جميع دول الجنوب"(٤٣) ؟.

إن هذا التنوع ليس، بالضرورة تعبيرا عن ثنائية مزدوجة تخترق - كما يرجع البعض - علما برمته لتقسمه إلي أرضيتين متعارضتين، بل هى بالأحرى نتيجة لوجود عدة أجوبة ممكنة لكل مشكلة. إن مثل هذا التعدد لا يجب تفسيره باعتباره السبب الأصلى "للثنائيات"، ولكن يجب اعتباره دليلا على وجود حلول "بديلة" لكل مشكلة ملموسة في التنمية. وإذا نظرنا للأمور من هذه الزاوية، فإن "الثنائيات" التى نتحدث عنها، ليست كما يعتقد هيرشمان، سبب تدهور لا علاج له فى اقتصاد التنمية، لكن "الثنائيات"، على عكس ذلك، علامة على أن اقتصاد التنمية فى حالة من الثراء المفرط، والحيوية الفكرية.

علينا كذلك الإشارة إلى أن نظريات التنمية المختلفة هذه، ليست دائما منفصلة الواحدة عن الأخرى، تفصل بينها حواجز لا يمكن تجاوزها، وأن هذا التنوع يخفى - فى حالات عديدة - بداية السير نحو الوحدة، بالقدر الذى يتضح فيه أن الأدوات التى صنعها اقتصاديو التنمية، فعالة بالنسبة لتحليل الاقتصاديات المتقدمة، كما هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لتطبيق النظريات البنائية على دراسة ظاهرة التضخم فى الدول المتقدمة.

وهكذا، فإننا لا نشهد احتضار اقتصاد التنمية أو وفاته، بل "انتقاله من مرحلة الخصوصية، أى اقتصاد العالم الثالث، إلى اقتصاد جديد شامل للمشاكل المشتركة، اقتصاد جديد لديه قدر أكبر من [طرق] العلاج والتحليل المختلفة"(٤٤).

وبفضل مناهج التحليل هذه، يتعين على اقتصاديي التنمية تعميق - بوجه خاص - ثلاثة أبعاد مختلفة فى أبحاثهم، إذ أن هذه الأبعاد أهملت إلي حد كبير :

١- البعد التاريخى، لكى نفهم كيف تطورت الأمور إلى أن "أصبحت على ماهى عليه الآن".

٢- البعد الشامل، عن طريق دراسة العلاقات الدولية مع تجاوز الحدود القومية،

ودراسة التفاعلات بين السياسات القومية والنظام الدولى، وأخيرا دراسة "تحالف المصالح من خلال الحدود القومية".
٣- بعد ما أطلق عليه "نظرية الشامل - الجزئى" macro-micro وهى تغطى ليس ما يحدث داخل المجتمع فحسب، بل كذلك ما يحدث داخل الشركة، والعائلة، و "ربما حتى ما يختلج داخل كل فرد من رغبات متصارعة". وإذا نظرنا إلى "المؤسسات الثلاث : القطاع العام، السوق، والعائلة، فإن هذه الأخيرة هى أكثر ما أهمله الاقتصاديون".(٤٥)

من المرجح أن يتمكن اقتصاد التنمية - انطلاقا من هذه الابحاث، وبالإضافة إلى نظرة قادرة على رؤية الأمر من مختلف جوانبه - من طرح مفيد "لرؤى تصورية - مع حسن التفكير فيها - لإمكانيات اجتماعية بديلة".(٤٦)

انطلاقا من التساؤلات التى طرحها هيرشمان، ظهر كذلك خطابان، ينصب موضوعهما الرئيسى على التفكير فى هذه التساؤلات، وقد ألقى الخطاب الأول "امرتيا سن" Amartya Sen، يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٨٢، أمام جمعية دراسات التنمية فى دبلن، أما الخطاب الثانى فقد ألقاه و.أ.لويس أمام المؤتمر الثالث والتسعون للجمعية الأمريكية الاقتصادية فى سان فرانسيسكو، يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٨٣.

"سن" واقتصاد "المقدرة"

يحاول "سن" فى الخطاب الذى نُشر تحت عنوان : "التنمية : فى أى اتجاه تسير، من الآن فصاعدا ؟" (٤٧)، الرد على انتقادات هيرشمان، مع محاولة تقديم كشف حساب لاقتصاد التنمية. فهو يرى أن الحصيلة بعيدة كل البعد عن أن تكون سلبية. والحقيقة أن اقتصاد التنمية التقليدى - كما يقول - "لم يفشل تماما فى محاولته لتحديد العوامل التى تؤدى إلى النمو الاقتصادى فى الدول النامية".(٤٨) فقد كان اقتصاديو التنمية يحبذون، من أجل تحقيق هذا النمو، سياسة قائمة على "بعض الموضوعات الاستراتيجية الأساسية"، هى التصنيع، والتراكم السريع لرأس المال، والتعبئة القصوى للأيدى العاملة، والتخطيط، وحكومة نشطة اقتصاديا.

وبعد إلقاء نظرة سريعة على نتائج تجربة التنمية فى الدول المتخلفة خلال الفترة التى تقع بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٠، توصل "سن" إلى الاستنتاج التالى : "كانت الموضوعات السياسية الكبيرة التى أكد عليها اقتصاد التنمية التقليدى، ملائمة إلى حد كبير. وينبغى إعادة تكييف الاستراتيجيات مع الظروف الخاصة ومع الظروف القومية

والدولية"[٤٩]، ولكن هذا لا يعنى "رفض"[٥٠] هذه الموضوعات، ولم يحن الوقت بعد لدفن اقتصاد التنمية التقليدى".[٥١]

لم يمنع هذا الموقف "سن" من الاعتراف "بالحدود الحقيقية" لهذا العلم الجديد : لقد "فشل - بالفعل - بصفة خاصة، فى محاولة تعريف التنمية الاقتصادية ووصفها".[٥٢] وهنا تظهر حدود اقتصاد التنمية بمزيد من الوضوح؛ لم تكن هذه الحدود ترجع إلى "اختيار الوسائل للتوصل إلى نمو اقتصادى وإنما إلى عدم الاعتراف، بالقدر الكافى، بأن هذا النمو نفسه لم يكن سوى وسيلة للوصول إلى عدد معين من الأهداف الأخرى".[٥٣]

ويطرح "سن" تعريفا جديدا لعلاج هذه الثغرات : "قد يكون العيب الأكبر"، فيما يتعلق بالموضوعات التى تناولها اقتصاد التنمية التقليدى، "هو تركيزها على الناتج القومى، والإيراد العام، والعرض الكامل للأملاك الخاصة بدلا من التركيز على "مقدرة" الأشخاص وعلى "الكفاءات" التى تخلقها هذه المقدرة. وفى النهاية، فإن عملية التنمية الاقتصادية عليها أن تهتم بما يستطيع الأشخاص القيام به أو ما لا يستطيعون عمله، أى، مثلا، معرفة ما إذا كانوا يستطيعون الحياة مدة أطول، وتفادى الإصابة بالأمراض المنتشرة فى منطقة ما، وتناول الغذاء بطريقة حسنة، وإذا ما كانت لديهم القدرة على القراءة والكتابة والاتصال، والمساهمة فى الأبحاث العلمية والأدبية ... الخ. إن هذه العملية تعنى، إذا أردنا استخدام مفردات ماركس، أن يحل محل "سيطرة الظروف والصدف على الأفراد، سيطرة الأفراد على الظروف والصدف"[٥٤].

إن "تحقيق المقدرة" يشير، بالنسبة لسن، إلى "دورة كميات السلع التى يستطيع الشخص الحصول عليها فى المجتمع باستخدام كل ما يتمتع به من حقوق وإمكانيات. إن تعريف الكفاءات أمر سهل نسبيا فى اقتصاد صرف للسوق. فلنقل، أنه إذا استطاع شخص كسب مائتى دولار ببيع قوة عمله و الأشياء الأخرى القابلة للبيع التى يمتلكها، فإن حقوقه تشير إلى مجموع كميات السلع التى لا تكلف أكثر من مائتى دولار. فهذا الشخص يستطيع شراء أى كم من السلع له هذه القيمة وليس أكثر من ذلك [...]. وانطلاقا من هذه المقدرة، يستطيع الشخص الحصول على بعض الإمكانيات، أى على إمكانية عمل هذا أو ذاك (على سبيل المثال، إمكانية التغذية بطريقة حسنة) والفشل فى الحصول عى قدر معين منها. ويمكننا اعتبار عملية التنمية الاقتصادية عملية لتوسيع نطاق قدرات الأشخاص. وحيث أن هناك علاقة وظيفية بين حقوق الأشخاص فى السلع، وقدراتهم، [فيمكننا] صياغة تعريف مفيد [...] للتنمية الاقتصادية بالمصطلح

[التالى]: توسيع [نطاق] المقدرة"[٥٥].

وتراعى هذه الدراسة "للمقدرة" - التى لا يجب أن تنحصر فى العوامل الاقتصادية الصرفة - الظروف السياسية وإمكانياتها "التى تؤثر على قدرة الأشخاص الحقيقية فى الحصول على السلع بما فى ذلك الغذاء"[٥٦]

وهكذا، يتجه التفكير فى اقتصاد التنمية - مرة أخرى - نحو ضرورة إعادة التعريف، مع التأكيد على المظهر اللا اقتصادى - والسياسى بوجه خاص - لظواهر التنمية.[٥٧]

"لويس" : إنه علم بصحة جيدة

إن تعريف موضوع اقتصاد التنمية وتحديد مضمونه يشكلان، كذلك محورا أساسيا فى اهتمامات و.أ.لويس، الذى تناول فى خطابه "حالة نظرية التنمية".[٥٨]

ويرى هذا المفكر أن اقتصاد التنمية يتناول "هيكل وسلوك الاقتصاديات التى يقل فيها ناتج الفرد عن ألفى دولار أمريكى بسعر عام ١٩٨٠"[٥٩] وما يبرر استقلال هذا العلم هو ضرورة وجود مفاهيم وأدوات تحليل مناسبة للمشاكل الخاصة بهذه الاقتصاديات.

وتنقسم هذه الأخيرة إلى فئتين كبيرتين : مشاكل تخصيص الموارد على المدى القصير ومشاكل النمو على المدي الطويل. وفيما يخص مشاكل الفئة الأولي، فإن الفرق بين الاقتصاديات المتقدمة و الاقتصاديات المتخلفة هو اختلاف فى الدرجة و ليس فى الطبيعة، لأننا نجد نفس الظواهر فى جميع الأماكن التي لا يصل فيها السوق - نظرا لعوامل مختلفة - إلى حالة التوازن الشهيرة. وهكذا، لم يعد لدينا نظام للأسعار يعكس بالضبط اتجاهات العرض والطلب، الأمر الذى يؤدى إلى استحالة تخصيص جيد للموارد الاقتصادية.

يدخل ضمن حالات سوء سير السوق تلك، الحالات التى "لا تتناسب فيها الأسعار مع التكلفة الاجتماعية الحقيقية"[٦٠] والتى "يعرقل" فيها "سوق مُنظم القدرات الانتاجية ويخفضها"،[٦١] وأخيرا، الحالات التى تؤدى فيها "المرونة الضعيفة للعرض والطلب، المقترنة بمستوى ضعيف من كميات [السلع]"[٦٢]، إلي سير بطىء للغاية نحو حالة التوازن.

يجب أن نضيف كذلك إلى حالات الاختلال فى التوازن هذه، تلك الحالة التى نجد

فيها أن الانتاج والتبادل لم يعد يحكمهما رغبة إعطاء الحد الأقصى للأرباح نظرا "لاعتبارات لا اقتصادية". وفى تحليل مثل هذه المشاكل فإن اللجوء إلى الانتروبولوجيا الاقتصادية - وهى الوحيدة التى درست هذه المشاكل - مازال أمرا حاسما.

هناك، أخيرا، عامل لا اقتصادى، علينا أن نأخذه فى الاعتبار، عند تخصيص الموارد فى الاقتصاديات النامية، وهو سلوك الحكومة. وتكون هذه الأخيرة، فى الدول الفقيرة، أكثر نشاطا - بطريقة ملموسة - فى القطاع الحديث. هذا إلى جانب أنه يقع على عاتق الحكومة، أمام أوجه قصور السوق فى القيام بوظائفه، تصحيح الأخطاء التى تشوب نظام الأسعار وعيوبه. وعلينا كذلك ألا ننسى أن افتراض "تمثيل الحكومة للشعب" ليس دائما صحيحا فى هذه البلدان، وأننا كثيرا ما نجد فيها أنظمة "عسكرية يقودها جنرالات، وعسكرية برئيس مستبد، وتكنوقراطية، وارستقراطية، و [أنظمة] جبهة شعبية، و [أنظمة] ريفية، ونظم قائمة على النهب ... الخ"(٦٣)، ويكون رد فعل هذه النظم مختلفا فى مواجهة المشكلة الواحدة. وهنا تظهر ضرورة اللجوء إلى تحليلات كل من المتخصصين فى علم الاجتماع وفى السياسة.

ويطرح تحليل النمو على المدى الطويل، مشكلتين منفصلتين إلى حد كبير، تخصان الدول النامية، هما البحث عن محرك التنمية، و هياكل أو نماذج التنمية.

"ربما يحلم الاقتصاديون بأن يكون لديهم نظرية نمو واحدة كفيلة بتولى اقتصاد فى أدنى حد له، أى مائة دولار للفرد على سبيل المثال، وبالوصول إلى الحد الفاصل [أى حد] الألفى دولار، للوصول إلى مستوى أوروبا الغربية، وتجاوزه". لكن مثل هذه النظرية، لا وجود لها. :لا توجد لدينا نماذج للمرحلة النهائية للنضوج الاقتصادى، و [لا توجد] كذلك نماذج تفسر لنا حالات اللا نمو فى الدول التى تقع فى أدنى المستويات"(٦٤) وفيما يخص الدول التى تقع فى نصف الطريق بين هذين المستويين، فإن معلوماتنا غير كاملة و تتسم دائما بطابع جزئى، وبالتالى فلا يمكننا الإجابة على هذا السؤال الجوهرى : "كيف يتأثر الناتج بالسياسات التى تمنح نسبة إضافية [قيمتها] ٥٪ من الإيراد القومى، إلى ٨٠٪ من السكان الذين يعيشون فى أدنى المستويات، ويتم ذلك بفضل عملية انتقال سلمى خلال فترة عشر سنوات؟ هل سوف يزداد ناتج الفرد بطريقة أسرع، أم بطريقة أبطأ، أم بنفس المعدل؟ علينا كذلك أن نتساءل عما إذا كان لذلك أهمية ما، أو إن كان هذا التعبير مرغوبا فيه فى جميع الأحوال."(٦٥) فمازلنا لا نعرف بطريقة جيدة، هياكل هذه التغييرات وحجمها، ومازالت معلوماتنا بدائية فيما

يخص "محرك" النمو.

ما هو هذا المحرك؟ إن الاستثمار (سواء كان فى شكل رأس مال مادى أو فى شكل رأس مال إنسانى) ليس هو العامل الوحيد فى النمو، وله، مع ذلك، علاقة وثيقة بالنمو، ولذلك قد يمكننا اعتباره بمثابة "مفوض من قبل القوى التى تدفع الاقتصاد إلى الأمام".(٦٦) كيف تتم عملية الاستثمار وماهى دوافعها؟ إن هذه الدوافع اقتصادية (مؤسسات الاقتراض، نظام الضرائب، ..الخ) بل أنها كذلك، وبصفة خاصة، لا اقتصادية. وتحليل علاقاتها بالمؤسسات الاجتماعية كان يمثل دائما أحد موضوعات اقتصاد التنمية. "نظرا لأهمية الدوافع والمؤسسات، هل هناك ظروف خاصة ملائمة للنمو؟"(٦٧) لقد حددت كل مدرسة من مدارس الاقتصاديين: محرك النمو، فكان هذا المحرك هو الزراعة بالنسبة للفزيوقراطيين، وفائض التجارة الخارجية بالنسبة للمركانتيلين، والسوق الحر بالنسبة للكلاسيكيين، ورأس المال بالنسبة للماركسيين، والعقلية المغامرة بالنسبة للكلاسيكيين الجدد، ...الخ. ويرى "لويس" أنه ليس هناك محركا للنمو .. "النمو يتم عندما يكون هناك تفاوتا بين القدرات والظروف".(٦٨)

وتشمل القدرات :الكفاءات، والحكومة، والادخار، والتكنولوجيا، أما الظروف فمن الممكن أن تكون من جميع الأنواع، بما فى ذلك الأمطار، و الأسواق والبناء التحتى. "قد نجد المحرك فى الداخل أو فى الخارج، وقد يكون ابتكارا، أو موقع لمركز نقل ... الخ".(٦٩) ولذلك تكون مشكلة النمو مشكلة مركبه، لا تهتم بها نظرية واحدة معترف بها عالميا فحسب، بل تهتم بها كذلك مجموعة من النظريات المتكاملة. ولكن حتى عناصر هذه المجموعة ليست موضع اتفاق عام

ويرى "لويس" أنه ينبغى أن تكون فى قلب كل هذه المجموعة "نظرية التوزيع، لأنها هى التى تعطى الحوافز والادخار".(٧٠) وعلينا أن نذكر ضمن العناصر الأخرى "نظرية خاصة بالحكومة" و "نظرية خاصة بتكوين الطبقات والصراع بينها" مقترنة "بنظرية خاصة بالمقاول وروح المغامرة" و "هكذا، فإن نظرية نمو الاقتصاد تجمع بين ما نعرفه من عناصرها، على اعتبار أن النمو شىء كلى".(٧١) ولا يكفينا شرح النمو وحده، أو أن يكون لدينا نموذجا لما ينتجه النمو. إن "دولا عديدة تعيش تجارب نمو [معدلها] ٥٪ أو ما يزيد عن ذلك، خلال عدة سنوات، وبعد ذلك، ينخفض معدل هذا النمو، بل حتى ينحدر. ينبغى كذلك أن يكون بمقدورنا تفسير ما يجعل بعض الدول تترك الطريق الصحيح بينما تواصل دولا أخرى تقدمها".(٧٢)

علينا أيضا أن نتناول تحليل المشاكل التى يطرحها نمو ذو "إنفاق ذاتى". وينبغى أن يتناول مثل هذا التحليل مستويين : مستوى الموارد ومستوى قيادة الشئون العامة والخاصة وتسييرها.

بالنسبة للمستوى الأول، فإنه يمكننا اعتبار أن الدولة تتمتع "بنمو ذو إنفاق ذاتى" عندما يحقق نموها "اكتفاء ذاتيا، إلى حد ما، على صعيد الادخار، والمديرين، والكوادر، والعاملين الأكفاء، والبنى التحتية الأخرى. بل يمكننا تحديد - بطريقة تعسفية - الجزء المادى من هذا النمو، على الوجه التالى : إجمالى المساهمة الخارجية يقل عن ٢٪ من الإيراد القومى، و الاستهلاك الخاص أقل من ٦٠٪ من إجمالى الناتج الداخلى، وخريجو المدارس الثانوية لا يقل عددهم سنويا عن ٠.٥٪ من الجماعة، و عدد المديرين والموظفين المغتربين أقل من ١٪ من قوة العمل...الخ. كيف تصل الدول إلى مثل هذه الطفرات؟ هذا هو موضوع اقتصاد التنمية"(٧٣) وفيما يخص المستوى الثانى، نجد المشاكل التى تطرحها القيادة، ولا يمكننا التنبؤ بكيفيتها أو تحديدها. كل ما يمكننا ملاحظته هو أن الدول النامية لا يتوفر لديها، حتى الآن، قادة على مستوى مهام اقتصاد ذو إنفاق ذاتى.(٧٤)

يلاحظ "لويس"، بعد هذا الاستعراض السريع لجميع زوايا المسألة، أن هذا العلم مازال يتمتع بنفس قدر الحيوية المتوفر فى أى فرع آخر من فروع الاقتصاد : "إذا كانت المعارضة والجدل من علامات النشاط الفكرى، فيبدو لنا أن موضوعنا يحتوى على قدر كاف من النزاعات. إن اقتصاد التنمية لا يمر بأكثر مراحله إثارة للانتباه، ولكنه يتمتع بالحيوية، وصحته جيدة"(٧٥)

ماذا يمكننا استنتاجه من هذا النقاش الطويل؟ فلنعترف أولا - مع "لويس" - بأن حياة علمنا هذا ليست فى خطر. لا يستطيع أحد إنكار فشل تجربة التنمية هذه أو تلك، والمرارة التى يثيرها ذلك الفشل عند الشركاء المختلفين.(٧٦) ولكن حياة أو بقاء علم ما لا يتوقف فقط على نجاح السياسات التى يوصى بها أو التى يقدمها متخصصوه، أو حتى على النجاح الذى يحرزه باستمرار هؤلاء المتخصصون فى تحليلهم للمشاكل. إن الفشل - فى مجال العلوم الاجتماعية - مصدر للحياة لأنه يشير إلى أن المشكلة مازالت مطروحة وأنه ينبغى مواصلة مجهود التحليل والبحث.

مازالت التنمية أحد الموضوعات الأساسية فى علم الاقتصاد. فكل اقتصاد يثير، فى طريقه، بعض التغييرات، ويتأثر بالبعض الآخر منها. والهدف الرئيسى لعلمنا هو

استخلاص قوانين هذه التغييرات، وأسبابها وأشكالها وطريقة عملها.

هناك هدف آخر لاقتصاد التنمية، وهو التساؤل بخصوص معنى هذه التغييرات، ومضمونها : هل نحن بصدد "مجرى طبيعى لتطورات الرخاء" (أ. سميث)، أم أننا بصدد تراجع للفقر (أ.و.لويس) أم بصدد زيادة الكفاءات (أ.سن)؟ ماذا يتحتم علينا القيام به لبدء هذه المسيرة، لتعجيلها، أو للتحكم فيها؟

إن أى نظام اقتصادى يواجه هذه المشكلات، لكن اقتصاد التنمية اهتم، بصفة خاصة، بدراستها فى إطار اقتصاديات العالم الثالث. لكننا ندرك الآن، بمزيد من الواقعية، التنوع الذى يسود هذه "الكتلة" المكونة من مناطق، وأقاليم، ودول، تختلف ثقافتها، وتعيش كل منها "التغيير" الخاص بها، الذى أثارته التنمية فى ظروف بعينها، وبإيقاعات مختلفة. إن ادراك هذا التنوع هو مصدر من مصادر القلق الذى يساور حاليا اقتصاديو التنمية، فقد اتضح أن الوصفات العالمية خاطئة وغير فعالة. من هنا، علينا العودة إلى البحث، آخذين فى الاعتبار تنوع الحالات وتعدد مظاهر التغيير، إذ أن هذا الأخير قد يكون اقتصاديا أو ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا. ومن هنا تأتى ضرورة اللجوء باستمرار إلى مناهج التحليل والعلاج النابعة من علوم متعددة.

إن الأهمية الحاسمة التى تنطوى عليها الاقتصاديات العالمية، والدولية - إن لم نقل الامبراطورية - فى عملية التنمية، والتى يرجع الفضل فى إبرازها، بصفة خاصة، إلى أعمال مدرسة التبعية، مازالت أحد المكتسبات الأخرى التى يؤدى تجاهلها إلى اوجه نقص فى تحليل الظواهر وفهمها.

وأخيرا، علينا، كذلك، إبراز أهمية الهدف السياسى. إذ أن كل تجربة من تجارب التنمية ليست - فى الواقع الملموس - سوى تجسيد لاستراتيجية تنمية، صاغتها وطبقتها سلطة سياسية. فلا يمكننا إذن تحليلها دون الإشارة إلى ظروف إنجازها السياسية. إن اقتصاديى التنمية الذين يحاولون أن يكونوا استراتيجيو التنمية، ويصبحون بذلك "مستشارى الأمير". إن هؤلاء الرجال ذوى "الأيادى الملوثة" المتهمون بالمساهمة فى ولادة الأنظمة "الدموية" فى العالم الثالث، عليهم الا يندهشوا عند رؤية أسمائهم ضمن قائمة المسؤلين عن "كارثة" التنمية هذه أو تلك. ماهو العمل للبقاء سياسيا دون خدمة المستبدين "غير المستنيرين" فى عالم التنمية؟ يجد اقتصادى التنمية نفسه، هكذا، أمام معضلة العالم والسياسى. أن على تحليله أن يظل نقديا قبل كل شىء، حتى لا يقع تحت وطأة أشكال "خيبة الأمل" التى يتسم بها المستقبل المظلم،

والتى تذكرنا "بنواح الرجل الأبيض" الشهير، التى يوحى بها الاتجاه المناهض للعالم الثالث، والذى راج خلال الفترة الأخيرة.

وبهذه الطريقة، يصبح اقتصاد التنمية معرفة فى خدمة سيطرة الأفراد على الظروف والصدف بدلا من أن يكون علما يعمل على تكريس "الأوضاع القائمة" فى العالم الثالث.(٧٧)

(١) سبق نشر هذا النص فى :
Cahiers du GERTTDH (Série du dévoloppement) 2 janvier 1986.

(٢) يدور الحوار الخاص باقتصاد التنمية فى أوساط أخرى كذلك، وبوجه خاص فى فرنسا وبين الاقتصاديين الناطقين باللغة الفرنسية. فيما يتعلق بهذا الموضوع، انظر، بوجه خاص :
Le développement : Idéologie et pratiques, Actes du Séminaire interdisciplinaire de L'O.R.S.T.O.M. (1978-1981), Paris, O.R.S.T.O.M., 1983.; 246P.; "Crise des théories et des pratiques du développement (approches par disciplines)", Cahiers du GEMDEV, nº 1, avril 1984; "Crises des théories et des pratiques du développement (approches par crise, géo-politiques) Ibid, nº 2, mai 1984, 95P. : Habib El Malki (sous la direction de), Le Tiers - monde dans la crise. Quelles issues ? Rabat, Ed. Maghrebines, 1983, 422 P.

خلال السنوات الأخيرة، حاول عدد كبير من الكتاب تقديم نظرة شاملة عن نظريات التنمية. انظر من بين هذه الأدبيات :
Ian Roxborough : Theories of Underdevelopment, London, MacMillan 1979, 779 P.; Magnus Blomstrom et Bjorn Hettne, Development Theory in Transition. The Dependency Debate and Beyond : Third world Respornses, London, Zed Books, 1984, 215 P.; P.V. Preston, Theories of development, London, 1982, 296 P; Deepak. Lal, The Poverty of "Development Economics" London, Institute of Economic Affairs, 1983, 130 P; Duddley seers (ed.), Dependency Theory : A critical Reassessment, London, Frances Printers, 1981, 208 P.

(انظر - بوجه خاص - الصيغة الجديدة لمقالة جبرييل بالما Gabriel Palma الشهيرة، حول نشأة نظرية التبعيه وتطورها :
Dependency and Development : A critical Overview." PP 20-78); Bjorn Hettne, Development theory and the third world, Stockholm, Swedish Agency for research cooperation with Developping Countries, 1982, 168P.

(3) Gerald M. Meier et Dudley Seers (eds) : Pioneers in Development, Oxford University Press, 1984, X +372 P.

(4) S. Goonatilake : A brief Survey of Development Thought, Sri

Lanka People Bank, 1976, cité d'aprés B. Hettne, op. cit, P.5.

(5) Albert O. Hirschman : "Grandeur et décadence de L' économie du développement" in : A.O. Hischman : L' économie comme science morale et politique, Paris, Gallimard/Le Seuil, 1984, P. 43.

(6) Gerald Meier, "Formatrice Period", in : G.M. Meier et D. Seers, op. cit, P.4.

(7) W.A. Lewis, La Théorie de la Croissance économique, Paris, Payot, 1963, P. 11.

(٨) نذكر هنا اعترافا أدلى به اقتصادى معاصر شهير، كدليل إضافى على ما تتسم به هذه الرؤية الثنائية من تبسيط ظاهرى : "أعتقد أننى اقتصادى كلاسيكى جديد، أو على الأقل لا يكف أولئك الذين لا يحبوننى عن ترديد ذلك. ولكن من الواضح كذلك أننى اقتصادى كينزى. عندما يكون هناك مناظرة بين الكينزيين والكلاسيكيين الجدد أجد نفسى، فى الغالبية العظمى من الأحوال، فى صف الكينزيين. ولكننى لا أشعر بتاتا بصراع مع ذاتى الكلاسيكية الجديدة. هناك مشاكل يبدو أن الجهاز الكلاسيكى يلائمها بطريقة أفضل، وهناك مشاكل أخرى يبدو أن الجهاز الكينزى يناسبها بطريقة أفضل. اعتقد أنه ليس هناك صعوبة حقيقية لتمييز الحالة التى نحن بصددها. والواقع، أننى مقتنع كذلك بأن المؤسسات والمواقف والدوافع الاجتماعية والاقتصادية، والمعايير المتفق عليها إلى حد كبير، فيما يخص العدل، وكل هذه الأشياء، تخص إلى حد كبير السلوك الذى نلاحظه فى الاقتصاديات المتقدمة، حتى فى إطار الاقتصاد الموسع على المدى القصير. هل معنى ذلك اننى أحبذ المؤسسات ؟ اعترف اننى أشعر، خلال الخلافات اللاهوتية بين أنصار الكلاسيكية الجديدة وبين أنصار المؤسسات، أننى كلاسيكى جديد دون أن يمكننى التخلى عن ذرة واحدة من اعتقادى بأن المؤسسات لها دور هام"

(R. Solow : "Discussion" in : World Development, vol. 11, 1983, P. 892).

(٩) استشهاد ورد فى :

W. Rostow : "Development : The political Economy of the Marshallian long Period" in : G.M. Meier et D. Seer, op. cit, P. 231 S.

(١٠) استشهاد ورد فى :

H. Singer : "The terms of Trade Controversy and the Evolutions of Soft Financing : Early Sears in the U.N", in G.M. Meier et D. Seers, op. cit., P. 277.

(11) A.O. Hirschman : loc. cit, P 48.

(12) (G. M. Meier et D. Seers : op. cit.

(١٣) حاول عدد كبير من الكتاب الاستناد على التحليل الكينزى، فى دراستهم لمشاكل التنمية. ومن أوائل هذه الدراسات، وأشهر هذه المحاولات، الدراسة التى قام بها كورت مند لباوم :

Kurt Mandelbaum : <u>The industrialization of Bakward Areas</u>, Oxford, Bazil Blackwell, 1945, 112 P (Oxford Institute of Statistic, Monograph, n º 2).

منذ السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ التشكيك فى المفاهيم الكينزية ومدى ملاءمتها بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة. وبخصوص هذا الموضوع، انظر، إلى جانب مقالة فرانسوا پرو :

François Perroux : "Généralisation de la General Theory", <u>Revue de la Faculté des Sciences économiques</u>, Univesité d'Istambul, 1948,

وإلى جانب كتابه الحديث :

"<u>Pour une philosophie du nouveau développement</u>", Paris, Aubrier, 1981, no 90-94.

مقال عثمان أوكيان الذى يحتوى على نقد لكتاب ك. منדلباوم، و يتساءل عن فائدة مساهمة كينز بالنسبة للدول المتقدمة (انظر خصوصا ص ١٠٢ والصفحات التالية) :

Osman Okyan : La théorie Keynésienne et l' économie sous-développés". in : <u>Economie Appliquée</u>, t.4, 1951, P 85-110.

(14) W.W. Rostow : <u>loc. cit</u>, P. 229-231.

(15) Paul N. Rosenstein - Rodan : "Natura Facit Saltum : Analysis of the disequilibrium Growth Process." in : G.M.Meier et D. Seers, <u>op. cit.</u>, P. 207-209.

(١٦) بخصوص هذه النقطة، أنظر :

B.F. Hoselitz : "Théories des stades de la croissance économique" in B.F. Hoselitz (sous la direction de) : Théoriesde la croissance économique, Paris, Dunod, 1977, P 297-353.

(17) J. Schumpeter : <u>Histoire de l'analyse économique</u>. (t.2. l' âge classique), Paris, Gallimard, 1983, P. 267.

(18) K. Marx : Le Capital, livre premier, 1867, in : K. Marx : Oeuvres, Economie I, Paris, N.R.F, pléiade, 1965, P556.

(١٩) نفسه، ص ٥٤٨-٥٤٩

بخصوص دراسة تطور الفكر الماركسى المتعلق بمشاكل التنمية أنظر :

G. Palma : Loc. Cit, P. 23 et S.S.

وبخصوص تحليل المساهمة الماركسية فى اقتصاد التنمية، أنظر :

Pranab Bardhan : "Marxist Ideas in Development Economics, A Brief Evaluation" Economic and Political Weekly, Bombay, vol 20, nº13, 30-3-1985, P550-556.

(20) H.W. Arndt : "Economic Development : a Semantic History.", Economic Development and Cultural Change, vol. 29, nº3, avril 1981, P462.

(21) G.M. Meier : "The Formative Period" in : G.M. Meier et D. Seers : op. cit. P.6.

(٢٢) ليس من قبيل الصدفة، إذن، أن نجد أول استخدام لعبارة "اقتصاد التنمية" فى مقالة كتبت فى استراليا فى عام ١٨٦١، حول "أكثر المصانع ذات الضرورة المباشرة فى التنمية الاقتصادية لموارد المستعمرة (انظر : (H.W. Arndt, loc. cit., P461)

أصبح استخدام هذه العبارة مألوفا خلال فترة ما بين الحربين، وتظهر، فى فرنسا، فى عناوين الرسائل (لنذكر على سبيل المثال :

Ali Asghar Pour Homayoun : La Banque Nationale de L'Iran et son rôle dans lė développement économique du Pays, paris, Domat-Mont-Chrestien, 1937, 220P.)

(٢٣) انظر :

H.W. Arndt, loc. cit, P464.

(٢٤) انظر :

Gaston Leduc : "La sous-développement et ses problèmes." Revue d'économie politique" t. 62, 1952, P.135.

(٢٥) بخصوص هذا المؤتمر، انظر :

Pierre Queuilles, Histoire de L'afro-asiatisme jusqu' à Bandoung, La naissance du Tiers-monde, Paris, Payot, 1965, P. 86-88 et 306-307.

(26) A.O. Hirschman, loc. cit, P.43.

(٢٧) نفسه

(28) Amartya Sen : "Development : which Way now ?", Economic Journal, Vol. 93, 1983, P. 745.

(29) A. O. Hirschman, loc. cit, P47.

(٣٠) نفسه، ص ٦١.

(٣١) نفسه.

(٣٢) نفسه، ص ٦٠.

(٣٣) نفسه، ص ٥٦.

(٣٤) نفسه، ص ٦٢.

(٣٥) نفسه، ص ٦٣.

(٣٦) نفسه، ص ٦٥.

(37) Dudley Seers : "The Birth, life and Death of Development Economics (Revisiting a Manchester Conference)", Development and Change, vol. 10, 1979, P. 707-719.

(٣٨) نفسه، ص ٧٠٩.

(٣٩) نفسه، ص ٧١٢.

(٤٠) نفسه، ص ٧١٧.

(٤١) نفسه.

(42) Paul P. Streeten : "Development Dichotomies" in : G.M. Meier et D. Seers, op. Cit, P. 337-361.

صدرت صيغة أخرى من هذه المقالة في :

World development, vol 11, 1983, P 875-889.

تتناول هذه "الثنائيات" المقابلة مثلا بين الدول "المتقدمة" والدول "المتخلفة"، وبين اتجاهات عديدة في سياسات التنمية (مثل أولوية سلع الإنتاج الثقيلة، أو تفضيل الحجم الصغير) وبين نماذج خطية وغير خطية Paradigmes linéaires et non-linéaires، ... الخ.

(٤٣) نفسه، ص ٣٤١.

(٤٤) نفسه، ص ٣٦٠.

(٤٥) نفسه، ص ٣٦١.

(46) P.P. Streeten, loc. cit, World Development, P.875.

(47) Amartya Sen, loc.cit, P 745-762.

(٤٨) نفسه، ص ٧٦٠.

(٤٩) نفسه ص ٧٥٣.

(٥٠) نفسه، ص ٧٤٨.

(٥١) نفسه، ص ٧٥٣.

(٥٢) نفسه، ص ٧٦٠.

(٥٣) نفسه، ص ٧٥٣.

(٥٤) نفسه، ص ٧٥٤.

(٥٥) نفسه، ص ٧٥٤-٧٥٥.

(٥٦) نفسه، ص ٧٦٠.

(٥٧) بخصوص هذا النقاش الخاص باقتصاد التنمية، انظر كذلك :

J. livingstone : "The Development of Development Economics", Overseas Development Review, 2, 1981, P 1-19; et N. Bhagwati: "Une réflexion sur Quarante ans d'économie du développement", Problèmes économiques, n° 1900, 28 novembre 1984, P 3-11.

(58) W. Arthur Lewris : "The State of Development Theory" American Economic Journal, vol. 74, 1984, P. 1-10.

(٥٩) نفسه، ص١.

(٦٠) نفسه، ص٢.

(٦١) نفسه، ص٣.

(٦٢) نفسه.

(٦٣) نفسه، ص٤.

(٦٤) نفسه.

(٦٥) نفسه، ص٦.

(٦٦) نفسه، ص٧.

(٦٧) نفسه.

(٦٨) نفسه، ص٨.

(٦٩) نفسه.

(٧٠) نفسه.

(٧١) نفسه.

(٧٢) نفسه، ص٩.

(٧٣) نفسه.

(٧٤) نفسه.

(٧٥) نفسه، ص١٠.

(٧٦) فيما يخص محاولة تفسير أزمة اقتصاد التنمية بأزمة الحل الديمقراطي أو فشله (كندى وآخرون)

أنظر :

Thomas E. Weisskopf : "Economic Development and the Development of Economics : Some Observations from the left" World Development, vol 11, 1983, P. 895-899.

(٧٧) أنظر بوجه خاص :

Jeffrey Harrod : "Development Studies : from change to stabilisation" in : Institute of Social Studies, Rethinking Development, 1982, P. 1-19.

الفصل الثانى

الخطاب القانونى للتنمية
ووظيفته الأيديولوجية

مونيك شميلييه جاندرو
جامعة باريس السابعة

يتسم الخطاب الدولى الذى يتناول التنمية، بالخصائص التالية : أنه خطاب حديث نسبيا، وضخم[1]، وهو خطاب أسطورى بقدر ما يُحدّث الشعوب عن تاريخ لا يعيشونه (على الأقل، لا يعيشونه جميعا)، وهو يعكس جوانب خطيرة من سوء سير الآليات القانوية القائمة بين الدول، يحاول معظم رجال القانون حجبها أو التقليل من شأنها (ولذلك يمكننا الحديث عن الوظيفة الايديولوجية للقانون).

وترمى هذه المقالة إلى محاولة حصر الخطاب القانونى الخاص بالتنمية. ونحن نتعمد عدم استخدام مصطلح "قانون التنمية"، رغم انتشار استخدام هذا التعبير، لأننا نرى بأنه لا يحوى مضمونا علميا.

وسترتكز دراستنا على المراحل الثلاث التالية :

- محاولة حصر مكان التنمية فى القانون الدولى، أي محاولة حصره، أولا، فى مجموعة المعايير (حيث أن القانون هو - بحكم تعريفه - خطاب آخر)، ثم مكانها فى العلم القانونى، أي هل هناك نظرية لقانون التنمية تتسم بتحديد دقيق لموضوعها؟

- مواجهة خطاب القانون هذا مع الواقع، بمعنى أنه إذا كان "قانون التنمية" يُقدَّم لنا على اعتبار أن خصوصيته هى أنه يرمى إلى هدف (أى أنه يرمى إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية مع رغبة فى الوصول إلى تعديلات هيكلية)، وإذا كان هذا الهدف لم يتحقق بعد مرور عقدين على تطبيقه، بل تحقق عكسه، فإنه من البديهى إن هذا القانون قد فشل. علينا، إذن، طرح هذا السؤال : لماذا يستمر هذا الخطاب؟

- طرح تفسير لفشل هذا القانون والتوصل إلى استنتاجات فيما يتعلق بالوظيفة الايديولوجية لهذا القانون.

مكانة فكرة التنمية فى القانون الدولى المعاصر

على الرغم من أن التنمية لم يقدم لها تعريف حتى الآن، إلا أن الفكرة تحتل مكانة مركزية.

وعلينا أن نميز بين القانون الوضعى، أى مضمون مواد القانون، وبين النظرية القانونية التى تمت صياغتها فى هذا الصدد.

القانون الوضعى

استخدام كلمة التنمية فى القانون الوضعى، استخدام حديث. فقد كانت مفردات

عصر التنوير تتحدث عن "المصلحة المشتركة للشعوب". وكان القانون الدولى - الذى كان لا يزال فى مرحلته الجنينية خلال القرن التاسع عشر - قائما فقط على العُرف أو على المعاهدات (نظراً لغياب المنظمات فى هذا الوقت) وكان يستخدم كلمة التقدم أكثر مما يستخدم كلمة التنمية.

وسوف تتناول، على التوالى، المعايير والمؤسسات القانونية.

- المعايير

كان علينا أن ننتظر حلول القرن العشرين لكى يتشكل قانون دولى كامل، وحتى تظهر كلمة التنمية هذه. إن مصطلح "التنمية" أو "نما" يرد مرارا فى النقاط الأربع عشر الشهيرة التى أعلنها الرئيس ويلسن يوم ٨ يناير ١٩١٨.

فالنقطة السادسة تقترح توفير فرصة مناسبة لروسيا لكى تحدد - دون عراقيل أو حرج - فى استقلال تام، تنميتها السياسية والقومية (لم يكن المقصود هنا، هو المفهوم الاقتصادى للتنمية). أما النقطة العاشرة فتتحدث عن ضرورة إعطاء النمسا - المجر، فى أقرب وقت ممكن، فرصة لتنمية مستقلة. وترجو النقطة الثانية عشر أن تتمكن القوميات اللا تركية فى الامبراطورية العثمانية، من النمو دون عراقيل.

إن مصطلح التنمية، فى أى عبارة من هذه العبارات، لا يحتوى على دلالة اقتصادية محددة.

وفى نص ظهر فى نفس الفترة - تقريبا - التى صدر فيها ميثاق عصبة الأمم، نجد المصطلح يتضمن دلالة اقتصادية محدودة. ففى الجزء الأول من معاهدة فرساى، التى أبرمت فى ٢٨ يونيو ١٩١٩ يرد مصطلح التنمية خمس مرات، لكن هذه الاستخدامات الخمسة لم ترد إلا فى المادة الثانية والعشرين. وهى تتناول المستعمرات أو الأراضى التى لم تَعُد - بعد الحرب - تحت سيادة الدول التى كانت تحكمها قبل ذلك. إنها مرحلة قيام نظام الانتدابات : "إن رفاهية وتنمية هذه الشعوب تمثل رسالة حضارية مقدسة". ومن هنا تُكلف الأمم "المتقدمة" بالوصاية على هذه الشعوب، ويشار، بعد ذلك، ثلاث مرات، إلى درجة نمو بعض الجماعات أو بعض الشعوب.

لن يطرأ تغيير فى المفردات القانوية والاقتصادية، إبتداء من عصبة الأمم حتى منظمة الأمم المتحدة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأ خطاب التنمية يغزو القانون الدولى، شيئا فشيئا.

فتنص مقدمة ميثاق الأمم المتحدة على أن الدول الأعضاء تتعهد باللجوء إلى المؤسسات الدولية من أجل تشجيع التقدم الاقتصادى والاجتماعى لجميع الشعوب.

وتتحدث المادة الأولى عن تحقيق التعاون الدولى، عن طريق حل المشاكل الدولية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى ...الخ. وتتسم المادة ٥٥ بمزيد من الدقة، لأنها تنص على أن الأمم المتحدة سوف تشجع على رفع مستوى المعيشة، والاستفادة القصوى من الأيدى العامله، وتوفير الظروف للتقدم والتنمية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى.

هكذا أصبحت التنمية (التى لم تُعرَّف بعد) أحد أهداف الأمم المتحدة.

أما الفصل الحادى عشر من هذا الميثاق، فعنوانه "إعلان خاص بالأراضى غير المستقلة"، وهو تعبير مبهم عن مواقف هذه الفترة تجاه الاستعمار. ويمكننا الحديث هنا عن استعمار مستنير. فهذا الفصل يشير إلى ضرورة تشجيع - بقدر الإمكان - رفاهية سكان هذه الأراضى غير المستقلة، وتقدمها الاقتصادى والاجتماعى، وتنمية التعليم فيها.

واستخدمت نفس التعبيرات بالنسبة للأراضى تحت الوصاية.

وسرعان ماغزا مصطلح "التنمية" الخطاب القانونى الذى ورد بعد الميثاق، وصار يتكرر فيه (سواء كان ذلك فى النصوص التى أعلنت عن أنشاء المؤسسات الجديدة، أو فى بعض الاتفاقيات الدولية التى لم يكن عددها كبيرا، أو، بوجه خاص، فى القرارات التى لا يحصى عددها، التى صدرت عن الجمعية العامة أو عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى).

كانت القوة القانونية لهذه النصوص متناسبة عكسيا مع دقة الإجراءات التى توصى بها للتنمية.

وجاءت نقطة الانطلاق فى هذا الصدد عبر نص وُلد ميتا. وهذا النص هو ميثاق هافانا الذى صدر فى يوم ٢٤ مارس ١٩٤٨. كان نصا دقيقا للغاية، فى خمسين صفحة، وينص على أن التنمية هى أحد أهدافه، ويعنى التنمية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى[٢]. وكان من المفروض أن ينبثق عن هذا الميثاق، منظمة للتجارة الدولية، لكن هذا الميثاق لم يدخل أبدا حيز التنفيذ، نظرا لرفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق عليه.

ومع ذلك، سوف نشهد، اعتبارا من ١٩٤٨، بداية دخول قوى للتنمية فى النصوص

العامة للقانون الدولى، باعتبارها هدفا. إذ نرى، ابتداء من ٤ ديسمبر ١٩٤٨، صدور قرار عن الجمعية العامة، يتعلق بالتنمية الاقتصادية فى البلدان التى لم تنمو بالقدر الكافى.

ونجد، ابتداء من خمسينات قرننا هذا، إدراك لعدم المساواة فى التنمية، ترتب عليه إدانة من طرف الرأى العام العالمى، وإلى تعبير معيارى أو شبه معيارى، فى الأمم المتحدة، عن مشكلات حقوق الدول والتزاماتها فى المجال الاقتصادى، ومشاكل استمرار سيادتها، والموارد الطبيعية، وحقها فى التأميم، و نظام الأفضلية فى التجارة الدولية، ...الخ.

ويُعتبر التعبير معياريا إذا تعلق الأمر بنصوص لا يوجد نزاع بخصوص وضعها القانونى (مثل الاتفاقيات الهامة التى تتعهد الدول بتنفيذها). ويُعتبر التعبير شبه معيارى بالنسبة للقرارات التى ترى بعض الدول (بصورة قابلة للاعتراض) أنها غير ملزمة لجميع الدول.

كان ظهور الدول التى نجمت عن تصفية الاستعمار، يمثل جوا مناسبا للخطاب القانونى المتعلق بالتنمية. ومن البديهى أن عدم المساواة فى التنمية لم تكن ظاهرة جديدة. فقد كانت هذه الظاهرة موجودة بصفة مستمرة، سواء كان ذلك داخل الدول أو بين الدول بعضها البعض. ولكن مسألة التنمية لم تأخذ حجم مشكلة دولية كبرى إلا بعد ١٩٦٠، ويرجع ذلك إلى أن الشعوب التى كان يضمها القانون الدولى - حتى ذلك الحين - إلى الدول المكونة من عناصر مختلفة (الامبراطورية الفرنسية أو الاتحاد الفرنسى، الامبراطورية البريطانية التى أصبحت فيما بعد الكومنولث، البرتغال وأقاليمها فيما وراء البحار ...الخ)، أصبحت هى نفسها دولا. فأصبح لديها حرية الكلمة. وما نسمعه حاليا فى القانون الدولى المتعلق بالتنمية، ليس سوى هذه الكلمة. فعندما أصبحت هذه الدول ذات سيادة، عبرت عن بؤسها، لأنه من الصحيح، كما سبق أن قال توكفى Tocqueville، أن نكون بؤساء وأصحاب سيادة فى نفس الوقت.

إننا لو نظرنا إلى مجموع النصوص التى تم التصويت عليها سواء ابتداء من عام ١٩٤٨، أو من ١٩٦٠ بوجه خاص، فى منظمات الأمم المتحدة (الجمعية العامة، المجلس الاقتصادى والاجتماعى، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، فسوف نلاحظ :

- أن نصوص القانون الدولى ليست كلها ملزمة بنفس الدرجة. فطابعها المعيارى قابل للزيادة أو النقصان. وإذا نظرنا إلى مجموع هذه النصوص، سنجد أن طابعها

المعيارى كان إما مشهورا بضعفه (القرارات)، أو أنه أكبر شأنا (الاتفاقيات)، ولكنها لم تطبق أبدا.

- يقول البعض أن الأمر يتعلق بقانون هادف. أنها ظاهرة فريدة فى نوعها فى مجموع مصادر القانون. فالقاعدة القانونية، فى الظروف العادية، تحكم العلاقة الاجتماعية كما هى موجودة، وتأطرها : قانون الزواج، قانون التأمينات، قانون الأسواق العامة ...الخ. وإذا كان صحيحا أن القانون له دائما معنى، وهدف على المستوى الاقتصادى والاجتماعى، وإذا كان القانون غير محايد، فمن الممكن تقييم دوره عن طريق نتائجه. وعلى سبيل المثال، يمكننا ملاحظة أن قانون الوراثة الفرنسى كما أرساه قانون نابليون، يؤدى إلى تفتيت الممتلكات العائلية، لكن مشروع تحطيم الممتلكات الكبرى لم يتم التعبير عنه صراحة. إن ماورد صراحة فى هذه النصوص، كان تعبيرا عن فكرة قانونية للغاية، ألا وهى المساواة بين الورثة كأساس لقانون الوراثة.

إذا نص فرع من فروع القانون، مُسبقا، على أهدافه الاقتصادية التدخلية (والأمر يتعلق فعلا بذلك فيما يُزعم أنه قانون التنمية)، فإننا نتجه، بهذه الطريقة، نحو اتجاه معاكس لبعض المبادىء الأساسية : حرية التبادلات، مساواة الأطراف، سيادة الدول. فلا يمكننا، إذن، خلق التزامات بالنتائج، مقترنة بالرقابة والعقاب، وينجم عن ذلك ما يطلق عليه رجل القانون "القانون الطرى" ، وأنا أفضل استخدام عبارة "قانون رنان" فى هذا الصدد.

- المؤسسات

اقترن تضخم الخطاب القانونى الخاص بالتنمية (وضعفه) بزيادة هائلة للمؤسسات المكلفة بالتنمية.

إن القانون يعبر، فعلا، عن ذاته، ويلعب دوره فى ضبط المجتمع، عن طريق أحكام معيارية ومؤسسات، تنتج الأحكام المعيارية وتنفذها.

إن إنشاء أول مؤسسات اقتصادية - فى إطار نظام الأمم المتحدة - لم يتم، فى البداية، من أجل تحقيق التنمية، ولكن من أجل إعادة بناء الدول التى مستها الحرب، وأوروبا بوجه خاص.

لم تُقر الدول الغنية - فى ذلك الحين - بنصيبها فى المسئولية عن ظواهر التخلف. وكانت دول الكتلة الشرقية تلقى هذه المسئولية على عاتق الاستعمار الغربى.

وعندما تحققت تصفية الاستعمار، سواء فى أشكالها العنيفة أو السلمية، لم تكن الدول الاستعمارية القديمة على استعداد للاعتراف بالتزامات جديدة محددة تجاه الأراضى التى كانت تابعة لها.

وكانت أول أداة خاصة بالأمم المتحدة، لمكافحة التخلف. هى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وتم ذلك فى فبراير ١٩٤٨.

لقد أجاز اثنان من قرارات الجمعية العامة - يوم ٤ ديسمبر ١٩٤٨ - للسكرتير العام للأمم المتحدة القيام بعمليات مساعدة فنية. وشغل برنامج المساعدة الفنية (P.A.T) ، ابتداء من عام ١٩٤٩، حيزا دائما فى ميزانية المنظمة.

لم يتوقف إيقاع تضاعف الأجهزة والمؤسسات، فنجد برنامج موسع للمساعدة الفنية فى عام ١٩٤٩، وفى نهاية نفس هذا العام، نلاحظ بداية ظهور ثلاثة عناصر جديدة :

- التعاون بين المؤسسات، أى بين الأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة.
- نظام دائم للمساهمات الطوعية من أجل تمويل التنمية.
- وضع خبراء الدول الأكثر تقدما تحت تصرف العالم الثالث.

وأُنشىء مكتب للمساعدة الفنية، وفى عام ١٩٥٢ تم تعيين رئيس - مدير له، مستقل عن الحكومات؛ بينما خُصصت لجنة للمساعدة الفنية فى إطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

ونص القرار رقم ١٢٤٠، الذى أصدرته الجمعية العامة فى عام ١٩٥٨، على إنشاء صندوق خاص يهدف إلى تمويل ما قبل الاستثمار؛ وفى عام ١٩٦٦، تم إنشاء الجمعية الدولية للتنمية، وهى فرع من فروع البنك الدولى، ولها الحق فى الموافقة على قروض ذات شروط ملائمة إلى حد كبير.

ونص القرار رقم ١٥١٥، لعام ١٩٦٠، على أن أحد واجبات الأمم المتحدة الأولى، هى تعجيل وتيرة التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الدول ضعيفة النمو، وحدد القرار رقم ١٥٢٢، مستوى المساعدة بحوالى ١٪ من مجموع الايرادات القومية فى الدول المتقدمة اقتصاديا.

ونظرا لارتباط التنمية بالتجارة العالمية، صوتت الجمعية العامة على القرار رقم ١٧٠٧، يوم ١٩ ديسمبر ١٩٦١، وكان عنوان هذا القرار : "التجارة الدولية أداة رئيسية للتنمية الاقتصادية".

وينص القرار على عقد مؤتمر يجمع بين الحكومات بخصوص هذا الموضوع. وعقد هذا

المؤتمر بالفعل فى جنيف فى الفترة ما بين ٢٤ مارس و ١٦ يونيو ١٩٦٤.

علينا تسجيل هذا التاريخ، لأنه تم خلال هذا المؤتمر وضع نظرية قانونية تتمشى مع مستحدثات القانون الوضعى.

وكان لهذا المؤتمر نتيجتين هامتين على مستوى المؤسسات، وهما : تبنى الجزء الرابع من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وهو الجزء المتعلق بالتجارة والتنمية، حيث تم وضع بعض لوائح التجارة فى صالح الدول النامية؛ وإنشاء جهاز جديد داخل إطار الأمم المتحدة، وهو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وهذا المؤتمر منظمة إضافية حقيقية، ينعقد مؤتمرها مرة كل أربع سنوات، ولها مجلس وسكرتارية دائمة.

وتمشيا مع كل ذلك، تم كذلك إنشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى فى عام ١٩٦٦ !

وسنجد، اعتبارا من عام ١٩٦٦، مجموعتان : مجموعة البرنامج الموسع للمساعدة الفنية (P.E.AT.)، ومجموعة الصندوق الخاص، داخل إطار برنامج الأمم المتحدة، للتنمية (P.N.U.D).

أما مشكلة التصنيع، وهى مشكلة أكثر تحديدا، فكانت موضع مبادرات خاصة. فقد أنشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى عام ١٩٦١، لجنة تنمية صناعية، ومركز تنمية صناعية، وسرعان ما اتضح أنهما غير كافيين. فأوصت الجمعية العامة فى قرارها الصادر يوم ١١ ديسمبر ١٩٦٣، بإقامة منظمة للتنمية الصناعية.

وتم ذلك بالفعل بناء على قرار صدر يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣، ودخل حيز التنفيذ بإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (O.N.U.D.I) فى عام ١٩٦٦، وتمثل هذه المنظمة، فى نفس الوقت، مركزا لتطوير الصناعة، وأداة للتنسيق بين أنشطة التنمية الصناعية الدولية.

ينبغى كذلك، أن نشير إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة لمرحلة ما قبل الاستثمار الصناعى.[٣]

- مشكلة التنسيق

سرعان ما طرحت مشكلة التنسيق نفسها، وذلك لكثرة المؤسسات وتكرار خطابها. هذه هى الظاهرة المعروفة، ظاهرة اللجان التى تنشأ لتسوية مشاكل، وبعد ذلك اللجان

التى تنشأ من أجل تسوية المشاكل التى طرحها إنشاء هذه اللجان.

تصورت النصوص التجميعية، فى بداية الأمر، ترتيب الأمور على الوجه التالى : العقد الأول للتنمية (١٩ ديسمبر ١٩٦١)، ثم استراتيجية دولية للتنمية لعقد التنمية الثانى فى الأمم المتحدة (٢٤ أكتوبر ١٩٧٠). وفى ١٧ ديسمبر ١٩٧٣ تمت أول عملية بينالية (أى كل عامين) لدراسة التقدم الذى تحقق، وتقييمه بصفة شاملة، وتمت فى عام ١٩٧٥، دراسة جديدة فى منتصف الفترة. وتم - يوم ٥ ديسمبر ١٩٨٠ - تحديد الاستراتيجية الدولية للتنمية بالنسبة لعقد التنمية الثالث فى الأمم المتحدة.

إن مجموع هذه النصوص عبارة عن رؤية مستقبلية.

وهناك أجهزة قامت، كذلك، بعملية التنسيق، ومن بينها لجنة البرنامج والتنسيق التى أنشئت فى بداية الأمر بصفة مؤقته، ثم أصبحت دائمة. وأتت بعد ذلك اللجنة الاستشارية للشئون الادارية وشئون الميزانية، ثم الهيئة المشتركة للتفتيش.

هل هناك نظرية قانونية ؟

هل هناك نظرية قانونية خاصة للتنمية ؟

أمام هذه القرارات التى تحبذ التنمية، والتى تتبناها هذه المؤسسات التى تستهدف التنمية، هل هناك، اليوم، قانون للتنمية ؟ هل تستطيع النظرية القانونية - من الآن فصاعدا - العثور عى فرع بالذات من فروع القانون، يكون هدفه التنمية. قد يبدو غريبا طرح مثل هذا السؤال، فى وقت تصل فيه ثقة الآخرين فى الاجابة إلي حد جعلهم ينشرون كتبا عنوانها "الحق فى التنمية" (الآن پيللى Alain Pelle، فلورى M. Flory، فويه G. Feuer، بنوانه M. Benouna). بينما نشر بن شيخ M. Ben-Chikh كتابا عنوانه "قانون التخلف".

لقد ظهرت بالفعل، فى فترة معينة (فى الفترة ما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٥) فكرة، فى إطار القانون الدولى، ترى أنه من الممكن بناء فرع من فروع القانون على موضوع التنمية.

واستخدم أندريه فيليب لأول مرة، خلال هذه الفترة، أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية، عبارة "قانون التنمية" والفكرة التى كان يتضمنها هذا المصطلح، حينذاك، هى بذل مجهود من أجل تكييف التقنيات القانونية مع مقتضيات التنمية ومحاولة إجراء تحليل شامل لها. وكان مؤسسو "قانون التنمية" يرون أن الأمر يتعلق

بإيجاد تعبير يعكس فى الواقع - مع الاستعانة بتقنيات قانونية ملائمة - التغيير الاقتصادي (فلورى، فيرالى). وتنصب هذه الفكرة على أن علم الاقتصاد نجح حاليا فى تحديد نظرية النمو وفى تحليل أوجه عدم المساواة فى هذا النمو. وإذا كان علم الاقتصاد يستطيع تشجيع النمو، فإن دور القانون الدولى هو، إذن، وضع القواعد التى تسمح بضمان هذا النمو.

إن عشرين عاما، وتكرار فترات الأزمات - التى تزيد أو تقل خطورتها - التى تمس حتى أكثر الدول تقدما، تسمح لنا بأن ندرك أنه كان هناك خلط بين نمو تم فى ظروف معينة وبين السيطرة العلمية على الاقتصاد. لقد تحقق النمو ولكن السيطرة العلمية لم تتحقق بالضرورة.

كان مؤسسو قانون التنمية يعتقدون مع ذلك - وكانوا يعبرون عن ذلك بقدر ما من الاغتباط - فى فجر ظهور هذا القانون، أن القانون الدولى سوف يضطر للانفتاح على العلاقات الاقتصادية، وأن الأمر سوف يتعلق بالتالى، بفرع من فروع القانون التدخلى الذى ينظم العلاقات الاقتصادية بين الدول من أجل التنمية. ونجد التعبير فى هذا الصدد، يزداد حذرا بعد ذلك بعشر سنوات : "إن قانون التنمية لم يصبح بناء منطقيا ومتجانسا بعد"[٤]. مازال الشك قائما. وهناك اعتراف بأن قانون التنمية سوف يكون، فى هذا المجال، قانونا يقوم بالتنسيق، وأنه يجمع بين عدة صفات تجعله غير مرض لرجل القانون، فهو قانون لا يوجد به صفة الإجبار، وليس هناك قضاة، وبما أنه فرع من فروع القانون الاقتصادى، فعليه مراعاة فكرة الظروف الاقتصادية والرؤية المستقبلية للأمور، وكلها أمور تخضع للصدفة.

هذا هو البناء المطروح. ولا نجد فى محاولات التنظير القانونى هذه - مثلما هو الحال فى القانون الوضعى - تعريفا واضحا للتنمية. ولازالت مسألة تقييم النتائج مستمرة.

ماهى التنمية ؟ هل يساهم قانون التنمية فى تحقيقها ؟

إن الإشكالية التى تواجهها هنا هى إشكالية كشف الحساب، وهذا أمر لا يمكن تحاشيه فى إطار منهج يريد أن يكون علميا. فليس من الممكن وضع قانون التنمية دون التمسك أولا بتحديد موضوعه، ثم تحديد منهجه، إذ ينبغى أن تكون الأداة جيدة. وإذا كان رجال القانون قد تساءلوا بخصوص التنمية، فإنهم لم يتوقفوا بطريقة منهجية أمام

مسألة التعريف.

هل التنمية هى زيادة الدخل القومى العام ؟ هل تعنى أحوال أفضل بوجه عام ؟ أم تحسين لمستوى معيشة الجميع ؟ هل هى تتطابق تماما مع النمو الاقتصادى ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ليست بسيطة. ولا يمكن طرح المسألة إلا من زاوية أوجه عدم المساواة فى التنمية، وكشف الحساب فى هذا الصدد سيئ للغاية[٥]. ويزداد تحققنا كل يوم - على الصعيد العالمى - من صحة القول المأثور "حبة الفقير، تغذى بقرة الغنى".

وهناك عدد معين من الملاحظات تثير القلق وخيبة الأمل، بعد عشرين عاما من الآمال الهائلة التى نجمت عن الحركات الاستقلالية :

- الإفقار المطلق لنسبة متزايدة من بلدان وشعوب العالم الثالث.

- ازدياد أوجه عدم المساواة بين الأمم، وبين الطبقات المختلفة داخل الدول المختلفة، ولكن هذه الظاهرة الأخيرة تتسم بها، بصفة خاصة، أكثر الدول فقرا (حيث نجد نواحى حققت فيها التنمية تقدما فى هذا البلد من بلدان العالم الثالث أو ذاك، ولكن علينا التمييز بين التنمية الاجتماعية الحقيقية وبين جزر تتسم بالتنمية الظاهرية فى وسط محيط من البؤس، كما هو الحال فى بعض عواصم العالم الثالث).

- النتائج الضعيفة التى توصلت إليها الاستراتيجية التجارية للتنمية، حيث إن نصيب الدول النامية، فى التجارة العالمية، ضعيف، وهو لا يزيد بل ينخفض بصفة عامة.

ونلاحظ، بصفة عامة، فشل عمليات التنمية، بل وحتى العمليات التى حاول تأطيرها قانون التنمية المفترض. ويمكننا الحديث عن فشل عام، لأن الأمر يتعلق بالشك فى الاتجاه العام للنظام العالمى. ولا يغير من الأمر شيئا أن يكون هناك (لحسن الحظ) عمليات محدودة أحرزت نجاحا على صعيد قرية، أو على صعيد قطاع من قطاعات الإنتاج، أو حتى على صعيد دولة، في بعض الأحيان. هل يستطيع الاقتصاديون توضيح هذا النقاش ؟

ويرى الاقتصاديون أن التنمية عبارة عن "عملية تغيير للعلاقات الاجتماعية، تتمشى مع استخلاص الفائض الاقتصادى، وتعبئته، واستخدامه فى تحقيق تراكم إنتاجى، والسيطرة اجتماعيا على هذا الفائض لتحقيق نمو إنتاجية العمل الاجتماعى فى مكان محدد"[٧]. ومن المرجح أن هذه الإشارة إلى مكان محدد، تمثل مظهرا حاسما فى هذا

التعريف، وقد نجد فى ذلك مفتاح استحالة تنمية معممة.

إن العلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على أشكال عنيفة من المنافسة لتملك السلع والخدمات، وهذه المنافسات ليست بين الدول فحسب، بل كذلك، وبنفس القدر، داخل الدول. فمصالح الأفراد والمجموعات الاجتماعية متعارضة جذريا، ولذلك فإن تنمية بعضها، بالمفهوم الحديث للكلمة، يتم على حساب البعض الآخر.

إن التسابق نحو التنمية الغربية يستلزم، لكى يؤتى ثماره، فرض - على العالم الثالث - تنمية قائمة على المحاكاة (على سبيل المثال نجد أن استهلاك الخبز فى أفريقيا، أدى إلى تعديل السلوك الاستهلاكى، وجلب الخراب على الفلاحين المنتجين للذرة البيضاء، الأمر الذى أسفر عن تبعية جديدة للخارج).

يتعلق الأمر، إذن، بتنمية مزعومة متجهة نحو التجارة الخارجية، يوجُه إنتاجها نحو التصدير الذي لا يعوّض الواردات، التى أصبحت ضرورية.

إن التنمية الحديثة، على الطريقة الغربية، قائمة على التراكم الذى لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الاستقطاع من بعض القطاعات. وهذا ما يقدمه التبادل غير المتكافىء وتدهور شروط التبادل (كان الزوج من الأحذية يساوى مائة كجم من الفول السودانى، منذ عشرين عاما، بينما أصبح حاليا يساوى مائتى كجم). وينبغى أن تساهم الدولة - القومية، وهى الإطار المفضل لتنظيم اجتماعى - سياسى للجماعات الإنسانية، فى التبادل الدولى للسلع والخدمات، بطريقة تسمح لها باستخلاص الحد الأقصى من الفائض لصالحها.

وهنا يأخذ عنصر "فى مكان محدد"، الذى طرحه أوجون Ph. Hugon، معناه بالكامل، ويطرح تساؤلا جوهريا. فمن الممكن أن تتحقق التنمية فى مكان محدد، وهناك أمثلة عديدة لذلك. لكن هل من الممكن تحقيق التنمية (وتعنى دائما التنمية بالمفهوم الغربى للحداثة) فى جميع الأماكن فى نفس الوقت ؟ أم أن التنمية التى تتحقق هنا تولِّد تخلفا فى مكان آخر ؟

عندما يتحدث أوجون عن التخلف، فإنه يطلق عليه اسم "التطويق"، ويعرفه على الوجه التالى:"عملية تغيير للعلاقات الاجتماعية، تتمشى مع تدهور القوى المنتجة فى مكان محدد".

هل هناك مكان للتنمية فى العالم الثالث (تنمية شاملة، وليست عمليات تنمية محدودة) فى الوقت الذى تستهلك فيه دولة، مثل الولايات المتحدة، التى تضم ٥٪

من سكان العالم، ٣٥٪ من الإنتاج الغذائي العالمي، و ٦٠٪ من إنتاج الطاقة العالمية، بينما يتوقع المتخصصون في الديموجرافيا أن يكون عدد سكان العالم، في نهاية هذا القرن، حوالي ٧ أو ٨ مليار، ومن البديهي أن الجزء الأكبر من هذا العدد سوف يكون في الجنوب؟

لا يهم رجل القانون الخلاف القائم بين الاقتصاديين الماركسيين أو اللا ماركسيين، فيما يتعلق بفائض القيمة أو بقانون ميل نسبة الفائدة للانخفاض. ويكفينا ما نستخلصه من التجربة، وخاصة في حالة عدم تكذيب كاف لها على مدى طويل.

إننا نلاحظ في مجتمعات العالم الثالث ككل ما يلي : قصر مدة إراحة الأرض، عدم تجديد الأراضي الزراعية، استنزاف المصادر الطبيعية، تقليل حجم العمالة، وأخيرا إنهاك الشعوب، و - في أخطر الحالات - القضاء عليها تماما.

هناك، إذن، عملية مزدوجة لتغيير العلاقات الاجتماعية : نمو إنتاجية العمل الاجتماعي في بعض الأماكن، وتدهور القوى الانتاجية في أماكن أخرى.

إن الأمر يتعلق هنا بميزان قوى، وبتناقض، بإمكان القانون التعبير عنه، والتصرف معه، ولكنه لا يستطيع تغييره وحده، بواسطة منهج إرادي محض.

نحن بصدد سباق نحو الحداثه، بل قُل حرب، فيها غالب ومغلوب.

إن ما يمثل صعوبة خاصة بالنسبة للقانون الدولي، هو أن هذه الحرب ليست بالضرورة بين الدول، أو هي بينها فقط، لكنها بين قطاعات اجتماعية من المرجح تماما وجودها على أراضي نفس الدولة. هذا هو ما نكتشفه حاليا بفضل تصاعد الفقر في الدول التي يُقال عنها متقدمة. إن جزر الثراء تحيطها هوامش من البؤس، والمجاعة، والبطالة والاستغلال.

إن الانعكاسات الفاسدة للتنمية، أصبحت مُكتسحة، وتزداد صعوبة تصدير تلك الانعكاسات بصورة كاملة. إن إنجازات التنمية، على الطريقة الغربية، في العالم الثالث، مقطوعة الصلة عن بيئتها، تلك البيئة التي مازالت قائمة على البؤس، ومنفصلة، كذلك، عن الأنشطة التي يُطلق عليها اسم القطاع غير الرسمي، والتي يستعصي تحليلها اقتصاديا.(٩) هذا لا يمنع أن ضواحي مدن الشمال الكبرى، هي كذلك من جزر العالم الثالث.

إن العلاقة بين الدول، والتي ينظمها القانون الدولي، ليست دائما في حالة جيدة، تسمح بتوجيه الاهتمام لإصلاح أوجه عدم التكافؤ في التنمية، وعملية تغيير العلاقات الاجتماعية التي تزيد من حدة عدم التكافؤ هذا.

الوظيفة الأيديولوجية للخطاب القانونى للتنمية

أثبت قانون التنمية فشله، حاليا. وهو قانون هادف قائم بين الدول، يتضخم خطابه؛ وتتعدد مؤسساته، وتتراجع الأفكار العالمية المبهمة بشأنها، لأننا نكتب كثيرا عن التنمية، التي لا تأتي، أو التي يتحقق شيئا منها في مكان، وتتراجع في أماكن.

ولرجال القانون مواقف مختلفة في هذا الصدد. فالاتجاه المثالي، يتعمد اللجوء إلى خطاب متفائل. ويعترف أنصاره بأن قانون التنمية مازال ضعيفا وغير كامل إلى حد كبير. وإنه "عندما تحل مشكلة التخلف، فسوف ينضم [قانون التنمية] إلى باقي القانون الدولي الاقتصادي" (فلوري)، "وإلى أن يتحقق ذلك، يتعين عليه أن يزداد تحديدا، وأن يقدم تقنيات مُبتكرة لصياغة القانون الذي يحتاج إليه. سوف يمكنه، انطلاقا من ذلك، استخلاص - شيئا فشيئا - المبادىء الضابطة التي تحدد أوجه تدخله، والتي سوف تضع أسسا لعدالة اجتماعية دولية جديدة في عالم لا زالت تسوده التنمية غير المتكافئة".

ويرى رجال القانون هؤلاء أن المسؤلية تقع على عاتق أسلوب اتخاذ القرارات، الذي يساهم في عدم فاعلية مشروعات التنمية. ومن وجهة نظرنا، فإننا يمكننا طرح تحليل واقعي (دون الوقوع في تشاؤم كارثي) انطلاقا من ثلاث ملحوظات :

- إن التنمية لا يمكنها أن تكون هدفا للقانون. فقانون التنمية ينظم وهما. ومن هنا، فهو يعتبر ايديولوجية.
- إن قانون التنمية المزعوم لا يستند إلا إلى قرارات من المرجح أن معياريتها ضعيفة، أو منعدمة. ولكن هناك خطرا أن يظل هذا القانون رناناً في جميع الأماكن التي يتم فيها التعبير عنه. لكن ذلك لا يحرمه، بصفة نهائية، من الفاعلية، لكنها فاعلية مرجأة.
- المشكلة الحالية، هي مشكلة الحق في التنمية، لكن ينبغي تحديد مضمونه، وبصفة خاصة تحديد من هم أصحاب هذا الحق، وهو أمر صعب، وقد يتناقض مع معايير أخرى في القانون الدولي.

لا يمكن أن تكون التنمية موضوعا للقانون

لا يمكن أن تكون التنمية موضوعا للقانون، فقانون التنمية ليس سوى أيديولوجية. إنه الرداء الأيديولوجي الحالي للقانون الدولي الاقتصادي.

ينبغي أن يكون موضوع أى فرع من فروع القانون، هو قطاع معين من قطاعات الحياة الاجتماعية، يقوم بتنظيمه قانونيا (قانون العائلة، قانون العمل، قانون التأمينات). وفى كل حالة من هذه الحالات، هناك هدف للقانون، وهو نمط معين من العلاقات الاجتماعية بين رعايا القانون. وهذه العلاقات تقع تحت طائلة هذه المعايير التى صاغها هذا الفرع من القانون. ويكون الهدف العلمى للمذهب هو هذه المعايير وتنفيذها. وحيث أن هناك علاقات دولية اقتصادية، فمن الممكن، بالتالى، أن يكون هناك قانون دولى اقتصادى.

لكن التنمية ليست علاقة (من الممكن أن يتم نموا بمفرده : النمو الجسمانى للفرد). فالتنمية، بالمعنى الذى نعطيه لهذه الكلمة اليوم، ليس سوى نتيجة لعلاقة اقتصادية معينة فى مجتمعات التقدم التقنى، هذا التقدم، الذى كان مقترنا فى النظام الدولى، خلال مدة طويلة، بالنهب. والدليل على ذلك، أن مصطلح التنمية، لم يظهر إلا بعد إدراك التخلف الاقتصادى. وصاحب هذا الادراك، حرجا كبيرا فى تسمية هذا الواقع، وظهر هذا الحرج عند الاقتصاديين، ثم عند رجال القانون. إن الانزلاق الدلالى التدريجى والبطىء من عبارة "التخلف" إلي عبارة "البلاد النامية" أتى فى أوانه، بالنسبة لرجال القانون الذين كانوا فى حيرة لايجاد مخرج للتصنيفات : مثل قانون عبر البحار، ثم قانون التعاون.

إن كلمة التنمية لا معنى لها إذا لم يتم تحديد ما نقوم بتنميته. فنحن نستطيع الحديث عن تنمية السلع المادية، أو عن تنمية العلاقات الاجتماعية، أو تنمية ... الفقر.

وفى مواجهة واقع معين، وقع الاختيار، فى نهاية المطاف، على مصطلح متفائل وتكاملى (التنمية للجميع، بالطبع!) يسعى إلى تمييع التناقضات القائمة بين المشروعات الاجتماعية المختلفة. لكن إذا نظرنا للتنمية باعتبارها موضوعا للقانون، فإن المسألة تدخل فى تحريف لغة القانون لأنه ليس هناك موضوعا، فنحن لا نعرف من الذى ينبغى تنميته، وماالذى يجب تنميته، وإلى أى مدى أوفى أي اتجاه ينبغى تحقيق هذه التنمية. بل أن رجال القانون يعترفون، حاليا، بأن قانون التنمية، هو القانون الدولى برمته، موجها بطريقة مختلفة.

ليس هناك موضوع جزئى محدد يمكننا فصله عن قانون التنمية.

وعندما نقول بأن قانون التنمية هو عبارة عن ايديولوجيا، فإننا نقصد بذلك تشويه الخيال لصورة الواقع.

إن النظام الاقتصادى الدولى - الذى يتسم بقدر كبير من العنف، وبقدر مساو له من الظلم - يعانى من احتياج شديد إلى هذه الأيديولوجية، إلي هذه الأسطورة، أى إلى ذلك التاريخ الذى نحكيه للشعوب أو الذى تحكيه الشعوب لنفسها. هذا هو الشكل المعاصر للأيديولوجية القديمة، ذات البناء الجيد، أى الأيديولوجية الليبرالية. فمذاهب الليبرالية الاقتصادية تُسلّم، كما نعلم، بالانسجام العالمى، وبالنمو اللا محدود، وبالإثراء (الذى يطلق عليه اسم التنمية) للجميع. وهى، بالتالى، لا تجد صعوبة فى إطلاق اسم قانون التنمية على التأطير القانونى لهذه الظواهر التى يزعمون أنها منسجمة ومضمونة.

من المؤكد، أن الأمر يتعلق هنا برواسب راسخه للأيديولوجية الليبرالية، بمعتقداتها السحرية التى تسلم، تماما، بالتقدم عن طريق تراكم الثروات. لكن تطبيقات هذه الليبرالية نفسها هى التى تخلق أشكال عدم التكافؤ فى التنمية. هذا هو بالضبط ما تحاول الليبرالية التمويه عليه، عن طريق بذل مجهودات مزيّفة من أجل تحقيق تنمية للجميع.

آليات القانون فى هذا المجال، ووظيفتها

إذا كان من الممكن القول بأن الأمر يتعلق بأيديولوجية أكثر مما يتعلق بالقانون، فإن ذلك يرجع إلى أن كل هذا الكم من النصوص المتعلقة بالتنمية (وسبق لنا إظهار ضخامة عددها) لا يقوم بوظيفة القانون.

إن وظيفة القانون ترمى إلى تثبيت - ولو لفترة معينة - العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس معروف، ومن ثم إلى تأطير واقع اجتماعى محدد. ويتعين على القانون تحديد السلوكيات. فهو يحتل مكانا محددا للغاية بين أنواع البيان اللغوى، لأنه يصدر من طرف أشخاص خولت لهم بعض السلطات، ويعملون وفقا لبعض الاجراءات، وبالتالى سوف يُلزم الأفراد والمجموعات باحترام الحقوق والقيام بالالتزامات. لكننا نجد أن بعض الجمل المعيارية - التى تكوّن القانون - تحقق هدفها، بينما يفشل البعض الآخر.

إن أنصار المذهب الشكلى يرفضون هذا التحليل، ويعتقدون فى وجود فئات أضعف

من غيرها فى القانون، وأن هذه الأخيرة وحدها هى التى لا يتم تنفيذها.

لكن الواقع مختلف. فالقانون ينفذ، فقط عندما يسمح ميزان القوى بذلك. ويولّد قواعد يطلق عليها قواعد تنفيذية. ومن الممكن وجود نفس القدر منها فى قرارات الأمم المتحدة وفى المعاهدات. وفى هذه الحالة، يتم تجاوز التناقض الاجتماعى، ويتم تسوية العلاقة فى إطار توازن تقبله الأطراف وتعترف به.

فى بعض الأحيان، نجد معيارا تمت صياغته، لكن ميزان القوي لا يسمح بتنفيذه. وهذه هى، بالضبط، حالة عدد كبير من مواد قانون التنمية. إنها شكلية من الوجهة القانونية الصرفة، أى من حيث أولوية المظاهر على الواقع. وعند مواجهة تناقض فى غاية الصعوبة، أى تناقض الشعوب الغنية والشعوب البائسة، يفشل المعيار فى تجاوز هذا التناقض لصالح الأمم البائسة. وهناك معايير أخرى تتسم بالفاعلية على هذه الأرضية، وتتوصل فى معظم الأحيان إلى تجاوز هذا التناقض، وهى معايير القانون الدولى الكلاسيكى التى تتسم بالدوام، وكذلك معايير التعاقدات الدولية.

هذا لا يعنى أن قانون التنمية ليس له وظيفة. وحتى إذا كان غير مطبق، فعلينا، مع ذلك، مواصلة التعبير عنه، والمطالبة بتطبيقه، لأن الشعور بالذنب لعدم تطبيق القانون، يصبح عنصرا من عناصر ميزان قوى المستقبل (نذكر على سبيل المثال قاعدة تخصيص نسبة ١٪ من إجمالى الناتج القومى فى الدول المتقدمة، لدعم التنمية).

هذه هى، على وجه التحديد، فائدة المعيار. إن ما أطلقنا عليه فى هذه المقالة، اسم "ميزان القوى" لا يتكون من قوى مادية، أى القوى الاقتصادية والنقدية والاستراتيجية فحسب، وإنما يتكون كذلك من القوى الروحية والأيديولوجية. وتتدخل هذه القوى الأخيرة فى الموقف برمته، وهكذا يمكن أن يكون للقانون - الذى تتم صياغته فى وقت ما بطريقة تبدو طوباوية فى ظاهرها - فاعلية مؤجلة.

الحق فى التنمية

إن أكثر الطرق فاعلية (وهناك تيار بأكمله بين رجال القانون تعترف بذلك حاليا) هى العمل على تعريف عناصر التنمية بدلا من بناء نظرية مزعومة لقانون التنمية. إننا نرى أن عبارة "تعريف عناصر التنمية" ليست موفقة تماما، لأن المسألة تتعلق بظروف المعيشة أو بالبقاء، أكثر مما تتعلق بالتنمية. بل يمثل تعريف عناصر الحق فى التنمية، مصاعب كبيرة، لأنه يتعين علينا، إلى جانب التغلب على مقاومة ميزان القوى :

- تحديد مضمون هذا الحق وأصحابه.
- تحديد من الذى يضمنه وكيف يضمنه.
- تسوية التناقض القائم بين حق التنمية هذا ومواد أخرى فى القانون الدولى.

تنمية ماذا؟ هل سيتناول حق التنمية هذا، الموارد الغذائية، الصحة، السكن، الثقافة أم أنه سيتناول (كما يشير إلى ذلك اسمه) الزيادة المستمرة لكل ذلك؟

تنمية من؟ من هم أصحاب هذا الحق؟ ربما كان هذا هو أهم الأسئلة. قد يكون الفرد هو الهدف الحقيقى لأنشطة التنمية، ولكنه لا يستطيع استقبالها إلا من خلال مجموعات. ومجموعة "الدولة" شديدة الاتساع، وغير متجانسة للغاية، ولذلك فهى لا تمثل إجابة حسنة بالنسبة لهذه المسألة.هذا، إلى جانب أن هذه المسألة تتجاوز مجال القانون الدولى، أى القانون القائم بين الدول، وذلك لأن كل دولة تتضمن داخلها قدرا هائلا من حالات عدم التكافؤ فى التنمية. إننا نرجح، بالتالى، إدراج حق التنمية ضمن حقوق الإنسان، ينبغى إدماجه، إذن، ضمن حماية هذه الحقوق.

أما ضمانات هذه الحقوق، فهذا هو جوهر مشكلة مراقبة تنفيذ القانون الدولى، التى تراهن عليها هذه المسألة. ومن الصعب حل هذه المسألة، خصوصا لأنه لا يمكننا التوصل إلى تعبير قانونى صحيح عن ضمانات حقيقية لحق التنمية، إلا إذا تم فى نفس الوقت، الحد من، أو إلغاء بعض العناصر المعيارية الأخرى فى القانون الدولى، وهى عناصر فعالة، حاليا، فى القانون الوضعى.

فى ختام هذه المقالة، سوف نذكر - على سبيل المثال - اثنين من هذه العناصر الجديدة : المساواة بين الدول، ومبدأ عدم التدخل.

كانت المساواة القانونية بين الدول تتكيف دائما مع أشكال واضحة من عدم التكافؤ الاقتصادى. وترمى التنمية إلى البحث عن مساواة اقتصادية لا يمكن إعادة بنائها إلا عن طريق أشكال من عدم التكافؤ التعويضية.

وأخيرا، فإن التنمية للجميع تفترض وجود قانون دولى قائم على التدخل، أى على إقامة بعض أشكال التدخل، فلكى تسهم لائحة تخصيص نسبة ١٪ من إجمالى الناتج القومى فى دفع التعاون، فإن ذلك يفترض أن ينص القانون الدولى على وسائل للتدخل فى حالة الدول المناهضة لذلك.

هذه هى بعض المصاعب التى يتعين على حق التنمية، تجاوزها، حتى يكتسب وجوده.

(١) من الصعب، بداهة، ذكر جميع المراجع الخاصة بهذا المجال. وستشير هنا، بوجه خاص، إلى قائمة المراجع التى وردت فى :

Guy Feuer : "Droit international du développement"., Dalloz, 1985, P. 39 et seq.

ومن المفيد كذلك الرجوع إلى العمل الجماعى الذى قام بنشره مركز الأبحاث والدراسات الخاصة بمجتمعات البحر المتوسط، فى إيكس اون بروفنس :

"La formation des normes en droit international du développement", centre de recherches et d'études sur les sociétés méditeranéennes d'Aix en Provence,1984.

(٢) عنوان الفصل الثالث من هذا الميثاق، هو : "التنمية الاقتصادية وإعادة البناء".

وقد ورد فى المادة الثامنة مايلى : "تقر الدول الاعضاء بأن يكون الاستخدام الانتاجى للموارد الإنسانية والمادية [الموجودة] فى العالم، لصالح جميع الدول، ولفائدة الجميع. وتسلم بأن التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية العامة لجميع الدول، وخصوصا للدول التى مازالت مواردها ضعيفة النمو نسبيا حتى الآن، [...] تساهم فى التوازن الاقتصادى."

(٣) يُعتبر كتاب بـ سترن، أفضل تجميع للنصوص المفيدة بخصوص هذه المسائل :

B. Stern : "Un nouvel ordre économique international, Ed. Economica, 1983.

(4) Pays en voie de développement et transformations du droit international Colloque de la Société française de Droit international. Pédone, 1974.

(٥) انظر على سبيل المثال :

Susan Georges : Comment meurt l'autre moitié du monde, R. Laffont, 1978; et M. Bedjaoui : Pour un nouvel ordre économique international, U.N.E.S.C.O., 1979.

(٦) انظر :

B. Stern : op. cit, P. 704 : "Estimation de l'indigence dans le

monde du développement".

(7) Philippe Hugon : "Réflexions sur le concept du sous - développement économique", Annuaire du Tiers-Monde, 1979, P. 525.

(٨) انظر :

Fréderic F. Clairmonte et J. Cavanagh : "Comment le Tiers-monde finance les pays riches", le Monde Diplomatique, septembre 1986.

(9) Jean Chesneaux : "De la modernité" Ed. la Découverte, 1983.

الفصل الثالث

مفهوم التنمية، كمقولة فى إطار نظام دلالى*

جان فرانسوا بار

هيئة البحث العلمى والتقنى عبر البحار

باريس

(ORSTOM)

* هذا الفصل جزء من مقال سبق نشره بعنوان :

"Pour une anthropologie du développement économique", Etudes rurales, no 105- 106, E.H.E. S.S. - CNRS - Collège de France, Paris.

مقولة التنمية فى مجال الاقتصاد السياسى

قد يبدو اعتبار كلمة "التنمية" مقولة دلالية - فى جانب منه - تحصيل حاصل. وبما أن هذه المقولة تتصل بمنظومة ذى نزعة علمية، فربما يمكننا إبداء نفس هذه الملاحظة بالنسبة لعدد كبير من نظيراتها، فى العلوم الاجتماعية بوجه خاص، مثال ذلك، المناقشات الأنثربولوجية المتعلقة بمفهوم "البنية"، التى يرى البعض أنها كانت مرتبطة، إلى حد ما، بالهالة الدلالية التى تحيط بهذا المفهوم والتى يتعذر تبسيطها؛ كذلك يرى بواييه Boyer أن صعوبة نظرية "الضبط" الاقتصادية، تعود جزئيا إلى إلتباس هذه الكلمة (١٩٨٦، ص ٥٨).

إن الاهتمام بمصطلح "التنمية"، من هذه الزاوية، لا يعنى، من ثم، إلا لقاء به فى غياهب الغموض، وإنما هو من قبيل التذكير بأن فاعليته مرتبطة بإمكانياته الدالة، إذ ان ماهو تافه - رغم أنه مجهول بصفة عامة - ليس غير مفيد بالضرورة.

وإذا كان لهذا المصطلح بعض الخصائص الدالة الملازمة له (إذا كان الأمر يتعلق، بصفة إجمالية، بمقولة "محلية")، وإذا كان الأمر يتعلق كذلك - كما هو الحال هنا - بمقولة شاملة للغاية، فإن تأثر كل ما ينبثق عنها بها - الرؤية التاريخية للتنمية، "نظريات" التنمية، مؤسسات التنمية وسياساتها - يبدو أمرا منطقيا.

يضاف إلى ذلك أن كلمة "التنمية" هى أحد المفردات الجارية. فلا يمكن لهذه الكلمة أن تفقد خصائصها الدالة - عن طريق هذه القطيعة المكانية - الزمانية التى تتميز بها الأساطير - بحجة أنه تم طبعها فى دار كوچاس Cujas للنشر أو فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (.M.I.T)، بدلا من أن يتفوه بها طبيب الحى، هذا الطبيب الذى يعتقد أن ابن مريضته قد "نما"، برغم استيلاء الاقتصاد السياسى على هذه الكلمة.

سوف نتغاضى عن الآفاق المفيدة لتاريخ اللغة، لأنه لا يمكننا تناولها فى هذا السياق. وسوف نكتفى بإشارة سريعة لما نقصده "بمقولة دلالية".

وعلينا أن نوجه اهتماما خاصا - لأسباب سوف نعرضها فيما بعد - لمفهوم أصغر مقولة دلالية، أى الوحدات المعجمية Lexèmes أو الوحدات الأولى للأنتولوجيا، فالأمر يتعلق بمصطلحات تستعصى ترجمتها (والحال كذلك بالنسبة لعدد كبير من الوحدات اللغوية الصغرى Monèmes) فكلمة ميتسو Maitso المدغشقرية أو كلمة نينامو ninamu التاهيتية، تشيران فى وقت واحد إلى ما نطلق عليه "الأزرق" وإلى مانشير إليه بكلمة

"أخضر" (مع افتراض تجانس تام لكفاءتنا اللغوية، بالمعنى الذى يعطيه شومسكى للكفاءة)، ولكن معناهما لا يشير إلى "الأزرق" أو "الأخضر" ، أو إلى "كلاهما" معا. وتتمتع كلمة التنمية، باعتبارها أدنى من المقولة الدلالية، بالخصوصية التالية : عدم ظهور معناها إلا فى سياق دلالى - منطقى خاص ("نظام" مرتبط بقواعد التطابق، أو بالتركيبات).

وهكذا، لا يمكننا القول، بلغة مدغشقر، أن (البفتيك) ميتسو ولكن يمكننا القول، بالفرنسية، إن البفتيك "أزرق" (*)؛ ولا يمكننا الحديث عن "تنمية زرقاء" بل يمكننا الحديث عن "تنمية ريفية" (حول هذا الموضوع، انظر، على سبيل المثال : Goodenough, ed, 1964 Tyler, ed, 1969)

إذا كان لكلمة التنمية معنى خاص فى الاقتصاد السياسي، فإنه يبدو لنا إستحالة وضع حدود دلالية صارمة بينها وبين المفاهيم الأخرى التى انبثقت عنها، كما يشير إلى ذلك تاريخ الأفكار الاقتصادية، لأنها حالة نموذج مثالى، فى النظام الدلالى. فمفهوم النمو الاقتصادى يتصدر تلك الأفكار التى تشكل نظاما.

الثنائية الدلالية : تنمية / نمو (Développement / Croissance)

عندما تعرِّف كتب الاقتصاد كلمة "التنمية" فإن ذلك يتم عادة بالتمييز بينها وبين كلمة النمو، ويشير ذلك إلى الارتباط الوثيق بين هاتين الفكرتين فى ذهن الاقتصاديين، مثلما هو الحال فى تعاقب الفكر الاقتصادى (انظر فيما يتعلق بتنوع التعريفات، التاريخى والمتزامن : هاجن Hagen 1982؛ جييومون Guillaumont وهو يستشهد بهجنز Higgins ، بروتون Bruton، كندلبرجر Kindelberger، برّو Perroux، آرون Aron، أوسترى Austry، لوبريه Lebret ... الخ).

لقد شهد مفهوم التنمية، فى واقع الأمر، انتشارا كبيرا خلال الستينات من هذا القرن، عندما اتضح أن النمو الاقتصادى ليس له بالضرورة انعكاسات على ما يعتبرونه "تخلفا"، والحال كذلك، على سبيل المثال، فيما يخص إشباع "الاحتياجات الأساسية". فقد انبثقت "التنمية" من "النمو"، سواء كان ذلك فى تعاقب الفكر الاقتصادى أو فى التاريخ "الحقيقى".

---

* Un steak "bleu" وتعنى اللحم الذى تضج بالكاد (المترجمة).

إن تعريفات كلمة "التنمية" تمثل حقا سجلا عشوائيا قائما على تداعى الأفكار. وإذا اكتفينا باستخدام أكثر تجانسا لهذه الكلمة، فى إطار النمو الاقتصادى، فإن معايير التمييز التى ترد بوجه عام هى : إشباع "الاحتياجات الأساسية"، المقابلة بين المظاهر "الكيفية" للتنمية باعتبارها "أقصى حد" للنمو الاقتصادى والمظاهر "الكمية" للنمو؛ والطابع البنائى فى التنمية؛ وطابع عملية الاتفاق الذاتى؛ والقدرة على التعبير صراحة عما هو موجود بصفة ضمنية (مثلما هو الحال فى "نمو" شكل هندسى، صورة، أو استدلال).

ولا يمكننا القول بأن أيا من هذه العناصر يفتقد إلى المعنى، ولكنها، جميعا، تطرح بعض المصاعب.

هذا هو الحال بالنسبة للمفهوم الخاص بالمرور من الضمنى إلى الصريح، الذى ضخّمه، على سبيل المثال، هيرشمان (١٩٦٤) (وهو أكثر المفاهيم اقترابا من المفهوم الاشتقاقى الذى نجده فى فعل "بسط" "déplier"؛ انظر أعمال بـ. كوتى) ويفترض ذلك أن المجموعات الاقتصادية تحتوى بداخلها على إمكانيات كامنة يتعين توليدها. وكما يشير كاستورياديس (Castoriadis, 1977, P 138)، فنحن بصدد العلم الأرسطى للطبيعة الذى يرى أن تعريف الطبيعة يتم عن طريق غاياتها، ومن ثم فإن هناك معيارا للصيرورة، وهذا هو الحال فيما يخص استخدام كلمة "المتقدمة" فى عبارة "الدول المتقدمة". مع أن التنمية، بمعنى النمو الاقتصادى "الكيفى"، هى بحكم تعريفها، عملية وليست حالة : إذا كان هناك تنمية، فإن التنمية ليس لها غاية (بالمعنيين، أي نهاية وهدف). كذلك، لا يمكننا التفكير فى نمو أى شىء دون التفكير فى المجرى الزمنى الذى يتضمنه هذا المصطلح، دون التفكير، بالتالى، فى الإنجازات الكامنة فى الحالة الأولية.

ولنأخذ، على سبيل المثال، الإشارة إلى التغيرات "البنائية" التى ترد فى بعض التعريفات. إن المشكلة تكمن فى استحالة التفكير فى النمو الاقتصادى، وفقا لأكثر الآراء كلاسيكية، فى وحدة اقتصادية منعزلة، إذ ينبغى أن تكون هناك بنية، أي أوجه لتعاون أو تمييز بين القطاعات المختلفة، أو بين الفروع المختلفة للنشاط (كوزنتز، ١٩٧٢ Kuznets، برّو ١٩٦٩ Perroux، لوكايون ١٩٧٢ lecaillon).

إن تمييز "التنمية" من زاوية اهتمامها "بالاحتياجات الأساسية" (البعُد المُسمى بالكيفى)، يطرح كذلك مشاكل كبرى من ناحية الاقتصاد السياسى، وذلك رغم ما

ينطوى عليه هذا التمييز من جاذبية، ورغم ما يبرزه من تأكيد، ضرورى إلى حد كبير، على المظهر الأخلاقى.

إننا لا نرى، بالفعل، كيف يمكن مجرد التفكير فى تلبية الاحتياجات الأساسية، دون زيادة السلع والخدمات المتاحة من أجل الوفاء بهذه الاحتياجات. فلنستبعد، من أجل تبسيط استدلالنا، مسألة أوجه عدم التكافؤ "البنائية"، بقدر وجودها بصورة مشتركة فى عمليات النمو والتنمية (برّو ١٩٦٩، جيسوا Jessua١٩٨٢).

ولنأخذ الصحة، على سبيل المثال. كيف يمكننا التفكير فى "الصحة" دون الطب، وكيف يمكننا التفكير فى الطب دون عدد معين من الأطباء؟ كيف يمكننا إذن التفكير فى المرور من الحاجة إلى غطاء طبى، إلى تلبية تلك الحاجة، دون التفكير فى زيادة عدد الأطباء؟ إن هذه العملية مقوِّمة للنمو الاقتصادى؛ وليست شيئا "أضافيا" أو مجرد "تكملة". فنحن لا يمكننا إنشاء مؤسسات للتأهيل دون أن تكون هناك استثمارات عامة أو خاصة، مرتبطة بالتعريف نفسه للنمو. هذا إلى جانب، أنه بقدر ما تمثل "الدول المتقدمة" النموذج الأعلى لتعريف التنمية، فإن علينا ملاحظة أن تغطية الاحتياجات الأساسية تمت، فى هذه الدول، فى إطار أشكال اندماج، يتم فهمها، دائما، بطريقة سيئة إلى حد كبير (سوف نتناول ذلك فيما بعد)، ولكن، من المؤكد، أن ذلك لا يتم وفقا لعملية تعمدية صرفة، فقد عرفت الدول المتقدمة - من الناحية التاريخية - التنمية، دون أن يكون لها دراية بذلك.

إن التمييز "الكيفى" بين التنمية والنمو تضع الدارس للأمور أمام أشكال أخرى من الحيرة، عندما نلاحظ أن النمو هو نفسه لا يمكن التفكير فيه دون أن يتضمن ذلك بُعدا كيفيا. وهكذا يستدعى النمو، كما قلنا، وجود علاقة بين قطاعات وفروع الأنشطة، ويستدعى بالتالى أوجه إعداد بنائية على المستوى الكيفى؛ كذلك، فإن الإبداع التقنى - وهو ضرورى، إلى حد كبير، لمزيد من الإنتاجية، وبالتالى فهو ضرورى للنمو - لا ينحصر فى العملية على مستواها الكمى.

إننا سرعان ما نقع فى فخ العبارات السحرية ("السعادة") أو الإطناب (مثل ما يرد فى جمل مثل : المرور " من مرحلة أقل إنسانية إلى مرحلة أكثر إنسانية"، وهو استشهاد أورده جيومون ١٩٨٥، فى الصفحة ٤٥، نقلا عن الأب الفاضل لوبريه R.P.Lebret من كتابه: الآلية الملموسة للتنمية Dynamique concrète du développement، ماهى المرحلة "الإنسانية" أو حتى "اللا إنسانية" فى المسائل الخاصة بالمجتمعات

"الإنسانية"؟)، عندما نتناول كلمة "الكيفي" ولو بقدر ضئيل من الحذر. كذلك، فإن التعريف عن طريق "إعطاء الحد الأقصى" للنمو الاقتصادى يطرح مشكلة كلاسيكية فى الاقتصاد، ألا وهى مشكلة تعريف الحد الأقصى (جودلييه ١٩٦٦ Godelier). فبعد مناقشة دقيقة لإمكانيات التوصل إلى "مقياس تركيبى" للتنمية، يستنتج جيومون أن هذا المؤشر مازال "عصيّ المنال". (١٩٨٥. ص ١٥٢)، وفى نفس الوقت، مازال هناك معنى "للتخلف" و "للتنمية". وقد يوصلنا كل ذلك إلى خصوصيات العمليات الاقتصادية الشاملة، وهى مسألة يتعين علينا- للأسف - تركها جانبا. إننا مضطرون للاعتراف بأن جزءا كبيرا من هذه المصاعب يرجع إلى التداعيات الدلالية التى تتضمنها الكلمة نفسها.ونلاحظ نفس "العدوى" الدلالية - التى تجذب معنى التنمية نحو معنى النمو - فى عدد كبير من التعليقات المعاصرة المتعلقة بالمجالين "الاقتصادى" و "الاجتماعى" : - "اننا نستثمر قدرا كبيرا فى أبحاث تنمية المنتجات التى تستمر مدة قصيرة للغاية" هذا هو ما أعلنه منتج لحفاضات الأطفال، وهو يرمى بهذا القول إلي التعبير عن أن شركته تحاول بيع المزيد من تلك الحفاضات فى فترة معينة (مقالة وردت فى مجلة "حدث الخميس L'évènement du Jeudi، بقلم نيكولا ملفسيس، ٣٠ يوليو - ٥ أغسطس ١٩٨٧).

- "ماهى فاعلية القمع فى مواجهة هذه التنمية؟"، هذا هو ما ورد فى مقال بجريدة لوموند، حول زيادة عدد الورش المخالفة للقانون فى فرنسا (مقالة بعنوان "القيّمون على الاقتصاد" بقلم جى هزرليش، لوموند، ٦ أغسطس ١٩٨٧).

إن أى قاموس "وسيط" للمفاهيم التى أشرنا إليها، يكشف عن وجود وحدة دلالية لا يمكن فصلها فى كلمتى : "التنمية" و "النمو. وهذا هو (ملخص) ماتجده فى قاموس "لاروس" فى ثلاثة أجزاء، الصادر فى ١٩٧٠، (وهو مثال جيد لتعريف وسيط) :

- **بالنسبة للتنمية** : "فعل التنمية : بسط قطعة من القماش"؛ "لصق مساحة قابلة للنمو أو جسم متعدد الصفحات على مسطح"؛ "[...] تحميض صورة فوتوغرافية"؛ مجازيا : "انتشار تدريجى [...] لمرض"؛ مرادف لها "[...] تطور، انتشار، تفسير، توسع، عملية، تقدم، تزايد، تفشى؛ **التنمية الاقتصادية: أنظر النمو** (التشديد من للمؤلف).

- **بالنسبة للنمو** : "زيادة البُعد الأساسى [...] (الطول)؛ زيادة الحجم [...]؛ زيادة الأبعاد الأساسية لمجموعة اقتصادية واجتماعية، مقترنة أو غير مقترنة بتعديلات فى

البناء".

من الملاحظ أن الاستخدام العام يركز، في الحالتين، على الفرق في الحالة على المستوى الكمي، في محاولة للتمييز بعد ذلك. وينتقل نفس هذا الالتباس إلى المجال الاقتصادي.

يبدو، إذن، أن من الصعب للغاية التفكير في "التنمية" دون "النمو"، أي أنه من الصعب التمييز بينهما تماما، ويصل ذلك إلي حد أنه يمكننا التساؤل عما إذا كان التمييز الذى يقابل بينهما لا ينحصر في شيء ثالث أكثر عمومية، ينبثق عنه المفهومين : بنية ثقافية، مولدة لتصنيف شبيه بالاحصاء الشهير للحيوانات الصينية، الذى أشار إليه ميشيل فوكو Michel Faucault . والواقع، أن تيارات التحليل التى نلاحظها بين خبراء التنمية تبدو، أحيانا، كما لو كانت تمثل نفس القدر من الاستبدالات البنائية المتعلقة بما يُفترض وجوده بين "التنمية" و "النمو" أو يقابل بينهما؛ وهكذا نجد تناظرا بين "النمو دون تنمية"، الذى أدانه جاك اوسترى خلال ستينات هذا القرن، و "التنمية دون نمو" التى تحدث عنها أ. سيد أحمد خلال ثمانيات هذا القرن.

على هذا المستوى، فإن المقابلة بين النمو والتنمية، أو بالأحرى بنية النمو والتنمية، قد تكون تابعة لهذه المقابلة بين العلة العملية والعلة الثقافية، ويرى م. سهلنز M. Sahlins في هذه المقابلة الأخيرة بنية مؤسسة للثقافة الغربية الحديثة، حيث تحتوى، من ناحية، الأشياء المفيدة، التى يمكن قياسها، وهى أشياء نعرفها معرفة جيدة (الأشياء والخدمات) ومن ناحية أخرى نجد "الاتجاه إلى الكيف" بصياغاته الغربية والمتغيرة، ولا يدرى خطاب التنمية ما يفعله بهذه الصياغات، حتى عندما لا يكف، فى الآونة الأخيرة، عن الحديث عنها (الراحة المنزلية، الهيراركية فى جزر ساموا (SAMOA)، الأدب الفارسي، الموسيقى، الحج إلى بينارس Bénarés، النهى عن أكل السلحفاة أو حداثة خفاضات الأطفال). فمن المؤكد، إننا فى حاجة إلى قليل من المال، على الأقل، لنعيش فى بينارس أو فى أي مكان أخر، والبيانوهو كذلك سلعة، ومدرس الأدب مُدْرج ضمن "المصروفات الإدارية"؛ ولكن تكمن المشكلة فى معرفة منذ متى هناك راحة منزلية، لماذا بينارس بالتحديد وليس دلهى، لماذا البيانو وليس الأكورديون، وحتى "لماذا الأدب"؟ ومن هذه الزاوية، يمكننا فهم كيف تبدو التنمية، فى النهاية"، كشيء أقرب إلي "هدية بونكس" (Bonux)(*) التى نجدها بالصدفة، إلى

* كان يضع المنتج فى علبة معجون الأسنان فرشاة مجانية، أو يضع فى علبة مسحوق الغسيل بعض قطع الصابون، كوسيلة للترويج(المترجمة).

حد ما، فى مُتَخَلف النمو، أى أن التمييز "الكيفى" (العلة الثقافية) لا يتبلور إلا عن طريق رفض ما قد يكون من قبيل الفائدة العقلانية (العلة العملية) فى الوقت الذى تُخبر فيه كل منهما عن الأخرى. ولنلاحظ أننا مازلنا هنا بصدد هذا التناوب : المعنى/ الوظيفة (المقابلة بين ماله معنى، وما يستخدم فى شىء)، الذى أشار إليه أوجيه Augé فى مجال الأنتروبولوجيا (١٩٧٩). علينا كذلك ملاحظة أن هذا التناوب قد يعين بصمة الثقافة الغربية على الاقتصاد - باعتباره علم وبعُد من أبعاد الواقع - الذى انبثق عنها.

قد تكون إحدى خصائص بعض "مواطن عدم تبصر" نظريات التنمية، والحال كذلك بالنسبة للتدخل الاقتصادى، هو وجود بنية دلالية ترفض كل من العلة الثقافية، والعلة العملية، وتجمع بينهما فى نفس الوقت.

إن أوجه فشل التنبؤ والشرح - المعترف بها عالميا - التى نجدها فى نظرية التنمية، أو بصفة أعم فى النظرية الاقتصادية (بوابيه، ١٩٨٦، ملف : "علم؟"، قام بجمعه "بو" فى جريدة لوموند ١٧ مارس ١٩٨٦) (Boyer, 1986; dossier "Une science?" réuni per M. Beaud dans le monde 17 mars 1986) تبدو كما لو كانت ناجمة، فيما وراء المدارس والظروف، عن اتجاه يهدف إلى "تقسيم الصعوبة إلى نفس القدر الضرورى من الأجزاء لكى لا يتم حلها (سهلينز)؛ ومع ذلك فإننا عندما نؤكد "أن كل شىء فى كل شىء" فإن ذلك لا يجعل المسألة تتقدم.

على أية حال، يبدو الأمر كما لو أنه كان محكوما على أكثر المداخل جدة، بإعادة تكوين شموليات مزّقها بشراسة شىء أفلت من إدراك المحللين، ولكنه أخبرهم رغم أنفهم.

هكذا تؤكد "نظرية الضبط" الحديثة - على الطريقة الفرنسية - على نوعية الأشكال المؤسساتية التى تتوسط العلاقة بين الاختيارات الاقتصادية الفردية والتوازنات العامة؛ ولكن ما هى هذه النوعية إن لم تكن شيئا من قبيل الأنتروبولوجيا، بالمعنى الذى عرفناه من قبل؟ تشير مدرسة الضبط إلي أنه لا يمكن أن يكون هناك تمييز "ثنائى بين الاقتصاد الصرف من ناحية، وبين ماهو اجتماعى من ناحية أخرى" (بوابيه ١٩٨٦، ص ٥٤)؛ ولكن كم مرة أشار الاقتصاديون إلى ذلك؟ هذا دليل، على عكس ذلك، على مدى رسوخ هذه الثنائية. هناك، فى هذا الصدد؛ بعض المصاعب فيما يخص الجوهر، أى أنه إذا كان هناك مجال اقتصادى، فإنه ... يعالج الاقتصاد، أى القيمة،

ولا يعالج المجتمع: إن الاقتصاد، بحكم تعريفه، أعمى تجاه الأشكال الاجتماعية، حتى إذا كان يعلم أنه يتعامل مع أشخاص منظمين بطريقة خاصة وأنهم ينتجون القيمة ويحطمونها (انظر بخصوص هذا الموضوع، الملحوظات التى أبداها فين Veyne ١٩٧١ ص١٦٧)[١].

لقد اضطر س.سي. كولم S.C.Colm كذلك إلي اللجوء إلى تلاقى الأخلاقيات البوذية ونموذج الإنسان الاقتصادى، لشرح أسباب الإنجازات المذهلة التى تتميز بها شعوب آسيوية عديدة، والتى لم تخضع للتنبؤ، وليس هناك عامل من عوامل الاقتصادى المترى، القائمة على العلة العملية، كفيل بتفسيرها (فلا يفسرها أي من المساعدة الأمريكية، أو حجم السكان، أو أسعار الإغراق، أو مستوى المرتبات)، والحال كذلك بالنسبة لأى عامل "متبق" أو "ثقافى" (المجتمعات "المتسلطة"، و "القدرة على المحاكاة"، ... الخ).

خلاصة القول، إننا نجد نفس الخصائص فى تدخل التنمية، حيث يلى التحقق من "المسلمات الاجتماعية - الثقافية"، التى كانت سائدة فى الستينات من هذا القرن، مجموعة غير متجانسة من المداخل ترمى إلى التكيف مع "الثقافات المحلية"، لكن هذه المداخل كانت لا تتناول، إلا فى حالات نادرة للغاية، تدخل التنمية باعتباره واقع "ثقافى" و "محلى" - والأمر كذلك بالفعل - تاركة هذا التدخل، إجمالا، "للعلة العملية".

يمكننا، إذن، من الآن فصاعدا، ملاحظة أنه ليس هناك ما يمنعنا من علاج "التنمية" بطريقة انتروبولوجية، بل يبدو لنا أن من الصعب التصرف بطريقة أخرى.[٢]

فلنفترض، على أية حال، أن "التنمية" عبارة عن نمو اقتصادى وشىء نوعى إضافى (من قبيل هدية بونكس) ، ولنفترض أنها نمو "جيد".

ولا تكمن المشكلة الأولى، فى هذه الحالة، فى معرفة ماهو النمو "الجيد" أو "السيء"، ولكن فى عدم التوصل إلى تفسير للنمو الاقتصادى فى أماكن وفى أزمنة معينة، ولذلك فنحن لا نعرف ماهو النمو الاقتصادى. ويشير كولم Kolm، فى هذا الصدد، إلى حيرة أشهر مداخل الاقتصاد المترى والاقتصاد، مثل مداخل دنيسون ١٩٦٧ Denison، أو كاريه Caré، دوبوا Dubois أو مالينفو ١٩٧٢ Malinvaud ، فيما يخص فرنسا. إننا لا نعرف إذا كان هناك نموا واحدا أو أشكال عديدة من النمو، وراء القدرة الوصفية العامة لفكرة النمو الاقتصادى. فمراحل النمو فى فرنسا تقترن،

بوجه عام، بعجز فى التجارة الخارجية، وبفائض فى ألمانيا، وهذه العوامل تلعب دورا هاما فى طبيعة النمو نفسها. ويُقال، أن ذلك يرجع إلى أن ألمانيا لديها مصانع معدات لا تتوفر لفرنسا، ولذلك تضطر فرنسا إلى استيراد مزيد من المعدات من أجل تلبية الطلب الداخلى؛ ولكن لماذا الأمور كذلك؟ لا علم لنا (استعرنا هذا المثل من چسوا ١٩٨٢ ص ٣٢٦).

عندما نتحدث عن التنمية، فإننا نتحدث، إذن، عن شىء لا يمكننا التحقق منه إلا بمقابلته مع شىء آخر لا نعرفه تماما.

إن إدانة الاقتصاد أمر بعيد كل البعد عن أن يكون لائقا وعن أن يكون هدفنا فى هذا النص، إذ يتولى بعض الاقتصادين بأنفسهم، التعبير عن هذه الإدانة بشراسة[٣]. ويتعين علينا الاعتراف بأننا نجد أنفسنا، فيما يخص التعريفات نفسها للمصطلح المؤسس، فى موقف يتطابق تماما مع الموقف الميدانى فى الانتروبولوچيا، حيث يقر "المخبر"، دون تردد، التصنيفات المنطقية الخاصة بثقافته. فإذا كان الباذنجان الأسود أسودا، فإنه ليس أحمراً، أو أبيضا.

التنمية : تنمية ماذا ؟

تمثل "التنمية" مقولة دلالية خاصة، ولا يرجع ذلك إلى مكانها فى المجال الدلالى العام فحسب، بل كذلك إلى العلاقات الدلالية الضمنية التى تربطها، بصورة لا فكاك منها، "بمجموعات" الاقتصاد الشامل والمحاسبة القومية. إن شيئا من قبيل "تنمية أسرة" أمر لا يُعقل، و إذا أمكننا الحديث عن "تنمية إقليمية" فليس هناك تنمية، بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، إلا تنمية قومية؛ وتقوم "مقاييس التنمية" على أساس قومى فإذا كانت كل من الألزاس واللورين، ألمانيتين، لكان "ميزان المدفوعات" الفرنسى مختلفا؛ إننا نجد هنا إشارة إلي ما يربط الأنتروبولوجيا كذلك - ونقصد فى هذا الصدد الانتروبولوجيا التاريخية - "بالتنمية"، وهو، هنا، الاهتمام الذى يوجهه هذا العلم إلى عملية إنتاج هذا الشىء الغريب، أي "الأمة". ولكن يمكننا كذلك أن نعكس قولنا على الوجه التالى : "التنمية" - بصفتها مجموعة من الأشكال التاريخية والثقافية الخاصة التى تجذب، قهرا، المحاسبة القومية - تُولد الأمة (مع إعطاء هذه الكلمة الأخيرة معنى اندماج أشكال اقتصادية خاصة، فى السراء والضراء).

هكذا يمكننا أن ندرك، بطريقة أفضل، كيف أن مجموعات المحاسبة القومية ليست

اختراعات تقنية فعالة وشاقة فحسب، بل هى كذلك أدوات ثقافية، ولا تقلل فعالية هذه الأخيره من صفتها العرضية. فإذا تحدثنا عن التنمية فى تاهيتى، يتعين علينا معرفة ماهى تاهيتى بالضبط، وهذا ليس بالأمر اليسير (هل بها وسائل نقل عامة أم لا؟ هل لديها خطوط جوية أم لا؟ ... الخ) وعلينا، حتما، الحديث عن إجمالى المنتج الداخلى، وعن صافى المنتج الداخلى، وعن المصاريف الإدارية، وعن التكوين الإجمالى لرأس المال الثابت، ولماذا لا تتناول كذلك رصيد الصناعة؟ (هناك فرق كبير، بكل تأكيد، على المستوى السلبى، بين ماقد تبيعه الصناعة التاهيتية إلى "الخارج" وما قد تشتريه من المصانع الخارجية) تتحدث التنمية، إذن، عن هذا الشىء الغريب، أى عن "الصناعة التاهيتية" حتى لو كان ذلك للبكاء على غياب تلك الصناعة.

يقول ڤين بخصوص الاقتصاد الشامل، أن "المهارة" ليست "معرفة" (١٩٧١، ص١٧٢). وإذا كان الأمر كذلك، فهذا يرجع إلى أن جوهر الاقتصاد الشامل يكمن فى "الدال" (فى الأدوات المفاهيمية التى تعرِّفه). فمجموعات المحاسبة القومية تطرح، بالفعل، مشكلات شبيهة بتلك المرتبطة بـ "تصنيفات السكان الأصليين" فى الأنثربولوجيا.

الأمر كذلك بالنسبة للمشكلة التقليدية المتعلقة بتعريف ماهو "داخلى": بالمقابلة مع ماهو "قومى". فيشير جيومون بصفة إجمالية إلى أن "كل مصطلح من هذه المصطلحات، [يتسم] فى حد ذاته بالالتباس (١٩٨٥، ص٩٦). ويلاحظ جسوا Jessua "إن ما تنتجه الأمة يطلق عليه الناتج القومى، وما ينتج داخل الأمة يطلق عليه الناتج الداخلى.[...]. إن الداخلى [...] يتحدد وفقا لمبدأ الإقليمية، وفى المقابل [...] فإن القومى، [...] [يتحدد] وفقا لمبدأ الجنسية أو لمبدأ الإقامة" (١٩٨٢، ص٨٧)؛ ولكن يمكننا اقتراح تعريفات، لا نهاية لها، لصفة "القومية" بالنسبة لأنشطة شخص فرنسى يقطن الولايات المتحدة ويتولى إعادة تصدير فاكهة الكيوى الآتية من نيوزلاندة إلى البحرين، وما يمكننا تعريفه على أنه "داخلى"، بالنسبة لسائح ينتمى إلى جزر فيجى يقوم ببيع القوس الذى كان يمتلكه جده، إلى نحاس مغربى مقيم فى جارچ لى جونيس Garges-les-Gonesses : إن التجارة "الخارجية" كذلك، ليست خارجية إلا بمقابلتها مع كل ذلك. قد يقول البعض، إن ما يهم هو اتساق المقولات؛ ولكن ذلك يعنى بالتحديد إن هذه المقولات تكشف عن وجود قسط من الأمور العرضية، لا يمكن اختزاله.

الحال كذلك بالنسبة للمقولات الفرعية التى تصف فروع الأنشطة. وهكذا واجهت صعوبة كبيرة، مؤخرا، لفهم ما تعنيه الاحصائيات التونسية بـ "خشب ومصنوعات مختلفة"، وذلك لأن "عرف" علماء النحو والصرف وحده الذى يستطيع تعيين حدود ذلك. وتستخدم أنسقة أخرى من الاحصائيات مقولات أخرى، وبصفة عامة، فإن عالمية الاقتصاد الشامل أمر مضلل، وهناك قابلية لتنوع بنى هذا الاقتصاد، ويتعين على الأنثربولوجيا الاهتمام بها.

على مستوى فكرى يختلف عن ذلك قليلا، نشير إلى أن "ميزان المدفوعات" الفرنسى (الميزان التجارى، رصيد تدفق الخدمات وأوجه من "اللامرئى" مع "الخارج") يُطلق عليه فى اللغة الألمانية "كشف حساب المجهودات" (Leistungsbilanz) (ذكر كريسون E. Cresson ، هذه الملحوظة فى جريدة لوموند، ١٨ اغسطس ١٩٨٧).

تُسقط "التنمية"، إذن، على مساحة كوكبنا نموذج معيارى للقراءة (وهى فى مجملها عبارة عن الاقتصاد الشامل والمحاسبة القومية)، وهى أداة تكونت عبر التاريخ والثقافة. (٤) فمن الناحية التاريخية، نجد فى حالة فرنسا، أن المنظور "القومى" يلى المنظور "الداخلى"، ليتجاور معه فى نظام المحاسبة القومية" (چسوا، ١٩٨٢، ص٨٨). وقد تكونت هذا الأداة ثقافيا، لأن معايير التحليل تختلف وفقا للأدوات، فنرى أن جيومون يستخدم إجمالى الناتج القومى عندما يتعلق الأمر بإبراز مستويات المعيشة، وبالتالى، بإبراز "عدم التكافؤ"، ويستخدم إجمالى الناتج الداخلى لتحليل نشاط دولة، وبالتالى تحليل "ثروتها" (١٩٨٥. ص٩٧).

إن هذا الإطار المرجعى التاريخى الضمنى هو، فى الواقع، مقوِّم للتنمية فى جميع مظاهرها. ويكمن فى ذلك موضوع آخر جدير باهتمام الانتروبولوجيا.

التنمية باعتبارها أسطورة الأصل

تشير التنمية حتما، سواء كانت مفهوما أو مقولة، إلى تاريخ الدول "المتقدمة"، وهى فى هذه الحالة تشير إلى ظاهرة تاريخية تمتد لتشمل ماترى اللغة العامة أنه "الثورة الصناعية" (نذكر على سبيل المثال : هوبسباوم Hobsbawm ١٩٦٢ و ١٩٨٦، بروديل ١٩٧٩، الجزء الثالث). ويمكننا الإشارة، إلى ما لا نهاية، إلى رفاهية الممالك الاشانتية، وإلي سعادة الماوريين (*) Maoris خلال القرن الثامن عشر، وإلى مفارقات

* يوردها المؤلف Ma'ohi والصحيح ما أوردناه، وهم من الشعوب التى تعيش بنيوزلانده (المترجمة).

الوفرة التى عرفها الصيادون القاطفون (سهلينز)، لكن ذلك لا يطلق عليه "اسم" التنمية. فعندما يتحدث أى شخص عن التنمية، فهو يتحدث، واقعيا، عن مستوى أو آخر، من هذه المرحلة التى بدأت، كما يبدو، فى انجلترا منذ خمسينات القرن الثامن عشر، وبعد ذلك بقليل فى باقى دول أوروبا وفى الولايات المتحدة؛ وكل ما هو مقوِّم للتنمية (حتى فى "أحدث" مظاهرها مثلما هو الحال فى الاقتصاد الشامل، باعتباره علما وبُعدا للواقع فى نفس الوقت) ليس له معنى إلا فى سياق هذه "الفترة الطويلة".

إن المشكلة تكمن فى أن التنمية، بهذا المعنى، ليست هى التصنيع، أو زيادة الإنتاجية الزراعية، أو تكثيف النقل، أو إقامة جهاز دولة أكثر فاعلية، أو القدرة على التمكن من الأسواق الخارجية؛ فالمفهوم التاريخى لمصطلح التنمية، هو أن يتم كل ذلك فى نفس الوقت، وأن يكون "له صدى"؛ أما فيما يتعلق بقياس "المكاسب" و "التكاليف" الاجتماعية لهذا المجرى، حيث "تنجح" أحيانا "العملية، بينما يموت المريض"، فهذا شىء مازال من قبيل مالا يمكننا اتخاذ قرار فيه؛ وإذا أمكننا تقدير أن كل فرد يفضل أن يعيش مدة أطول فى حالة من الأمان النسبى، وخصوصا على المستوى الغذائى، فإن أحدا لم يسأل الأطفال المهجورين، فى مانشستر فى عام ١٩٤٥، عن رأيهم فى ذلك، وكذلك المزارعين الذين كانوا يعانون الفاقة فى منطقة لابوس La Beauce فى عام ١٨٨٠.

مازالت الظروف العامة والخاصة لما حدث، غامضة إلى حد ما، رغم حجم التحليلات التى تم تخيلها. ونحن مضطرون، فى هذا الصدد، إلى الإشارة إلى التوليفات الواسعة التى تحظى بنفوذ فى هذا المجال.

وفيا يخص "إقلاع" انجلترا، و بالتالى، ما يتعلق بتآزر العناصر التى تؤدى إلى هذا الإقلاع، يضطر ف. بروديل، عندما يعيد النظر فى خط سيره الشخصى، إلى الحديث عن ذلك قائلا بأنه "عمل باهر" (١٩٨٥). أما هو بسباوم، فقد اضطر إلى إستعارة "شرارة" التجارة الخارجية التى أشعلت "وقود" السوق الداخلى (١٩٨٦ [١٩٦٨] : ص٤٨). ويشير إلى أن الأسئلة الأساسية المتعلقة بـ "كيف" و "أين" مازالت، إلى حد كبير، دون إجابة (نفسه، ص٤٠). على هذا المستوى من العموميات، هناك لغز كبير، و هو حالة فرنسا فى نفس هذه الفترة (التى يطلق عليها هو بسباوم "المفارقة الضخمة")، فقد كان لديها مؤسسات مثالية، فيما يخص المجال الاقتصادى، ولديها أكثر المقاولين إبداعا فى أوروبا، واحتياطى هائل من رأس المال، ومركز مالى دولى،

لكنها كانت تسجل تأخرا كبيرا، بالنسبة لانجلترا، على المستوى الاقتصادى (هوبسباوم، ١٩٦٢، وخصوصا ص٢١٢-٢١٣)، ويتفق مع ذلك ملحوظات بروديل التى تعبر عن حيرته بخصوص هذا، وعلى سبيل المثال تدنى الاستخدام النسبى لواجهة البحرية الفرنسية (١٩٨٦).

الأمر كذلك بالنسبة لمظاهر خاصة بما يحدث، رغم أنها تعتبر بديهيات من الدرجة الأولى.

هذا هو الحال بالنسبة للعلاقات المتبادلة بين الفائدة والابتكار. فالفائدة لا تكرّس بالضرورة للابتكار، والابتكار التقنى، بطبيعته، لا يستهدف عملية الإنتاج. إذ يمكننا تحقيق فائدة بالاكتفاء ببيع ملابس من الطراز الراقى، إلى الأغنياء دون الاعتماد على فرص بيع جوارب من الحرير إلى الفلاحات (هوبسباوم، ١٩٨٦ [١٩٦٨] ص٤٠). وتتفق مع ذلك، فى مجموعه، ملاحظات بروديل الخاصة بالصفة العرضية للعلاقات بين المعرفة الفنية وعملية الإنتاج، مثلما هو الحال فى استخدام امبراطورية الصين لبارود المدافع ولكن كصواريخ للاحتفالات، واستخدام الإنكا للعجلات، فى مجال لعب الأطفال، واستخدام أباطرة مصر لطواحين الهواء للترفيه عن الحاشية (١٩٨٥).

كذلك الحال بالنسبة للتجارة الخارجية، فقد يكون "إقلاع" إنجلترا، راجعا إلى تواجدها فى أجزاء مختلفة من العالم. ولكن، كما يقول هوبسباوم : "إن فتح الأسواق عن طريق الحرب والاستعمار، لا يفترض وجود اقتصاد قادر على استغلال هذه الأسواق فحسب، بل يفترض كذلك حكومة لديها رغبة فى شن حرب و فى الاستعمار، لصالح المقاولين" (١٩٨٦ [١٩٦٨]، ص٤٩). ويواصل بروديل الحديث، فى هذا الصدد، بهذه الجملة الفظة : "لا يسيطر على العالم من يريد" (١٩٨٥). ويمكننا إيراد عدد متضاعف من الأمثلة الخاصة بأمور تتزايد خصوصيتها، هذا هو الحال بالنسبة "للحلقة الفاضلة" الخاصة بالآلة البخارية و بالفحم (ريش ١٩٧٧ ص٤ Rich).

ومن البديهى أن كل ذلك قد يكون له أهمية كبيرة بالنسبة للأنثروبولوجيا التاريخية. فخصوصية تنمية أوروبا - خصوصية "التنمية" بشكل عام - ليست فى هذا المظهر أو ذاك، ولكن فى اندماج تلك المظاهر، وملحوظات كلود ليفى شتراوس Cl.Lévi Strauss الخاصة بـ "الجمع" بين الصدفة ومجموعات من الاحتمالات فى التاريخ (فى هذا النص الجميل الذى يحمل، لسوء الحظ، عنوان "الجنس والتاريخ") أو عن العلاقات المعروفة، التى أشار إليها كذلك بول ڤين، بين نظرية الألعاب والاقتصاد

الشامل، من المؤكد أن كل ذلك كفيل بأن يكون له امتدادت مثرية. كذلك، فقد كان من المفروض أن تقنعنا أهمية البعد العرضى، أي البعد الخاضع للصدفة فى الثورة الصناعية - إذا كنا فى حاجة إلى ذلك، وخصوصا إذا كان لذلك معنى - بأن "الأوروبيين" ليسو أكثر ذكاءا، بطبيعتهم من غيرهم (أو حتى أقل ذكاء من غيرهم).

لكنتنا نشير، هنا، إلى شيء قاطع، وهو انه بقدر ما أن "التنمية" ظاهرة تاريخية شديدة الخصوصية، فإننا لا نعرف بالضبط عما نتحدث عندما نتحدث عنها، ولذلك لا يمكننا الحديث عنها إلا من زاوية هذا "التهديد بردة لانهائية"، التى تحدث عنها كلود ليفى شتراوس فيما يتعلق بإدراك الزمن التاريخى (١٩٦٣) وبهذا المعنى، تمثل كلمة التنمية وحدها أسطورة الأصل، بمعنى التسلسل المنطقى للمشاكل المرتبطة بإدراك الزمن التاريخى. وهكذا فإن الحديث عن "التنمية" فى الأوضاع الراهنة لا يعنى أكثر مما يقوله الماوريون عن مؤسس الكون : "كان كبيرالتاآروا Ta'aroa ، وهو الأصل، موجودا منذ قديم الأزل، [...] لقد انتج تاآروا نفسه فى الوحدة، وكان أهلا لنفسه، فلم يكن له أب أو أم".

نظريات التنمية كبنى سردية لواحدة من أساطير الأصل

استنادا إلى هذا المعنى كذلك، فإن كل نظرية من نظريات التنمية و - من بعض الجوانب - كل ممارسة للتنمية تمثل بنية سردية - طريقة لها خصوصيتها فى سرد حكاية - مرتبطة بتاريخ أوروبا الاقتصادى والاجتماعى، الذى يمثل، حتما، إطارا مرجعيا لها، إن لم يكن يقدم لها "الحبكة"، بالمعنى الذى استخدمه فين؛ وارتباطها بهذا التاريخ، إن لم يكن عن طريق قراءة التطورات التاريخية، فهو يتم عن طريق أدوات الاقتصاد الشامل، التى تستخدمها بالضرورة والتى تنجم عن هذه التطورات التاريخية. ونقد نظريات التنمية، بصفتها متمركزة على أصول السلالات البشرية، يعتبر من قبيل الإسهاب.

وبخصوص هذه النقطة، هناك مشكلات أخرى أولية، ولا ترتبط هذه المشاكل "بالانحياز" بقدر ما ترتبط بالتحقق من مجموعات نصية قابلة للاستقلال، فعلا، الواحدة عن الأخرى؛ إذ أن من الصعب معرفة أين يجب إجراء "القطع"، بل لا يمكننا أخذ قرار فى هذا الصدد. وهناك، مع ذلك، مجموعات نصية متميزة يعين نوعها الرأى العام للاقتصاديين، سواء كان ذلك على المستوى الأعم (النظرية "الكلاسيكية"،

"الكلاسيكية الجديدة"، "الماركسية"؛ انظر على سبيل المثال : هاجن، ١٩٨٢، ص٨٣ ومابعدها Hagen)، أو فى صورة مُلحقات منطقية نابعة من الأولى، لكنها مع ذلك لا تمتزج بها، ويمكننا إطلاق اسم "مدارس" التنمية عليها (الصناعة المصنعة، التنمية الريفية، التنمية المتمركزة عى الذات، التنمية من أسفل ...الخ). تلك هى المجموعات النصية التى يشار إليها بمصطلحات السرد (برونر وترنر، ١٩٨٦، Brunner et Turner ؛ واعمال بـ.ريكور P. Ricoeur).

إن ضرورة "الشمولية" أو ضرورة التزامن التى تستدعيها التنمية، باعتبارها ظاهرة تاريخية، مهددة، بالفعل، بصفة نهائية، إذ أن الزمنية الملازمة للنظرية ولتدخل الاقتصاد الشامل، تعترف بها بالكاد. ففى حالة ما، نجد أن النظرية، نظرا لانبثاقها عن التاريخ - ويبدو لى إن هذا الطابع أكثر وضوحا فى نظريات التنمية عن أى علم آخر - لا يمكنها القيام إلا على أساس الملاحظة اللاحقة؛ وهى بالتالى محكوم عليها بإعادة إنتاج، بشكل أو بآخر، تركيب من التركيبات التى سبق حدوثها (وسوف نتناول هذا الموضوع فيما بعد)؛ وفي حالة أخرى، فإنه يتعين على التدخل أو "المساعدة العامة"، البدء بشىء ما.

هناك دائما، إذن، في "التنمية"، باعتبارها نشاطا، "فى بداية الأمر" و "بعد ذلك"، بينما كان من المفروض عدم وجود مثل هذا التعاقب.ولننظر مثلا إلى حالة الصناعة، سنجد التساؤلات التالية : بأيهما نبدأ، بالصناعة الصغيرة أم الكبيرة؟ فى أى منطقة نبدأ : الغنية (وهذا أمر أسهل)، أم الفقيرة (لأنه أمر اكثر ضرورة)؟ وما هو الوضع، إذن، بالنسبة للإنتاج الغذائى؟ وإذا نظرنا إلى المجال الزراعى، فنجد التساؤل التالى : أى المعدات الزراعية المصنعة نستخدم؟ وإذا نظرنا للمجالين معا : الصناعة والزراعة، فإننا لا نعلم ماهو الحد الأقصى، نحن لا نعلم، بالأحرى، إذا كان قد تحقق، فى يوم ما، في أوروبا، حد أو حدود قصوى (سبق لنا تناول هذا الموضوع). وهناك أمر مشجع ولا يمكننا نفيه، وهو أن أجهزة المساعدة العامة للتنمية، هى أجهزة متخصصة فى جميع قطاعات الأنشطة "الاقتصادية والاجتماعية"، لكن ذلك لا يعنى أنها تعرف ما هو أقصى حد لاندماج هذه القطاعات، وهو لا يعنى كذلك أنها تعرف كيف تقوم باحداث مثل هذا الاندماج، بل، أقل من ذلك كله، أنها لا تعرف إن كان من المرجع إنجاز كل ذلك فى آن واحد، إذ أن هذه الأجهزة، سواء كانت مندمجة أم لا، يتعين عليها "سرد تاريخ معىن"، وهذا هو معنى تقسيم مؤسسات التنمية إلى "خدمات" أو إلى

"اتجاهات". منها ما يؤيد المولّد بالماء، ومنها مايؤيد السماد، ومنها مايؤيد المنشآت الصغيرة، ومنها ما يؤيد الكبارى والطرق، ...الخ، وهذه التقسيمات، وفقا لتعريفها، ليس لها هدف خاص فى نشاط تقوم به بطريقة لازمنية ومندمجة.

فى حالة عدم إشارتنا إلى الصعوبة الكبيرة التى تتضمنها هذه المهمة، كان من الممكن ان توخذ ملحوظاتنا على أنها هجوم شديد؛ وخاصة فى حالة عدم توفر أمثلة، معترف بها، تتسم إلى حد كبير، بطابع "تبسيطى" فى نظريات التنمية وممارساتها، ولا يمكننا شرحها دون الرجوع إلى "الدال" التعاقبى أو التاريخى (إذا أردنا) الذى يكّونها.

وهناك نقطة أولى، ضمن نقاط أخرى، تعضد ملحوظاتنا، وهى مجهولة بصفة عامة، وربما يرجع ذلك إلى تفاهتها، وتتعلق هذه النقطة بتعدد النظريات المتعلقة بشيء مُفْرد، بكافة معانى هذه الكلمة الأخيرة، أى تعدد النظريات المتعلقة بـ "الـ" تنمية. وعلى سبيل المثال، فليس من المؤكد، وليس قابل للإثبات، أن الانتقادات العديدة والمتبادلة التى توجهها كل من النظرية الليبرالية والنظرية الماركسية، الواحدة إلى الأخرى، لم تتوصل أبدا إلى شيء من قبيل صيغة ثالثة، يمكننا عن طريقها إثبات أنهما تتحدثان، ولو بعبارات مختلفة، عن نفس الشيء، أى ماذا يستطيع أن يقوله الانسان الاقتصادى Homo Oeconomicus ذو عقلية المقاول، وهو فتى سعيد يتأرجح بين عدد لا نهاية له من الاختيارات الحرة، إلى الإنسان الماركسى، Homo Marxistus المستلب جوهريا؟ هناك شيء آخر، إذن، يتحدث عبر هذه النظريات، وهو من قبيل الشعب الثقافية والتاريخية. ماالذى كان يمكن أن يحدث فى فكر ماركس، لو كان هيجل أسبانيا؟ وبنفس هذا القياس، فإن بول ڤين يرى أن "النظرية الكلاسيكية الجديدة تمثل أكثر الثقافات ملائمة لاحتياجات المؤرخ" (١٩٧١، ص١٧٤). وبصفة أعم، فإن هذه النظريات تستمد معناها، بنفس القدر، من تتابعها، ومن العلاقات التى قد تربطها مع واقع اقتصادى مستقل، ففى حالة غياب ريكاردو Ricardo كان يمكن أن تختلف أعمال ماركس.

ولكن هناك كذلك وقائع معروفة جيدا فى النظرية الاقتصادية. فـ "و.أ. لويس"، يتحدث فى مقال شهير له، نشر فى عام ١٩٥٤، عن التنمية الاقتصادية من منظور "العرض اللا محدود للأيدى العاملة" (وكان المقصود بذلك أن يكون العرض لا محدودا بالنسبة للطلب، ولم يكن المقصود بكلمة "لا محدود" اللامحدودية فى حد ذاتها).

كان هذا العرض، فى ذهن لويس، مكونا من المزارعين ومنبثقا عن الهجرة الريفية،

ولدينا أسباب وجيهة تجعلنا نعتقد أن هذا المفهوم كان يردد، ولو بطريقة غير واعية، ظواهر مماثلة تماما للظواهر التى مرت بها أوروبا فى فترة ما قبل الحرب، أو حتى التى مرت بها انجلترا فى طريقها إلى التصنيع، مع هذا الفارق الوحيد الهام ، أي الفارق الخاص بطبيعة زيادة الانتاجية الزراعية، التى تمثل، فى هذا الصدد، المشكلة برمتها. ورغم تفاؤل بعض المحللين بخصوص هذه المسائل - مع أنهم معتدلين مثل هاجن (١٩٨٢) - فإن النمو الحضرى فى أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، لم يكن متماديا، وفقا لمعلوماتنا، وشاملا لنمو الزراعة (بخصوص نقد مفهوم لويس، انظر شارم ١٩٨٠ Charmes).

وإذا استبعدنا النظريات، نظرا لبعدها عن واقع النشاط الاقتصادى، فإن "مدارس" التنمية لا تكف عن تكرار هذه الظواهر المتعاقبة. فيشير جيرى Giri إلى أنه عندما تبدأ التنمية فى أفريقيا، تُعطى الأولوية للمشاريع الصناعية الكبرى، نظرا لاعتقادهم (على عكس الأفكار الموروثة فى هذا الشأن) أن الزراعة كانت موضع اهتمام قاصر عليها بطريقة مُفرطة، وأن الدول الأفريقية التى استقلت حديثا "جديرة" بالصناعة. ويمكننا مواصلة تكهناتنا إلى مالانهاية، حول أوجه نجاح أو فشل هذه المرحلة، لكن التنمية "الريفية" لم تستمد معناها إلا من تعاقبها مع هذه "الأفيلة البيضاء" التى تعبر عنها هذه اللغة غير المفهومة، وفى التعاقبية، توالت أو تجاورت التبادلات والتبادلات الفرعية. وهكذا نجد أن التدخل الذى كان يفتخر بأنه خفيفا، يتلو التدخل الذى كان لا يجرؤ دائما إعلان صفته "الثقيلة"، وفى إطار النمط الأول من التدخل تجاور الكنديون والفرنسيون، وسبقهم فى ذلك، أو أتى بعدهم، الأمريكيون، والهولنديون، والبلچيكيون؛ ولكن ظلت "الصناعة المصنعة" فى الجزائر، مخلصة للعبادة السوفيتية للُصلب. وعندما حاصر الفكر الاجتماعى، نظرية التنمية، ظهرت جميع أشكال عدم التكافؤ. وتجاورت نظرية " التنمية من أسفل"، التى تنادى بها بعض الأوساط التقدمية الأنجلو ساكسونية، مع نظريات التقطير لأسفل Trickle down، التى كان يحبذها البنك الدولى إلى حد كبير فى فترة معينة (رشح ثروات الطبقات العليا نحو الطبقات السفلى)؛ وعندما تم اختراق هذا الشكل، ظهرت هذه اللعبة البهلوانية على المستوى الفكرى، وهى مصطلح التنمية "المتمركزة على الذات"، وهى تمثل فى مجملها شيئا مُحَّرما ويستحيل التفكير فيه، وخلال هذه الفترة ظهرت نقائض التاريخ الاقتصادى : "الصدمات" و "الصدمات المضادة" البترولية، و "إقلاع" آسيا ...الخ. وكانت كل هذه العبارات بمثابة "أدوات الوصل" فى النظرية الاقتصادية. والآن، فى الوقت الذى نتحدث فيه، فليس من

المستبعد أن يتم الرجوع إلى "مراحل النمو" القديمة التى كان ينادى بها روستو Rostow، والتى انتُقدت فى ذلك الزمن - نظرا لمظهرها التطورى والمتمركز على أصول السلالات البشرية - بينما يرى ب.كوتى Couty أنها مراحل "تنتشر أمامنا بجلال" (١٩٨٤).

يبدو أن النظريات والمدارس، مضطرة إلى تكرار مظاهر مختلفة من التصور الذى تصنعه بشكل تاريخى تعيشه؛ لكننا لا يمكن أن نكرر "تماما" النمو الاقتصادى كما أنجزته أوروبا أو الولايات المتحدة، ولذلك السبب تُنظم البنى الثقافية، هذه المجموعات النصية. وهذا ما يجعلها تابعة، بالتحديد، للفكر الأسطورى، بالمفهوم الذى أعطاه كلود ليفى شتراوس لهذا الفكر، فقد كان يشير، منذ أكثر من عشرين عاما (فى عام ١٩٦٣)، إلى أن السياسة هى أقرب شىء إلى الفكر الأسطورى : "إن الفكر الأسطورى، بما أنه لا يبالى [نقطة] البداية أو الوصول صراحة؛ فهو لا ينجز أبدا مسارا كاملا، ولا يزال هناك دائما شيئا يتعين عليه إنجازه. إن الأساطير لا نهاية لها، مثلما هو الحال بالنسبة للطقوس" (١٩٦٤، ص١٤)

نحن نتناول هنا، بالطبع، مسألة التكرار فى الاقتصاد وفى النشاط الاقتصادى. وهذه ليست مسألة جديدة، خصوصا خلال هذه السنوات التى يعود فيها بقوة ما يُطابق "الليبرالية"، والتى "يعاد اكتشاف" آدم سميث فيها. وقد التفت الاقتصاديون أنفسهم إلى هذه المسألة. فيرى هيرشمان فى أحد نصوص كينز أنه قائم على "نفس الحجة التى لجأ إليها د. جونسون فى القرن الثامن عشر [...]" - (وهى فى هذا الصدد، غريزة الإثراء، التى تجمع وتوجه "بعض الميول الخطيرة فى الطبيعة الإنسانية") (١٩٨٠ [١٩٧٧]، ص١٢٠)؛ ويرى هاجن فى إعطاء الأولوية للزراعة، منظورا "فيزيوقراطيا" (١٩٨٢، ص١٤٢).

ومع ذلك، فإن ملاحظة تكرار الخطاب الاقتصادى ليست دائما حاضرة فى وعى الفاعلين، هذا من ناحية، ولذلك، فمن المفيد التعبير عن هذه الظاهرة؛ ولكن الاعتراف بالتكرار لا يمثل شرحا له، بينما هناك أهمية قصوى لهذا الشرح، إذ أنه إذا كان هناك تكرار فمعنى ذلك إننا بصدد شكل متناه. وبناء على ذلك، يمكننا طرح التساؤل التالى : هل هناك حقا نظريات جديدة للتنمية؛ والحقيقة أننا إذا أمعنا النظر فى هذا الصدد، سوف نجد، بصفة شبه دائمة، أن هناك "نسخة" سابقة لنظرية أو لمدرسة تُقدم إلينا باعتبارها شيئا جديدا. وكان جـ. شوفو، يذكرنى، مؤخرا، بأن الناس تنظر إلى "التنمية الجماعية" باعتبارها آخر صيحة فى النظريات الجديدة، بينما كانت منتشرة، منذ

أربعينات هذا القرن، فى آسيا الأنجلو ساكسونية المستعمرة (١٩٨٧).

كلمة الختام

فى نهاية هذا المقال، نؤكد على معنى هذه الملحوظات. فهى تتمسك بالخصوصيات الدلالية لفكرة التنمية، وهى بالتالى خصوصيات ثقافية وتاريخية؛ وهى تشير إلى أنه يبدو أن هذه الخصوصيات لا يمكن اختزالها، وأنها قد تبدو بوضوح أكبر اذا أخذنا فى الاعتبار هذا "الكولاج" الهائل الذى تمثله المؤسسات العامة، والقومية أو الدولية التى تكلف بالتنمية. وعندما نشير إلى كل ذلك، فإننا لا نرمى بتاتا إلى التعبير، بشكل عام، عن عدم أهلية التدخل الاقتصادى من أجل التنمية. بل يمكننا أن نقول عكس ذلك، طالما ان المؤسسات تأخذ على محمل الجد الطابع الفريد الذى تتسم به هذه المرحلة التاريخية، التى توجه خلالها أجهزة اقتصادية خاصة نحو حل مشاكل "خارجة" عنها جزئيا. إن كورنر وأخرين (١٩٨٦) (Koerner et al) كانوا على حق، عندما لاحظوا أن إقلاع أوروبا الاقتصادى تم فى إطار تبادلات اقتصادية - مالية دولية؛ وأن هذه التبادلات لم تكن، مع ذلك، "مساعدة للتنمية"، لأن ذلك لم يكن له أى معنى فى مقولات القرن التاسع عشر السياسية والاقتصادية.

إن هذا النشاط (أى مساعدة التنمية) والإطار المرجعى الذى تشير إليه (الاقتصاد الذى يطلق عليه اقتصاد التنمية) لهما، إذن، خصوصيتهما، ويتم الإخبار عنهما ثقافيا. وهما، إذن، من قبيل "التجميع العشوائى" Bricolage بالمعنى الذى أعطاه كلود ليفى شتراوس لهذه الكلمة، وعلينا بالتالى التعامل معهما على هذا الأساس، رغم كل التخيلات العلماوية الجارية، وأيا كان حجم المشترك بين الفكر المتوحش والفكر العلمى.

إن معنى هذه الملحوظات هو : الاعتراف، بقدر من الصرامة، بأن "التنمية" لها طابع تجريبى. وقد تؤدى مثل هذه الملحوظة إلى التخفيف من وطأة الموضوع.

ANSON-MEYER M.: "Le mythe de la comptabilité nationale en Afrique", Revue d'Economie Politique, n° 1,janv.- Eev. 1983, P. 86-111, (cité par P. Couty, 1984).

ARON R. : Dix-huit leçons sur la société industrielle, (Collection "Idées") Gallimard, Paris, 1984.

AUGE M. : Symbole, fonction, histoire. Les interrogations de L'anthropologie, Hachette, Paris, 1979.

BARE J.-F. : "Pour une approche anthropologique des politiques de développement", in : Economies en transition : secteur informel, développement rural et macro-économie, anthropologie du développement, Bulletin du département H, ORSTOM Paris, 1987, P. 155-180."La Tunisie, la petite entreprise et la grande banque", 26 P. multigr. (à paraitre).

BLANC M. : "Note à propos de M. Anson Meyer, 1983", Bulletin bibliographique du service de coopération de L'I.N.S.E.E., n° 2, 1983, Paris (cité par P. Couty, 1984).

BOYER R. : La théorie de la régulation : une analyse critique, Agalma/La Découverte, Paris, 1986.

BRAUDEL F. : Civilisation matérielle et capitalisme, Armand Colin, Paris, (3 voL), 1979. La dynamique du capitalisme, Arthaud, Paris, 1985. L'identité de la France, vol. I. Arthaud/Flammarion, 1986.

BRUNNER E.M. et TURNER V.W. (ed) : The Anthropology of Experience. With an Epilogue by Clifford Geertz. The University of Illinois Press, Urbana and Chicago, 1986.

CARRE, DUBOIS, MALINVAUD : Le croissance française, Editions du Seuil, Paris, 1972.

CASTORIADIS C. : L' Institution imaginaire de la société, P.U.F., Paris, 1971. "Réflexions sur "le" développement et "la" rationalité", in : Domaines de l'homme. Les carrefours du labyrinthe II, Le Seuil, 1977, P. 131-174.

CHARMES J. : La problématique de la transition, Paris (note de travail multigraphiée du groupe I.N.S.E.E.-A.M.I.R.A.), 1980. "Place et role du secteur non structuré dans la planification du développement et les politiques d'emploi en Tunisie", in : Tunisia : Industrial Employment, World Bank, Washington, annexe, 73 P., 1986.

CHAUVEAU J.-P. : "Le développement approprié. Mise en valeur coloniale et autonomie locale : perspective historique sur deux exemples ouest-africains", in : Histoire, histoires, (équipe Autonomie et Dépendance) Département H, ORSTOM, Paris, multigr., P. 23-43, 1986. Communication orale, 1987.

COUTY P. : "Les dominations en science économique", Pratiques et politiques scientifiques (Actes du Forum "Pratiques et politiques de science"), Editions de I'ORSTOM, Paris, 1984. "Figures du développeur : l'artilleur et le tisserand", communication au colloque Terrains et perspectives, ORSTOM, Paris, 1986.

DENISON E. : Why Growth Rates Differ, The Brooking Institution, Washington.

DOUGLAS M. : Implicit Meanings, Routledge and Kegan Paul, London, 1975.

DOZON. J.-P. : "Quand les pastoriens traquaient la maladie du sommeil", Sciences sociales et santé, vol. 3, n° 3-4, 1985, Paris, P. 27-57.

DUMONT L. : Homo aequalis, (Bibliothèque des Sciences Humaines), Gallimard, Paris, 1977.

Essais sur L'individualisme. Une perspective anthropologique sur l'idéologie moderne, Esprit/Seuil, Paris, 1983.

FAVRET J. : Les mots, la mort, les sorts. La sorcellerie dans le Bocage, Gallimard (Bibliothèque des Sciences Humaines), Paris, 1977.

FUA C. : "Les voies diverses du développement en Europe", Annales E.S.C., mai-juin 1985, Armand Colin, Paris, P. 579-604.

GIRI J. : L'Afrique en panne. Vingt-cinq ans de "développement", Karthala, Paris, 1986.

GODELIER M. : Rationalité et irrationalité en économie. ("Economie et socialisme") F. Maspero, Paris, 1966.

GOODENOUGH W.H. : (ed). : Explorations in Cultural Anthropology. Essays in Honor of G. P. Murdock, McGraw Hill, New York, 1964.

GUILLAUMONT P. : Economie du développement, (coll. "Thémis") P.U.F., Paris (3 vol.).

HAGEN E.E. : Economie du développement, Economica, Paris, 1982.

HIRSCHMAN A. D. : Stratégie du développement économique, (trad. française) Editions Ouvrières (coll. Economie et Humanisme), Paris, 1964. Face au déclin des entreprises et des institutions, (trad. française) Editions Ouvrières, Paris, 1972. Les passions et les intérets, (trad. française) P.U.F., Paris, 1980 (1977).

HOBSBAWM E.J. : The Age of Revolution. 1989-1948, The American Library, New York, 1962. Industry and Empire, Weidenfeld and Nicholson, London, 1968 (1986).

JESSUA C. : Eléments d'analyse macro-économique, ("Précis Domat") Montchrestien, Paris, 1982.

KOLM S. C. : L'homme pluridimensionnel, Albin Michel, Paris, 1987.

KORNER P., MASS G., SIEBOLD T., TETZLAFF R. : The I.M.F. and the Debt Crisis, Junius Verlag, Hamburg, 1986.

KUZNETS S.: Croissance et structure économique, (trad. française) ("Economie contemporaine") Calmann-Levy, 1972.

LACOUTURE J. : Pierre Mendès-France, Le Seuil, Paris, 1981.

LECAILLON J. : La croissance économique, P.U.F., Paris, 1972.
LENCLUD G. : "Note critique. L'eau dans la cité. Techniques et milieux symboliques", Etudes Rurales, n° 93-94, 1984, P. 151-161.
LEVI-STRAUSS C. : La pensée sauvage, Plön, Paris, 1963. Mythologiques. Le cru et le cuit, Plon, Paris, 1964. Anthropologie structurale 2, Plon, Paris, 1973.
LEWIS A.R. : "Economic development with Unilimited Supplies of Labor", Manchester School, n° 22 (may 1954), P. 131-191.
PARKIN D. : Semantic Anthropology, Academic Press (A.S.A. Monographs n° 22), Londres/New York, 1982.
PERROUX F. : L' économie du xx siécle, P.U.F., Paris, 1969.
RICH N. : The Age of Nationalism and Reform, W.W. Norton, New York, 1977 (1970).
SAHLINS M. : Au coeur des sociétés. Raison utilitaire et raison culturelle, (Bibliothèque des Sciences Humaines), Gallimard, Paris, 1980 (trad, française de Culture and Practical Reason, Chicago, (1976).
SCHWARTZ M. J., TURNER V.W., TUDEN A. (eds) : Political Anthropology, Aldine Publishing Company, Chicago, 1966.
SORMAN G. : La nouvelle richesse des nations, Fayard, Paris, 1987.
TOURAINE A. : La société postindustrielle, Denoel (coll. "Médiations"), Paris, 1969.
TYLER (ed.) : Cognitive Anthropology, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1969.
VEYNE P. : Comment on écrit L'histoire, Le Seuil (coll. "Points"). Paris, 1971.

هوامش الفصل الثالث

(١) يبدو أن الانتروبولوجيا الاقتصادية – التي قد تطرأ على ذهننا – تجد نفسها في مأزق، وهي تعترف بذلك.

(انظر :

Godelier ed : Un domaine contesté : l'anthropologie économique, Paris / la Haye, Mouton, 1974)

ربما يرجع ذلك إلي الاعتقاد بأن الانتروبولوجيا الاقتصادية يمكنها أن تكون شيئا آخر غير دراسة انتروبولوجية تتناول الاقتصاد، أو، على الأقل، ماترى أنه اقتصاد، في الواقع. ويمكننا، بالفعل، التساؤل عما اذا كان الاقتصاد – باعتباره مجموعة نصية تاريخية وثقافية (دومون، Dumont ١٩٧٧) – يمكن أن يكون شيئا آخر سوى نفسه، حتى إذا تعلق الأمر بدولة فانواتو Vanuatu.

إذا كان يمكننا تمييز تنوع شبه مطلق في الأجهزة الاقتصادية – وتحاول جميع اتجاهات الاقتصاد الشامل ضغط حجم هذا التنوع – فلا يبدو لنا أن ذلك كفيل بأن يكوّن انتروبولوجيا "اقتصادية" على وجه الخصوص، إذ أن المشكلة، في هذا الصدد، ليست مرتبطة بأن هذه الأجهزة اقتصادية، ولكنها متعلقة بالتنوع. فالفرنك، سواء استخدمته أسرة فرنسية في شراء شركة استثمار ذات رأس مال متغير SICAV ، أو استخدمته عائلة تنتمي إلى شعوب "سونينكي" Soninke من أجل بناء مسجد، فإن ذلك لا يغير من كون الفرنك فرنكا في كلتا الحالتين. ومع ذلك، يبدو ان الانتروبولوجيا "الاقتصادية" لا تهتم بالمسألة التالية : ماهو هذا الفرنك؟ وربما يرجع ذلك إلى اعتقادها بأننا، في هذا الصدد، في مملكة الاقتصاد المالي أو مملكة الاقتصاد الدولي، واننا – في هذه الحالة – خارج المجال الثقافي، بل أكاد أقول، خارج الوضع البشري. فالمسجد والفرنك موجودان، ولكن المسجد ليس له علاقة بالفرنك. ومن المؤكد أن المسجد له أهمية كبيرة، ولكن البرنامج الذي نقدمه هنا يوجه اهتمامه إلى الفرنك وإلى كل ما يترتب عليه.

(٢) يبدو لي أن خط سير كولم (١٩٨٧) S.C.Kolm ، في هذا الصدد، مثالي تماما. إن الانتروبولوجيا تهمل ملحوظات عديدة عبر عنها المؤرخون – ونذكر من بينهم، في المقام الأول، فبروديل – رغم أن هذه الملحوظات أصبحت شائعة إلى حد كبير، وتفتح – في رأيي – آفاقا واسعة، وربما يرجع ذلك إلى انشغال الانتروبولوجيا بمهام أخرى؛ وتتعلق ملحوظات المؤرخين بخصوصيات الوقائع الاقتصادية نفسها، ومن ثم، بخصوصيات وقائع الاقتصاد الشامل. فهي تتعلق، هكذا، بانتشار القرميد "المكور" Tuile "canal" وبانتشار القرميد "الروماني" Tuile romaine في فرنسا (١٩٨٦) وبالتقدم التقني في مجال سفن العتاد الهولندية

(١٩٧٩)، وبالأهمية النسبية التى كان يتمتع بها الجيش الفرنسى خلال القرن الثامن عشر (١٩٨٦) وباستمرار نماذج قانونية متميزة (انظر فى هذا الصدد ;Le Roy - Ladurie
travaux en cours de P. Lamaison sur le notariat français).

(٣) "هناك، فى الاقتصاد، مسافة بين النظرية و المعطيات، لا يمكن مقارنتها بتاتا بما أعرفه فى العلوم الطبيعية والاجتماعية [...] أعتقد أن الكتب فضيحة [...]".
"The Failure of Armchair Economics" interview de Herbert A.Simon, Prix Nobel d'Economie, à La revue Challenge, New York, nov-déc. 1986, citée par Michel Beaud, Le Monde, 17 mars 1987.

للتعرف على أمثلة أخرى، انظر النص الممتاز :
Philippe Couty : "Les dominations en science économique", in : Pratique et politiques de science, Département H, ORSTOM, Paris, 1985.

(٤) أكرر، مرة أخرى، أن هذه الملاحظات لا ترمى إلى مهاجمة استخدام الاقتصاد الشامل، حتى إذا كانت لدينا أسباب وجيهة لشن مثل هذا الهجوم الثانوى. وكنموذج للمناقشات الخاصة بتطبيق المحاسبة القومية على الدول "المتخلفة"، أنظر المجادلات التى دارت بين انسون ميير (١٩٨٣) M.Anson Meyer و بلان (١٩٨٣) M. Blanc ، والتى وردت فى ب.كوتى (١٩٨٤) P.Couty.

الفصل الرابع

بعض الملاحظات حول التنموية فى العالم الثالث : الوجه الآخر لأيديولوجية التنمية

- رونيه جاليسو
(جامعة باريس الثامنة)
- سعيد تامبا
(جامعة كورت)

فى عام ١٨٢٥، خصصت جريدة "المنتج" Le Producteur السان سيمونية، مقالا عن مصر، يعبر عن الرغبة الشديدة فى "ربط البحرين عن طريق قناة بين القاهرة والسويس". وسوف يؤدى هذا المشروع الجماعى إلى تبلور المجموعة التى ترى فى الاتحاد بين الشرق والغرب، رمزا لتجمع عالمى.

ويمكننا، بكل تأكيد، تفضيل البُعد "الطوباوى" لهذا الهدف، واعتبار المشروع بمثابة "نهر كبير للشعوب"؛ وإذا كان البعض لم يدرك بوضوح إن هذا المشروع يمثل محاولة إدماج، فقد استخلص محمد على، مع ذلك، بُعده السياسى، وكان يرى أنه يمثل "تهديدا بتدخل أوروبى".

وتُعتبر ردود فعل الأطراف المختلفة فى هذا الشأن نموذجية، بقدر ما تضع مذهبا تنمويا، وجها لوجه، أمام معارضة الطبقات القيادية له.

العلاقات الرأسمالية المتبادلة وظهور الأيديولوجية التنموية

مازال تفسير مشروعات الدولة التى قام بها محمد على، موضوعا يثير الجدل. إذ انه من الصعب، بالفعل، إضفاء صفة "القومية" المصرية عليها. وحيث أن هذا الرجل ينتمى - وكذلك الحال بالنسبة لقطاع كبير من المحيطين به - إلى الانتلجنسيا العسكرية، ذات الأصل البلقانى، والتركية المهنة، فقد بادر بمحاولة استقلال سياسية، مستغلا أوجه المنافسة الاستعمارية بين كل من فرنسا وانجلترا. ألم يكن له دور فى الإيحاء بغزو الجزائر؟ لم تكن التحالفات وحدها أوروبية، بل كان الأمر كذلك بالنسبة للمستشارين و لرجال المال. وكانت التبعية هى الأقوى، منذ فترة ماقبل الخضوع للتجارة الحرة البريطانية، الأعوام ١٨٣٨-١٨٤٠. ومن هنا، فإننا نشك فى فرص عملية "التحديث" هذه؛ فالمظهر التقنى - إذا ما استخدمنا المصطلحات الحديثة - وكذلك مظهر "التعاون الاستعمارى الجديد" السابق لأوانه، يطغيان على واقع التنمية المتمركزة على الذات.

من المرجح أن مقارنة تجربة محمد على بـ "الاستبداد المستنير"، تحوى قدرا من الافتعال؛ فلا يمكننا القول بأنها سارت فى طريق شبيه بذلك الذى سلكته بروسيا، أو ثورة الميجى، ويرجع ذلك، تحديدا، إلى غياب الاندماج القومى. ومن المؤكد، أن رفاعة الطهطاوى - وهو أناضولى الأصل، وكان يشغل وظيفة تركية - قد أسهم بصورة فعلية فى التمصير، لكنه تمصير أدبى لأفكار غربية، عن طريق الترجمة بوجه خاص.

لقد كان واضحا، منذ ذلك الحين، أن المسألة التنموية لا يمكن فصلها عن علاقاتها "بالتنمية" الرأسمالية، التى كانت فى هذه الفترة متمحورة على أوربا الأطلنطى. لكن من المؤكد أن المشكلة التاريخية "للتنمية" أمر مختلف، فإذا كان التوسع الأوروبي، ثم التوسع الأمريكى، قد أديا إلى الحد، تدريجيا، من إمكانيات الاستقلال الاقتصادى، فإن هذا لا يتنافى مع وجود استعداد "للتنمية" الرأسمالية فى مجتمعات ودول أخرى خارج أوروبا الغربية؛ وربما نجد فى تجربة مصر، خلال القرن الثامن عشر، علامات تعطى طابعا نسبيا للنهضة التى أثارها بونابرت، وتظهر مثل هذه العلامات الدالة على الأستعداد للتنمية، بطريقة أوضح، فى الشرق الأقصى الصينى، ويسرى ذلك، بالطبع، على اليابان، إذ تبدو هذه الأخيرة كما لو كانت آخر إنجازات هذا النمط من التنمية، وقد تحقق ذلك، لا على أساس داخلى فحسب، بل، كذلك، على أساس توسع استعمارى خاص بها (كوريا، منشوريا، وحتى الفشل فى الصين).

ويمكننا طرح مسألة "تنموية" السكان الأصليين، اللا أوروبيين، فى ارتباطها بهذا التاريخ للتنمية الرأسمالية. فقد كانت أيديولوجية التنمية فى القرن التاسع عشر، تخص المجال المشترك العالمى للرأسمالية، ولم يكن ذلك راجعا إلى ترديدها بصفة آليه - رغم وجود التأثيرات والميل إلى المحاكاة - بل إلى تجدد التنموية، كما لو أعيد اختراعها فى شكل التنموية القومية، أو التنموية التى تستهدف وحدة جميع القوميات (آسيا الصغرى، الجنس الأصفر، الوحدة بين جميع الشعوب التركية، الأفريقانية ...الخ)، وكان ذلك يصاحب - بالذات - الحركات القومية التى تتبنى "تضامن العالم الثالث" فى مجال التنمية الذاتية. بل أن تأكيد الطابع القومى، باضفائه الاستمرارية على التاريخ القومى، إنما يشكل موقفا عكسيا لذلك المجال، كما كان الحال، على سبيل المثال، فى هاتين الأمتين العريقتين، أى مصر والصين[1]. أليس جوهر التنمية المتمركزة على الذات، قوميا؟

خلاصة القول، أن الأيديولوجية التنموية، هى حصيلة لتفاعل - وهذا التفاعل ينجم عن العلاقة الاقتصادية والثقافية المتبادلة - حتى اذا كنا لا نعرف، فى معظم الأحيان، سوى وجهها الأوروبى. أما الوجه الآخر، أو الصيغة الأخرى، التى تتبناها الانتلجنسيا فى المجتمعات المُسَيْطر عليها، حتى وإن بدت تكرارا للوجه الأوروبى، فهى تتميز بتعدد مرتكزاتها، بل وقوة الانفعال، والقدرة على حشد الجماهير فى القرن العشرين .. على الأقل حتى استنفاد قوة الدفع.

"التنموية" فى ظل التبعية

كانت الدولة التقليدية، أى الدولة التى سبقت الدولة القومية، تواجه - فى هذا لصدد - حركة مهيمنة تتوافق مع الاتجاه نحو الثورة الصناعية. وترتب على هذا الاتجاه مجموعة من القيود، من بينها : الانفتاح على التجارة الأوربية، إدخال "تشريع موضوعى"، إصلاح الجيش والبوليس. وقد أثار موقف التبعية هذا، فكرا متعدد الأشكال : نقد الماضى، ضرورة تدعيم الأمة (الصين، مصر)، مقرطة الثقافة (تركيا)، إعادة تفسير التراث (الشرق الأوسط، الصين).

خلاصة القول أن هذه "القومية الثقافية"، لم ترفض تبنى التقنيات الأروبية، بل استخلصت من ذلك ذخيرة من المفاهيم، تلك التى أصبحت، فيما بعد، أساسا أيديولوجيا لخدمة الدولة. وكان "الإصلاح" الإسلامى - الذى نادى به الأفغانى، فى أول الأمر - يطالب بالعودة إلى الإسلام ويدعو، فى الوقت نفسه، إلى تبنى، بل واستيعاب أدوات تقنيات التنمية الغربية. إذ كان أساس التنمية، هذه المرة كذلك، موضوعا فى "التقنية" أو لما هو "اقتصادى".

إن التأميمات التى شهدتها امريكا اللاتينية، خلال العقود الأولى من القرن العشرين - والتى تمت باعتبارها "فعل تنموى"(٢) - تعتبر أكثر دلالة مما سبق، وأكثر اتساقا مع ردود الفعل الاقتصادية للنخب خارج أوروبا. وفى الوقت نفسه، نرى، فى الهند، تفسيرا صحيحا لعلامات التنمية، يحشد التراث باعتباره منهجا للكفاح الاقتصادى.

لقد خضعت هذه الفترة، مع ذلك، لاختيارات التخصص التى تفرضها السلطات الأوروبية، وكذلك للتناقضات التى أثارتها استراتيجية التخليص التى لجأوا إليها.

وقد طُرحت منذ وقت مبكر، التساؤلات حول السبب الذى جعل عدد قليل من الطغاة يحتكرون الاستغلال ومسئوليته، أى عن دور النخب الجنينية التى تتكون وتنمو بطريقة مهزوزة.

وقد أدت ثنائية الاستقطاب هذه لظاهرة مشوشة ومظلمة، إلى قيام الأطراف المختلفة باستخلاص إشكاليات متجددة و متناقضة. فأصبحت دراسة التغلغل الاستعمارى، ونتائجه، تسترعى الانتباه، وتشغل، منذ مدة طويلة، فصلا أساسيا فى سياق المناقشة الخاصة بالتنمية (٣).

واصل الشمال، دون انقطاع، العمل على ضمان هيمنته الأزلية، ومع مرور الزمن، أخذت الدول الاستعمارية السابقة تركز اهتمامها، في نفس الوقت، للإجابة على السؤال الشهير : "لماذا لم يقلد العالم الثالث، أوروبا القرن التاسع عشر؟". ويمكننا التعبير عن ذلك بطريقة أخرى : لماذا لم يؤد التراكم الأوليّ لرأس المال - المالي إلى تصنيع سريع؟

إننا نجد هذا التساؤل في تمارين الإصلاح التي تقدمها النظريات القائمة على فكرة تطوير الماركسية عن طريق نموذج الانتاج الآسيوي أو نماذج الإنتاج الخاصة، ونجده كذلك في النداءات الموجهة سواء إلى العقلية المغامرة الكامنة داخل قلوب البورجوازيات الطهورية و القومية، أو الساعية إلى التعبئة الشعبية، التي تشير إلى الأصالة الديمقراطية التي كانت سائدة في عهد ماقبل الرأسمالية. وهناك صيغة للتنمية بواسطة النخب أو النخبة، وهناك الصيغة الشعبوية.

على أية حال، كان من المحتم إعطاء الأولوية لإقامة مشروعات تاريخية تقدم بديلا، له مصداقية، في مواجهة الهيمنة الأجنبية. وخلال تتابع عمليات الاستقلال[٤]، أعيدت قراءة المسلمات وتفسيرها : نهب العالم الثالث يتم عن طريق نظام العلاقات الاقتصادية الدولية.

وبما أن إدارة الواقع اليومي كانت تفرض نفسها بطريقة ملموسة على الدول النامية، فقد استدعى الأمر القيام بالتصنيع، ورفع الأجور، والتعليم. وكانت جميع هذه المقتضيات مستمدة من مفاهيم اقتصاد التنمية التي قام "بتصحيحها" واقع التقسيم الدولي للعمل.

في سياق التفكير في الأطر الاجتماعية للفكر الاقتصادي والبحث عن توازن جديد بين الأنظمة والثروات - في ظل سلطات قائمة على تفضيل الصفوة - ظهرت اقتراحات بعقد اجتماعي جديد.

وتواجه آثار "الاستغلال الكلاسيكي" - هنا وهناك - ما يبدو "تدعيما لأدوات السلطة العامة". إذ تقوم المجموعات المحلية بإعادة تنظيم المؤسسات السياسية، بما يؤدي إلى تدعيم قاعدتها الاجتماعية، وتحاول، في نفس الوقت، إعادة توجيه العلاقات مع السوق العالمي. وحيث أن التنمية تفترض وجود موارد طبيعية، وأيدي عاملة، ورؤوس أموال، فإن النشاط القائم على الإرادية، يجتهد لاستخلاص فائض من

أجل التراكم الإنتاجى. وينبغى الإشارة كذلك إلى التراث، وذلك لإيجاد تفسير للهياكل غير المتوازنة، أى تفسير هذا الموقف برده إلى غياب الإنتاج الصناعى، والزراعة "الحديثة" المتجهة بصفة كاملة نحو الخارج، وعدم ملاءمة النظام الاجتماعى(٥).

ولنذكر بأنه تم اللجوء إلى مساهمة الزراعة - كما هو الحال فى تجربة التنمية الستالينية فى الاتحاد السوفيتى، والتى اعتبرت نموذجا مثاليا - كما لو أن على الزراعة أن تقوم، مرة أخرى، بتوفير التراكم الأولىّ، ولو لتعويض الفرق بين الأسعار والأجور، وتوفير السلع للسوق الغذائى. لكن اختفاء طبقات الفلاحين، يسير حاليا بخطى أسرع من سياسات التصنيع، حتى لو كانت من النوع المصنّع؛ وتزداد سرعة الهجرة الريفية بسبب الإصلاحات الزراعية. وتبدو الشعبوية التى تستند إلى الفلاحين، سواء كانت شعبوية الثورة الصينية أو الشعبوية التى تستند إلى الفلاح Fellah كما لو كانت ايديولوجية تعويضية لاتجاه تنموى يحبذ الجانب التقنى. ومن البديهى، أن يمر الإصرار على تأكيد مبدأ تقرير المصير، بمراحل مواجهة وبمراحل انفصال.

لقد فضلت نخب الدول النامية، خلال المراحل الأولى من كفاحها من أجل الاستقلال، أشكالا من التعاون قائمة على أوجه تشابه ثقافى. فقامت بتكوين هياكل تضامنية، وعندما انفرج الجو، صعّدت هذه التيارات مطالبها الخاصة بتقسيم جديد للعمل، وبإنشاء مؤسسات متخصصة فى التنمية الصناعية، وسياسات نزع السلاح. وتستند الدول النامية إلى قضايا إجماعية وتطرح برامج اندماجية.(٦)

ونظرا لندرة مراحل "الانفصال"، فقد سادها تأكيد على إقرار شرعية السلطة القومية، وانتشار النظم التى توجهها الدولة، إداريا أو حتى بوليسيا، أو - فى أفضل الأحوال - على مستوى إدارة المجتمع (المعونة الاجتماعية)(٧). ويجرى تدعيم الأمة باعتبارها منطقة لها الأولوية فى الهياكل الاقتصادية وفى ميزان السلطات. وينجم عن ذلك التباس مزدوج فى المفاهيم المتعلقة بالأيديولوجيا (المحظورات المنهجية)، والبنى التحتية (الخطة، البيئة، العقلية).

هكذا تصبح، الرغبات عابرة القوميات transnationales - والتى تعمل لصالحها، بوجه خاص، السياسات الاقتصادية للتنمية وللاستقرار (وتفتقد الأمة إلى هذين العنصرين) - من قبيل التطلعات. وتحقق البرامج القومية القائمة على منطق اجتماعى - سياسى، وعلى أهداف اقتصادية مؤكدة، نتائج غير متكافئة فى المجالات الخاصة بمحاولات إصلاح الزراعة، وبالتحول التكنولوجى، أو بمحاولة تطويع قوانين الأجور

الفردية للمؤسسات، فتصبح هذه الأجور اشتراكية، عن طريق تعميم حالة الأجراء، ويتحقق ذلك فى قطاع الخدمات أكثر مما يتحقق فى القطاع الإنتاجي.

إن إقامة برامج تنمية فى مواجهة مواقع الشمال المهيمنة فى كل مكان - عن طريق دوله وشركاته الصناعية الدولية التى يمكنها القيام "بالتحكيم، فى أى وقت، بين عدد كبير من الدول" - تواجه المصاعب فى كل مكان. وباختصار، فإن مرونة الرأسمالية المتقدمة تنتج خطابا مناهضا للاستعمار يدين الاستراتيجيات الاقتصادية - العسكرية القائمة على أنشطة تخل بالاستقرار ("صراعات واهنة")، وتسرع هذه الأنشطة الأخيرة من إيقاع تكييف الأنشطة الاقتصادية مع الأوضاع الجديدة.

وتقوم عملية التكييف هذه، أساسا، على برنامج يعيد تنظيم الزراعة، ويدعم التعليم المدرسى، وعلى وضع سياسة خاصة بالمعدات الكبيرة، وبإعادة توزيع الثروات.

ويترتب كذلك، على مثل هذ الموقف، دراسة "الفاعلية" على مستوى تخطيط مستوحى من الرأسمالية، وعلى مستوى اللجوء إلى "قوانين السوق"، استنادا إلى نظرية "الانعكاسات"، التى ترى أن أى زيادة فى الدخل القومى تنعكس، فى النهاية، علي أصغر الدخول. لكن هذا المدخل، أو ذاك، يعكس بطريقة واضحة، إدراك حساسية موقف الدول النامية.

إن تجارب التنمية تتحول إلى مواجهات ايديولوجية. فالتعليمات المالية الدولية إلى "النخب" التي تتولى زمام "السلطة"، تفرض اجراءات إصلاحية، وتشمل هذه الاجراءات، على سبيل المثال، ضغط مصروفات الدولة، واجراءات فى صالح الاستثمار الأجنبى وتصفية النموذج القائم على إيجاد "بديل للواردات".

ونلاحظ، فى بعض الملحوظات، بعض العلامات التى تدل، رغم كل شيء، على تعمق فكرى، أى أن العلاقة بين كل من الديموجرافيا والإنتاج والاستهلاك والعمل، أصبحت أكثر وضوحا. فنحن، فى جميع الحالات، نجد بصفة عامة، نفس الإدانة المتكررة للهيمنة (الشرق الأوسط، دول شمال أفريقيا، آسيا، امريكا اللاتينية)؛ لكن هناك شيئا آخر مثيرا للانتباه، وهو أن هذه الإدانات الموجهة إلى "الخارج" ينجم عنها تدعيم للدولة أمام الطبقات التى تم استبعادها من القرار الاقتصادى (فى المجتمعات التى تقدم إليها المساعدات).

❖ ❖
❖

وفى نهاية عملية الكشف هذه، عن علامات بعض المراحل التنموية، أو بعض الأمثلة الموضحة لها، بالصيغة التى أنجزت بها فى العالم الثالث، هذا الكشف الذى يدين كل النظريات القائمة على فكرة التطور، سواء كان ذلك فيما يخص التقدم التقنى، أو فى مجال الاتجاهات الشعبوية الخاصة بالبناء القومى، أو فيما يخص اشتراكية دولة واحدة، هل نملك سوى ترديد تلك العبارة الرائجة : "أزمة التنمية"، التى تستغل ضد العالم الثالث، دون الكف عن تمجيد فضائل "التحديث" فيما يخص الغرب؟

ربما كان من الأفضل أن نميز بين ما يرجع إلى أيديولوجية التنمية، التى أصبحت عالمية خلال القرن التاسع عشر والتى مازالت مهيمنة بصفة عامة، وبين التناقضات الناجمة عن تحولات نظام عالمى قائم على علاقات غير متكافئة.

إن ما يتم الآن، على عكس ما كان سائدا خلال القرن التاسع عشر، هو ممارسة علاقات غير متكافئة، على صعيد العالم كله، من جانب الدول الخاضعة لنموذج الدولة -القومية.

لقد اصبحت الدولة، على المستوى الكونى، دولة وسيطة للعزم المتخطى للقوميات، خاضعة للقوى الاقتصادية، بغض النظر عن الحدود بين الدول، ولنشاط استهلاكى عالمى يدافع عن حقوق المستهلكين، وللأولويات المهيمنة. ولا يعنى ذلك أن الدولة بدأت بذلك طور التقهقر، بل العكس صحيح. لكن العلاقة التى تربط بين التنموية والقومية هى التى ارتخت. فقد انتهى عهد التشكيلات القومية، ألم تكن الحركة القومية وسيلة لنقل ايد يولوجية التنمية، وكان ذلك يصل إلى حد إعطاء هذه الأيديولوجية قدرا اكبر من الطاقة فى الدول المسيطر عليها، وفى اسوأ ظروف الفاقة ؟ إن الثراء هو كذلك فلسفة للبؤس، وأيديولوجية التنمية هى عقيدة ثراء الأمم. وتؤيد هذه الأيديولوجية أولوية تقنية اقتصادية، بينما يكون التعارض على مستوى الجماهير، فى العمل و على مستوى حركة المجتمعات.

هوامش الفصل الرابع

(١) انظر فى هذا الصدد أعمال سمير أمين.

(٢) فى عام ١٩٢٩، أعيد تنظيم الإنتاج والأسواق، وفى بعض المناطق كان هناك اعتقاد بأن السلطات العامة قد تدعمت.

(٣) إذا كانت الانتروبولوجيا الاقتصادية تسمح بلجوء فعال إلى النموذج، فإن حدا أدنى من العلامات التاريخية يؤدى إلي استكشاف أفضل وضرورى للظاهرة، بمعنى أنه يسمح بمزيد من فهم الظروف التى حاول المجتمع فى إطارها "استرداد قواه الخاصة". إن هذا المدخل المزدوج يسمح بتناول الاستعمار، وتعجيل الاستقلال، إنه، باختصار، يسمح بتناول الظروف التى تمت فيها طفرة التنمية، ومعرفة ما إذا كانت تتسم بالتنافر أو بالتعاون.

(٤) ينبغى أن يتوفر، فى عملية تصنيف التنمية، حد أدنى من المعايير، وإن كانت هناك علاقة مركبة بين هذه المعايير (المكان، التسلسل الزمنى، الخطاب).

(٥) سوف يتم – بطرق مختلفة – طرح، مشكلة "الفائض"، باعتباره محركا للنمو الاقتصادى، وفى الواقع، لعملية التراكم، والخلق، والتملك، "وتوزيع الفائض". أيا كانت النقطة التى تنطلق منها لتناول مسألة التنمية، سواء تعلق الأمر بأفكار الكلاسيكيين الانجليز (سميث، ريكاردو) ، أو برؤية ابن خلدون، أو بالمدخل الكينزى، أو بنموذج روستو الخاص بالتنمية المتواصلة.

(٦) أصبحت الأمم المتحدة، نظرا للمقرطة الجزئية لنظامها– إثر حصول عشرات الدول على سيادتها– ساحة تقوم من خلالها الدول النامية، الراغبة فى ذلك، بتقديم المعلومات عن الأوضاع غير المتكافئة أمام التنمية التى تفرض عليها.

(٧) انظر :

René Galissot : "L` Etat-relais à partir de l'exemple algérien. La transnationalisation à l'oeuvre sous le modèle de l'Etat national". Peuples méditerranéens, no 35-36, 1986, "La fin du national, P 247-257.

(8) Dans la numéro déjá cité, de peuples méditerranéens, René Galissot, "Transnationalisations et renforcement de l'ordre étatique", P 49-57.

المحتويات

رقم الصفحة

اصـــدارت

دار العالم الثالث

❖ محنة الديون وسياسات التحرير فى العالم الثالث ❖

د. رمزى زكى (١٩٩١)

❖ حوار مع ياسر عرفات ❖

محمود أمين العالم - بهيج نصار (١٩٩١)

❖ البلدان النامية وتجديد الفكر الاشتراكى ❖

بهيج نصار (١٩٩١)

❖ العالم الثالث « قضايا وآفاق » [كتاب غير دورى] ❖

اشراف محمد الجندى (١٩٩١)

❖ سياسة ملء البطون - سوسيولوجيا الدولة فى أفريقيا ❖

جان فرانسوا بايار/ترجمة حليم طوسون (١٩٩٢)

❖ الاسلام السياسى - صوت الجنوب ❖

فرانسوا بورجا / ترجمة دكتورة لورين زكرى (١٩٩٢)

❖ سلطان غالييف - أبو الثورة فى العالم الثالث ❖

الكسندر بينيجسن - شانتال ليمرسييه/ترجمة سوزان خليل (١٩٩٢)

❖ تغريب العالم ❖

سيرج لاتوش / ترجمة خليل كلفت (١٩٩٢)

❖ النظرية والتطبيق فى ممارسة الاعداد البريشتى ❖

د. محمد صديق (١٩٩٣)

❖ قصة الفلسفة ❖

د. مراد وهبة (١٩٩٣)

❖ التضخم الحضرى فى البلاد النامية ❖

د. محمود جاد (١٩٩٣)

❖ الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع ❖

د. محمود جاد ١٩٩٣

تحت الطبع المدخل إلى التنوير / د. مراد وهبة

احدث اصـــدارت

دار الثقافة الجديدة

◆ حقوق الانسان فى القانون والشريعة الاسلامية ◆
د. يوسف محمود صبح (١٩٩٢)

◆ الثورة والديموقراطية والوحدة اليمنية ◆
د. محمد على الشهارى (١٩٩٢)

◆ قضايا الديموقراطية فى السودان ◆
محمد ابراهيم نقد (١٩٩٢)

◆ النظرية الملحمية فى مسرح برشت ◆
د. محمد صديق (١٩٩٢)

◆ وطنى بلون الشفق (شعر) ◆
مروان برزق (١٩٩٢)

◆ أغنية تقاوم أثنى عشر غرابا (مسرحية) ◆
سليمان الأحمد (١٩٩٢)

◆ قطف القمر (شعر) ◆
محمد أحمد حمد (١٩٩٢)

◆ قلب الانسان ◆
ايريك فروم / ترجمة خالد الشلقانى (١٩٩٢)

◆ مسيرة النظام الدولى الجديد ◆
احمد شرف (١٩٩٢)

◆ رائحة اللحظات ◆
بهيجة حسين (١٩٩٢)

◆ من يحكم مصر المحروسة ◆
عطية الصيرفى (١٩٩٢)

◆ موجز تاريخ المادة والوعى ◆
سامح سعيد عبود (١٩٩٢)

◆ القطيعة (رواية) ◆
د. خليل النعيمى (١٩٩٢)

◆ الشبكة (رواية) ◆
د. شريف حتاته (١٩٩٣)

◆ علاقات الأرض فى السودان ◆
محمد ابراهيم نقد (١٩٩٣)

تحت الطبع مصر الفرعونية - بين الماضى والحاضر / فوزى الاخناوى

رقم الايداع بدا الكتب
٩٣/٨١٣٠
الرقم الدولى I.S.B.N
977-5222-11-7

طبع بمطبعة خطاب ٤٧ ش قصر النيل
ت : ٣٩١١٦٨٦٦

هذا الكتاب

Catherine COQUERY-VIDROVITCH
Daniel HEMERY, Jean PIEL (eds.)

POUR UNE HISTOIRE
DU DÉVELOPPEMENT

États, sociétés, développement

L'HARMATTAN

ماهي التنمية ؟

من أين جاءت هذه الفكرة ؟

أليس النقاش والجدل حول التنمية تاريخ طويل منسى ؟

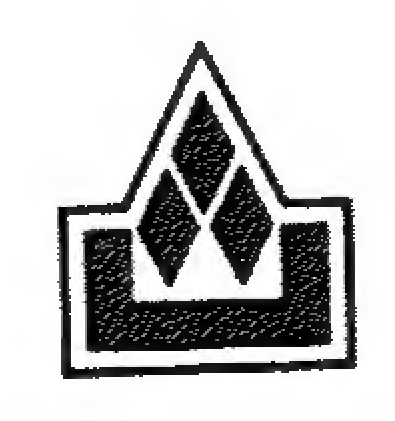
كيف تستطيع المجتمعات الأخرى أن تتقبل هذه الفكرة « الغربية » ، وماذا تفعل هذه المجتمعات عندما تفرض عليها « روشتة » ملزمة للحاق بالغرب ؟ ألا يوجد فى المجتمعات غير الغربية مفهوم يقترب من فكرة « التقدم » والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقه ؟

تلك هى المسائل التى تثيرها المعلومات التى يضمها هذا المؤلف ، والتى تحاول تقديم عناصر للاجابة مؤسسة على العمليات التاريخية « للتنمية ». ويبدو أن المأساة بالنسبة للمجتمعات « الأخرى » ، أنه إذا كان بعضها قد بدأ مبكرا فى مجهود رائع متكامل « للتحديث » مثل ما جرى فى مصر أو فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، فقد حطم الغرب هذا الجهد ليضمن سيطرته على العالم .

واليوم ، ألا تخفى الأفكار الكثيرة حول التنمية واقتصاد التنمية والحق فى التنمية .. الخ ، رفض الفنيين « القائمين على التنمية » أو عجزهم عن أن يضعوا فى اعتبارهم مالا يدخل فى الأطر والديناميكية المقررة والمعترف بها فى الغر

كتاب العالم الثالث

تصميم الغلاف: مجدي



دار العالم الثالث

٢٢ (أ) شارع حسين حجازي ، القاهرة
تليفون ٣٥٥٥٥٠٢/ ٣٩٢٢٨٨٠ فاكس ٣٥٥٠٨٧١